

لينين مختارات جديدة

البرنامج الزراعي للاشتراكية الدّيمقراطية للثورة الروسيّة الاولى



ترجمة: بيار عقل



دار الطليعة - بيروت

البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية

للثورة الروسية الأولى ١٩٠٥-١٩٠٧

لينين   مختارات جديدة

البرنامج الزراعي للاشتراكية الديمقراطية للثورة الروسية الأولى ١٩٠٥-١٩٠٧

ترجمة:
بيار عقل

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت - ص.ب ١٨١٣

الطبعة الاولى
تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٧٢

وفرت (*) سنتا الثورة ، من خريف ١٩٠٥ حتى خريف ١٩٠٧ ، قدرا كبيرا من التجربة ذات القيمة التاريخية بخصوص حركة الفلاحين في روسيا وطبيعة ومغزى نضال الفلاحين من اجل الارض . ان حقبات مما يسمى التطور «السلمي» (اي حين يسمح ملايين الناس ، بنهبهم سلميا) من قبل العشرة آلاف الذين هم فوق ، لا تستطيع ان تقدم مثل الوفرة في المعلومات القادرة على ايضاح الآلية الداخلية لنظامنا الاجتماعي التي قدمتها هاتان السنتان ، وذلك عبر النضال المباشر للجماهير الفلاحية ضد الملاكين العقاريين وعبر مطالب الفلاحين التي تم التعبير عنها، على الاقل بمقدار من الحرية ، في جمعيات ممثلي الشعب . على ذلك فان اعادة النظر في البرنامج الزراعي للاشتراكيين الديمقراطيين في ضوء تجربة هاتين السنتين تصبح ضرورة مطلقة ، وبخاصة لانه جرى تبني البرنامج الزراعي لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي في مؤتمر ستوكهولم في نيسان ١٩٠٦ ، اي عشية اول ظهور علني لممثلي الفلاحين من كل أرجاء روسيا مع برنامج زراعي فلاحي بمواجهة برنامج الحكومة وبرنامج البرجوازية الليبرالية .

(*) كتب لينين هذا الكتاب في تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٧ . ونشر لاول مرة عام ١٩٠٨ فصادرته السلطة القيصرية ، ثم اعيد نشره في كتاب مستقل عام ١٩١٧ (راجع المؤلفات الكاملة ـ بالانكليزية ـ المجلد ١٣ ، الصفحات ٢١٧ ـ ٤٣٠) . ـ الناشر ـ

ان اعادة النظر في البرنامج الزراعي الاشتراكي الديمقراطي ينبغي ان تستند الى أحدث المعلومات حول الملكية العقارية في روسيا بغية التثبت بأكثر مما يمكن من الدقة من الخلفية الاقتصادية الفعلية لكل البرامج الزراعية في حقبتنا ، ولتحديد القضايا الفعلية ضمن هذا النضال التاريخي العظيم . وينبغي مقارنة الاسس الاقتصادية للنضال الواقعي بالانعكاس الايديولوجي – السياسي لهذه الاسس كما نجده في برامج واعلانات ومطالب ونظريات الناطقين بلسان مختلف الطبقات . ذلك هو الطريق ، والطريق الوحيد ، الذي ينبغي لماركسي ان يتبعه ، وذلك على عكس الاشتراكي البرجوازي الصغير الذي ينطلق من العدالة «المجردة» ، ومن نظرية «مبدأ العمل» الخ .. وعلى نقيض البيروقراطي الليبيرالي الذي ، لدى كل اصلاح ، يغطي دفاعه عن مصالح المستغِلين بمحاجحات حول ما اذا كان الاصلاح عمليا وحول وجهة نظر «الدولة» .

الفصل الأول

الاسس الاقتصادية للثورة الزراعية في روسيا وطبيعة هذه الثورة

١ ـ ملكيات الارض في روسيا الاوروبية

تتيح لنا احصائيات الملكيات العقارية للعام ١٩٠٥ ، التي نشرتها لجنة الاحصاءات المركزية في ١٩٠٧ ، ان نتعرف بدقة الى الحجم المقارن لحيازات الفلاحين والمالكين في الخمسين مقاطعة Gubernia التي تضمها روسيا الاوروبية . وسنقدم اولا المعلومات العامة . ان مساحة روسيا الاوروبية بأكملها (الخمسين مقاطعة) هي (وفقا لاحصاء كانون الثاني ١٨٩٧) ٤ر٢٣٠ر٥٠٠ فرست مربع اي ٤٤٠ر٨٠٠ر٠٠٠ ديسياتين . وتوفر احصائيات عام ١٩٠٥ مسحا بما مجموعه ٣٩٥ر٢٠٠ر٠٠٠ ديسياتين تتوزع وفقا للبنود الاساسية التالية :

	ملايين الديسياتين
أ ـ الملكيات الخاصة	١٠١ر٧
ب ـ اراضي الحصص (١)	١٣٨ر٨
ج ـ اراضي تملكها الدولة والكنيسة والمؤسسات المختلفة	١٥٤ر٧
مجموع الاراضي في روسيا الاوروبية	٣٩٥ر٢

من مجمل هذه الارقام العامة ينبغي ان نحذف ، اولا ، اراضي الدولة الواقعة الى الشمال الاقصى والتي تتكون جزئيا من التوندرا وجزئيا من اراضي الغابات التي لا يتوقع ان يصبح ممكنا استخدامها للزراعة في المستقبل القريب . وتبلغ مساحة مثل هذه الاراضي ٠٠٠ر٩٠٠ر١٠٧ ديسياتين في «الاقليم الشمالي» (في مقاطعات ارخانفلسك وأولونتس وفولوغدا) . بالطبع فاننا بحذفنا لكل هذه الاراضي نضخم كثيرا مساحة الارض غير الصالحة للزراعة. وتكفي الاشارة الىان احصائيا حريصا مثل أ.أ.كاومخان يقدّر ان في مقاطعتي فولوغدا وأولونتس ٠٠٠ر٧٠٠ر٢٥ديسياتين من اراضي الغابات التي يمكن استخدامها كحصص اضافية تمنح للفلاحين . لكن ، وبما اننا نتناول معلومات عامة حول مساحة الاراضي دون ان نحدد ارقاما منفصلة لمساحة الغابات ، فانه سيكون اكثر صحة ان نأخذ بتقدير اكثر حذرا لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة . وبعد حذف ٠٠٠ر٩٠٠ر١٠٧ ديسياتين يتبقى ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٨٧ ديسياتين او حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٨٠ ديسياتين، وذلك باستثناء قسممن الاراضي المدينية(ما مجموعه ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ ديسياتين) وقسم من اراضي الدولة في مقاطعتي فياتكا وبيرم (يبلغ مجموع اراضي الدولة في هاتين المقاطعتين ٠٠٠ر٣٠٠ر١٦ ديسياتين) .

وهكذا فان الكمية **الاجمالية** للاراضي الصالحة للزراعة في روسيا الاوروبية تتوزع كالآتي :

ا ـ الملكيات الخاصة	١٠١ر٧ مليون ديسياتين
ب ـ اراضي الحصص	١٣٨ر٨ مليون ديسياتين
ج ـ اراضي تملكها الدولة والكنيسة والمؤسسات المختلفة	٣٩ر٥ مليون ديسياتين
المجموع في روسيا الاوروبية	٢٨٠ مليون ديسياتين

ينبغي الآن ان نقدم ارقاما منفصلة للحيازات الصغيرةوالكبيرة (وخاصة الكبيرة جدا) بغية تكوين فكرة ملموسة عن ظروف النضال الفلاحي من اجل الارض في الثورة الروسية . الا ان هذه الارقام ليست كاملة . فمن بين ١٣٨ر٨٠٠ر٠٠٠ ديسياتين هي مجمل مساحة حصص الفلاحين هناك ١٣٦ر٩٠٠ر٠٠٠ ديسياتين مصنفة وفقا لحجم الحيازات . ومن اصل ١٠١ر٧٠٠ر٠٠٠ ديسياتين من الاراضي المملوكة ملكية خاصة هناك ٨٥ر٩٠٠ر٠٠٠ ديسياتين مصنفة على ذلك النحو . اما الـ ١٥ر٨٠٠ر٠٠٠ديسياتين الباقية فانها مسجلة تحت عنوان «شركات واتحادات» . واذا ما تفحصنا هذا البند الاخير فاننا نجد ان هناك ١١ر٣٠٠ر٠٠٠ ديسياتين تملكها جمعيات واتحادات فلاحية ، مما يعني انها اجمالا ملكيات صغيرة ، ولو لم تكن لسوء الحظ مصنفة وفقا للحجم . اكثر من ذلك تعود ملكية ٣ر٧٠٠ر٠٠٠ ديسياتين الى اتحادات «صناعية وتجارية ومانيفاتورة ، وسواها» يبلغ عددها ١٠٤٢ . ومن بين هذه الاتحادات هناك ٢٧٢ يمتلك كل منها ١٠٠٠ديسياتين، بحيث يبلغ مجموع ملكياتها ٣ر٦٠٠ر٠٠٠ ديسياتين . ومن الواضح ان هذه لاتيفونديات ملاكية ، وتتمركز معظم هذه الاراضي في مقاطعة بيرم ، حيث تمتلك **تسع** اتحادات ١ر٤٤٨ر٩٠٢ ديسياتين ! ومن المعروف ان مصانع الاورال تملك بضعة آلاف ديسياتين من الارض ـ مما يشكل استمرارا مباشرا في روسيا البرجوازية للاتيفونديا الاشراف الاقطاعية .

على ذلك فاننا نميز ٣ر٦٠٠ر٠٠٠ ديسياتين من اراضي الشركات

والاتحادات باعتبارها اكبر ملكيات عقارية . اما الباقي فلم يتم تصنيفه بعد وان كان يتكون عموما من حيازات صغيرة .

من اصل ٣٩٫٥٠٠٫٠٠٠ ديسياتين تحت بند اراضي الدولة واراض أخرى ، فان اراضي التاج وحدها (٢) (٥٫١٠٠٫٠٠٠ ديسياتين) تتوزع وفق الحجم . وهذه بدورها ملكيات كبيرة جدا وذات طابع قروسطي . بذلك فاننا نصل الى اجمالي للاراضي المصنفة وغير المصنفة وفقا للحجم هو التالي :

وفقا لحجم الملكيات
(ملايين الديسياتين)

	اراضي موزعة	**اراضي غير موزعة**
أ ـ الملكيات الخاصة	٨٩٫٥(*)	١٢٫٢
ب ـ اراضي الحصص	١٣٦٫٩	١٫٩
ج ـ اراضي تملكها الدولة والكنيسة ومؤسسات مختلفة	٥٫١	٣٤٫٤
المجموع	٢٣١٫٥	٤٨٫٥
المجموع الكلي	٢٨٠	

كيف تتوزع اراضي الحصص وفقا لحجم الحيازات ؟ اذا اعدنا تبويب المعلومات التي حصلنا عليها الى مجموعات اكبر، فاننا نصل الى ما يلي :

(*) ٨٥٫٩٠٠٫٠٠٠ ديسياتين من اراضي الملكيات الخاصة اضافة الى ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ ديسياتين في لاتيفونديات تملكها اتحادات وشركات صناعية وتجارية .

أراضي الحصص

مجموعات الاسر	عدد الاسر	المساحة الاجمالية (ديسيانين)	المعدل بالديسياتين لكل اسرة
٥ ديسياتين او أقل	٢ر٨٥٧ر٦٥٠	٩ر٠٣٠ر٣٣٣	٣ر١
٥ ــ ٨ ديسياتين	٣ر٣١٧ر٦٠١	٢١ر٧٠٦ر٥٥٠	٦ر٥
المجموع :			
٨ ديسياتين او أقل	٦ر١٥٧ر٢٥١	٣٠ر٧٣٦ر٨٨٣	٩ر٤
٨ ــ ١٥ ديسياتين	٣ر٩٣٢ر٤٨٥	٤٢ر١٨٢ر٩٢٣	١٠ر٧
١٥ ــ ٣٠ ديسياتين	١ر٥٥١ر٩٠٤	٣١ر٢٧١ر٩٢٢	٢٠ر١
اكثر من ٣٠ ديسياتين	٦١٧ر٧١٥	٣٢ر٦٩٥ر٥١٠	٥٢ر٩
المجموع في روسيا الاوروبية	١٢ر٢٧٧ر٢٥٥	١٣٦ر٨٨٧ر٢٣٨	١١ر١

وتظهر هذه المعلومات ان اكثر من نصف الاسر (٦ر٢٠٠ر٠٠٠ من اصل ١٢ر٣٠٠ر٠٠٠) يمتلك كل منها ٨ ديسياتين او أقل ، اي بصورة عامة مساحة من الارض غير كافية اطلاقا لاعالة أسرة. وتمتلك عشرة ملايين ومئة الف أسرة ١٥ ديسياتين لكل منها (اي ما مجموعه ٧٢ر٩٠٠ر٠٠٠ ديسياتين)، اي ان اربعة أخماس العدد الاجمالي للأسر هي ؛ وفقا للمستوى الحالي للتقنية الزراعية الفلاحية ، على حافة شبه المجاعة . ولا يزيد عدد الاسر المتوسطة والميسورة ــ وفقا لكمية الارض المملوكة ــ عن ٢ر٢٠٠ر٠٠٠ من اصل ١٢ر٣٠٠ر٠٠٠ ، تملك جميعا ٦٣ر٩٠٠ر٠٠٠ ديسياتين من اصل ١٣٦ر٩٠٠ر٠٠٠ ديسياتين . وحدها الاسر التي تملك ما يزيد على ٣٠ ديسياتين يمكن اعتبارها غنية ، وهذه يبلغ عددها ٦٠٠ر٠٠٠ اي ١/٢٠ من العدد الاجمالي للأسر . ويملك هؤلاء ما يقارب ١/٤ من مجمل الاراضي : ٣٢ر٧٠٠ر٠٠٠ من اصل

...ر٠٠٠ر١٣٦ر٩٠٠ ديسياتين . ولاعطاء فكرة حول فئات الفلاحين التي تشكل هذه الجماعة من الاسر الفنية فانني أشير الى ان القوزاق يحتلون المكانة الاولى بينهم . فمن بين مجموعة الاسر التي تملك ما يزيد على ٣٠ ديسياتين هناك ٢٦٦ر٩٢٩ اسرة من القوزاق تملك ١٤ر٤٢٦ر٤٠٣ ديسياتين ، اي ان هؤلاء هم اكثرية القوزاق الساحقة (في روسيا الاوروبية تملك ٢٧٨ر٦٥٠ اسرة ما مجموعه ١٤ر٦٨٩ر٤٩٨ ديسياتين من الارض ، اي بمعدل ٥٢ر٧ ديسياتين للأسرة) .

ان المعلومات الوحيدة المتوافرة بالنسبة لمجمل روسيا والتي تتيح لنا الحكم حول كيفية تصنيف الاسر وفقا لحجم الزراعة ، وليس بحسب الحصص ، هي تلك المتعلقة بعدد الخيول المملوكة . ووفقا لآخر احصاء للخيول أجراه الجيش في ١٨٨٨ – ١٨٩١ ، فان الاسر الفلاحية في ٤٨ مقاطعة في روسيا الاوروبية تتوزع كالآتي :

	عدد الاسر
فقراء :	
دون خيول	٢ر٧٦٥ر٩٧٠
يملكون حصانا واحدا	٢ر٨٨٥ر١٩٢
متوسطون	
يملكون حصانين	٢ر٢٤٠ر٥٧٤
يملكون ٣ احصنة	١ر٠٧٠ر٢٥٠
ميسورون	
يملكون ٤ احصنة او اكثر	١ر١٥٤ر٦٧٤
المجموع	١٠ر١١٦ر٦٦٠

وبصورة عامة ، يعني ذلك ان اكثر من النصف هم فقراء (٥ر٦٠٠ر٠٠٠ من اصل ١٠ر١٠٠ر٠٠٠) وان حوالي الثلث هم من الاسر المتوسطة (٣ر٣٠٠ر٠٠٠ يملكون حصانين او ٣ احصنة) وان

ما يزيد قليلا على ١/١٠ هم من الاسر الميسورة (١ر١٠٠ر٠٠٠ من اصل ١٠ر١٠٠ر٠٠٠) .

دعونا الآن نتفحص توزيع الملكيات الخاصة الفردية . لا تعطي الاحصاءات فكرة جلية تماما عن الحيازات الصغرى ، لكنها توفر معلومات مفصلة الى حد بالغ حول اللاتيفونديات الكبرى .

الملكيات الخاصة الفردية في
روسيا الاوروبية

مجموعات الحيازات	عدد الحيازات	مجمل مساحة الارض (ديسياتين)	معدل الديسياتينات لكل حيازة
١٠ ديسياتين او أقل	٤٠٩ر٨٦٤	١ر٦٢٥ر٢٢٦	٣ر٩
١٠ — ٥٠ ديسياتين	٢٠٩ر١١٩	٤ر٨٩١ر٠٣١	٢٣ر٤
٥٠ — ٥٠٠ ديسياتين	١٠٦ر٠٦٥	١٧ر٣٢٦ر٤٩٥	١٦٣ر٣
٥٠٠ — ٢٠٠٠ ديسياتين	٢١ر٧٤٨	٢٠ر٥٩٠ر٧٠٨	٩٤٧
٢٠٠٠—١٠ر٠٠٠ ديسياتين	٥ر٣٨٦	٢٠ر٦٠٢ر١٠٩	٣٠٨٢٥
اكثر من ١٠ر٠٠٠ديسياتين	٦٩٩	٢٠ر٧٩٨ر٥٠٤	٢٩٧٥٤
المجموع لاكثر من ٥٠٠ ديسياتين	٢٧٨٣٣	٦١٩٩١٣٢١	٢٢٢٧
المجموع الكلي في روسيا الاوروبية	٧٥٢٨٨١	٨٥٨٣٤٠٧٣	١١٤

نلاحظ اولا الغلبة الساحقة للملكيات العقارية الواسعة : ٦١٩ر٠٠٠ من اصحاب الحيازات الصغيرة (٥٠ ديسياتين او أقل) يملكون ٦ر٥٠٠ر٠٠٠ ديسياتين فقط. ثانيا، فاننا نجد تيفونديات شاسعة : ٦٩٩ مالكا يملك كل منهم ما يقارب ٣٠٠٠٠ ديسياتين ! وهناك ٢٨٠٠٠ مالكا يملكون ما مجموعه ٦٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ديسياتين اي ٢٢٢٧ ديسياتين لكل منهم . ان الاكثرية من هذه اللاتيفونديات

هي ملك للنبلاء ، اي ما يساوي ١٨١٠٢ عقارا (من اصل ٢٧٨٣٣) و٩٩٤ر٧١٤ر٤٤ ديسياتين من الارض ، اي ٧٠ بالمئة من مجمل اراضي اللاتيفونديات . ان الطابع القروسطي للملكيات العقاريـة ظاهر الى حد صارخ من خلال هذه المعلومات .

٢ ـ ما هو جوهر الصراع ؟

تمتلك ١٠ ملايين اسرة فلاحية ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٣ ديسياتين في حين يملك ٠٠٠ر٢٨ من النبلاء والملاكين العقاريين ٠٠٠ر٠٠٠ر٦٢ ديسياتين . تلك هي الخلفية الاساسية للميدان الذي يتطور فيه نضال الفلاحين من اجل الارض . واستنادا الى مثل هذه الخلفية الاساسية المدهشة يصبح التخلف التقني والحالة المهملة للزراعة وحالة القهر والانسحاق التي تعاني منها كتلة الفلاحين والمتنوعات اللامتناهية من اشكال استغلال السخرة Corvée الاقطاعـي ، أمورا محتمة . ولكي لا نبتعد كثيرا عن موضوعنا فانه ينبغي لنا ان نقتصر على الاشارة باختصار الى الحقائق المعروفة جيدا والتي تصفها بالتفصيل الكتابات الكثيرة المتوفرة حول الزراعة الفلاحية. ان حجم حيازات الارض التي حددناها لا تتطابق بصورة من الصور مع حجم الزراعة . ففي المقاطعات الروسية الصرف تتراجـــع الزراعات الرأسمالية الكبيرة الى الوراء . وتغلب الزراعة الصغيرة في اللاتيفونديات الواسعة بحيث تؤلف اشكالا مختلفة من اشكال الزراعة بالايجار المرتكزة الى العبودية والاسترقاق ، والزراعـــة القائمة على خدمة العمل Corvée و«ايجـــار الشتاء» (٣) والعبودية مقابل انتهاك القطعان مراعـــي الملاكين العقاريين ، والعبودية مقابل الاراضي المقتطعة وسواها من الاشكال التي يصعب حصرها . ان كتلة الفلاحين التي يسحقها الاستغلال الاقطاعـــي سائرة في طريق الخراب ، ويؤجر بعض الفلاحين حصته الـــى المزارعين «المزدهرين» . وتتطور الاقليـــة الصغيرة من الفلاحين

الميسورين الى برجوازية فلاحية فتستأجر الارض لاستخدامها في الزراعة الرأسمالية وتستغل مئات الآلاف من عمال المزارع والعمال المياومين .

واستنادا الى هذه الحقائق التي رسخت تماما في علم الاقتصاد الروسي فان علينا ان نميز ، بالنسبة للنضال الحالي للفلاحين من اجل الارض بين **اربع مجموعات اساسية** من الحيازات : (١) كفلة من المزارع الفلاحية المسحوقة من جانب اللاتيفونديات الاقطاعية والتي تملك مصلحة مباشرة في نزع ملكيات هذه اللاتيفونديات ، بحيث تستفيد مباشرة من نزع الملكية هذه اكثر من اي مجموعة اخرى . (٢) اقلية صغيرة من الفلاحين المتوسطين الذين يملكون حاليا كمية وسطية تقريبا من الارض تكفيهم للزراعة بمستوى مقبول . (٣) اقلية صغيرة من الفلاحين الميسورين الآخذين في التحول الى برجوازية فلاحية والذين يرتبطون عبر عدد من المراحل الوسيطة بالزراعة الرأسمالية. و(٤) والاتيفونديات اقطاعية تفوق كثيرا بمساحتها المزارع الراسمالية في الحقبة الحالية في روسيا ، وتستمد مداخيلها اساسا من استغلال الفلاحين عبر اساليب الاسترقاق ونظام ايجار العمل Labour Vent .

بالطبع فان المعلومات المتوفرة بصدد ملكيات الاراضي تتيح لنا التمييز بصورة تقريبية وتخطيطية بين هذه المجموعات الاساسية. برغم ذلك فاننا مرغمون على هذا التمييز اذا اردنا ان نقدم صورة كاملة للنضال من اجل الارض في الثورة الروسية . وباستطاعتنا ان نتأكد مسبقا من ان التصحيحات الجزئية للارقام والتعديلات الجزئية في الحدود الفاصلة بين جماعة وأخرى لا **تستطيع** ان تعدل من جوهر الصورة . فليست التصحيحات الجزئية هي المهمة ؛ المهم هو اظهار التعارض الواضح بين الملكية الصغيرة ، التي تريد المزيد من الارض ، واللاتيفونديا الاقطاعية التي تحتكر قدرا شاسعا من الارض . ان المغالطة الرئسية في اقتصاديات

الحكومة (ستوليبين) والليبيراليين (الكاديت) هي انها تخفي او تموه هذا التعارض الواضح .

دعونا نفترض الاحجام التالية لحيازات كل من الجماعات الاربع المذكوره : (١) ١٥ ديسياتين او اقل . (٢) ١٥ الى ٢٠ ديسياتين . (٣) ٢٠ الى ٥٠٠ ديسياتين . (٤) اكثر من ٥٠٠ ديسياتين لكل حيازة . بالطبع ، بغية تقديم صورة كاملة للنضال من اجل الارض، ينبغي لنا ، في كل من هذه المجموعات ، ان نضيف حصص الفلاحين الى الحيازات الخاصة . ووفقا لمصدر معلوماتنا فان الفئة الاخيرة تنقسم الى مجموعتين : اقل من ١٠ ديسياتين ، و ١٠ الى ٢٠ ديسياتين ، بحيث انه لا يمكننا تحديد فئة ١٥ ديسياتين او اقل الا بصورة تقريبية . ان اي عدم دقة قد تنتج من هذه الحسابات او من الارقام المدورة التي نقدمها سوف تكون ضئيلة الاهمية فعلا (كما سيرى القارىء) ولن تؤثر في الاستنتاجات .

ويظهر الجدول التالي التوزيع الحالي للارض بين هذه الجماعات في روسيا الاوروبية :

الجماعة	عدد الحيازات (ملايين	مجمل مساحة الارض ملايين الديسياتين)	معدل الديسياتين لكل حيازه
(أ) فلاحين معدمين يسحقهم الاستغلال الاقطاعي	١٠ر٥	٧٥ر٠	٧ر٠
(ب) فلاحين متوسطين	١ر٠	١٥ر٠	١٥ر٠
(ج) برجوازية متوسطة وملكية رأسمالية	١ر٥	٧٠ر٠	٤٦ر٧
(د) لاتيفونديا اقطاعية	٠ر٠٣	٧٠ر٠	٢٣٣٣ر٠
المجموع	١٣ر٠٣	٢٣٠ر٠	١٧ر٦
غير مصنفة وفقا للحيازات	—	٥٠	—
المجموع الكلي	١٣ر٠٣	٢٨٠ر٠	٢١ر٤

تلك هي العلاقات التي تنتج نضال الفلاحين من اجل الارض.
وتلك هي نقطة **البداية** لنضال الفلاحين (٧ ـ ١٥ ديسياتين لكل اسرة اضافة الى الايجار وفقا لشروط العبودية الخ.) ضد الملاكين العقاريين الكبار جدا (٢٣٣٣ ديسياتين لكل عقار) . ما هي الوجهة الموضوعية ، اي النقطة **الختامية** في هذا النضال ؟ من الواضح انها الغاء الملكيات الاقطاعيــــة الكبيرة وانتقال الارض (وفقا لمبادىء محددة) الى الفلاحين . ان هذه الوجهة الموضوعية هي نتيجــة حتمية لسيادة الفلاحة الصغيرة ، التي تربطها العبودية الـــى اللاتيفونديات الاقطاعية . وبغية وصف هذه الوجهة بالطريقــة البيانية نفسها التي وصفنا بها نقطة بداية النضال ، اي الاوضاع الراهنة ، فانه ينبغي ان نتناول **افضل امكانية يمكن تصورها** ، اي انه ينبغي افتراض ان كل الانتيفونديات الاقطاعية ، بالاضافة الى كل الاراضي غير المصنفة وفقا للحيازات ، قد انتقلت الـــى ايدي الفلاحين المعدمين . ويتشكل من هذه الامكانية الافضـــل تصور جميع المشتركين في الصراع الزراعي الحالي ، وذلك بصورة اكثر او أقل تحديدا : فالحكومة تتحدث عن «توزيع» الارض الى «المحتاجين» ، ويتحدث الموظف الليبيرالي (او الكاديت) حـــول اعطاء حصص اضافية لاولئك الذين يملكون ارضا صغيرة ويتحدث الفلاح الترودوفيك عنزيادة الحيازات الى «معيار» «تأمينالعيش» او «العمل» ، ويقبل الاشتراكي الديمقراطي ، الذي يفترق بصدد مسألة شكل امتلاك الارض ، عموما اقتراح النارودنيك بتوزيـــع الارض الى الفلاحين الاكثر فقرا . (في الجلسة ٤٧ للدوما ، ٢٦ ايار ١٩٠٧ ، قبل تسيريتللي القيمة التي حددها النارودنـــي كارايف لل ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٧ ديسياتين من الارض التي سيتم تحويل ملكيتها ، والبالغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ر٦ روبل يدفع الفلاحون الذين تقل ملكية كل منهم عن ٥ ديسياتين ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٠٠ر٢ روبل من اصلها) .

وباختصار ، مهما اختلف الملاكون والموظفون والبرجوازيـــة

والفلاحون والبروليتاريا بصدد اهداف وشروط الاصلاح فانهم جميعا يؤكدون نفس الوجهة ، وجهة نقل ملكيات الارض الكبيرة الى الفلاحين الاكثر حاجة . سنتناول في مكان آخر الفروقات الاساسية في آراء مختلف الطبقات بصدد مقـــدار وشروط مثل هذا الانتقال . اما الآن فاننا سنكمل مخططنا لنقطة بداية النضال بمخطط آخر انقطة ختامه المحتملة . لقد بينا طبيعة الوضع **الآن**. وسوف نبين كيف يمكن ان يكون في **ذلك الحين** . دعونا نفترض ان ٣٠٫٠٠٠ ملاك سوف يحتفظون بما معدله ١٠٠ ديسياتين لكل منهم ، اي ما مجموعه ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ديسياتين في حين يتم نقل الباقي ، اي ٦٧٠٠٠٠٠٠ ديسياتين بالاضافة الـى ٥٠٠٠٠٠٠٠ ديسياتين من الارض غير المصنفة ، الـــى ١٠ر٥٠٠ر٠٠٠ اسرة فقيرة . في هذه الحالة نصل الى النتائج التالية :

	الان			فيما بعد		
	عدد الملاك (بالملايين)	**مجمل مساحة الارض (ملايين الديسياتين)**	**معدل حجم الحيازة**	**عدد الاسر (بالملايين)**	**مجمل مساحة الارض (ملايين الديسياتين)**	**معدل الحيازة**
(أ) فلاحين صغار	١٠ر٥	٧٥	٧ر٠	—	—	—
(ب) فلاحين متوسطين	١ر٠	١٥	١٥ر٠	١١ر٥	٢٠٧	١٨ر٠
(ج) فلاحين اغنياء وبرجوازية	١ر٥	٧٠	٤٦ر٧	١ر٥٣	٧٣	٤٧ر٧
(د) ملاكون عقاريون اقطاعيون	٠ر٠٣	٧٠	١٢٣٣٣ر٠	—	—	—
المجموع	١٣ر٠٣	٢٣٠	١٧ر٦	١٣ر٠٣	٢٨٠	٢١ر٤
اراض غير مصنفة	—	٥٠	—	—	—	—
المجموع الكلي	١٣ر٠٣	٢٨٠	٢١ر٤	—	—	—

تلك هي الاسس الاقتصادية للنضال من اجل الارض في

الثورة الروسية . وتلك هي نقطة بداية النضال ، ووجهته ، اي نقطته الختامية ، نتيجته في احسن الاحتمالات (من وجهة نظر المنخرطين في هذا النضال) .

ولكن قبل الاستطراد الى تفحص هذه الاسس الاقتصادية وحجبها الايديولوجية (والسياسية ـ الايديولوجية) ، دعونا نتناول بعضا من سوء الفهم ، وكذلك الاعتراضات ، المحتملة .

اولا ، قد يقال ان الصورة التي قدمتها تفترض مسبقا **تقسيم** الارض، في حين انني لم اتفحص بعد مسألة اشاعة الملكية البلدية، والتقسيم ، والتأميم ، او التشريك .

مثل ذلك يكون عبارة عن سوء فهم . فالصورة التي رسمتها تتجاهل كليا **شروط** ملكية الارض . وهي لا تتناول اطلاقا شروط انتقال الارض الى الفلاحين (اكان ذلك في شكل الملكية او في احد اشكال الايجار) . لقد عالجت **انتقال الارض بصورة عامة** الى الفلاحين الصغار ، وما من شك في ان ذلك هو اتجاه نضالنا الزراعي . ان الفلاحين الصغار يقاتلون ، وهم يقاتلون من اجل انتقال الارض **لهم** . ان الفلاحة الصغيرة (البرجوازية) تقاتل ضد الملكية الكبيرة (الاقطاعية) (١) . وفي احسن الاحوال لا يمكن ان تصل الثورة الى نتيجة **مختلفة** عن التي حددتها .

ثانيا ، قد يقال انه ليس لي ان افترض ان كل الاراضي المصادرة (او الاراضي التي نزعت ملكيتها ، لانني لم اتكلم بعد عن شروط نزع الملكية) سوف تنتقل الى الفلاحين الذين يملكون ارضا صغيرة . وقد يقال انه ، نتيجة للحاجة الاقتصادية ، **ينبغي** ان تنتقل الارض الى الفلاحين الاحسن حالا . لكن مثل هذا الاعتراض هو بدوره سوء فهم . فلكي اثبت الطابع البرجوازي للثورة ينبغي ان اقبل الاحتمال **الافضل** من وجهة نظر النارودنيين ، وان

---

١ ـ الكلمات الموضوعة ضمن مزدوجين هي تلك التي تتجاهلها او تنفيها ايديولوجية النارودنيين البرجوازية الصغيرة . وسأتناول ذلك فيما بعد .

افترض تحقق الاهداف كما يحددها اولئك القائمون بالنضال . وينبغي ان افترض وجها يقترب الى اقصى حد ممكن مما يسمى اعادة التوزيع العامة (٤) وليس النتائج التالية للثورة الزراعية . فاذا ما انتصرت الجماهير في نضالها فانها ستحرز ثمرات النضال لنفسها . اما الى من ستذهب هذه الثمار في النهاية فتلك مسألة اخرى .

ثالثا ، قد يقال انني افترضت نتيجة تتطابق الى حد غير عادي مع مصالح الفلاحين الفقراء (بحيث يتحول كل الفلاحين الفقراء الى فلاحين متوسطين تملك كل اسرة منهم ١٨ ديسياتين) عن طريق **المبالغة** في حجم الاراضي غير المشغولة . وقد يقال انه كان ينبغي لي اسقاط **الغابات** التي ، كما يقال ، لا يمكن توزيعها الى الفلاحين . مثل هذه الاعتراضات قد تطرح وهي حتما سوف تطرح ، من قبل الاقتصاديين في الحكومة وفي معسكر الكاديت، الا انها خاطئة . اولا ، ينبغي للمرء ان يكون بيروقراطيا قضى حياته متذللا للاسياد شبه الاقطاعيين لكي يتصور ان الفلاحين لن يكونوا قادرين على التصرف في اراضي الغابات بصورة مناسبة لكي يستخلصوا منها دخلا لانفسهم وليس للملاكين العقاريين . ان موقف موظف الشرطة والليبيرالي الروسي هو : كيف نوفر للموجيك حصة من الارض ؟ اما وجهة نظر العامل الواعي طبقيا فهي : كيف نحرر الموجيك من الملكية الاقطاعية ؟ وكيف نحطم اللاتيفونديا الاقطاعية ؟ ثانيا ، لقد تجاهلت عمدا **كل** الاقليم الشمالي (مقاطعات ارخانفيلسك وفولوغدا واولونتس) اضافة الى اجزاء من مقاطعتي فياتكا وبيرم ، اي مناطق الغابات حيث يصعب تصور ان يحل الاستغلال الزراعي في المستقبل القريب . ثالثا ، فان تقديم حسابات خاصة بمناطق الغابات سوف يعقد المسألة الى حد بالغ دون ان يعدل النتائج . مثلا ، يقدر كاوفمان وهو من الكاديت ، وبالتالي فهو **حريص** جدا لدى تناول اراضي الملاكين العقاريين ، ان الاراضي التي تحتل الغابات اكثر من ٢٥ بالمئة منها

قد تغطي النقص في الارض ، وبالتالي فهو يصل الى نتيجة هي ۱۰۱٫۷۰۰٫۰۰۰ ديسياتين في ٤٤ مقاطعة . لقد قدرت مساحة ۱۰۱٫۰۰۰٫۰۰۰ ديسياتين في ٤٧ مقاطعة ، اي ٦٧٫۰۰۰٫۰۰۰ من اصل ۷۰٫۰۰۰٫۰۰۰ ديسياتين من اللاتيفونديات الاقطاعية و ٣٤٫۰۰۰٫۰۰۰ ديسياتين تملكها الدولة ومؤسسات اخرى . واذا افترضنا ان كل الاراضي التي يزيد حجمها على ۱۰۰ ديسياتين سوف تنزع ملكيتها ، فان ذلك سيضيف تسعة او عشرة ملايين ديسياتين .

٣ ـ الكتّاب الكاديت يموهون طبيعة النضال

ان المعلومات المعطاة هنا حول دور الملكيات الكبيرة في النضال من اجل الارض بحاجة الى التوسيع من جانب واحد . ان احد السمات المميزة للبرامج الزراعية لبورجوازيتنا وبرجوازيتنا الصغيرة هي ان مسألة **اية** طبقة هي العدو الاقوى للفلاحين وما هي الملكيات التي تشكل القسم الاكبر من الاراضي القابلة للمصادرة تتعرض للتمويه نتيجة الجدال حول «المعايير» . فهم (الكاديت والترودوفيك معا) يتحدثون اساسا حول كمية الارض التي يحتاجها الفلاحون وفقا لهذا «المعيار» او ذاك ، بدل معالجة المسألة الاكثر حيوية وواقعية : ما هي كمية الارض **التي يمكن** نزع ملكيتها ؟ ان الطريقة الاولى في تقديم المسألة تموه الصراع الطبقي، وتخفي **جوهر** القضية عبر ادعاءات فارغة عن وجهة نظر «الدولة» . اما الثانية فهي تؤكد اساسا على الصراع الطبقي وعلى المصالح الطبقية لشريحة مالكة معينة تمثل عموما وجهات اقطاعية .

سوف ننتقل فيما بعد الى مسألة «المعايير» ، اما الآن فنشير الى استثناء واحد «سعيد» بين الترودوفيك والى كاتب نموذجي من الكاديت .

في الدوما الثانية اشار الاشتراكي الشعبي ديلاروف الى نسبة الملاكين الذين سوف يمسهم تحويل ملكية الارض . وقد تكلم ديلاروف عن **تحويل الملكية** (القسري) دون ان يتناول مسألة المصادرة ، وبدا انه قبل **نفس المعيار** بالنسبة لتحويل الملكية الذي افترضته نظريا في الجدول ، اي ٥٠٠ ديسياتين . ولسوء الحظ فان هذا المقطع من خطاب ديلاروف مشوه في سجلات الدوما ، الا اذا كان ديلاروف نفسه قد ارتكب خطأ . ووفقا للسجلات فان تحويل الملكية القسري سوف يمس ٣٢ بالمئة من الملكيات الخاصة و٩٦ بالمئة من مجمل مساحة الاراضي التابعة لها . اما الباقي ، اي ٦٨ بالمئة من الملاكين ، فيقال انهم يملكون ٤ بالمئة فقط من الاراضي الخاصة . في الواقع فان هذا الرقم ينبغي ان يكون ٣ر٧ بالمئة وليس ٣٢ بالمئة ، لان ٢٧٨٣٣ من اصل ٧٥٢٨٨١ ملاكا يشكلون ٣ر٧ بالمئة في حين ان مساحة الارض التي يتناولها الموضوع – ٠٠٠ر٠٠٠ر٦٢ ديسياتين من اجمالي قدره ٠٠٠ر٨٠٠ر٨٥ ديسياتين – تبلغ ٣ر٧٢ بالمئة . وليس واضحا ما اذا كان ذلك زلة لسان من ديلاروف او ما اذا كان يملك ارقاما خاطئة . وفي كل الاحوال ، ومن بين المتحدثين العديدين في الدوما كان هو الوحيد الذي تناول القضية الفعلية في النضال بالطريقة الاكثر مباشرة وواقعية .

اما س. بروكوبوفيتش فهو احد كتّاب الكاديت الذين لا مفر من تناول «اعمالهم» لدى بحث هذه المسألة ؛ حقا انه ، بصورة محددة ، عضو في جماعة بيزاغلافيا التي ، مثل اكثرية المساهمين في الجريدة البرجوازية «توفاريتش» ، تتنقل بين مواقف الكاديت ومواقف الاشتراكيين الديمقراطيين المنشفيك . وهو ممثل نموذجي لقبضة من البرنشتينيين المثابرين بين المثقفين البرجوازيين الروس الذين يتنقلون بين الكاديت والاشتراكيين – الديمقراطيين والذين (في معظم الحالات) لا يلتحقون بأي حزب ، والذين يتخذون في الصحافة الليبيرالية خطا ينحو قليلا الى يمين

بليخانوف . وينبغي ذكر بروكوبوفيتش هنا لانه كان بين أوائل الذين استشهدوا في الصحافة بأرقام من احصاءات عام ١٩٠٥ ، وبذلك فانه في الواقع تبنى موقف الكاديت بصدد الاصلاح الزراعي . وفي مقالتين ظهرتا في «توفاريتش» (عدد ٢١٤ في ١٣ آذار ١٩٠٧ وعدد ٢٣٨ في ١٠ نيسان١٩٠٧) يجادل بروكوبوفيتش ضد وجهة نظر الجنرال زولوتاريوف ، مصنف الاحصاءات الرسمية ، الذي حاول ان يثبت ان باستطاعة الحكومة ان تعالج مسألة الاصلاح الزراعي بسهولة ودون اي تحويل ملكية قسري ، وان ٥ ديسياتين كافية تماما لكي يزرعها الفلاح! اما بروكربوفيتش فهو اكثر ليبيرالية : فهو ينادي برقم ٨ **ديسياتين لكل اسرة .** لكنه تكرارا يتحفظ حول ان كمية الارض هذه «غير ملائمة ابدا» وان هذه الحسابات «متواضعة جدا» وما الى ذلك . برغم ذلك فانه يقبل هذا الرقم بغيةتحديد «درجة النقص فيالارض» (عنوان المقالات المذكورة) . وهو يوضح انه يستند الى هذا الرقم **«لتجنب خلافات غير ضرورية»** ـ ربما مع الزولاتاريونيين . بناء على ذلك فان عدد الاسر الفلاحية التي «من الواضح انه تنقصها الارض» هو نصف المجموع . وبالتالي يقدر بروكوفيتش عن حق انه لرفع ملكيات الفلاحين الى ٨ ديسياتين لكل منهم هناك حاجة الى ١٨٫٦٠٠٫٠٠٠ ديسياتين ، وبما ان احتياطي الحكومة من الاراضي لا يزيد على ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ ديسياتين «فسوف يكون مستحيلا تجنب تحويل الملكية القسري» .

سواء في حساباته او مجادلاته فان هذا الكاديت ذو العقلية المنشفية ، او هذا المنشفي ذو عقلية الكاديت ، يعبر بشكل يدعو للاعجاب عن روح ومعنى البرنامج الزراعي الليبيرالي . فمسائل اللاتيفونديا شبه الاقطاعية ، واللاتيفونديا بصورة عامة ، تتموه تماما . وقد استخدم بروكوبوفيتش ارقام الملكيات الخاصة التي تزيد عن ٥٠ ديسياتين فقط . بذلك فان القضية الفعلية لهذا النضال تصبح مموهة . وبذلك يتم اخفاء المصالح الطبقية لقبضة،

وهم حرفيا قبضة ، من الملاكين خلف حجاب . وبدلا عن فضح هذه المسائل فاننا نواجه بـ«وجهة نظر الدولة» : ان اراضي الدولة «**لن تكون كافية**» . بالتالي فانها لو كانت كافية لكان لنا ان نستنتج ان بروكوبوفيتش سوف يكون راغبا تماما في عدم مس اللاتيفونديا الاقطاعية . . .

ان معدل حصة كل فلاح كما يقبله بروكوبوفيتش (٨ ديسياتين) هو معدل مجاعة . ومساحة الارض التي يقبل بتحويلها قسرا من الملاكين ليست ذات مغزى بالغ (١٨ ــ ٩ = ٩ مليون ديسياتين من اصل ٦٢٫٠٠٠٫٠٠٠ للاراضي التي تزيد على ٥٠٠ ديسياتين !) وبغية القيام **بذلك النوع** من «تحويل الملكية القسري» ينبغي للملاكين ان يستخدموا القسر ضد الفلاحين كما في ١٨٦١ !

وسواء قصد ذلك ، بصورة واعية او غير واعية ، فانه عبّر **بصورة سليمة** عن الطبيعة **الملاكية** للبرنامج الزراعي الذي يتبناه الكاديت . لكن الكاديت حريصون وماكرون : فهم يفضلون ان **لا يقولوا شيئا** عن **كمية** الارض التي يميلون الى نزعها من الملاكين .

٤ ــ الطبيعة الاقتصادية للثورة الزراعية ، وحجبها الايديولوجية .

رأينا ان جوهر الثورة التي تتبلور الآن هو تحطيم اللاتيفونديا الاقطاعية وخلق فلاحين احرار وكذلك (الى اقصى حد ممكن ضمن الظروف الحالية) فلاحين ميسورين وقادرين ليس فقط على الكدح البائس في الارض وانما على تطوير القوى الانتاجية ودفع التقدم الزراعي . ولا تؤثر هذه الثورة ولا تستطيع ان تؤثر في نظام **الانتاج** الصغير في الزراعة ، وفي سيطرة **السوق** على المنتج وبالتالي في غلبة **الانتاج السلعي** ، لان النضال من اجل **اعادة توزيع** الارض لا يستطيع ان يغير علاقات الانتاج التي تحكم زراعة هذه الارض . وكما رأينا فان سمة هذا النضال هو التطور القوي

للزراعة الصغيرة في اللاتيفونديا الاقطاعية .

وتوفر نظريات النارودنيك الحجاب الايديولوجي للنضال الآخذ في التطور حاليا . وقد اكد مجيء ممثلي الفلاحين من كل انحاء روسيا الى الدوما الاول والثاني ومعهم برامجهم الزراعية ، بصورة جازمة ، ان نظريات وبرامج النارودنيك تشكل فعلا الحجاب الايديولوجي لنضال الفلاحين من اجل الارض .

لقد بينا ان العنصر الاساسي والاول في الارض القابلة للتوزيع التي يناضل الفلاحون من اجلها هي الاراضي الاقطاعية الكبيرة . وقبلنا بمعيار مرتفع جدا لنزع الملكية ـ ٥٠٠ ديسياتين . لكن يسهل اظهار ان هذه الاستنتاجات تبقى قائمة مهما انقصنا هذا المعيار الى ١٠٠ ديسياتين او ٥٠ ديسياتين مثلا . دعونا نقسم المجموعة (ج) ـ ٢٠ ـ ٥٠٠ ديسياتين الى ثلاث مجموعات مصغرة: (أأ) ٢٠ ـ ٥٠ ديسياتين . (بب) ٥٠ ـ ١٠٠ ديسياتين و(جج) ١٠٠ ـ ٥٠٠ ديسياتين لنرى حجم حصص الفلاحين والحيازات الخاصة ضمن هذه التقسيمات :

اراضي الحصص

المجموعات	عدد الحيازات	مجمل مساحة الارض (ديسياتين)	المعدل لكل حيازة (ديسياتين)
٢٠ــ٥٠ ديسياتين	١ر٠٦٢ر٥٠٤	٣٠ر٨٩٨ر١٤٧	٢٩ر١
٥٠ــ١٠٠ ديسياتين	١٩١ر٨٩٨	١٢ر٢٥٩ر١٧١	٦٣ر٩
١٠٠ــ٥٠٠ ديسياتين	٤٠ر٦٥٨	٥ر٧٦٢ر٢٧٦	١٤١ر٧

الاراضي الخاصة

عدد الحيازات	مجمل مساحة الارض (ديسياتين)	المعدل لكل حيازة (ديسياتين)
١٠٣ر٢٣٧	٣ر٣٠١ر٠٠٤	٣٢ر٠
٤٤ر٨٧٧	٣ر٢٢٩ر٨٥٨	٧١ر٩
٦١ر١٨٨	١٤ر٠٩٦ر٦٣٧	٢٣٠ر٤

المجموع في روسيا الاوروبية

عدد الحيازات	مجمل مساحة الارض (ديسياتين)	المعدل لكل حيازة (ديسياتين)
١ر١٦٥ر٧٤١	٣٤ر١٩٩ر١٥١	٢٩ر٣
٢٣٦ر٧٧٥	١٥ر٤٨٩ر٠٢٩	٦٥ر٤
١٠١ر٨٤٦	١٩ر٨٥٨ر٩١٣	١٩٤ر٩

بالتالي ينتج ، اولا ، ان مصادرة الاراضي التي تزيد على ١٠٠ ديسياتين يزيد الارض القابلة للتوزيع ، كما رأينا سابقا ، بما يتراوح بين تسعة وعشرة ملايين ديسياتين ، في حين ان مصادرة الاراضي التي تزيد على ٥٠ ديسياتين ، كما افترض شيزفسكي ، احد اعضاء الدوما الاول ، سوف يزيد من مساحة هذه الارض بمقدار ١٨ مليون ونصف ديسياتين . اذاً ، وفي هذه الحالة ايضا ، فان اللاتيفونديا الاقطاعية سوف تشكل **اساس** الارض القابلة للتوزيع. ذلك هو لب المسألة الزراعية الحالية . اكثر من ذلك فان الارتباط بين هذه العقارات الكبيرة والبيروقراطية الكبيرة معروفة تماما : ففي الدوما الثاني استشهد الكسنسكي بمعلومات روباكين حول حجم الاراضي التي يملكها

الموظفون الكبار في روسيا . وثانيا ، تظهر هذه المعلومات انه حتى بعد اسقاط حصص الفلاحين **والملكيات التي تزيد على ١٠٠ ديسياتين** فان حجم الحصص الاكبر (والملكيات الصغرى) يبقى مختلفا الى حد بالغ . ان الثورة تجد الفلاحين متمايزين فعلا بالنسبة لحجم الحيازات ، بل ومتمايزين اكثر بالنسبة لكمية رأس المال وعدد الدواب ونوعية وكمية الادوات الخ . وقد ثبت بما فيه الكفاية في ادبنا الاقتصادي ان التمايز في اطار ما يمكن تسميته الملكيات غير المحاصصة هو اكثر بكثير منه في اطار ملكيات الحصص .

ما هو ، اذاً مغزى نظريات النارودنيك التي تعكس بقدر متفاوت من الدقة وجهات نظر الفلاحين بصدد النضال من اجل الارض؟ ان جوهر هذه النظرياتالنارودنية متضمن في «مبدأين»: « مبدأ العمل » و « التسوية » . والطبيعة البرجوازية الصغيرة لهذه المبادىء بارزة ، وقد تم اثباتها في الادب الماركسي، الى حد انه لا لزوم لاطالة البحث حولها هنا . غير انه من المهم ملاحظة سمة معينة لهذه المبادىء لم تلق تقديرا كافيا بعد من قبل الاشتراكيين ـ الديمقراطيين . فضمن صيغة غامضة تعبر هذه المبادىء **فعلا** عن شيء واقعي **وتقدمي** في اللحظة التاريخية الراهنة . وبالتحديد فهي تعبر عن النضال من اجل تحطيم اللاتيفونديا الاقطاعية .

انظر الى المخطط السابق حول تطور نظامنا الزراعي من المرحلة الحالية الى «نقطة ختام» الثورة البرجوازية الحالية . وسترى بوضوح انالمستقبل «حينذاك» يتميز عن الوقت«الحالي» بقدر كبير جدا من « التسوية » في الملكية ؛ وان التوزيع **الجديد** للارض يتطابق بصورة اكبر مع «مبدأ العمل». ولا يعود ذلك للصدفة . فليس هنالك من سبيل آخر في بلد فلاحي يحرره تطوره البرجوازي من القنانة . في مثل هذا البلد فان تحطيم اللاتيفونديا الاقطاعية هو دون شك شرط لتطور

ديسياتين ، ويتعرض للدمار بسبب الاسياد الى تقسيم (*) اللاتيفونديات الاقطاعية التي يبلغ حجم كل منها ٢٣٠٠ ديسياتين. وفي الظرف التاريخي الحالي تعبر هذه الفكرة **فعلا** عن هذه التطلعات وهي تقدم حافزا باتجاه الثورة **البرجوازية** الثابتة ، في حين انها تقدم غطاء خاطئا بلفظيتها شبه **الاشتراكية** الغامضة . وسيكون ماركسيا مسكينا ذلك **الذي** ، في حين ينتقد خطأ قناع اشتراكي للشعارات البرجوازية ، يعجز عن تقدير مغزاها التقدمي تاريخيا باعتبارها الشعارات البرجوازية الاكثر فعالية في النضال **ضد القنانة**. ان المضمون الحقيقي للثورة التي يعتبرها النارودنيون تشريكا هو انها سوف تمهد الطريق باكثر ما يمكن من الثبات للرأسمالية التي سوف تمحو القنانة بصورة كاملة . والمخطط الذي رسمته يبين بالتحديد الحد الاقصى الذي سيتيحه الغاء القنانة والحد الاقصى «للمساواة» الناتجة عن ذلك . ويتصور النارودني ان هذه المساواة سوف تلغي العنصر البرجوازي في حين انها في الواقع **تعبر** عن مصالح البرجوازية الاكثر جذرية . اما كل الاشياء الاضافية التي تتضمنها «المساواة» فلا تعدو كونها **دخانا** ايديولوجيا ، اي وهما برجوازيا صغيرا .

ان الحكم القصير النظر واللاتاريخي لبعض الماركسيين الروس بصدد مغزى النظريات النارودنية في الثورة البرجوازية الروسية يعود الى ان هؤلاء لم يتمعنوا في مغزى «مصادرة» عقارات الملاكين العقاريين الكبار التي يؤيدها النارودنيون. ويكفي ان يرى المرء بوضوح الاسس الاقتصادية لهذه الثورة في ظل الشروط الحالية للملكية

(*) اننا نتحدث هنا عن التقسيم ليس بوصفه ملكية خاصة ، بل للاستخدام الاقتصادي . ان مثل هذا التقسيم ممكن — بل وحتمي لبعض الوقت في ظل غلبة الزراعة الصغيرة — سواء في ظل الملكية البلدية او التأميم .

في بلادنا لكي يفهم لا الطبيعة الوهمية للنظريات النارودنية فحسب، بل وايضا صحة النضال ، محصورا بمهمة تاريخية محددة ، صحة النضال ضد القنانة ، الذي يمثل المحتوى الحقيقي لهذه النظريات الوهمية .

٥ ـ نمطان للتطور الزراعي البرجوازي

لنتابع . بينا ان النظريات النارودنية ، السخيفة والرجعية من وجهة نظر النضال في سبيل الاشتراكية وضد البرجوازية ، تنقلب «عقلانية» (بمعنى انها تشكل مهمة تاريخية معينة) وتقدمية في النضال البرجوازي ضد القنانة . هنا يجابهنا السؤال التالي: حينما نقول انه من المحتم ان تموت القنانة من ملكية الارض الروسية وفي مجمل النظام الاجتماعي في روسيا ، وحينما نقول ان الثورة الزراعية البرجوازية ـ الديمقراطية حتمية ، فهل يعني ذلك ان هذا التطور ممكن في شكل واحد محدد ؟ ام هل هو ممكن بأشكال مختلفة ؟

ان لهذا السؤال اهمية جوهرية من اجل التوصل الى وجهات نظر صائبة حول ثورتنا وحول البرنامج الزراعي الاشتراكي الديمقراطي . ومن الضروري ان نحل هذه المسألة منطلقين من المعلومات التي ذكرناها حول الاسس الاقتصادية للثورة .

ان محور النضال هو اللاتيفونديات الاقطاعية التي تشكل التجسيد الاكثر وضوحا والمعقل الاقوى لبقايا القنانة في روسيا. ومن المؤكد والمحتم ان تطور الانتاج السلعي والرأسمالية سوف يضع حدا لهذه البقايا . **وبهذا** المعنى فليس امام روسيا سوى **طريق واحد** ، طريق التطور البرجوازي .

لكن هذا التطور قد يتجسد في شكلين مختلفين . ان بقايا القنانة قد تسقط نتيجة لتحول الاقتصاد الملاكي او نتيجة لالغاء

اللاتيفونديات الملاكية ، اي اما عن طريق الاصلاح او عن طريق الثورة . ان التطور البرجوازي قد يسير قدما واللاتيفونديات الاقطاعية في طليعته ، بحيث تصبح هذه اللاتيفونديات برجوازية بصورة متزايدة وبحيث تحل اساليب الاستثمار البرجوازي تدريجيا محل اساليب الاستثمار الاقطاعي . وهو قد يتقدم ايضا انطلاقا من الاقتصاديات الفلاحية الصغيرة التي ، وبطريقة ثورية، سوف تزيل «زوائد» اللاتيفونديا الاقطاعية من الجسم الاجتماعي وبذلك فانها سوف تتطور بحرية ، ودون اللاتيفونديات ، على طريق الاقتصاد الرأسمالي .

وسندعو هذين الطريقين للتطور البرجوازي الموضوعي المحتمل الطريق البروسي والطريق الاميركي . في الحالة الاولى يتطور الاقتصاد الملاكي الاقطاعي ببطء ليصبح اقتصادا ملاكيا يونكريا برجوازيا يحكم على الفلاحين بحقبات من النهب والعبودية الاكثر قسوة ، في حين تبرز اقلية صغيرة من (« الفلاحين الكبار ») . في الحالة الثانية ليس هنالك اقتصاد ملاكي او ان هذا الاقتصاد يسقط بفعل الثورة التي تصادر وتجزىء الملكيات الاقطاعية . وفي هذه الحالة يسيطر الفلاح ويصبح العامل agent الوحيد للزراعة ويتطور ليصبح مزارعا رأسماليا . في الحالة الاولى يكون المضمون الاساسي للتطور هو تحول العبودية الاقطاعية الى عبودية واستغلال رأسمالي على ارض الملاكين الكبار الاقطاعيين ـ اليونكرز . وفي الحالة الثانية فان الخلفية الاساسية هي تحول الفلاح البطريركي الى مزارع برجوازي .

ان تاريخ روسيا الاقتصادي يشير الى امكانية كلا نمطي التطور هذين . لنأخذ حقبة سقوط القنانة . كان الصراع قائما بين الملاكين العقاريين والفلاحين حول كيفية تنفيذ الاصلاح . وكان

كلا الطرفين يدعمان شروط التطور الاقتصادي البرجوازي (دون ان يعوا ذلك) ، لكن الاولين كانوا يريدون تطورا يحفظ الى اقصى حد ممكن اقتصاديات الملاكين العقاريين ، ومداخيـــــل الملاكين العقاريين ، وأساليب الاستغلال (العبودية) التي يتبعها الملاكــون العقاريون . اما الفلاحون فكانوا يريدون تطورا يؤمن لهم اعظـــم درجة ممكنة من الازدهار في ظل المستوى الحالي للزراعة ، والغاء اللاتيفونديات الملاكية ، والغاء كل اساليب الاستغلال القائمة على القنانة والعبودية وتوسيع ملكية الفلاح الحر . وليس من حاجة للقول انه وفقا للحالة الثانية فان تطور الرأسمالية ونمو القوى المنتجة سوف يكون اوسع واسرع من اصلاح فلاحي على طريقة الملاكين العقاريين (*) . والماركسيون الكاريكاتوريون وحدهم ، كما

(*) كتبت في مجلة Nauchnoye obozreniye (ايار-حزيران ١٩٠٠)حول هذا الموضوع ما يلي : «... بمقدار ما تزيد مسافة الارض التي حصل عليهــا الفلاحون لدى تحريرهم ، وبمقدار ما يكون سعرها ادنى ، فان تطور الرأسمالية في روسيا كان اسرع وأوسع واكثر حرية ، ومستوى معيشة السكان اعلــى ، والسوق المحلية اوسع ، وكلما تسارع ادخال الآلات الى الانتاج ، وبكلمة ، فان التطور الاقتصادي في روسيا كان سيكوناكثر شبها بالتطور الاقتصادي الاميركي. وسوف اكتفي بالاشارة الى عاملين يؤكدان في رأي صحة هذه النظرة . وسوف اكتفي بالاشارة الى عاملين يؤكدان في رأي صحة هذه النظرة : (١) ان العوز للارض وثقل الضرائب تسببا في تطوير نظام خدمة العمل في الزراعة القائمة على الملكية الخاصة ، في مسافة واسعة من روسيا ، ذلك النظام الذي يشكل استمرارا مباشرا للقنانة وليس تطويرا للرأسمالية ؛ (٢) انه في مناطق الحدود حيث كانت القنانة اما غير موجودة ، او جد ضعيفة ، وحيث كانت معانـــاة الفلاحين من نقص الارض وخدمة العمل وثقل الضرائب قليلة ، حدث اعظم تطور للرأسمالية في الزراعة» .

حاول النارودنيون ، اعداء الماركسية ، ان يصوروهم ، كـــان باستطاعتهم الاعتقاد ان فصل الفلاحين عن الارض في ١٨٦١ كان يشكل ضمانة لتطور الرأسمالية . وعلى العكس فانه كان ضمانة ـكما تبين بالفعلـ للعبودية اي للزراعة بالايجار التي هي اشبه بالقنانة وايجار العمل اي اقتصاد السخرة Corvée الذي كان يعيق بصورة متزايدة تطور الرأسمالية ونمو القوى المنتجة فـــي الزراعة الروسية . ان صراع المصالـــح بين الفلاحين والملاكين العقاريين لم يكن نضالا يشنه «انتاج الشعب» او «مبدأ العمل» ضد البرجوازية (كما تخيله النارودنيون) ـ لقد كان نضالا مـــن اجل النمط الاميركي للتطور البرجوازي وضد النمط البروســي للتطور البرجوازي .

وفي تلك الاقاليم من روسيا حيث لم توجد اية قنانة ، وحيث كانت الزراعة تقدم كلية ، او بصورة رئيسية ، علـــى الفلاحين الاحرار (مثلا في سهوب ما وراء الفولفا وفي فوفو روسيا وفي القوقاز الشمالي ، التي تم استيطانها بعد الاصلاح) كان نمو القوى المنتجة وتطور الرأسمالية اسرع كثيرا منه في المقاطعات الوسطى التي كانت تثقلها بقايا القنانة (*) .

وفي حين يفيدنا المركز الزراعي وأراضي الحدود الزراعية عن التوزيع المكاني او الجغرافي للاماكن التي يسود فيها احد نمطي التطور الزراعي ، فان السمات الاساسية لنمطي التطور هذيـــن

(*) عالجت بالتفصيل اهمية اراضي الحدود في روسيا ، كاراض صالحة للاستيطان ، في سياق تطور الرأسمالية في كتابي « تطور الرأسمالية فـــي روسيا» (سانت بطرسبرج ، ١٨٩٩) . واما بالنسبة لمسألة اهمية اراضي الحدود بالنسبة للبرنامج الزراعي الاشتراكي ـ الديمقراطي فانني سأعالجها على حدة فيما بعد .

تتضح بجلاء ايضا في **كل** تلك الاماكن حيث تتواجد جنبا الى جنب الزراعة الفلاحية والزراعة الملاكية . ان احد الاخطاء الجوهرية للاقتصاديين النارودنيين هو اعتقادهم ان الزراعة الملاكية هي المصدر الوحيد للرأسمالية الزراعية في حين انهم نظروا الى الزراعية الفلاحية من وجهة «انتاج الشعب» و«مبدأ العمل» (اي الوجهة التي يتبناها ، الآن ، الترودوفيك و«الاشتراكيون الشعبيون» و«الثوريون ـ الاشتراكيون») . اننا نعلم ان ذلك خطأ . فالاقتصاد الملاكي يتطور بطريقة رأسمالية ويستبدل تدريجيا نظام ايجار العمل بـ «العمل المأجور الحر» ، ونظام الثلاثة حقول بالحراثة المكثفة ، والمعدات الفلاحية العقيمة بالآلات المتقدمة التي تستخدمها المزارع الخاصة الكبرى . والزراعية الفلاحية **بدورها تتطور بطريقة رأسمالية** بحيث تخلق برجوازية ريفية وبروليتاريا ريفية . وبقدر ما تكون ظروف «الكوميونات القروية» حسنة بقدر ما **تكون اسرع** عملية التمايز بين الفلاحين الى طبقات متصارعة ضمن الزراعة الرأسمالية . وبالنتيجة ، فاننا نرى مجدين للتطور الزراعي في كل مكان . وليس صراع المصالح بين الفلاحين والملاكين ، ذلك الصراع الذي يمتد كخيط قرمزي عبر مجمل تاريخ روسيا ما بعد الاصلاح والذي يشكل الاساس الاقتصادي لثورتنا سوى صراع من اجل غلبة واحد من نمطي التطور الزراعي البرجوازي .

ان الفهم الواضح للفرق بين نمطي التطور هذين وللطابع البرجوازي لكل منهما هو وحده الذي يتيح لنا ان نقدم تفسيرا سليما للمسألة الزراعية في الثورة الروسية وان نفهم المغزى الطبقي لمختلف البرامج الزراعية التي ترفعها الاحزاب المختلفة(*) .

(*) يمكن رؤية مقدار البلبلة التي تحكم ، احيانا ، اذهان الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس بصدد طريقي التطور الزراعي البرجوازي فيروسيا من =

ان محور النضال هو ، تكرارا ، اللاتيفونديا الاقطاعية . والتطور الرأسمالي لهذه اللاتيفونديات امر لا شك فيه ، ولكنه ممكن بشكلين : فاما ان تلغى هذه اللاتيفونديات ، اي ان يقضي عليها المزارعون الفلاحون بطريقة ثورية ، او انها ستتحول تدريجيا الى ملكيات يونكرية (وبالنتيجة فسيتحول الموجيك المستعبد الى كنشت مستعبد) .

خلال ب. ماسلوف . في obrazovamige (العدد ٣ ، ١٩٠٧) حدد ماسلوف هذين الطريقين : (١) «رأسمالية في سياق التطور» و(٢) «نضال عقيم ضد التطور الاقتصادي» و«الطريق الاول» ، اذا شئتم ، «يقود الطبقة العاملة ومجمل المجتمع نحو الاشتراكية ، وأما الطريق الثاني فانه يدفع (!) الطبقة العاملة الى احضان (!) البرجوازية ، والى صراع بين الملاكين الكبار والصغار، الى صراع لا تلقى فيه الطبقة العاملة سوى الهزيمة» . اولا ، «الطريق الثاني» مجرد عبارة فارغة ، انه حلم وليس طريقا . انه ايديولوجية خاطئة وليس امكانية فعلية للتطور . وثانيا ، يفشل ماسلوف في ادراك ان ستوليبين والبرجوازية ، هم ايضا ، يقودون الفلاحين عبر الطريق الرأسمالي. وبالنتيجة، فالصراع الفعلي ليس حول الرأسمالية بوصفها كذلك ، وانما حول نمط التطور الرأسمالي . ثانيا ، انه للغو كامل التحدث على اساس انه يمكن ان يوجد طريق للتطور في روسيا لا «يدفع» الطبقة العاملة تحت سيطرة البرجوازية . ... ورابعا ، ليس منطقيا ، ايضا ، الزعم بانه يمكن ان يكون هنالك «طريق» لا يقوم فيه صراع بين الملاكين الصغار والكبار . وخامسا ، باستخدامه تعابير تصلح لوصف فئات اوروبية عامة (ملاكين كبار وصغار) فان ماسلوف يموه الخصوصية التاريخية لروسيا ، ذات المغزى البالغ بالنسبة للثورة الحالية : الصراع بين البرجوازية الصغيرة والملاكين الاقطاعيين الكبار .

٦ ـ خطان للبرامج الزراعية في الثورة

اذا ما قمنا الآن بمقارنة البرامج الزراعية التي طرحتها الطبقات المختلفة في سياق الثورة بالاسس الاقتصادية التي عرضناها فاننا سوف ندرك على الفور وجود خطين لهذه البرامج يتطابقان مع نمطي التطور الزراعي اللذين اوضحناهما .

لنأخذ برنامج ستوليبين ، المدعوم من قبل الملاكين العقاريين اليمينيين والاوكتوبريين . انه برنامج الملاكين العقاريين المعلن . لكن هل يمكن اعتباره رجعيا بالمعنى الاقتصادي ، اي بمعنى انه يمنع او يحاول منع تطور الرأسمالية ، ومنع التطور الزراعي البرجوازي ؟ كلا ابدا . بالعكس ، فالتشريع الزراعي الشهير الذي قد مد ستوليبين عبر المادة٨٧ مفعم باستمرار بالروحيةالبرجوازية الصرفة . وليس من شك في انه يتبع خط التطور الرأسمالي ، ويسهل ويدفع ذلك التطور ، ويزيد من سرعة نزع ملكية الفلاحين وتحطيم الكوميونات القروية وخلق برجوازية ريفية . ودون ريب فان ذلك التشريع تقدمي بالمعنى الاقتصادي ـ العلمي .

لكن هل يعني ذلك ان على الاشتراكيين ـ الديمقراطيين ان «يدعموه» ؟ كلا . فالماركسية المبتذلة وحدها تستطيع قياس الامور بتلك الطريقة ، الماركسية التي ينثر بذورها بليخانوف والمنشفيك حين يغنون ويهتفون ويطالبون ويعلنون : ينبغي لنا ان ندعم البورجوازية في نضالها ضد النظام القديم للاشياء . كلا . فبغية تسهيل تطور القوى المنتجة (ذلك المعيار الاعلى للتقدم الاجتماعي) علينا ان ندعم لا التطور البرجوازي وفقا للنمط الملاكي وانما التطور البرجوازي وفقا للنمط الفلاحي . ويفترض النمط الاول اقصى قدر من المحافظة على العبودية والقنانة (التي تعاد صياغتها وفقا للخطوط البرجوازية) والتطور الاقل سرعة للقوى المنتجة والتطور المعوّق للرأسمالية ؛ وتفترض قدرا اعظم ، بصورة غير محدودة،

من البؤس والعذاب والاستغلال والاضطهاد لجماهير الفلاحين الواسعة وبالتالي للبروليتاريا . اما النمط الثاني فيفترض التطور الاسرع للقوى المنتجة وافضل الشروط الممكنة (في ظل الانتاج السلعي) لوجود كتلة الفلاحين . ان تكتيكات الاشتراكية الديمقراطية في الثورة البرجوازية الروسية تتحدد ليس بمهمة دعم البرجوازية الليبيرالية ، كما يعتقد الانتهازيون ، وانما بمهمة دعم الفلاحين المناضلين .

لنأخذ برنامج البرجوازيين الليبيراليين ، اي برنامج الكاديت. وفقا لشعار « في خدمتكم » (اي في خدمة الملاكين العقاريين) اقترح هؤلاء برنامجا معينا في الدوما الاولى وآخر في الدوما الثانية ، وباستطاعتهم ان يغيروا برنامجهم بنفس السهولة وعدم الادراك كما بالنسبة لكل المحترفين البرجوازيون غير المبدئيين في اوروبا. في الدوما الاولى بدت الثورة قوية فاستعار البرنامج الليبيرالي منها قليلا من التأميم («اراضي الدولة المتاحة للتوزيع») . أما في الدوما الثانية فقد بدت الثورة المضادة قوية ؛ على ذلك رمى البرنامج الليبيرالي اراضي الدولة المتاحة للتوزيع جانبا وتحول باتجاه فكرة ستوليبين عن الملكية الفلاحية الثابتة ودعم ووسع مجال الاعفاءات من القاعدة العامة لتحويل الملكية القسري بالنسبة لاراضي الملاكين العقاريين . لكننا نشير الى هذا الموقف ذي الوجهين لليبيراليين بصورة عابرة . فالذي يهم التنبه اليه شيء آخر ، اي ، المبدأ **المشترك بالنسبة «لوجهي»** البرنامج الزراعي الليبيرالي . ويتشكل ذلك المبدأ المشترك من : (١) الدفعات من اجل الاعتاق ، (٢) المحافظة على ملكيات الملاكين العقاريين ، (٣) المحافظة على امتيازات الملاكين العقاريين ، اثناء تنفيذ الاصلاح .

ان الدفعات من اجل الاعتاق هي جزية تفرض على التطور الاجتماعي ، جزية تدفع لمالكي اللاتيفونديات الاقطاعية . ان

الدفعات من اجل الاعتاق هي التحقق ، الـــذي تؤمنه اجراءات البوليس ، البيروقراطية ، لاساليب الاستغلال الاقطاعية فـــي شكل «المعدل العام» البرجوازي . اكثر من ذلك ، فالمحافظة على ملكيات الملاكين العقاريين ملحوظة **بدرجة او بأخرى** في برنامجي الكاديت وذلك برغم كل الجهود التي قد يبذلها السياسيـــون الليبيراليون لاخفاء هذه الحقيقة عـن الشعب . اما النقطـــة الثالثة ـ المحافظة على امتيازات الملاكين العقاريين اثناء تنفيـذ الاصلاح ـ فقد تم التعبير عنها بشكل محدد تماما عبر موقــف الكاديت من انتخاب لجان الارض المحلية على اسس حق التصويت المتساوي والمباشر والعام بالاقتراع السري . ولا نستطيع هنـــا الدخول في التفاصيل (*) التي تهم جزءا آخر من نقاشنا . كل

(*) ... تضمنت مجلة Rech ، العدد ٨٢ ، ٢٥ ايار ١٩٠٦ ، مقالة افتتاحية مهمة اعيد نشرها في كتاب ميليوكوف (سنة من النضال) . وفيما يلي الفقرة الحاسمة من كلام هذا الاوكتوبري المتخفي : «نحن نعتقد ان اقامة هذه اللجان على اساس الاقتراع الشامل سوف يعني اعدادها لا للحل السلمـــي لمشكلة الارض في المناطق المحلية ، وانما لشيء مختلف كليا . ان السيطرة على الاتجاه العام للاصلاح ينبغي ان تترك في ايدي الدولة ... وينبغي ان تتشكل المفوضيات المحلية بما امكن (كذا !) من المساواة من ممثلي المصالح المتنازعة التي يمكن تسوية النزاع فيها دون الاساءة الى اهمية الاصلاح المقترح من وجهة الدولة، ودون تحويله الى فعل عنف من جانب واحد» ... وفي المجلد الثاني من المسألة الزراعية ، الذي نشر كوتله نص عريضته التي **تضمن** للملاكين العقاريين ، اضافة للموظفين ، **الغلبة** على الفلاحين في كل مفوضيات ولجان المقاطعـــات والـ Vyezd الرئيسية، ذلك في حين يدافع السيد أ. شوبرون ـ«ليبيرالي!» دفاعا مبدئيا عن نفس الخطة الحقيرة من جانب الملاكين العقاريين للاحتيال على الفلاحين .

ما نحتاجه هو تعريف **خط** البرنامج الزراعي للكاديت . وبهذا الصدد ينبغي لنا القول ان مسألة تشكيل لجان الارض المحلية ذات اهمية **اساسية** . فالاطفال سياسيا هم وحدهم الذين يمكن ان يؤخذوا بضجة شعار الكاديت «التحويل **القسري** للملكية» . والمسألة هي من يقسر من ؟ هل يقسر الملاكون العقاريون الفلاحين (على دفع سعر باهظ للاراضي ذات القيمة الدنيا) ام هل يقسر الفلاحون الملاكين العقاريين ؟ ان كلام الكاديت «حول التمثيل المتساوي للمصالح المتنازعة» وحول عدم الرغبة في «العنف الاحادي الجانب» يكشف بالقدر من الوضوح الذي يمكن لجوهر المسألة ان يبلغه ان فكرة الكاديت حول تحويل الملكية القسري تعني ان الملاكين العقاريين سوف يقسرون الفلاحين !

ان برنامج الكاديت الزراعي يتبع خط التقدم الستوليبيني اي التقدم البرجوازي الملاكي . تلك حقيقة . والخطأ في تقدير تلك الحقيقة هو الخطأ الرئيسي الذي يرتكبه بعض الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الذين ، مثل بعض المنشفيك ، يعتبرون السياسة الزراعية للكاديت اكثر تقدمية من السياسة النارودنية .

اما بالنسبة للناطقين بلسان الفلاحين ، اي الترودوفيك والنارودنيون ـ الاشتراكيون وجزئيا الثوريون ـ الاشتراكيون ، فاننا نجد انهم ، **برغم** المقدار الكبير من التذبذب والتردد ، قد تبنوا في الدوما الاولى والثانية خطا واضحا يقوم على الدفاع عن مصالح الفلاحين **ضد** الملاكين العقاريين . وعلى سبيل المثال فالتذبذب يمكن ملاحظته في برنامج الترودوفيك حول مسألة الدفعات من اجل الاعتاق لكنهم ، بالدرجة الاولى ، يفسرون ذلك غالبا باعتباره اشبه بالاعانة العامة للملاكين العقاريين العاجزين. وثانيا ، نجد في سجلات الدوما الثانية عددا من الخطب المميزة الى حد بالغ القاها **فلاحون يرفضون** الدفعات من اجل الاعتاق ويدعون الى شعار : كل الارض لكل الشعب . اما حول مسألة

لجان الارض المحلية ــ تلك المسألة الهامة كليا حول من يقسر من ــ فان نواب الفلاحين هم اصحاب وانصار فكرة انتخابها بالتصويت العـام .

لسنا ، حاليا ، في معرض تناول مضمون البرامج الزراعية للترودوفيك والثوريين الاشتراكيين من جهة ، والاشتراكيين ــ الديمقراطيين من جهة أخرى . وعلينا اولا ان نلاحظ الحقيقة التي لا تقبل النقض بأن البرامج الزراعية لكل **الاحزاب** والطبقات التي برزت علنا خلال الثورة الروسية يمكن تقسيمها بوضوح الـى نمطين اساسيين **اثنين** يتطابقان مع نمطي التطور الزراعـي البرجوازي . والخط الفاصل بين البرامج الزراعية «اليمينية» و«اليسارية» لا يحد بين الاكتوبريين والكاديت كما يفتـرض المنشفيك ، غالبا ، عن خطأ (الذين يسمحون لانفسهم بأن يخدعوا بضجيج الكلمات «الديمقراطية ــ الدستورية» والذين يستبدلون التحليل الطبقي بتحليل القاب الاحزاب) . ان الخط الفاصل يمر بين الكاديت والترودوفيك. ويتحدد ذلك الخط بمصالح الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الروسي اللتين تتصارعان من اجـل الارض ، الملاكين العقاريين والفلاحين . ينادي الكاديت بالمحافظة على الملاكية وبتطور برجوازي للزراعة متمدن وأوروبيالا انه ملاكي. اما الترودوفيك (ونواب العمال الاشتراكيون الديمقراطيون) ، اي ممثلو الفلاحين وممثلو العمال فيدعون الى تطور برجوازي **فلاحي** للزراعة .

وينبغي اجراء تمييز صارم بين القناع الايديولوجي للبرامـج الزراعية، تفاصيلها السياسية المختلفة الخ.. والاسس الاقتصادية لهذه البرامج . ولا تكمن الصعوبة الحاليـة في فهم الطابـع البرجوازي للمطالب والبرامج الزراعية لكل من الملاكين العقاريين **والفلاحين** : فقد سبق للماركسيين ان فسروا ذلك قبل الثورة ،

واتت الثورة لتؤكد صحة ذلك التفسير . لكن الصعوبة تكمن في الفهم التام لاسس صراع هاتين الطبقتين **ضمن اطار** المجتمع البرجوازي والتطور البرجوازي . وليس بالامكان فهم **هذا** الصراع كظاهرة اجتماعية طبيعية الا اذا اعتبر جزءا لا يتجزأ من الاتجاهات الموضوعية للتطور الاقتصادي في روسيا الرأسمالية .

والآن ، بعد ان بينا الصلة بين نمطي البرامج الزراعية في الثورة الروسية ونمطي التطور الزراعي البرجوازي ينبغي ان ننتقل الى تفحص احد الاوجه الجديدة والبالغة الاهمية للمسألة.

٧ ـ مساحة الارض الروسية .

مسألة الاستيطان

اشرنا فيما سبق ، وبصدد مسألة الرأسمالية في روسيا ، الى ان التحليل الاقتصادي يلزمنا بالتمييز بين المقاطعات الزراعية الوسطى حيث تنتشر بقايا القنانة بكثرة وأراضي الحدود التي تتميز بغياب او بضعف هذه البقايا والتي تحمل سمات التطور الرأسمالي القائم على الفلاح الحر .

ماذا نعني بأراضي الحدود ؟ من الجلي انها تلك الاراضي غير المسكونة ، او النادرة السكان ، والتي لم يتم بعد ادخالها كليا ضمن الزراعة . وينبغي لنا الآن الانتقال من روسيا الاوروبية الى مجمل الامبراطورية الروسية بغية تكوين فكرة دقيقة عن «اراضي الحدود» هذه ومغزاها الاقتصادي .

في المخطوطة التي كتبها بروكوبوفيتش ومرتفاغو : «ما هي كمية الارض المتوفرة في روسيا وكيف نستخدمها» . (موسكو ١٩٠٧) . حاول الكاتب الثاني تلخيص كل المعلومات الاحصائية

المتوافرة في ادبنا حول كمية الارض في **مجمل** روسيا والاستخدام الاقتصادي الذي يمكن ان تخضع له الكمية المعروفة من الارض . وبغرض الوضوح فاننا سوف نضع ارقام مرتفاغو في شكل جدول مضيفين اليها احصاءات السكان وفقا لمسح عام ١٨٩٧ .

تبين الارقام بوضوح مدى اتساع مساحة الارض في روسيا ومدى ضآلة معلوماتنا حول اراضي الحدود واهميتها الاقتصادية. بالطبع ، سوف نرتكب خطأ مطلقا لو اعتبرنا ان هذه الاراضي ملائمة في الوقت الحاضر ، وبحالتها الراهنة ، لتلبية حاجات الفلاحين الروس الى الارض . وكل الحسابات القائمة على هذا الاساس والتي غالبا ما يقوم بها كتاب رجعيون تفتقد اية قيمة علمية اطلاقا . في هذا الصدد فان أ.أ. كاوفمان على حق تماما حين يسخر من البحث عن اراضي خالية تصلح للاستيطان على اساس احصاءات الفراست المربعة . ودون شك فانه على حق ايضا حين يشير الى ضآلة الارض الصالحة للاستيطان في اراضي الحدود الروسية بحالتها الراهنة ، والى خطأ افتراض ان جوع الفلاحين الروس الى الارض يمكن ان تلبيه الهجرة .

برغم ذلك فان وجهات النظر السليمة التي يطرحها كاوفمان، الليبيرالي ، تتضمن خطأ خطيرا جدا . يجادل كاوفمان بالطريقة التالية : «اذا اعتبرنا نمط الناس الذين يهاجرون الآن ، درجة يسرهم الحاضرة ومستواهم الثقافي الراهن» (ص ١٢٩ من الكتاب المذكور) فان كمية الارض المتاحة لتلبية حاجات الفلاحين عبر الهجرة تصبح غير كافية اطلاقا . بالتالي فانه يستنتج ، دفاعا عن برنامج الكاديت الزراعي ، ان التحويل القسري لملكية الاراضي الخاصة في روسيا الاوروبية امر ضروري .

مجمل مساحة الارض الروسية

	مجمل مساحة الارض: فراست مربعة (بالآلاف)	مجمل مساحة الارض: ديسياتين (ملايين)	منها لا تتوفر اية معلومات	منها مساحة الاراضي المسجلة	منها: اراض مزروعة	منها: مراعي	منها: غابات	منها: المجموع	السكان وفقا لاحصاء ١٨٩٧: المجموع (بالآلاف)	السكان وفقا لاحصاء ١٨٩٧: المتوسط لكل فرست مربع
			ملايين الديسياتينات		مـــلايين الديساتينـــــات					
١٠ مقاطعات في مملكة بولندا	١١١ر٦	١١ر٦	—	١١ر٦	٧ر٤	٠ر٩	٢ر٥	١٠ر٨	٩ر٤٠٢ر٢	٨٤ر٣
٣٨ مقاطعة الى غرب الفولفا	١ر٧٥٥ر٦	١٨٣ر٠	—	١٨٣ر٠	٩٣ر٦	١٨ر٧	٣٤ر٠	١٤٦ر٣	—	—
١٢ مقاطعة شمال وشرق الفولفا	٢ر٤٧٤ر٩	٢٥٨ر٠	—	٢٥٨ر٠	٢٢ر٣	٧ر١	١٣٢ر٠	١٦١ر٤	—	—
المجموع لخمسين مقاطعة في روسيا الاوروبية	٤ر٢٣٠ر٥	٤٤١ر٠	—	٤٤١ر٠	١١٥ر٩	٢٥ر٨	١٦٦ر٠	٣٠٧ر٧	٩٣ر٤٤٢ر٩	٢٢ر١
القوقاز	٤١١ر٧	٤٢ر٩	٢٢ر١	٢٠ر٨	٦ر٥	٢ر٢	٢ر٥	١١ر٢	٩ر٢٨٩ر٤	٢٢ر٦
سيبيريا	١٠ر٩٦٦ر١	١ر١٤٢ر٦	٦٣٩ر٧	٥٠٢ر٩	٤ر٣	٣ر٩	١٢١ر٠	١٢٩ر٢	٥ر٧٥٨ر٨	٠ر٥
آسيا الوسطى	٣ر١٤١ر٦	٣٢٧ر٣	١٥٧ر٤	١٦٩ر٩	٠ر٩	١ر٦	٨ر٠	١٠ر٥	٧ر٧٤٦ر٧	٢ر٥
المجموع لروسيا الآسيوية	١٤ر٥١٩ر٤	١ر٥١٢ر٨	٨١٩ر٢	٦٩٣ر٦	١١ر٧	٧ر٧	١٣١ر٥	١٥٠ر٩	—	—
المجموع للامبراطورية										

تلك هي الحجة المألوفة للاقتصاديين الليبيراليين والنارودنيين الليبيراليين . وهي مبنية بطريقة تقود الى استنتاج انه لو كانت هناك ارض كافية ملائمة للهجرة فانه كان ممكنا ان لا تمس اللاتيفونديات الاقطاعية ! ان الكاديت وسواهم من السياسيين من النوع نفسه مفعمون بافكار الموظف الحسن النية . ينبغي القضاء على اللاتيفونديات الاقطاعية ليس لانها تتضمن الاستغلال والاسترقاق الاقطاعي لملايين السكان وتؤمن تطور القوى المنتجة ، بل لانه ليس ممكنا ، على الفور ، ان تشحن ملايين الاسر الى سيبيريا ، مثلا ، او الى تركستان ! ولا يتم التركيز على الطابع الطبقي الاقطاعي للاتيفونديا في روسيا وانما على امكانية التوفيق بين الطبقات واكفاء الفلاحين دون الاساءة الى الملاكين العقاريين ؛ وباختصار حول امكانية تحقيق «السلام الاجتماعي» السيء السمعة .

ان حجج كاوفمان والعدد غير المحدود من اتباعه بين المثقفين الروس بحاجة الى ان تقلب رأسا على عقب لكي تصبح صحيحة . **لأن** الفلاحين الروس مسحوقون بفعل اللاتيفونديا الاقطاعية . **لذلك السبب** فان الاستيطان الحر للسكان فوق اراضي روسيا وكذلك الاستخدام الاقتصادي العقلاني لمجمل اراضي الحدود يصبحان معاقين الى حد لا يصدق . **ولأن** اللاتيفونديا الاقطاعية تبقي الفلاحين الروس في حالة انسحاق ، من خلال نظام خدمة العمل والعبودية ، اكثر اشكال وأساليب الزراعة تخلفا ، **لذلك السبب** فان التقدم التقني والتطور العقلي لجماهير الفلاحين يصبحان معاقين، وكذلك نشاطهم ومبادرتهم وثقافتهم، الضرورية من اجل الاستخدام الاقتصادي لمساحة اكبر كثيرا من احتياطي الارض الروسية المستخدمة حاليا . فاللاتيفونديا الاقطاعية وغلبة العبودية في الزراعة تتضمن ايضا بنية فوقية سياسية مطابقة ـ غلبة الملاكين المئة السود ، في الدولة ، وحرمان الناس حقوقهم ، وسيادة اساليب غوركو ـ ليدفال في الادارة (٥) وما الى ذلك .

ان مسألة الاثر المدمر للاتيفوندیات الاقطاعية في المناطق الزراعية الوسطى في روسيا على مجمل النظام الاجتماعي ، وعلى التطور الاجتماعي عموما ، وعلى مجمل حالة الزراعة ، وعلى مجمل المستوى المعيشي لجماهير الفلاحين ، هذه المسألة هي من قبيل المعلومات العامة . ويكفي هنا ان اشير الى الكتابات الاقتصادية الروسية الكثيرة التي اثبتت سيادة خدمة العمل ، والعبودية ، والايجار الباهظ ، و«ايجار الشتاء» ، وسواها من الاوجه البديعة للقروسطية (*) في روسيا الوسطى .

ان سقوط القنانة قد خلق ظروفا (كما بينت بالتفصيل في **تطور الرأسمالية في روسيا**) ادت بالسكان الى الفرار من اشباح آخر اسلاف مالكي الاقنان . لقد فر السكان من الاراضي الزراعية الوسطى الى المقاطعات الصناعية ، وكذلك الى العواصم ، والى اراضي الحدود الجنوبية والشرقية في روسيا الاوروبية ، واستوطنوا مناطق لم يسبق استيطانها حتى ذلك الحين . وفي الكراس الذي اشرت اليه يشير مرتفاغو ، عن حق تماما ، الى ان مفهوم الارض المناسبة للزراعة قابل للتغير السريع . وهو يقول : «ان سهوب توريدا سوف تكون **دائما** ، بحكم المناخ وندرة المياه ، احد الاراضي الاكثر فقرا والاقل ملائمة للزراعة ؛ ذلك كان الراي الذي عبر عنه في ١٨٤٥ مراقبون مطلعون على أمور الطبيعة كالاكاديميين بير وهلمرسن . في ذلك الوقت كان سكان مقاطعة توريدا ، وكانوا حينئذ يساوون نصف العدد الحالي للسكان ، ينتجون ١٫٨٠٠٫٠٠٠ chetversts من الحبوب من كل الانواع... اما الآن وبعد انقضاء ٦٠ عاما فان عدد السكان قد تضاعف كما انتجت المنطقة في ١٩٠٣ ١٧٫٦٠٠٫٠٠٠

(*) انظر **تطور الرأسمالية في روسيا** ، الفصل الثالث ، حول الانتقال من السخرة Corvée الى الاقتصاد الرأسمالي وانتشار نظام خدمة العمل .

أي ما يقارب عشرة اضعاف الانتاج السابق » (ص ٢٤) .

ولا تصح هذه الملاحظة على مقاطعة كوريدا وحدها وانما على عدد من المقاطعات الاخرى في اراضي الحدود الجنوبية والشرقية من روسيا الاوروبية . فالسهوب الجنوبية وكذلك المقاطعات الواقعة على الضفة الشمالية للفولغا والتي كانت متخلفة عن مقاطعات الاراضي السوداء الوسطى في الستينات والسبعينات بالنسبة لانتاج الحبوب ، **فاقت** تلك في الثمانينات ، (تطور **الرأسمالية في روسيا**) . وفي الفترة بين١٨٦٣ و١٨٩٧ زاد سكان مجمل روسيا الاوروبية بنسبة ٥٣ بالمئة ــ ٤٨ بالمئة في حالة السكان الريفيين و٩٧ بالمئة في حالة السكان المدينيين ــ في حين انه فيما يتعلق بنوفوروسيا والفولغا السفلى والمقاطعات الشرقية تزايد عدد السكان في نفس الفترة بنسبة ٩٢ بالمئة ــ ٨٧ بالمئة زيادة بالنسبة للسكان الريفيين و١٣٤ بالمئة بالنسبة للسكان المدنيين . (نفس المصدر ص ٤٤٦) .

ويضيف مرتفاغو : «ليس لدينا شك في ان التقدير البيروقراطي الحالي للاهمية الاقتصادية لاحتياطينا من الارض لا يقل خطأ عن خطأ بير وهلمرسن فيما يتعلق بمقاطعة توريدا في ١٨٤٥ » .

ذلك صحيح . لكن مرتفاغو يعجز عن رؤية **مصدر** اخطاء بير واخطاء كل التقديرات البيروقراطية . ان مصدر هذه الاخطاء هو انه في حين يؤخذ بعين الاعتبار المستوى المعطى للتقنية والثقافة فانه لا يدخل بالحسبان اية امكانية لتقدم هذا المستوى . فلم يستطع بير وهلمرسن ان يتكهنوا بالتغيرات التقنية التي اصبحت ممكنة **بعد سقوط القنانة** . ولا يمكن ان يكون هنالك ادنى ريب الآن في حتمية حدوث زيادة هائلة في القوى المنتجة ، وزيادة هائلة في المستوى التقني والثقافي **اثر تحطيم اللاتيفونديا الاقطاعية في روسيا الاوروبية** .

هذا الجانب للمسألة يتعرض للتجاهل من قبل العديد من

الذين يدرسون المسألة الزراعية في روسيا . ان الشرط المسبق للاستخدام الواسع للاراضي الروسية الشاسعة القابلة للاستيطان هو خلق فلاحين احرار حقا ، ومتحررين كليا من اضطهاد العلاقات الاقطاعية ، في روسيا الاوروبية . ان قسما كبيرا من هـــــذه الاراضي غير ملائم حاليا ، ليس بسبب الميزات **الطبيعية** لاراضي الحدود هذه او تلك ، بل بسبب **الشروط** الاجتماعية للزراعة في روسيا نفسها التي تحكم على الاساليب التقنية بالركود وعلـــى السكان بحالة الحرمان من كل الحقوق والانسحاق والجهـــل والعجز .

هذا الجانب البالغ الاهمية من المسألة هو الذي يتجاهلـــه كاوفمان حين يعلن : «انني اقول مقدما : انني لا اعرف اذا كان سيصبح ممكنا اسكان مليون او ثلاثة ملايين او عشرة ملايين في هذه الاراضي» . (نفس المصدر ص ١٢٨) . ثم يستطرد ليشير الى ان تعبير الارض غير المناسبة تعبير نسبي : «ان التربة القلوية ليست ابدا ، عديمة الفائدة بل يمكن عبر تطبيق اساليب تقنيـــة معينة جعلها خصبة جدا» (نفس المصدر ص ١٣٧) . «ان تربـــة العديد من الصحارى الجائعة في تركستان تتكون من الرواسب الطفالية الوسط آسيوية الشهيرة التي تصبح خصبة جدا اذا ما توفر لها الري الكافي ... ان وجود اراضٍ صالحة للري مسألة لا تستحق النقاش : يكفي التجول في البلاد في اي اتجاه لنرى خرائب العديد من القرى والمدن ، المهجورة منذ قرون عديدة ، محاطة غالبا ولعشرات الفراست ، المربعة بشبكات من اقنية وحفر الري القديمة. ان مجمل مساحة صحاري الرواسب الطفالية التي تنتظر الري تعادل دون شك عدة ملايين من الديسياتينات» . (نفس المصدر ، ص ١٣٧) .

كل هذه الملايين من الديسياتينات في تركستان ، كما فـــي اماكن عديدة اخرى من روسيا ، «تنتظر» ليس فقط الـــري والاستصلاح من كل نوع . انها «تنتظر» ايضا تحرير السكـــان

الزراعيين الروس من بقايا القنانة ومن نير لاتيفونديات النبلاء ، ومن ديكتاتورية المئة السود في الدولة .

ومن العبث التكهن بكمية الارض في روسيا التي يمكن تحويلها من اراضٍ «غير صالحة» الى اراض صالحة . لكن من الضروري تقدير الواقع الذي يؤكده مجمل التاريخ الاقتصادي لروسيا والذي يشكل سمة بارزة للثورة البرجوازية في روسيا ، وهو ان روسيا تمتلك مقدارا هائلا من الاراضي القابلة للاستيطان والتي سوف تصبح مفتوحة امام السكان والثقافة ليس فقط مع كل تقدم تقني في الزراعة ولكن ايضا مع كل تقدم في تحرير الفلاحين الروس من نير القنانة .

تلك هي الاسس الاقتصادية للتطور البرجوازي للزراعة الروسية وفقا للنمط الاميركي . في بلدان اوروبا الغربية ، التي غالبا ما ينطلق منها ماركسيونا لاجراء مقارنات عديمة التفكير ومبتذلة ، كانت كل الاراضي مسكونة في حقبة الثورة البرجوازية ـ الديمقراطية . والشيء الجديد الوحيد الذي جاء به كل تقدم تقني في الزراعة كان انه جعل ممكنا توظيف المزيد من العمل ومن رأس المال في الارض . اما في روسيا فان الثورة البرجوازية ـ الديمقراطية تتم في ظروف حيث كل تقدم تقني في الزراعة ، وكل تقدم في تطور الحرية الحقيقية للسكان ، يخلقان ليس فقط امكانية توظيفات اضافية من العمل ورأس المال في الاراضي القديمة ، بل ايضا امكانية استخدام مساحات «غير محدودة» من الاراضي الجديدة المتاخمة .

٨ ـ ملخص للاستنتاجات الاقتصادية من الفصل الاول

دعونا نلخص الاستنتاجات الاقتصادية التي سوف تشكل

مقدمة لاعادة تفحص مسألة البرنامج الزراعي الاشتراكي — الديمقراطي .

رأينا ان «محور» النضال الزراعي في ثورتنا هو اللاتيفونديا الاقطاعية . ونضال الفلاحين من اجل الارض هو ، اولا وقبل كل شيء ، نضال من اجل الغاء هذه اللاتيفونديات . وان الغاؤها وتحويلها كليا الى الفلاحين ، يتطابق دون ريب ، مع خط التطور الرأسمالي في روسيا الزراعية . وتعني مثل هذه الطريق التطور الاسرع للقوى المنتجة والشرط الافضل لعمل جماهير السكان ، والتطور الاسرع للرأسمالية ، مع تحول الفلاحين الاحرار الى مزارعين . لكن هنالك طريق آخر ممكن للتطور البرجوازي في الزراعة ، وهو المحافظة على مزارع الملاكين العقاريين وتحويلها البطيء من مزارع تقوم على القنانة والعبودية الى مزارع يونكرية. هذان النمطان من التطور البرجوازي الممكن يشكلان اسس نمطي البرامج الزراعية التي تقترحها مختلف الطبقات في الثورة الروسية . اكثر من ذلك ، فان ما يميز روسيا ، الميزة التي تشكل واحدا من الاسس الاقتصادية لامكانية التطور «الاميركي» ، هو وجود اراضٍ شاسعة قابلة للاستيطان . وفي حين ان هذه الاراضي غير صالحة ابدا لتحرير الفلاحين الروس من نير القنانة في روسيا الاوروبية ، فانها سوف تصبح اكثر اتساعا واقرب منالا بنسبة التحرر الذي يتمتع به الفلاحون في روسيا نفسها ، ونسبة لمدى تطور القوى المنتجة .

الفصل الثاني

البرامج الزراعية لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي وامتحانها في الثورة الاولى

دعونا ننتقل الى تفحص البرنامج الزراعي الاشتراكي ـ الديمقراطي . لقد اوجزت في القسم الاول من كراس **مراجعة البرنامج الزراعي لحزب العمال** المراحل التاريخية الرئيسية في تطور وجهات نظر الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس حول المسألة الزراعية . لكن ينبغي لنا ان نوضح بشكل أتم طبيعة الخطأ المتضمن في البرامج الزراعية السابقة للاشتراكية ـ الديمقراطية الروسية ، اي في برامج ١٨٨٥ و١٩٠٣ .

١ ـ ماذا كان الخطأ في البرامج الزراعية للاشتراكية ـ الديمقراطية السابقة ؟

في المسودة الصادرة عن جماعة تحرير العمل في ١٨٨٥ تم ايجاز البرنامج الزراعي كما يلي : «اعادة نظر جذرية في علاقاتنا

الزراعية ، اي في شروط اعتاق الارض وتوزيعها الى الجمعيات الفلاحية ، واعطاء الحق للفلاحين الذين يرون ذلك مفيدا لهم في ان يرفضوا حصصهم وان يتركوا الكوميونات ، الخ» .

كان ذلك كل شيء . ولا يكمن خطا هذا البرنامج في ان مبادئه او مطالبه الجزئية كانت خاطئة . كلا . فمبادؤه صحيحة في حين ان المطلب الجزئي الوحيد الذي يطرحه (حق رفض الحصص) غير قابل للرد الى حد تنفيذه عبر تشريع ستوليبين الخاص . ان خطأ ذلك البرنامج كان في طابعه التجريدي ، اي في غياب اية رؤيا ملموسة للموضوع . وبالتحديد ، فانه ليس برنامجا بل اعلانا ماركسيا عاما الى ابعد الحدود . بالطبع سوف يكون من العبث القاء اللوم بالنسبة لهذا الخطأ على مؤلفي البرنامج الذين وضعوا مبادىء معينة للمرة الاولى وقبل وقت طويل من تشكيل حزب عمالي . على العكس ، ينبغي التأكيد بشكل خاص على ان ذلك البرنامج اعترف بحتمية «اعادة النظر الجذرية» في الاصلاح الفلاحي قبل عشرين سنة من قيام الثورة الروسية .

من وجهة نظرية كان ينبغي تطوير ذلك البرنامج بايضاح الاسس الاقتصادية لبرنامجنا الزراعي ، اي الوقائع التي يستند، وينبغي ان يستند ، اليها مطلب اعادة النظر **الجذرية** ــ الامر الذي يميزه عن اعادة النظر غير الجذرية ، اي الاصلاحية ــ واخيرا عبر التحديد الملموس لطبيعة اعادة النظر من وجهة نظر البروليتاريا (التي تختلف جوهريا عن وجهة النظر الجذرية العامة) . من وجهة عملية كان ينبغي تطوير البرنامج عبر الاخذ بعين الاعتبار **تجربة** الحركة الفلاحية . فدون تجربة الجماهير ــ بل واكثر من ذلك ــ دون تجربة حركة فلاحية على مستوى البلاد بأسرها ، **لم يكن ممكنا** ان يصبح برنامج حزب العمل الاشتراكي ــ الديمقراطي ملموسا . فقد كان صعبا جدا ، اذا لم يكن مستحيلا ، ان يتحدد على اساس القياس النظري وحده درجة عمق التفكك الرأسمالي بين صفوف الفلاحين ، ومدى قدرة الفلاحين على احداث تغيير

ديمقراطي ثوري .

وفي ١٩٠٣ ، حينما تبنى المؤتمر الثاني لحزبنا البرنامج الزراعي الاول لحزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي ، لم نكن نمتلك بعد من التجربة ما يمكننا من الحكم على طبيعة واتساع وعمق الحركة الفلاحية . فقد بقيت الانتفاضات الفلاحية في جنوب روسيا ، في ربيع ١٩٠٢ ، مجرد انفجارات متقطعة . بالتالي يستطيع المرء ان يفهم التحفظ الذي اظهره الاشتراكيون ـ الديمقراطيون لدى صياغة البرنامج الزراعي : فليست مهمة البروليتاريا «ابتكار» برنامج كهذا لمجتمع برجوازي ، كما انه لم يكن معروفا بعد مدى امكانية تطور الحركة الفلاحية ضد بقايا القنانة ، وهي حركة جديرة بالدعم البروليتاري .

يحاول برنامج ١٩٠٣ ان يحدد بصورة ملموسة طبيعة وشروط «اعادة النظر» التي تحدث عنها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون بعمومية في ١٨٨٥ . وقد ارتكزت تلك المحاولة ـ في الفقرة الرئيسية من البرنامج ، التي تتناول الاراضي المقتطعة ـ على تمييز تجريبي بين الاراضي المستغلة عبر اساليب القنانة والعبودية («الاراضي المقتطعة في ١٨٦١») والاراضي المستغلة بطريقة رأسمالية . لكن هذا التمييز التجريبي كان خاطئا تماما لانه ، في الواقع، لم يكن ممكنا توجيه الحركة الجماهيريةالفلاحية ضد اقسام معينة من اراضي الملاكين وانما ضد الملاكية بصورة عامة . وقد **طرح** برنامج ١٩٠٣ مسألة لم تكن قد طرحت في ١٨٨٥ هي مسألة الصراع بين مصالح الفلاحين ومصالح الملاكين العقاريين في لحظة اعادة النظر في العلاقات الزراعية ، الامر الذي اعتبره كل الاشتراكيين ـ الديمقراطيين حتميا . الا ان الحل الذي قدمه برنامج عام ١٩٠٣ لتلك المسألة لم يكن حلا سليما ؛ فعوضا عن مقابلة الاسلوب الفلاحي المثابر بالاسلوب اليونكري المثابر للقيام بالثورة البرجوازية فانالبرنامج يقيم بصورة مصطنعة شيئا وسيطا . هنا ، ايضا ، ينبغي التنبه الى ان غياب حركة

جماهيرية علنية في ذلك الوقت جعل من المستحيل حل تلك المسألة على اساس معلومات محددة ، وليس على اساس عبارات ، او تمنيات بريئة او طوباويات برجوازية صغيرة كما فعل الثوريون الاشتراكيون . ولم يكن باستطاعة احد ان يقول مسبقا وبصورة جازمة الى اي مدى كان التفكك بين الفلاحين قد تقدم نتيجة الانتقال الجزئي للملاكين العقاريين من نظام خدمة العمل الى العمل المأجور . كما لم يكن باستطاعة احد ان يقدر مدى اتساع شريحة العمال الزراعيين التي برزت بعد اصلاح ١٨٦١ ومدى افتراق مصالحها عن مصالح جماهير الفلاحين المعدمين .

في كل الاحوال كان الخطأ الاساسي لبرنامج ١٩٠٣ الزراعي غياب اية فكرة واضحة حول المسألة التي كان يمكن ، وينبغي ، للنضال الزراعي ان يتطور حولها في عملية الثورة البرجوازية في روسيا ـ فكرة واضحة حول انماط التطور الزراعي الرأسمالي التي كانت ممكنة موضوعيا نتيجة لانتصار هذه او تلك من القوى الاجتماعية المنخرطة في الصراع .

٢ ـ البرنامج الزراعي الحالي لحزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي

يسجل البرنامج الزراعي الحالي للحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي ، الذي تم تبنيه في مؤتمر ستوكهولم ، خطوة كبرى الى الامام بالمقارنة مع سابقه وذلك من زاوية هامة ؛ فباعترافه بمصادرة اراضي الملاكين العقاريين (*) فان الحزب الاشتراكي ـ

(*) يتناول نص البرنامج (النقطة ٤) الاراضي **المملوكة ملكية خاصة** . ذلك في حين يتحدث القرار الملحق بالبرنامج (القسم الثاني من البرنامج الزراعي) عن مصادرة عقارات **الملاكين العقاريين** .

الديمقراطي اتخذ بحزم طريق الاعتراف بالثورة الزراعية **الفلاحية**. ان الكلمات الواردة في البرنامج : «... دعم الاعمال الثورية للفلاحين ، بما فيها مصادرة اراضي الملاكين العقاريين» تعبر تماما عن هذه الفكرة . وفي سياق النقاش في مؤتمر ستوكهولم تحدث احد المندوبين بليخانوف ــ الذي اشترك مع جون (٦) في تقديم البرنامج ــ بصراحة عن ضرورة التخلص من الخوف من «ثورة زراعية فلاحية». (انظر تقرير بليخانوف محاضر مؤتمر ستوكهولم، موسكو ، ١٩٠٧ ص ٤٢٠) .

وربما فكر المرء ان هذا الاقرار ــ بأن ثورتنا البرجوازية في مجال العلاقات الزراعية ينبغي اعتبارها «ثورة زراعية **فلاحية**» ــ كان ينبغي له ان يضع حدا للاختلافات الكبرى في الرأي بين الاشتراكيين ــ الديمقراطيين حول مسألة البرنامج الزراعي . لكن، وفي الواقع ، برزت الخلافات حول مسألة ما اذا كان على الاشتراكيين ــ الديمقراطيين ان يدعموا تقسيم اراضي الملاكين العقاريين بين الفلاحين كملكيات خاصة ، او اشاعة الملكية البلدية لاراضي الملاكين العقاريين ، او تأميم كل الارض . لذلك ينبغي اولا ان نؤكد بحزم الحقيقة التي غالبا ما ينساها الاشتراكيون ــ الديمقراطيون وهي ان هذه المسائل لا تجد اجاباتها السليمة الا من زاوية الثورة الزراعية الفلاحية . بالطبع فالمسألة ليست مسألة احجام الاشتراكية ــ الديمقراطية عن التحديد المستقل لمصالح البروليتاريا ، بوصفها طبقة منفصلة ، في هذه الثورة الفلاحية . كلا . انها مسألة تكوين فكرة واضحة عن طبيعة ومغزى الثورة الزراعية الفلاحية بوصفها احد اشكال الثورة البرجوازية عموما . وليس باستطاعتنا ان «نخترع» «مشروع» اصلاح معين. بل ينبغي لنا ان ندرس الظروف الموضوعية للثورة الزراعية الفلاحية في روسيا المتطورة في وجهة رأسمالية ؛ وعلى اساس هذا التحليل الموضوعي ينبغي ان نفصل الايديولوجية الخاطئة لمختلف الطبقات عن المضمون الحقيقي للتغيرات الاقتصادية وان

نحدد ، على اساس هذه التغيرات الاقتصادية الحقيقية ، ما هو المطلوب من اجل تطور القوى المنتجة وتطور الصراع الطبقي البروليتاري .

يعترف البرنامج الزراعي الحالي لحزب العمال الاشتراكي — الديمقراطي الروسي (في صيغة خاصة) بتحويل الاراضي المصادرة الى ملكية عامة (تأميم الغابات والمياه والاراضي الصالحة للاستيطان ، واشاعة الملكية البلدية للاراضي المملوكة ملكية خاصة) ، وذلك على الاقل في حالة «التطور الظافر للثورة» . وأما في حالة «الظروف غير المناسبة» فقد تم تبني مبدأ **تقسيم** اراضي الملاكين العقاريين بين الفلاحين بوصفها ملكية خاصة . وفي كل الاحوال ، فقد اعترف بحقوق الملكية للفلاحين الصغار والملاكين الصغار بالنسبة لحيازاتهم الحالية . بالنتيجة فقد وفر البرنامج نظاما **مزدوجا** لملكية الارض في روسيا برجوازية متجددة : الملكية الخاصة للارض الى جانب (على الاقل في حالة التطور الظافر للثورة) الملكية العامة في اشكال التأميم والملكية البلدية .

كيف يفسر واضعو البرنامج هذه الازدواجية . اولا ، وقبل كل شيء ، بمصالح ومطالب الفلاحين ، وبالخوف من الانجراف بعيدا عن الفلاحين ، وبالخوف من جعل الفلاحين يقفون بمواجهة البروليتاريا وضد الثورة . وبتقديم **مثل** هذه الحجج اتخذ واضعو وانصار البرنامج موقف الاعتراف بالثورة الزراعية **الفلاحية** ، وموقف الدعم البروليتاري لمطالب فلاحية محددة . وقد قدم تلك الحجج اكثر انصار البرنامج نفوذا ، وعلى رأسهم الرفيق جون ! وللاقتناع بذلك يكفي القاء نظرة على محاضر مؤتمر ستوكهولم .

قدم الرفيق جون تلك الحجة بصورة مباشرة وصريحة في تقريره : «اذا كانت الثورة سوف تؤدي الى محاولة تأميم حصص الفلاحين ، او تأميم الاراضي المصادرة من الملاكين العقاريين ، كما يفترض الرفيق لينين ، فان مثل هذا الاجراء سوف يؤدي الى

حدوث حركة مضادة للثورة ليس فقط في اراضي الحدود وانما ايضا في الاقسام الوسطى من البلاد . ولن نواجه فنديه Vendée واحدة ، بل انتفاضة فلاحية عامة ضد محاولات الدولة التدخل في حصص الفلاحين الخاصة (التشديد من جون) وضد محاولات تأميمها» . (محاضر مؤتمر ستوكهولم ، ص ٤٠) .

يبدو الامر واضحا ، اليس كذلك ؟ ان تأميم اراضي الفلاحين **الخاصة** سوف يؤدي الى انتفاضة عامة للفلاحين ! ذلك هو السبب في استبدال مخطط اشاعة الملكية البلدية الذي اقترحه الرفيق اكس ، حيث يفترض ان تحول الى الزيمستفوات **ليس الاراضي الخاصة فحسب** ، بل «واذا امكن» كل الاراضي (وقد استشهدت بذلك في كراس : **مراجعة للبرنامج الزراعي لحزب العمال)** بمخطط الرفيق ماسلوف لاشاعة الملكية البلدية الذي اقترح **استثناء** اراضي الفلاحين . وبالفعل ، كيف كان بامكانهم ان يتجاهلوا الواقع الذي تم اكتشافه بعد ١٩٠٣ بصدد الانتفاضة الفلاحية المحتمة ضد محاولات التأميم الكامل ؟ وكيف كان بامكانهم الامتناع عن تبني موقف منشفي بارز آخر ، كوستروف ، كان قد اعلن في ستوكهولم :

«ان الذهاب الى الفلاحين بهذا الاقتراح (التأميم) سوف يؤدي الى استثارة عدائهم . وسوف تنعزل الحركة الفلاحية عنا او ستقف ضدنا ، وسنجد انفسنا مبعدين عن الثورة . ان التأميم يجرد الاشتراكية الديمقراطية من قوتها ، ويعزلها عن الفلاحين ، وبذلك فانه يجرد الثورة ايضا من قوتها» (ص ٨٨) .

لا يستطيع المرء ان ينفي قوة تلك الحجة . محاولة تأميم اراضي الفلاحين **الخاصة** ضد ارادتهم في ثورة زراعية فلاحية ! اذا كان مؤتمر ستوكهولم قد حرق جون وكوستروف ، فليس مستغربا انه رفض تلك الفكرة .

لكن ، الم يكن المؤتمر مخطئا في تصديقهم ؟

بالنظر لاهمية مسألة فنديه Vendée روسية شاملة ضد

التأميم ، فان الاشارة الموجزة الى التاريخ لن تكون في غير محلها.

٣ ـ الحجة الاساسية لدعاة اشاعة الملكية البلدية كما امتحنتها الاحداث .

طرح جون وكوستروف تأكيداتهم الصريحة تلك في نيسان ١٩٠٦ ، اي عشية الدوما الاولى . بالمقابل اكدت (انظر كراسي **مراجعة ...**) بأن الفلاحين كانوا يؤيدون التأميم ، لكنني جوبهت بالقول ان قرارات مؤتمرات اتحاد الفلاحين (٩) لم تكن لتثبت شيئا ، وانها كانت مستوحاة من ايديولوجيي الثوريين ــ الاشتراكيين ، وان جماهير الفلاحين لن تدعم ابدا مثل هذه المطالب .

منذ ذلك الحين جاءت الدوما الاولى والثانية لتقدم اجابات وثائقية لهذه المسألة. لقد تكلم ممثلو الفلاحينمن كل ارجاء روسيا في الدوما الاولى وفي الثانية خصوصا . ولا يستطيع احد ، ربما باستثناء جريدتي «روسيا» (١٠) و«نوفوي فريميا» ، ان ينكر ان المطالب السياسية والاقتصادية **للجماهير** الفلاحية قد عبرت عن نفسها في كلي مجلسي الدوما . وربما فكر المرء ان فكرة تأميم اراضي الفلاحين قد دفنت نهائيا الآن بعد التصريحات المستقلة التي ادلى بها نواب الفلاحين بحضور الاحزاب الاخرى . وربما فكر المرء انه كان باستطاعة انصار جون وكوستروف ان يدفعوا نواب الفلاحين بسهولة الى رفع صوتهم في الدوما ضد التأميم. وربما فكر المرء ان الاشتراكية ــ الديمقراطية ، بقيادة المنشفيك، قد «عزلت» فعلا من الثورة دعاة التأميم الذي يستثيرون فنديه **Vendée** روسية شاملة مضادة للثورة .

في الواقع حدث شيء مختلف . في الدوما الاولى كان ستشينسكي وغوركو هما اللذان اظهرا الغيرة على اراضي

الفلاحين **الخاصة** (التشديد من جون) . وفي كلي مجلسي الدوما قام اليمينيون المتطرفون ، بالاشتراك مع ممثلي الحكومة ، بالدفاع عن الملكية الخاصة للارض وعارضوا اي شكل من اشكال الملكية العامة للارض ، سواء التأميم او الملكية البلدية او التشريك . وفي كلي مجلسي الدوما نادى نواب الفلاحين من كل أرجاء روسيا **بالتأميم** .

في ١٩٠٥ كتب الرفيق ماسلوف : «ان تأميم الارض كوسيلة لحل (؟) المسألة الزراعية في روسيا في الوقت الحاضر امر لا يمكن قبوله ، قبل كل شيء (لاحظ هذه الـ «قبل كل شيء») لانها طوباوية كليا . ان تأميم الارض يفترض مسبقا تحويل **كل** الارض للدولة . لكن هل يقبل الفلاحون طوعا ، وبخاصة الفلاحين الصغار ، تحويل ارضهم الى اي كان ؟» (ب. ماسلوف : **نقد البرامج الزراعية** ، موسكو ، ١٩٠٥) .

هكذا ، في ١٩٠٥ ، كان التأميم «قبل كل شيء» طوباويا ، بالضبط، لان الفلاحين لن يقبلوا به .

اما في آذار ١٩٠٧ فقد كتب ماسلوف نفسه : «ان كل الجماعات النارودنية (الترودوفيك ، الاشتراكيين الشعبيين ، والثوريين ـ الاشتراكيين) تنادي بتأميم الارض بشكل او بآخر».

هاكم الـ فنديه Vendée الجديدة ! تلك هي انتفاضة الفلاحين في كل ارجاء روسيا ضد التأميم !

لكن عوضا عن التأمل في الوضع الغريب الذي يجد الناس الذين تحدثوا وكتبوا عن فنديه Vendée فلاحية ضد التأميم انفسهم فيه ، في ضوء تجربة الدوما الاولى والثانية ، وعوضا عن محاولة تفسير الخطأ الذي ارتكبوه في ١٩٠٥ ، فان ب.ماسلوف تصرف مثل ايفان المصاب بداء النسيان . فقد فضّل ان **ينسى** الكلمات التي استشهدت بها للتو ، وكذلك خطبه في مؤتمر ستوكهولم ! واكثر من ذلك ، وبنفس الخفة التي اكد فيها ، في ١٩٠٥ ، ان الفلاحين لن يقبلوا فانه يؤكد الآن **العكس** . اسمعوا:

«لقد توجب على النارودنيين الذين يعكسون مصالح وآمال الملاكين الصغار (انصتوا الى ذلك !) ان يقفوا الى جانب التأميم».

ان ذلك مسطرة لمدى الوثبة العلمية لدى دعاة اشاعة الملكية البلدية . ففي سياق حل مشكلة صعبة **قبل** ان يطرح المثلـــون المنتخبون للفلاحين من مجمل روسيا اعلاناتهم السياسية ، اكد دعاة اشاعة الملكية البلدية ، **باسم** الملاكين الصغار امرا ، ثـــم اكدوا العكس وباسم نفس «الملاكين الصغار» بعد صدور الاعلانات في الدوما الثانية .

وينبغي ان نذكر ، مع ما في ذلك من غرابـــة ، ان ماسلوف يفسر اتجاه الفلاحين الروس نحو التأميم ليس كمحصلة للظروف الخاصة للثورة الزراعية الفلاحية ، وانما يرده الى **الميزات العامة** للملاك الصغير في المجتمع الرأسمالي . ذلك امر لا يصدق ، لكنه واقــع :

«ان الملاّك الصغير» ، يعلن ماسلوف «يخـــاف اكثر من أي شيء آخر من المنافسة ومن سيطرة الملاّك الكبير ، من سيطـرة رأس المال» ... انك تخلط الامور يا سيد ماسلوف . فوضـع الملاّك الكبير **(الاقطاعي)** على قدم المساواة مع مالك رأس المال يعني تكرار الآراء المسبقة للبرجوازية الصغيرة . ان الفلاح يقاتل بمثل هذه الحيوية ضد اللاتيفونديا الاقطاعية لانه ، بالتحديد ، يمثل في اللحظة التاريخية الراهنة التطور الرأسمالي الحر للزراعة .

«ولعجزه عن مجاراة رأس المال في الحقل الاقتصادي ، يضع الملاك الصغير ثقته في سلطة الحكومة ، التي تهب لمساعدة الملاك الصغير ضد الملاك الكبير ... ان السبب في ان الفلاحين الروس أملوا لقرون عديدة في ان تحميهم السلطة المركزيـــة من الملاكين العقاريين ومن موظفي الحكومة ، والسبب في ان نابوليون فـــي فرنسا ، استطاع ، باعتماده على دعم الفلاحين ، تحطيم الجمهورية هو الامل الذي حمله الفلاحون في تلقي العون من السلطـــة المركزية» .

بأية مهابة يجادل بيوتر ماسلوف ! بالدرجة الاولى ما علاقة تأميم الارض بواقع ان الفلاحين الروس يظهرون في اللحظة التاريخية الراهنة نفس سمات الفلاح الفرنسي في ظل نابوليون ؟ ان الفلاح الفرنسي في ظل نابوليون لم يكن ، ولم يكن باستطاعته ان يكون ، مؤيدا للتأميم . يبدو انك مشوش ، يا سيد ماسلوف !

ثانيا ، ما علاقة النضال ضد راس المال بذلك؟ اننا نقوم بمقارنة الملكية الفلاحية للارض ، بتأميم كل الارض بما فيها اراضي الفلاحين . لقد تمسك الفلاح الفرنسي ، في ظل نابوليون، بالملكية الصغيرة بتعصب بوصفها حاجزا ضد رأس المال ، لكن الفلاح الروسي ... مرة اخرى ، يا صاحبي العزيز ، ايـن الصلة بين بداية حججك ونهايتها ؟

ثالثا ، في كلامه حول الآمال المعلقة على سلطة الدولة ، يحاول ماسلوف الايحاء بان الفلاحين لا يفهمون اضرار البيروقراطية ولا يفهمون اهمية الحكم الذاتي المحلي ، في حين انه هو ، بيوتر ماسلوف التقدمي ، يقدر كل ذلك . هذا النقد الموجه للنارودنيين مبسط الى حد بالغ . وتكفي الاشارة الى عريضة الارض الشهيرة (عريضة الـ ١٠٤) التي قدمها الترودوفيك الى الدوما الاولى والثانية لاظهار خطل حجة ماسلوف (او تلميحه؟) . **وعلى العكس**، تظهر الحقائق ان مبادىء الحكم الذاتي المحلي والعداء للحل البيروقراطي لمسألة الارض هي **أوضح** في عريضة الترودوفيك منها في البرنامج الاشتراكي الديمقراطي المكتوب وفقا لماسلوف ! وفي حين اكتفينا فيبرنامجنا بالحديث عن «المبادىء الديمقراطية» في انتخاب الهيئات المحلية ، فان اعلان الترودوفيك (الفقرة ١٦) يوفر بصورة محددة ومباشرة انتخاب اجهزة الحكم الذاتي المحلي على اسس «الانتخاب الشامل والمتساوي والمباشر عبر الاقتراع السري» . اكثر من ذلك فان الاعلان يتيح تشكيل لجان الارض المحلية ـ التي يدعمها الاشتراكيون الديمقراطيون كما هو معروف ـ التي تنتخب بنفس الطريقة والتي تنظم النقاش حول اصلاح

الارض وتقوم بالاستعدادات اللازمة لتنفيذه (الفقرات ١٧ـ٢٠) .
كان **الكاديت** لا الترودوفيك ، والبرجوازية الليبيرالية لا الفلاحين هم الذين نادوا بالطريقة البيروقراطية لتنفيذ الاصلاح الزراعي . لماذا كان ضروريا ان يشوه ماسلوف كل هذه الحقائق المعروفة جيـدا ؟

رابعا ، في تفسيره المدهش بصدد السبب الذي حمل الملاكين الصغار على الوقوف صراحة الى جانب التأميم ، يشدد ماسلوف على آمال الفلاحين في الحصول على حماية السلطـة **المركزية** . وتلك هي نقطة التمييز بين اشاعة الملكية البلدية والتأميم : في الحالة الاولى هنالك سلطات محلية ، وفي الحالة الاخرى هناك السلطة المركزية . تلك هي فكرة ماسلوف المحببـة ، وسنتناول فيما بعد وبتفصيل اكبر النتائج الاقتصادية والسياسية التـي تترتب عنها . سنشير هنا الى ان ماسلوف **يتفادى** المسألة التي يطرحها امامه تاريخ ثورتنا ، وبالتحديد ، لماذا **لا يخاف** الفلاحون من تاميم **ارضهم الخاصة** . ذلك هو جوهر المسألة !

لكن ذلك ليس كل ما في الامر . فمن السمات المثيرة، بصورة خاصة ، في محاولة ماسلوف تفسير الجذور الطبقية لسياسة الترودوفيك المؤيدة للتأميم والمعارضة لاشاعة الملكية البلدية ما يلي: **يخفي ماسلوف عن قرائه** انه بالنسبة للتصرف الفعلي بالارض كان النارودنيون **ايضـا الى جانب اجهزة الحكم الذاتي المحلية** ! ولا يعدو كلام ماسلوف حول الفلاحين الذين يضعون «آمالهم» في السلطة **المركزية** كونه مجرد ثرثرة مثقفين بصدد الفلاحين . اقرأ الفقرة ١٦ من عريضة الارض التي طرحها الترودوفيك في الدوما الاولى والثانية . وهذا نص الفقرة :

«ينبغي ايكال ادارة احتياطي الارض القومي الى اجهزة الحكم الذاتي المحلية ، المنتخبة على اساس الاقتراع السري العـام والمتساوي والمباشر ، والتي تعمل باستقلاليـة ضمن حـدود القانون » .

قارنوا ذلك بالفقرة الموازية في برنامجنا : «.. ان حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي يطالب : ... (٤) مصادرة الاراضي المملوكة ملكية خاصة ، باستثناء الحيازات الصغيرة ، وجعلها تحت تصرف اجهزة الحكم الذاتي المحلية الكبيرة (التي تشمل المقاطعات المدينية والريفية ، كما يتبين في النقطة ٣) التي تنتخب وفقا لمبادىء ديمقراطية » ....

ما الفرق هنا ، من وجهة نظر الحقوق المقارنة للسلطات المركزية والمحلية ؟ وبأية طريقة تختلف «الادارة» عن «التصرف»؟

ولماذا ، في سياق حديثه عن موقف الترودوفيك من التأميم، توجب على ماسلوف ان يخفي عن قرائه ـ وربما عن نفسه ايضا ـ مضامين الفقرة ١٦ ؟ لانها تحطم **كليا** مجمل نظريته العقيمة في «اشاعة الملكية البلدية» .

تفحصوا الحجج الداعية لاشاعة الملكية البلدية التي قدمها ماسلوف الى مؤتمر ستوكهولم، اقرأوا محاضر المؤتمر، وستجدون اشارات لا تحصى الى استحالة قمع القوميات واضطهاد اراضي الحدود ، وتجاهل الفروقات في المصالح المحلية ، الخ ، الخ . وحتى فيما قبل مؤتمر ستوكهولم بينت لماسلوف (انظر كتاب لينين : **مراجعة** ..) ان كل الحجج من هذا القبيل هي «سوء تفاهم خالص» لان برنامجنا ـ كما قلت ـ اعترف بالفعل بحق القوميات في تقرير مصيرها بنفسها وكذلك بالحكم الذاتي المحلي **والاقليمي الواسع** . على ذلك لم يكن هنالك حاجة ، ولا كان ممكنا ، بالنسبة لهذا الجانب ، ابتكار اية «ضمانات» اضافية ضد المركزية المفرطة ، والبيروقراطية ، والانظمة ، لان ذلك سيكون اما خاليا من اي مضمون او انه سيفسر على اساس ارتكازه الى روح فدرالية مضادة للبروليتاريا .

لقد اثبت الترودوفيك لدعاة اشاعة الملكية البلدية انني كنت على حق .

يجب ان يقر ماسلوف الآن بأن **كل** الجماعات التي تعبر عن

مصالح ووجهات نظر الفلاحين قد ايدت التأميم **بشكل** يضمن حقوق وسلطات اجهزة الحكم الذاتي المحلي الى حد لا يقل عما جاء في برنامج ماسلوف ! ان البرلمان المركزي هو الذي سيقر القانون الذي يحدد سلطات اجهزة الحكم الذاتي المحلي . ذلك ما لا يقوله ماسلوف ، لكن تكتيكات النعامة لا تفيد شيئا ، فليس هنالك من طريقة اخرى ممكنة .

تسبب كلمات «توضع تحت **تصرف**» اقصى ما يمكن من البلبلة . فلا احد يعرف من الذي سيصبح **مالك** (*) هذه الاراضي المصادرة من الملاكين العقاريين ! واذا كان الامر كذلك ، فالمالك لا يمكن ان يكون **سوى** الدولة . ما هي مقومات «التصرف» ؟ ما هي حدوده واشكاله وشروطه ؟ ذلك ايضا ينبغي ان يحدده برلمان **مركزي** . ذلك بديهي ، واكثر من ذلك فبرنامج حزبنا يتضمن اشارة خاصة الى «الغابات ذات الاهمية القومية» و«الاراضي القابلة للاستيطان» . ومن الواضح ان سلطة الدولة المركزية هي وحدها في موقع يتيح لها **انتقاء** «الغابات ذات الاهمية القومية» من مجمل الغابات و«الاراضي القابلة للاستيطان» من مجمل مساحة الارض .

وباختصار فان برنامج ماسلوف الذي اصبح ، بشكل مشوه بصورة خاصة ، برنامج حزبنا ، يبدو **عبثيا تماما** بالمقارنة مع برنامج الترودوفيك . ولا عجب ان وجد ماسلوف ضروريا ، لدى كلامه عن التأميم ، ادخال حتى الفلاح النابوليوني من اجل ان يخفي عن الجمهور الوضع العبثي الذي وجدنا انفسنا فيه امام

(*) في مؤتمر ستوكهولم رفض المنشفيك تعديلا يهدف لابدال كلمات «يوضع تحت تصرف» بكلمات «يجعل ملكية خاصة» . والقرار **حول التكتيكات** وحده يقول «تصبح ملكا» ، في حالة «التطور المظفر للثورة» ، لكنه لا يحدد المقصود بصورة أدق .

ممثلي الديمقراطية البرجوازية بفضل دعاة «اشاعة الملكية البلدية» المشوشين .

ان الفرق الوحيد بين الاثنين ـ فرق اساسي وفعلي ـ يكمن في الموقف من اراضي الحصص الفلاحية . لقد استثنى ماسلوف هذه الاراضي لانه خشي من «فنديه» Vendée . ثم تبين ان النواب الفلاحين الذين ارسلوا الى الدوما الاولى والثانية ضحكوا من مخاوف الاشتراكي ـ الديمقراطي الذيلي وايدوا تأميم اراضيهم الخاصة !

اصبح يتوجب على دعاة الملكية البلدية الان ان **يعارضوا** الفلاحين الترودوفيك وان يحثوهم على ان لا يؤمموا اراضيهم . ان سخرية التاريخ قد جعلت حجج ماسلوف وجون وكوستروف وشركاهم تنهار على رؤوسهم .

٤ ـ البرنامج الزراعي للفلاحين

سوف نحاول تحليل المسألة (المتعلقة بالسبب الذي دفع الجماعات السياسية التي تعكس مصالح وآمال الملاكين الصغار الى تأييد التأميم) التي يتخبط فيها ب. ماسلوف بصورة يائسة.

اولا ، دعونا نرى الى اي حد تعبر عريضة الـ ١٠٤ حول الارض ، اي عريضة الترودوفيك في الدوما الاولى والثانية ، فعلا عن مطالب الفلاحين في مجمل روسيا . ان ذلك يتأكد من طبيعة التمثيل في مجلسي الدوما ، كما يتأكد من طبيعة الصراع السياسي الذي ظهر في الميدان «البرلماني» بين الناطقين بلسان مختلف الطبقات حول المسألة الزراعية . وبدلا من ان تدفع فكرة الملكية بصورة عامة ، والملكية الفلاحية خصوصا ، الى الظل في الدوما فان احزابا معينة كانت ، على العكس ، تبرزها باستمرار . وهكذا لقيت الفكرة دعم الحكومة ممثلة بستيشنسكي وغوركو .

وكل الوزراء وكذلك دعم الصحافة الرسمية التـي كانت تخاطب بصورة خاصة نواب الفلاحين. وبدورها كانت الاحزاب السياسية لليمين ، بدءا بسفيستوبولك ـ ميرسكي «الشهير» في الدومـا الثانية ، تلح على آذان الفلاحين باستمرار حول مآثر الملكيـــة الفلاحية . ان التمايز الفعلي بين القوى حول هذه المسألة قد عبر عن نفسه بوقائع غنية الى حد يبعد اي شك حول صحته (من وجهة نظر المصالح الطبقية) . ان حزب الكاديت في الدوما الاولى ، في وقت كان فيه الليبيراليون يعتبرون الشعب الثوري قوة فعلية ويحاولون التودد له ، انجرف مع التيار العام باتجاه تأميم الارض. وكما هو معلوم فان عريضة الكاديت بصدد الارض التي قدموها في الدوما الاولى تضمنت فقرة حول «احتياطي للدولة من الارض» يشمل كل الاراضي التي يتم تحويل ملكيتها ، وحيث تمنـــح اراضي من ضمنه على اساس عقود ايجار طويلة الامد . بالطبع فان الكاديت لم يطرحوا ذلك المطلب في الدوما الاولى على اساس المبادىء . فمن السخف الحديث عن امتلاك حزب الكاديت لايـة مبادىء . كلا . فمطلب الليبيراليين كان صدى ضعيفـــا لمطالب الجماهير الفلاحية . منذ الدوما الاولى بدأ ممثلو الفلاحين ، على الفور ، يشكلون مجموعة سياسية منفصلة ، واصبحت عريضـة الـ ١٠٤ حول الارض البرنامج الرئيسي والاساسي لكل الفلاحين الروس ، الذين برزوا كقوة اجتماعية واعية . واظهـــرت خطب نواب الفلاحين في الدوما الاولى والثانية والمقالات التي ظهرت في جرائد الترودوفيك (....) . ان عريضة الـ ١٠٤ عبرت بصدق عن مصالح وآمال الفلاحين . لذلك يجب ان نتناول هذه العريضة بتفصيل اكبر .

في هذا السياق من المهم النظر في تكوين مجموعة النـــواب الذين وقعوا العريضة . في الدوما الاولى كان هؤلاء ٧٠ مـــن الترودوفيك ، و١٧ نائبا غير حزبيين ، و٨ فلاحين لم يقدموا اي معلومات حول انتماءاتهم الحزبية و٥ من الكاديت ، و٥ مـــن

الاشتراكيين الديمقراطيين ، ونائب ليتواني مستقل . اما في الدوما الثانية فقد جمعت عريضة الـ «١٠٤» ٩٩ امضاء تصبح بعد اسقاط الامضاءات المزدوجة ٩١ امضاء بينهم ٧٩ ترودوفيك، و٤ اشتراكيين شعبيين ، و٢ اشتراكيين ثوريين ، و٢ من مجموعة القوزاق ، و٢ غير حزبيين ، ونائب الى يسار الكاديت (بيترسون) ونائب واحد من الكاديت (اودنوكوزوف ، فلاح) . وقد غلب الفلاحون بين الموقعين (ما لا يقل عن ٥٤ من اصل ٩١ في الدوما الثانية ، وعن ٥٢ من اصل ١٠٤ في الدوما الاولى) . ومن الملفت ان توقعات ماسلوف **الخاصة** حول الفلاحين الصغار (التي اشرنا اليها سابقا) الذين ، حسب قوله ، لا يمكن ان يقبلوا بالتأميم قد هزمت تماما عبر مواقف نواب الفلاحين في مجلسي الدوما . وعلى سبيل المثال ، فان كل الفلاحين في مقاطعة بودولسك هم من الفلاحين الصغار (في ١٩٠٥ كان هنالك ١٣٤ر٤٥٧ من الفلاحين الصغار و١٦٣٠ عضوا فقط في الكوميونات القروية) . برغم ذلك، فان ١٣ نائبا من بودولسك (معظمهم فلاحين مزارعين) وقّعوا عريضة الـ «١٠٤» في الدوما الاولى ، في حين وقعها ١٠ منهم في الدوما الثانية ! ومن بين المقاطعات الاخرى التي تضم ملكيات فلاحية صغيرة سوف نذكر فيلنا وكوفنو ، وكييف وبولتافا ، وبيساربيا وفولينا ، التي وقّع نوابها ايضا عريضة الـ «١٠٤» . ان التمييز بين اعضاء الكوميونات القروية والفلاحين الصغار فيما يتعلق بتأميم الارض لا يبدو مهما وفعليا الا لاولئك الذين يشاركون النارودنيين آراءهم المسبقة ؛ وقد تلقت هذه الآراء المسبقة ، بالمناسبة ، ضربة قاسية حين تقدم ممثلو الفلاحين من كل روسيا ببرنامج حول الارض . وفي الواقع ، فان مطلب تأميم الارض لا ينبع من اي شكل خاص للملكية ، ولا من «العادات والفرائد الجماعية» للفلاحين ، بل من الظروف العامة لمجمل نظام الملكية الفلاحية الصغيرة (ملكية الكوميونة او الملكية الفلاحية الصغيرة) التي تسحقها اللاتيفونديا الاقطاعية .

بين النواب الذين تبنوا عريضة الـ ١٠٤ للتأميم في الدوما الاولى والثانية ، نجد ممثلين من كل اجزاء روسيا ، ليس فقط من المقاطعات الوسطى الزراعية ومقاطعات الارض غير السوداء الصناعية ، وليس فقط من مناطق الحدود الشمالية (اركانجل وفولوغدا — في الدوما الثانية) والشرقية والجنوبية (استرافان، بيساربيا ، دون ، ايخاترينسلاف ، توبان، توريدا وستافروبول). ولكن ايضا من مقاطعات روسيا الصغرى ، والجنوب الغربي ، والشمال الغربي ، وبولندا (سوفالكي) وسيبيريا (توبولسك) . ومن الواضح ان مأزق الفلاحين الصغار في ظل تسلط الملاكية الاقطاعية ، الذي يبدو باكثر ما يكون من الجلاء والقوة في منطقة الوسط الزراعية الروسية الصرف ، يعم كل روسيا ويدفع المزارعين الصغار في كل مكان الى النضال من اجل تاميم الارض.

وتحمل طبيعة هذا النضال كل ميزات الفردية البرجوازية الصغيرة . وفي هذا المجال ينبغي التاكيد بصورة خاصة على الحقيقة التي غالبا ما تتعرض للاهمال في صحافتنا الاشتراكية ، وهي أن اكبر ضربة وجهت الى «اشتراكية» الاشتراكيين الثوريين حدثت لدى الدخول الاول للفلاحين الى الساحة السياسية الروسية العلنية ومعهم برنامج مستقل للارض . فلم تحز عريضة تشريك الارض الاشتراكية — الثورية (عريضة الـ «٣٣» في الدوما الاولى) سوى على تأييد **اقلية** من النواب الفلاحين التقدميين . في حين وقفت **الاكثرية** الساحقة الى جانب عريضة الـ ١٠٤ التي صاغها الاشتراكيون الشعبيون ، الذين يعتبر الاشتراكيون الثوريون ان برنامجهم **فردي** .

على سبيل المثال ، في **مجموعة المقالات** الاشتراكية — الثورية (نشرتها ناشا ميسل ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٧ العدد ١) نجد مقالا كتبه ب. فيكلييف بعنوان «الحزب الاشتراكي — الشعبي والمسألة الزراعية» . وينتقد الكاتب بيشيكونوف الاشتراكي الشعبي ويستشهد بعبارة له جاء فيها «ان عريضة الـ ١٠٤ عكست

موقفنا (موقف الاشتراكيين الشعبيين) حول الطريقة التي ينبغي ان يتم وفقا لها اخذ الارض » ويعلن الاشتراكيون الثوريون بفظاظة ان عريضة الـ ١٠٤ «تؤدي الى نفي المبدأ الاساسي للامتلاك الجماعي للارض» ــ **وذلك بصورة مماثلة**(كذا !) لتشريع ستوليبين الزراعي ، قانون تشرين الثاني ١٩٠٦ . (نفس المصدر ص ٨٦ . سوف نبين كيف عجز الاشتراكيون الثوريون بحكم آرائهم المسبقة عن تقييم الفرق الاقتصادي العقلي بين الطريقين: طريق ستوليبين وطريق الترودوفيك) . وينظر الاشتراكيون الثوريون الى وجهات نظر بيشيكونوف البرنامجية باعتبارها «تعبيرا عن الفردية الانانية» (ص ٨٩) وعن «تلوث الساقية الايديولوجية الواسع بوحل الفردية» (ص ٩١) وعن «تشجيع النزعات الفردية والانانية بين جماهير الشعب» (نفس المصدر ص ٩٣) .

كل ذلك صحيح . لكن الاشتراكيين ــ الثوريين مخطئون في اعتقادهم ان الكلمات «القوية» تستطيع ان تخفي واقع ان لب المسألة ليس انتهازية بيشيكونوف وشركائه بل فردية **المزارع الصغير** . وليست المسألة ان البيشيكونوفيين يلوثون الساقية الايديولوجية للاشتراكيين الثوريين ، بل هي في ان **اغلبية نواب الفلاحين التقدميين** اظهرت المحتوى الاقتصادي العقلي للنارودنية، والمطامح الحقيقية للمزارعين الصغار . وما اظهرته عرائض الـ١٠٤ في الدوما الاولى والثانية كان افلاس الاشتراكيين ــ الثوريين في وجه ممثلي الجماهير الفلاحية على نطاق روسي شامل فعلا .

وفي حين ينادي الترودوفيك بتأميم الارض فانهم يبينون بوضوح في عريضتهم المطامح «الانانية والفردية» للمزارعين الصغار . وهم يقترحون ان تترك الحصص والحيازات الخاصة الصغيرة لمالكيها الحاليين (الفقرة ٣ من عريضة الـ ١٠٤) ، شرط وضع الاجراءات التشريعية التي تكفل «انتقالها تدريجيا لتصبح ملكية الامة بأكملها» . ويعني ذلك بلغة العلاقات الاقتصادية الفعلية : اننا ننطلق من مصالح **المالكين** الفعليين ، ومن مصالح

الحرثة الفعليين ، وليس الاسميين ، للارض ، ولكننا نريد ان يتطور نشاطهم الاقتصادي بصورة حرة تماما وعلى ارض مؤممة(*). وتظهر الفقرة ٩ من العريضة التي تنص على ان «تعطى الاولوية للسكان المحليين قبل الغرباء ، وللسكان الزراعيين قبل غير الزراعيين» ، مرة اخرى على ان مصالح الملاكين الصغار تأتي اولا في نظر الترودوفيك. اما «الحق المتساوي في الارض» فهو مجرد عبارة . وقروض الدولة والمنح «للاشخاص الذين لا يملكون ما يكفيهم للحصول على الادوات الزراعية الضرورية» ليست اكثر من تمنيات ورعة . فالذين يستطيعون الاستفادة فعلا وحتما هم أولئك الذين **يستطيعون** ان **يصبحوا** الان ملاكين اقوياء ، اي الذين يستطيعون ان يتحولوا من حرثة مستعبَدين للارض الى مزارعين احرار ومزدهرين . وبالطبع فمن مصلحة البروليتاريا ان تدعم

(*) بالمناسبة ، استشهد أ. فين ـ ينوتايفسكي في سياق تشكيكه باخلاص ووعي مطامح التأميم لدى اتحاد الفلاحين والفلاحين عموما بتصريح السيد ف. غرومان بان مندوبي المؤتمر الفلاحي «لا يتوقعون ان يدفعوا شيئا مقابل الارض» وبانهم لا يدركون ان الريع التفاضلي ينبغي ان يذهب للمجتمع ... لكن الفقرات ٧ و١٤ من عريضة الـ١٠٤ تثبت ان وجهة النظر هذه **خاطئة** . **ففي** هذه الفقرات نص وضعه الترودوفيك حول الموضوعات من اجل الارض (ضريبة تزداد بمقدار حجم الحصة) وحول احالة الريع التفاضلي الى الدولة («تحديد الحق في تملك الزيادة في قيمة الارض ، بمقدار ما لا يكون ناتجا عن عمل ورأس **المال** المالكين ـ (الترودوفيك ليسوا ضد رأس‌المال !) ـ وانما من الظروف الاجتماعية») . حقا انه بالنسبة للاراضي المدينية وسواها فان الفقرة ٧ تنص على : «الى ان تنتقل مثل هذه الملكية الى الامة بكاملها» فان حقوق شاغليها ، الخ ، سوف تكون محدودة . لكن ذلك ، ربما ، شطحة قلم ، والا فانه سيعني ان الترودوفيك سيأخذون الريع العقاري من الملاكين ليعطوه للشاغلين ، اي مستأجري الاراضي المؤممة !

الاجراءات التي تؤدي بالدرجة الاولى الى مساعدة الزراعة في روسيا على الانتقال من ايدي الملاكين العقاريين الاقطاعيين والحرثة المستعبَدين للارض ، الذين يسحقهم الجهل والفقر والروتين الى ايدي المزارعين الاحرار . وليست عريضة الـ «١٠٤» سوى برنامج النضال من اجل تحويل القسم الميسور من الفلاحين المستعبَدين الى مزارعين احرار .

٥ ـ ملكية الارض القروسطية (العصور الوسطى) والثورة البرجوازية

يبرز الآن السؤال حول ما اذا كانت هنالك اسس مادية ، في الظروف الاقتصادية للثورة البرجوازية الديمقراطية في روسيا ، ترغم الملاكين الصغار على المطالبة بتأميم الارض ، او فيما اذا كان هذا المطلب مجرد عبارة ، اي مجرد الامنية الورعة للموجيك الجاهل ، والحلم الباطل للحارث البطريركي للارض .

للاجابة على هذا السؤال ينبغي ان نحاول رؤية ظروف الثورة البورجوازية الديمقراطية في الزراعة بصورة ملموسة اكثر ، وان نقارن هذه الظروف **بالطريقين** الممكنين في روسيا ، كما حددناهما سابقا ، للتطور الزراعي الرأسمالي .

عالج ماركس شروط الثورة البرجوازية في الزراعة ، من زاوية العلاقات الزراعية ، بصورة مدهشة في المجلد الاخير من **نظريات فائض القيمة** .

بعد تفحص آراء رودبرتس ، وفضح المحدوديات الكبيرة لنظرية هذا الملاك البوميراني ، وبعد التعداد التفصيلي لكل مظاهر غبائه ينتقل ماركس الى نظرية ريكاردو في الريع . («الشروط التاريخية لنظرية ريكاردو») (١١) .

وفي الكلام عن ريكاردو واندرسون يقول ماركس : «ينطلق

الاثنان من وجهة النظر التي تعتبر جد غريبة في القارة والقائلة : انه (١) لا توجد ملكيات تشكل عقبة في وجه اي استثمار رأسمالي في الارض و(٢) ان الحرثة هناك ينتقلون من الاراضي الاجود الى الاسوأ . وبالنسبة لريكاردو فان هذه المقدمة المنطقية مطلقة ـ باستثناء التقطعات في التطور الناتجة عن التأثيرات المضادة للعلم والصناعة . اما اندرسون فيعتبرها نسبية لان الارض الاسوأ سرعان ما تتحول الى افضل . (٣) ان رأس المال ، اي كتلة رأس المال الضرورية لتطبيقها في الزراعة ، متوفرة دائما.

«الآن ، فيما يتعلق بالنقطتين (١) و(٢) فانه ينبغي ان يكون مستغربا جدا بالنسبة لسكان القارة انه في البلد الذي ، وفقا لنظرتهم ، تم فيه الحفاظ على الملكية الاقطاعية باكثر ما يكون من القوة، ينطلق الاقتصاديون من فكرة ان ملكيةالارض غير موجودة. وذلك ما يقوم به اندرسون وريكاردو . اما التفسير فهو التالي :

«**اولا** ، خصوصية قانون السياجات الانكليزي (اي القانون المتعلق بتسييج الاراضي العامة) الذي لا يتماثل مطلقا مع التقسيم القاري للاراضي العامة .

«**ثانيا** ، لم يحدث في اي مكان من العالم ان استطاع الانتاج الرأسمالي ، منذ هنري السابع ، ان يتعامل مع العلاقات التقليدية في الزراعة بمثل هذه القسوة ، وان يكيف شروطها بصورة ملائمة ويجعلها خاضعة له . ان انكلترا هي من هذه الناحية البلد الاكثر ثورية في العالم . ان كل العلاقات التاريخية الموروثة ـ ليس مركز القرى فحسب ، بل والقرى نفسها ايضا ، وليس مستوطنات السكان الزراعيين بل والسكان الزراعيين انفسهم ، وليس المراكز الاقتصادية القديمة بل والاقتصاد نفسه ـ كلها تعرضت للانجراف دون هوادة حيثما كانت في تناقض مع شروط الانتاج الرأسمالي في الزراعة ، او حيث لم تتلاءم مع هذه الشروط . فالالماني ، مثلا ، يجد ان العلاقات الاقتصادية تتحدد بعلاقات الاراضي العامة التقليدية Feldmarken وبموقع المراكز

الاقتصادية ، وبالتجمعات المعينة للسكان . اما الانكليزي فيجد ان الشروط التاريخية للزراعة قد خلقها رأس المال بصوره تصاعدية منذ القرن الخامس عشر . والتعبير الفني ، المألوف في المملكة المتحدة ، «تطهير العقارات» لا يستخدم في اي بلد قاري . ولكن ماذا يعني «تطهير العقارات» هذا ؟ انه يعني انه بغض النظر عن السكان المحليين ـ الذين يتم طردهم بعيدا ، وعن القرى القائمة ـ التي تسوّى بالارض ، وعن مباني المزارع ـ التي تدك الى الارض وعن نوع الزراعة ـ التي تتحول بضربة واحدة ، كأن تتحول من الحراثة الى مراع ، فان كل شروط الانتاج ، عوضا عن ان تقبل كما حددها التقليد ، يتم تكييفها تاريخيا في الشكل الضروري ، في الظرف المحدد ، لتحقيق الاستثمار الاكثر ربحا لرأس المال . الى ذلك الحد ، اذا ، **لا توجد ملكيات للارض** . فهي تسمح لرأس المال ـ المزارع ـ ان يتصرف بحرية ، لان كل ما يهمها هو الدخل النقدي . لذلك فمن الطبيعي تماما لملاك بوميراني ، عقله مفعم بأراضي اسلافه العامة ، وبالمراكز الاقتصادية ، وبالكولجيوم Collejiu m الزراعي ان يرفع يديه من الهول لوجهات نظر ريكاردو «غير التاريخية» حول تطور العلاقات الزراعية . وكل ما يفيده ذلك هو ان هذا الملاك يخلط بسذاجة بين الشروط البورجوازية والانكليزية . لكن لا يمكن القول ان ريكاردو ، الذي ينطلق هنا من الظروف الانكليزية ، ضيق الافق بدوره كالملاك البوميراني الذي يفكر ضمن حدود الشروط البوميرانية . فالشروط الانكليزية هي الوحيدة حيث تطورت ملكية الارض الحديثة ، اي ملكية الارض **المكيفة** مع الانتاج الرأسمالي ، بصورة ملائمة (في كمال مثالي) . هنا تصبح النظرية الانكليزية النظرية الكلاسيكية لنمط الانتاج الحديث اي الرأسمالي . اما النظرية البوميرانية فهي ، من جهة اخرى ، تحاكم العلاقات المتطورة انطلاقا من صيغة تاريخية ادنى (غير ملائمة) لم تأخذ شكلها الكامل بعد » .

تلك مجادلة عميقة الى حد مدهش من ماركس . هل فكر «دعاة اشاعة الملكية البلدية» في كلام ماركس مليا ؟

في المجلد الثالث من **رأس المال** اشار ماركس الى ان شكل ملكية الارض الذي يواجه به نمط الانتاج الرأسمالي الطالع **لا يلائم** الرأسمالية . وتخلق الرأسمالية **لنفسها** اشكالا جديدة من العلاقات الزراعية وذلك من صلب الاشكال القديمة ، اي من صلب ملكية الارض الاقطاعية ، وملكية الفلاحين الجماعية ، وملكية العشيرة الخ .. ويقارن ماركس في ذلك الفصل بين **الاساليب** المختلفة التي يخلق رأس المال بواسطتها الاشكال المطلوبة من ملكية الارض. ففي المانيا تقدمت عملية اعادة صياغة الاشكال القروسطية لملكيه الارض بطريقة اصلاحية ، اذا صح التعبير . وقد كيفت نفسها مع الروتين ، والتقليد ، ومع العقارات الاقطاعية التي كانت تتحول ببطء الى اقطاعيات يونكريه Yunker ، ومع روتين الفلاحين الكسالى (*) الذين كانوا يعانون الانتقال الصعب من نظام السخرة Corvée الى شروط الـ Knecht والـ Grossbauer وفي انكلترا تقدمت عملية اعادة الصياغة هذه بطريقة ثورية عنيفة. لكن العنف كان يمارس لمصلحة الملاكين ، وكان يمارس على جماهير الفلاحين الذين فرضت عليهم الضرائب المرهقة وطردوا من قراهم، وهجّروا وماتوا او هاجروا . وفي اميركا تمت اعادة الصياغة بطريقة ثورية فيما يتعلق بمزارع العبيد في الولايات الجنوبية . وفي هذه المدة استخدم العنف ضد مالكي الارض والعبيد . وقد تم تقسيم عقاراتهم وتمويل العقارات الاقطاعية الكبيرة الى مزارع

(*) انظر : Theorenliber --deu Mehrwert ان شرط نمط الانتاج الرأسمالي في الزراعي هو «احلال رجل الاعمال في مكان الفلاح الكسول » .

برجوازية صغيرة (*) . اما فيما يتعلق بالمساحة «غير المملوكة» من الاراضي الاميركية فقد تم لعب هذا الدور الهادف الى خلق علاقات زراعية جديدة لتلائم نمط الانتاج الجديد (اي، الرأسمالية) عبر «اعادة التوزيع الشاملة الاميركية» وعبر الحركة المعادية للريع Auti - Reut - Bewegung في الاربعينات ، وعبر قانون هومشيد (١٢) الخ .. وحين نادى الالماني الشيوعي هيرمان كريغ في ١٨٤٦ باعادة توزيع متساوية للارض في اميركا ، فان ماركس سخر من الافكار المسبقة الاشتراكية الثورية ومن النظرية البرجوازية الصغيرة عن شبه الاشتراكية ، لكنه **قدّر** الاهمية التاريخية للحركة الاميركية **ضد الملكية العقارية** (**) كحركة تعكس بطريقة تقدمية مصالح تطور القوى المنتجة ومصالح الرأسمالية في اميركا .

(*) انظر كاوتسكي : «المسألة الزراعية» ، بصدد نمو المزارع الصغيرة في الجنوب الاميركي نتيجة الغاء القنانة .

(**) vperyod ، ١٩٠٥ ، الرقم ١٥ (جنيف ، نيسان ٧-٢٠) ، مقالة «ماركس حول اعادة التوزيع العامة ، الاميركية» . (المجلد الثاني من الاعمال الكاملة لماركس وانجلز اعداد مهرينغ) . «اننا نقر كليا» ، كتب ماركس ذلك في ١٨٦٤ ، «بالتبرير التاريخي لحركة الاصلاحيين القوميين الاميركيين . ونحن نعرف ان هذه الحركة تجاهد من اجل نتيجة تعطي ، فعلا ، دفعا موقتا لصناعية industrialism المجتمع البرجوازي الحديث ، ولكنها ، نتيجة الحركة البروليتارية ، وبوصفها هجوما على الملكية العقارية عموما ، وبخاصة في ظل الشروط الاميركية السائدة ، ستؤدي حتما ، بفعل ذيولها الخاصة الى الشيوعية . ان كريغ الذي انضم مع الشيوعيين الالمان في نيويورك الى Auti - Reut - Bewegung الحركة المضادة للريع العقاري - يغلف هذه الحقيقة البسيطة بعبارات طنانة ، دون ان يدخل في مضمون الحركة» .

٦ ـ لماذا اضطر الملاكون الصغار في روسيا الى المطالبة بالتأميم ؟

انظر من هذه الزاوية الى التطور الزراعي في روسيا منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر .

ماذا كان اصلاحنا الزراعي «العظيم» ، و«اقتطاع» اراضي الفلاحين ، ونقل الفلاحين الى «الاراضي الفقيرة» ، وتطبيق الانظمة الجديدة المتعلقة بالارض بالقوة العسكرية ، والاعدامات والجلد ؟ كان ذلك اول اعمال العنف الجماعي ضد الفلاحين لمصلحة الرأسمالية الطالعة في الزراعة . كان ذلك «تطهير العقارات» لمصلحة الرأسمالية من قبل الملاكين العقاريين .

ما هو تشريع ستوليبين الزراعي وفقا للمادة ٨٧ ، ذلك التشجيع للكولان على نهب الكوميونات القروية ، وذلك التحطيم للعلاقات الزراعية القديمة لمصلحة قبضة من الملاكين الميسورين وعلى حساب الخراب السريع للجماهير . كان ذلك الخطوة الثانية الكبيرة في العنف الجماعي ضد الفلاحين ولمصلحة الرأسمالية . كان ذلك «تطهير العقارات» الثاني لمصلحة الرأسمالية ومن قبل **الملاكين العقاريين** .

ماذا يمثل تأميم الارض ، الذي يدعو له الترودوفيك ، في الثورة الروسية ؟

انه يعني **«تطهير العقارات» لمصلحة الرأسمالية ومن قبل الفلاحين** .

ان المصدر الاساسي للغباء الحسن النية الذي يظهره دعاة اشاعة الملكية البلدية هو بالتحديد فشلهم في فهم الاسس الاقتصادية للثورة الزراعية البرجوازية في روسيا **في نمطيها** الممكنين ، اي الثورة البرجوازية ـ الملاكية والثورة البرجوازية ـ الفلاحية. وبدون «تطهير» العلاقات والانظمة الزراعيةالقروسطية، الاقطاعية جزئيا والآسيوية جزئيا، **يستحيل حدوث**ثورة برجوازية في الزراعة ، لانه **ينبغي** للرأسمالية ـبفعل الضرورة الاقتصاديةـ

ان تخلق لنفسها علاقات زراعية **جديدة** ، متكيفة مـع الشروط الجديدة للزراعة التجارية الحرة . وينبغي لذلك «التطهير» للحطام القروسطي في مجال العلاقات الزراعية عامة ، وفي مجال النظام القديم للملكية اولا وقبل اي شيء آخر ، ان يؤثر اساسا فـي عقارات الملاكين العقاريين وفي حصص الفلاحين ، لان كلا النوعين من ملكية الارض يتطابقان الآن ، في شكلهما الحاضر ، مع نظـام خدمة العمل Labour Service ومع تراث السخـرة Corvée ومع العبودية ، وليس مع الاقتصاد المتطور باتجاه رأسمالي حر . ان «تطهير» ستوليبين يتبع دون شك خط التطور الرأسمالـي التقدمي في روسيا . لكنه يتلاءم مع مصالـح الملاكين العقاريين وحدهم: ليدفع الفلاحون الاغنياء لبنك «الفلاحين» (اقرأ: الملاكين) ثمنا باهظا للارض . وبالمقابل فاننا سوف نعطيهم حريـة نهب الكوميونات القروية ، وحرية نزع ملكيات الجماهير بالقوة، وحرية اقتطاع اراضيهم ، وتهجير الفلاحين الفقـراء ، وتدمير الاسس الفعلية لحياة قرى بأكملها ، وكذلك ، وبأي ثمن ، وبرغم اي شيء حرية تدمير حياة ودواب اي عدد من فلاحي الحصص «القديمي العهد» بغية اقامة حيازات «اوتراب» otrub (١٣) جديدة ، تكون اساسا للزراعة الرأسمالية الجديدة . هنالك معنى اقتصادي لا مجال للتساؤل حوله في ذلك الخط ؛ فهو يعبر **بصدق** عـن المجرى **الحقيقي** للتطور كما ينبغي له ان يكون **تحت حكم** الملاكين العقاريين الذين يتحولون الآن الى يونكرز .

ما هو الخط الآخر ، الخط الفلاحي ؟ اما ان هذا الخـط مستحيل اقتصاديا ـ وفي هذه الحالة يصبح كل الحديث حول مصادرة الفلاحين لعقارات الملاكين العقاريين وحـول الثـورة الزراعية الفلاحية الخ . اما هراء او حلما فارغا ، او ان هذا الخط ممكن اقتصاديا ـ شرط ان ينتصر احد عناصر المجتمع البرجوازي على العنصر الآخر للمجتمع البرجوازي ـ وفي هذه الحالة ينبغي

لنا ان نكوّن فكرة واضحة ، وان نبين للناس بوضوح ، الشروط الملموسة لذلك التطور ، الشروط التي يمكن للفلاحين ضمنها أن يعيدوا تشكيل العلاقات الزراعية القديمة على اسس رأسمالية جديدة .

هنا تطرح ، بصورة طبيعية ، فكرة ان هذا الخط الفلاحي يعني بالتحديد **تقسيم** عقارات الملاكين العقاريين بين الفلاحين كملكية خاصة لهم . حسنا جدا . لكن اذا كان لهذا التقسيم ان يتلاءم مع الشروط الرأسمالية الجديدة حقا للزراعة ، فينبغي تنفيذه بطريقة جديدة وليس بالطريقة القديمة . وينبغي ان يتم التقسيم ليس على اساس حصص الارض القديمة التي وزعت على الفلاحين منذ مئة سنة وفقا لارادة وكلاء الملاكين العقاريين او موظفي الطغيان الآسيوي ، وانما على اساس حاجات الزراعة التجارية الحرة . ولمواجهة متطلبات الرأسمالية يجب ان يكون التقسيم بين **مزارعين احرارا** ، لا بين فلاحين «كسالى» ، تدير اكثريتهم الساحقة اقتصادياتها بالروتين والتقليد وفقا للشروط البطريركية لا الرأسمالية . ولن يكون التقسيم الذي يتم وفقا للمقاييس القديمة ، اي بشكل يتلاءم مع الاشكال القديمة للملكية القائمة على اساس حصص الفلاحين ، **تطهيرا** للملكيات القديمة بل **ادامة** لها . ولن يؤدي الى تطهير الطريق امام الرأسمالية وانما بالاحرى الى **عرقلتها** بكتلة من «الكسالى» غير المتكيفين وغير القابلين للتكيف الذي لا يستطيعون ان يتحولوا الى مزارعين احرار . ولكي يكون تقدميا ، ينبغي ان يقوم التقسيم على اساس عملية فرز جديدة بين الفلاحين الحرثة ، تعديل المزارعين عن الحطام العديم الجدوى . ذلك الفرز الجديد هو تأميم الارض ، اي الالغاء الكامل للملكية الخاصة والحرية التامة لحراثة الارض، والتحويل غير المعوّق للفلاحين السابقين الى مزارعين احرار .

ارسموا لانفسكم صورة للنظام الحالي للزراعة الفلاحية ولطبيعة ملكية الارض الفلاحية القديمة القائمة على اساس

الحصص . «برغم توحدهم عبر الكوميونات القروية في جمعيات هزيلة ، اداريه ومالية وحائزة للارض ، ينقسم الفلاحون عبر كتلة من التقسيمات المتنوعة الى درجات ، والى فئات وفقا لحجم الحصة وكمية المدفوعات الخ .. لنأخذ ، على سبيل المثال ، مردودات احصاءات الزيمستفو في مقاطعة ساراتوف . ينقسم الفلاحون هناك الى الدرجات التالية : فلاحي الاراضي الممنوحة ، ملاكين ، ملاكين كاملين ، فلاحي دولة وذوي حيازات مشاعية ، فلاحي الدولة وذوي حصص ربع ، فلاحي دولة كانوا يتبعون سابقا للملاكين العقاريين ، فلاحي اراضي التاج ، مستأجري اراضي الدولة والفلاحين الذين لا يملكون ارضا ، ملاكين كانوا سابقا فلاحين لدى الملاكين العقاريين ، فلاحين افتدوا مزارعهم ، مالكين كانوا فلاحين في اراضي التاج ، معتقين ، اولئك الذين لا يدفعون ايجار تحرير ، الخاضعين لقيود مؤقتة ، فلاحين كانوا سابقا مرتبطين بالمصانع ، الخ . وبالاضافة كان هنالك فلاحون مسجلون ، ومهاجرون ، الخ (١٤) .

وتختلف هذه الدرجات في تاريخ علاقاتها الزراعية . وفقا لحجم الحصص وكمية المدفوعات الخ . وضمن هذه الدرجات هنالك اختلافات لا تحصى ذات طبيعة مماثلة : احيانا ينقسم فلاحو القرية نفسها الى فئتين متميزتين تماما : فلاحي السيد أ السابقين وفلاحي السيد ب السابقين . ان هذا التنوع كله كان طبيعيا وضروريا في القرون الوسطى » (*) . لكن اذا ما تم التقسيم الجديد لعقارات الملاكين وفقا لهذا النظام الاقطاعي للملكية ــ سواء باحلال المساواة الى معدل موحد ، اي بالتقسيم المتساوي او بتحديد نوع ما من النسبة بين الجديد والقديم ، او

(*) تطور الرأسمالية في روسيا ، الفصلين الخامس والتاسع ، «بعض الملاحظات حول الاقتصاد ما قبل الرأسمالي في ريفنا» .

بأي طريقة أخرى – فلن يضمن ذلك ان القطع الجديدة لن تتلاءم مع متطلبات الزراعة الرأسمالية فحسب ، بل ، وعلى العكس ، **ادامة** هذا **النقص** الواضح في **الانسجام** . وسوف **يعيق** مثل هذا التقسيم التطور وسيقيد الجديد بالقديم بدل تحرير **الشكل** الجديد من القديم . ان التحرير الحقيقي لن ينجز **الا** بتأميم الارض ، الذي **يخلق شروط نشوء مزارعين احرار** ، وشروط **تطور** الزراعة الحرة دون صلة بالقديم ، ودون اي علاقة بالملكية القروسطية المتمثلة بالحصص الفلاحية .

لقد سار التطور الرأسمالي في الحصص الفلاحية القروسطية في روسيا ما بعد الاصلاح بطريقة اتاحت للعناصر الاقتصادية التقدمية ان **تحرر نفسها** من التأثير المحدّد للحصص . ومن جهة انبثق البروليتاريون الذين قاموا بتأجير حصصهم ، أو تخلوا عنها ، أو تركوا الارض تذهب بوارا . من جهة اخرى برز **فلاحون ملاكون** اشتروا الارض او استأجروها ، وبنوا اقتصادا جديدا من **الاجزاء المختلفة** لنظام ملكية الارض القروسطي القديم . فالارض التي يفلحها الآن فلاح روسي ميسور الى حد ما ، اي التي يفلحها فلاح قادر فعلا ، في حال توصل الثورة الى نتائج ملائمة ، على التحول الى مزارع حر ، تتكون جزئيا من حصة الفلاح الخاصة ، وجزئيا من حصة استأجرها من جار هو عضو في قرية-كوميونة ، وجزئيا ، ربما ، من ارض استأجرها لامد طويل من الدولة ، ومن ارض بايجار سنوي يملكها الملاك العقاري ، ومن ارض اشتراها من البنك وما الى ذلك . لكن الرأسمالية تتطلب الغاء **كل** هذه الفروقات الفئوية ؛ وهي تتطلب تنظيم كل الاقتصاد في الارض وفقا للشروط والمطالب الجديدة للسوق وحدها ، وفقا لمتطلبات الزراعة . ويلبي التأميم هذه المتطلبات بالطريقة الفلاحية الثورية ؛ فهو يجرد الشعب كليا ، وبضربة واحدة من **كل** الخرق البالية **لكل** اشكال ملكية الارض القروسطية . ينبغي ان لا يكون هنالك ملكية عائدة للملاكين العقاريين **ولا ملكية حصص** ، وينبغي ان لا

يوجد سوى ملكية الارض الحرة الجديدة ـ ذلك هو شعار الفلاح الراديكالي . ويعبر هذا الشعار بالطريقة الاكثر صدقا والاكثر ثباتا واطلاقا عن مصالح الرأسمالية (التي يحاول الفلاح الراديكالي في بساطته ان يبعدها برسم شارة الصليب) ، ويعبر عن الحاجة الى التطور الاقصى لقوى الارض المنتجة ضمن الانتاج السلعي .

يمكن المرء انطلاقا من ذلك ان يقدر كم هو ذكي بيوتر ماسلوف حين يفكر ان الفرق الوحيد بين برنامجه الزراعي وبرنامج الترودوفيك الفلاحي هو **الابقاء على** ملكية الحصص القروسطية القديمة ! ان اراضي الحصص الفلاحية غيتو يختنق فيه الفلاحون ويجهدون للهرب منه الى اراض حرة (*) . لكن ، برغم مطالبة الفلاحين بأرض حرة ، اي مؤممة ، يجهد بيوتر ماسلوف للابقاء على هذا الفيتو ، اي للابقاء على النظام القديم . وهو يريد اخضاع الاراضي الافضل ، المصادرة من الملاكين العقاريين والتي حولت للاستعمال العام ، لشروط نظام ملكية الارض القديم ولاساليب الزراعة القديمة **من جهة الافعال** ، الفلاح الترودوفيك هو الثوري البرجوازي الاكثر تصميما ، لكنه بالنسبة للكلمات طوباوي برجوازي صغير يتخيل ان «اعادة التوزيع العامة» هي نقطة بداية الانسجام والاخوة، وليس الزراعة الرأسمالية. اما بيوتر ماسلوف فهو ، بالافعال، رجعي يريد، بسبب خوضه من «فنديه» Vendée ردة مضادة للثورة في المستقبل ، ان يدعم العناصر الحالية المضادة للثورة في الاشكال القديمة لملكية الارض وان يبقي على

(*) قال «الاشتراكي ـ الثوري» السيد موشنكو ، المعبر الاكثر استقامة عن رأي حزبه ، في الدوما الثانية : **«اننا نرفع راية تحرير الارض»** . ينبغي ان يكون المرء أعمى كي **لا** يدرك ليس **فقط** الطبيعة الرأسمالية ، جوهريا ، لهذه الراية «الاشتراكية المزعومة» (بيوتر ماسلوف يرى ذلك ايضا) ، بل ايضا الطبيعة الاقتصادية التقدمية **لمثل** هذا البرنامج الزراعي بالمقارنة مع ثورة ستوليبين ـ الكاديت (وهذا ما **لا يراه** بيوتر ماسلوف) .

الفيتو الفلاحي في حين هو ، من جهة الكلمات ، يردد دون تفكير وبطريقة آلية ، عبارات محفوظة عن التقدم البرجوازي . اما الشروط الفعلية للتقدم البرجوازي ــ الحر الفعلي وليس التقدم البرجوازي ــ الستوليبيني فذلك ما يعجز ماسلوف وشركاه عن فهمه اطلاقا .

يمكن رؤية الفرق ، بوضوح كبير ، بين ماركسية بيوتر ماسلوف المبتذلة وأساليب الاستقصاء التي كان ماركس يستخدمها فعلا من خلال موقف ماركس من اليوطوبيات البرجوازية الصغيرة لدى النارودنيين (بما فيها الاشتراكيين ــ الثوريين) . في ١٨٦٤ ، فضح ماركس بقسوة الطبيعة البرجوازية الصغيرة للاشتراكي ــ الثوري الاميركي هيرمان كريغ ، الذي اقترح اعادة توزيع شاملة وحقيقة لاميركا واسماها «شيوعية» . وأطاح نقد ماركس الجدلي والثوري بقشور المذهب البرجوازي الصغير لكنه **اخرج منها** اللب السليم «للهجمات على ملكية الارض» و«للحركة المضادة للريع» . بالمقابل فان ماركسيينا المبتذلين **يقتصرون** في نقدهم « لاعادة التوزيع المتساوية» و«تشريك الارض» و«الحق المتساوي في الارض» على ادانة المذهب ، وبذلك فانهم يكشفون مذهبيتهم البليدة التي تمنعهم من رؤية الحياة المفعمة بالنشاط للثورة الفلاحية خلال المذهب الميت للنظرية النارودنية . وقد تمادى ماسلوف والمناشفة في مذهبيتهم البليدة ــ التي يعبر عنها برنامجنا الداعي «لاشاعة الملكية البلدية» الذي يحفظ شكل ملكية الارض الاكثر تخلفا والاكثر قروسطية ــ الى حد انه امكن في الدوما الثانية ان تقال مثل هذه الاشياء المخزية فعلا باسم الحزب الاشتراكي ــ الديمقراطي : ... «في حين اننا بالنسبة لمسألة اسلوب تحويل ملكية الارض نقف نحن (الاشتراكيين ــ الديمقراطيين) اقرب كثيرا الى هذه الجماعات (النارودنية) منا الى جماعة تحرير الشعب ، فاننا نقف بعيدا عنها بالنسبة الى اشكال ايجار الارض» .

بالفعل ، في الثورة الزراعية الفلاحية يقف المناشفة بعيداً عن التأميم الفلاحي الثوري واقرب الى نزعة الملاك العقاري-الليبرالي للمحافظة على ملكية الحصة (وليس الحصة وحدها) . ان المحافظة على ملكية الحصة تعني المحافظة على الانسحاق والتخلف والعبودية . طبيعي ان يكون الملاك العقاري الليبيرالي ، الذي يحلم بدفعات الاعتاق ، مع ملكية الحصة (*) ... مع المحافظة على حصةة كبيرة من ملكية الملاكين العقاريين ! لكن الاشتراكي - الديمقراطي ، الذي صرفه دعاة «اشاعة الملكية البلدية» لا يفهم ان ضجة الكلمات تختفي في حين يبقى الفعل . ان الضجة الكلامية حول المساواة والتشريك ، الخ ، ستختفي لانه لا **يمكن** ان يكون هنالك مساواة في ظل الانتاج السلعي . لكن **الفعل** سوف يبقى ، اي اعظم قطيعة مع الماضي الاقطاعي يمكن انجازها في ظل الرأسمالية ، القطيعة مع ملكية الحصة القروسطية ومع كل الروتين والتقليد . وحين يقول الناس «لا شيء سينتج عن اعادة التوزيع المتساوية» فانه يجدر بالماركسي ان يفهم ان هذا «اللاشيء» يتعلق بالاهداف الاشتراكية **وحدها** ، وانه يتعلق فقط بحقيقة ان هذا التدبير لن يلغي الرأسمالية . لكن من هذه المحاولات لانجاز

(*) بالمناسبة . فالمنشفيك (بمن فيهم الرفيق تسيرتيتلي الذي اشرت الى خطابه) مخطئون جذريا في الاعتقاد أن الكاديت ثابتين في دفاعهم عن الملكية الفلاحية **الحرة** . فهم **ليسوا** كذلك . فالسيد توتلر ، **باسم** حزب الكاديت ، تكلم في الدوما الثانية الى جانب الملكية (بما يفترق عن عريضة الكاديت في الدوما الاولى حول احتياطي الدولة من الارض) ، لكنه اضاف ، في الوقت نفسه : «**ان الحزب يقترح فقط (!) تحديد حقهم (حق الفلاحين) في نقل الملكية وحقهم في رهنها** ، اي منع بيع وشراء الارض على نطاق واسع في المستقبل» . ذلك هو البرنامج **المفالي في رجعيته لبيروقراطي** متخف في زي ليبيرالي .

اعادة التوزيع ، وحتى من مجرد فكرة اعادة التوزيع ، سوف ينتج **الكثير جدا** لمصلحة الثورة البرجوازية ـ الديمقراطية . لان تلك الثورة قد تتم اما بغلبة الملاكين العقاريين على الفلاحين ـ ويتطلب ذلك المحافظة على الشكل القديم للملكية والاصلاح الستوليبيني ـ لها بقوة الروبل وحدها ؛ او انها ستحدث نتيجة لانتصار الفلاحين على الملاكين العقاريين ـ وذلك ، بالنظر الى الشروط الموضوعية للاقتصاد الرأسمالي ، مستحيل دون الغاء كل اشكال الملكية القروسطية ، سواء منها الملاكية او الفلاحية . ان الخيار هو بين الاصلاح الزراعي الستوليبيني والتأميم الثوري الفلاحي . هذان الحلان **وحدهما** واقعيان اقتصاديا . واي شيء في الوسط ، من اشاعة الملكية البلدية المنشفية الى دفعات الاعتاق التي ينادي بها الكاديت ، هو ضيق افق برجوازي صغير ، وتشويه غيبي للنظرية، واختراع تافه .

٧ ـ الفلاحون والنارودنيون بصدد تأميم اراضي الحصص

تجد مسألة تأميم ملكيات الحصص كشرط لخلق الزراعة الفلاحية الحرة المتطابقة مع الشروط الرأسمالية الجديدة ادراكا واضحا تماما لدى الفلاحين انفسهم . ويستشهد السيد غرومان في وصفه الدقيق والمفصل لمؤتمرات الفلاحين بوجهة النظر الرائعة لاحد الفلاحين :

«خلال النقاش حول مدفوعات الاعتاق قال احد المندوبين دون ان يلقى اي اعتراض فعلي : (قيل ان تحويل الملكية دون تعويض يضر العديد من الفلاحين الذين اشتروا الارض بنقود جمعوها بعد تعب طويل . هؤلاء الفلاحين مجرد قلة ، وهم لا يملكون سوى القليل من الارض ، وفي اي **حال فانهم سيحصلون على ارض** حين يتم **التوزيع**) . ويبين ذلك الاستعداد للتخلي عن

حقوق الملكية سواء بالنسبة لاراضي الحصص او الاراضي التي تم شراؤها » .

بعد ذلك بقليل ، يكرر السيد غرومان الرأي نفسه باعتباره الراي العام للفلاحين .

«في اي حال فانهم سيحصلون على ارض حين يتم التوزيع»

اليس واضحا تماما اية ضرورة **اقتصادية** املت هذه الحجة ؟ ان التوزيع الجديد لكل الارض ، سواء اراضي الملاكين العقاريين او اراضي الحصص ، لا يستطيع ان ينقص من حيازات تسعة اعشار (بالاحرى ، تسعة وتسعين بالمئة) من الفلاحين . اذاً فليس هنالك ما يدعو للخوف . بالمقابل ، اعادة التوزيع ضرورية لانها سوف تمكن المزارعين الاصليين الفعليين من اعاده ترتيب تولي الارض بالتوافق مع الشروط الجديدة ، بالتوافق مع متطلبات الرأسمالية («اوامر السوق» للمنتجين الافراد) ، ودون الخضوع للعلاقات القروسطية التي حددت حجم وموقع وتوزيع اراضي الحصص .

ويعبر السيد بيشيكونوف ، وهو «اشتراكي شعبي عملي وعاقل» (اقرأ : اشتراكي ـ كاديت) استطاع كما رأينا ان يكيف نفسه مع مطالب جماهير الملاكين الصغار في كل روسيا ، عن وجهة النظر هذه بصورة اكثر تحديدا .

«ان اراضي الحصص ، اي ذلك الجزء من الارض ذي الاهمية القصوى من الناحية الانتاجية، يجير بصورة دائمة لطبقةاجتماعية معينة ، والاسوأ من ذلك لمجموعات صغيرة من تلك الطبقة ، اي لاسر وقرى منفصلة . والنتيجة ان الفلاحين ، اذا اخذوا بمجملهم ، لا يستطيعون الاستقرار بحرية في نطاق اراضي الحصص ... ان السكان **ليسوا موزعين بصورة تتلاءم مع متطلبات السوق** ! (لاحظ ذلك !) ... ينبغي رفع الحظر عن اراضي الدولة ، **وينبغي تحرير اراضي الحصص من قيود الملكية،** وينبغي **ازالة** السياجات المحيطة بالعقارات الخاصة . ينبغي

اعادة الارض للشعب الروسي الذي سوف يستقر عليها بطريقة تلائم متطلباته الاقتصادية» . (أ. ف. بيشيكونوف ، المسألة الزراعية بالارتباط مع حركة الفلاحين ، سان بطرسبرج ١٩٠٦) .

أليس واضحا ان صوت هذا «الاشتراكي الشعبي» هو صوت الفلاح الحر الذي يريد ان يقف على قدميه ؟ اليس واضحا انه من الضروري فعلا بالنسبة للمزارع ان «تتحرر اراضي الحصة من قيود الملكية» لكي يتوزع السكان بطريقة جديدة ولكي تجري اعادة توزيع الحيازات بطريقة «تلائم متطلبات السوق» اي ، متطلبات **الزراعة الرأسمالية** ؟ ان السيد بيشيكونوف ، ونحن هنا نكرر ، رزين الى حد انه يرفض اي نوع من التشريك ، ويرفض اي تكيف مع قانون الكوميونات — ليس عبثا ان يلعنه الاشتراكيون — الثوريون باعتباره فرديا ! — **فهو يرفض اي تحريم للعمل المأجور في المزارع الفلاحية .**

بالنظر الى **هذا** النوع من النزوع الفلاحي للتأميم ، تصبح الطبيعة الرجعية لدعم ملكية الحصة الفلاحية واضحة تماما. يقدم أ. فين ، الذي يستشهد ببعض من حجج بيشيكونوف التي ذكرناها ، ينقد هذا الاخير بوصفه نارودنيا ويحاول ان يثبت له ان تطور الرأسمالية انطلاقا من الزراعة الفلاحية ، وضمن ذلك النظام من المزارعة محتم (ص ١٤ وما بعدها) . ان ذلك النقد غير كاف لان أ. فين سمح للمسألة العامة حول تطور الرأسمالية ان تجعله يتجاهل المسألة الملموسة حول شروط التطور الاكثر حرية للزراعة الرأسمالية في اراضي **الحصة** ! ويكتفي أ. فين بمجرد طرح مسألة الرأسمالية **عامة** وبالتالي بتسجيل انتصار سهل على النارودنية التي هزمت منذ وقت طويل . لكننا نتعامل مع مسألة اكثر تحديدا (*) ، هي طريقة الملاكين العقاريين مقابل الطريقة

(*) «الى ماذا سيؤدي اقتصاد العمل البيشيكونوفي هذا ، على المدى

الفلاحية «لازالة السياجات» (بتعبير بيشيكونوف) ول«تطهير» الارض للرأسمالية .

لدى افتتاحه للنقاش حول المسألة الزراعية في الدوما الثانية كشف السيد موشينكو ، الناطق الرسمي للحزب الاشتراكي ـ الثوري ، بدقة تعادل دفة بيشيكونوف الطبيعة **الرأسمالية** لتأميم الارض الذي اختار الاشتراكيون البرجوازيون الصغار ان يسموه «التشريك» ، واقامة «حقوق متساوية في الارض» وما الى ذلك .

قال موشينكو «لن يتوزع السكان بصورة صحيحة الا حين لا تعود الارض مسيجة وحين تزال السياجات التي فرضها مبدأ الملكية الخاصة للارض» . (الجلسة ٤٧ ، ايار ٢٦ ، ١٩٠٧) . بالضبط ! ان التوزيع «الصحيح» للسكان هو الشيء المحدد الذي يتطلبه السوق والرأسمالية . لكن التوزيع «الصحيح» للزارعين «المرغوبين» معاق بسبب ملكية الملاكين العقاريين **والحصة ايضا**.

الطويل ؟» أ. فين تساءل عن ذلك واجاب بحق : «الى الرأسمالية» . انطلاقا من هذه الحقيقة الثابتة التي كان ضروريا شرحها لنارودنيي ، فانه كان ينبغي له ان يخطو **الى الامام** ، وكان ينبغي له ان يوضح الاشكال المحددة للتعبير عن مطالب الرأسمالية في ظل شروط ثورة زراعية فلاحية . لكن ، بدلا من ذلك ، فان فين يأخذ خطوة **الى الوراء** ، وهو يقول : «المسألة المطروحة هي لماذا ينبغي لنا ان نعود الى الماضي ، لماذا ينبغي ان نسير بطريق دائرية خاصة بنا لنجد انفسنا في المدى الطويل في الطريق نفسها التي قطعناها ؟ ذلك عمل عقيم ، ايها السيد بيشيكونوف !» كلا ، انه ليس عملا عقيما وهو لا يقودنا الى الرأسمالية «على المدى الطويل» ، **انه الطريق الاكثر استقامة ، والاكثر حرية ، والاسرع الى الرأسمالية** . ان ا. فين لا يتمعن في السمات المقارنة لتطور ستوليبيني رأسمالي في الزراعة في روسيا وتطور رأسمالي ثوري ـ فلاحي للزراعة في روسيا .

وهناك ملاحظة اخرى لمندوب الاتحاد الفلاحي تستحق الانتباه. كتب السيد غرومان في الكتيب المذكور :

«ان المسألة المزعجة المتعلقة بـ «الكوميونة القروية» ـ حجر الاساس لعقيدة النارودنية القديمة والجديدة ـ لم تطرح ابدا بل تم رفضها ضمنا : ينبغي وضع الارض في تصرف الافراد والجمعيات ، ذلك ما تقوله مقررات المؤتمرين الاول والثاني » . (ص ١٢) .

هكذا وقف الفلاحون بوضوح وبشدة ضد الكوميونة القروية القديمة والى جانب الاستئجار الفردي والاستئجار الذي تقوم به جمعيات حرة . وليس هنالك من شك في ان ذلك كان الصوت الحقيقي للفلاحين بمجملهم ، اذ لم ترد **اية اشارة الى الكوميونة القروية** حتى **في عريضة** الارض التي قدمتها جماعة الترودوفيك (عريضة الـ ١٠٤) . لكن الكوميونة القروية ليست الا جمعية لامتلاك اراضي الحصص !

ان ستوليبين يلغي بالقوة الكوميونة القروية لمصلحة قبضةمن الناس الاغنياء . والفلاحون بدورهم يريدون الغاءها واستبدالها بجمعيات حرة وبالاستئجار «الفردي» لاراضي الحصص **المؤممة** . لكن ماسلوف وشركاه ، وباسم التقدم البرجوازي ، يتحدون المقتضيات الجوهرية لهذا التقدم بالذات ويدافعون عن الملكية القروسطية . الا فلينجنا الرب من ذلك النوع من «الماركسية» !

٨ ـ الخطأ الذي يرتكبه م. شانين وسواه من دعاة التقسيم

قدم م. شانين ، الذي تناول المسألة في الكتيب الذي اصدره من زاوية مختلفة الى حد ما ، جملة اضافية ، دون قصد منه ، لصالح التأميم الذي يحتقره الى هذا الحد . فباستشهاده بمثل

ايرلندا ، وبتحليله لشروط **الاصلاح** البرجوازي في حقل الزراعة، اثبت م. شانين شيئا واحدا فقط ، وهو ان مباديء ملكية الارض الخاصة لا تتوافق مع الملكية العامة او ملكية الدولة للارض . (لكن ينبغي اثبات عدم التوافق ذلك بتحليل نظري عام لم يخطر لشانين حتى ان يفكر به) . واذا كان توصل الى اثبات شيء آخر فهو انه ينبغي للدولة الاقرار بالملكية الخاصة اذا ما قامت باية اصلاحات في حقل الزراعة المتطورة وفقا لخطوط رأسمالية . لكن حجج شانين كلها تبقى بعيدة عن الهدف : بالطبع ، في شروط الاصلاح البرجوازي لا يمكن تصور سوى الملكية الخاصة **وحدها** ؛ وبالطبع فان المحافظة على الملكية الخاصة بالنسبة لمعظم اراضي المملكة المتحدة لم يترك سبيلا مفتوحا امام اي جزء منها سوى الملكية الخاصة . لكن ما علاقة ذلك ب «الثورة الزراعية الفلاحية» في روسيا ؟ لقد اشار م. شانين الى الطريق الصحيح ، اذا اردتم ، لكنه الطريق الصحيح لاصلاح ستوليبين الزراعي ، لا الى الثورة الزراعية الفلاحية . وفي حين يبقى الفرق بين الطريقين مجهولا تماما لدى م. شانين ، فمن السخف الحديث عن برنامج زراعي اشتراكي ـ ديمقراطي للثورة الروسية قبل ان يتم ادراك ذلك الفرق بوضوح. وحين يدافع م. شانين، مدفوعا بافضل الحوافز، عن المصادرة في مقابل دفعات الاعتاق، فانه يفقد كل حس للمنظور التاريخي . وهو ينسى ان العادة ، اي نزع الملكية دون تعويض لا تتوافق في المجتمع البرجوازي مع **الاصلاح** تماما كما لا يتوافق تأميم الارض مع الاصلاح. والحديث عن المصادرة في وقت تقبل فيه امكانية حل اصلاحي اي حل لا ثوري للمسألة الزراعية يشبه مطالبة ستوليبين بالغاء الملاكية .

والميزة الاخرى لكتاب شانين هي تشديده المكثف على الطابع **الزراعي** لازمتنا الزراعية ، وعلى الضرورة المطلقة لتبني اشكال ارفع مع الاقتصاد ، وعلى تحسين التقنية الزراعية

ويتجاهل تماما الغاء اللاتيفونديا الاقطاعية وتغيير العلاقات الزراعية المتخلفة ، الى حد لا يصدق ، في روسيا ، وما الى ذلك ، ويطور شانين هذه الاطروحات بطريقة وحيدة الجانب الى حد لا يصدق، كشرط للثورة التقنية وذلك الى حد الخروج بمنظور خاطىء كليا : فبرنامج ستوليبين الزراعي يؤدي بدوره الى التقدم التقني للزراعة ، وهو يتيح ذلك بطريقة سليمة من زاوية مصالح الملاكين العقاريين والتحطيم القسري للكوميونات القروية بواسطة قوانين ٩ تشرين الثاني ١٩٠٦ الخ، واقامة الـ **vihutovs** وتمويل الـ **otvub** ، ليست سرابا كما يعلن احيانا بعض الصحفيين.

تلك حقائق التقدم الاقتصادي المرتكز الى المحافظة على سلطة ومصالح الملاكين العقاريين . وهي طريق بطيئة ومؤلمة الى حد لا يصدق بالنسبة للجماهير الواسعة من الفلاحين والبروليتاريا، الا انها الطريقة الوحيدة الممكنة لروسيا الرأسمالية ، **اذا** لم تنتصر الثورة الزراعية الفلاحية .

انظروا الى المسألة التي يطرحها شانين من زاوية ثورة **كهذه.** تتطلب التقنية الزراعية الحديثة تحويل كل شروط الاساليب الاقتصادية القديمة العهد والمحافظة والبربرية والجاهلة والمعوزة في الحصص الفلاحية . وينفي التخلص كليا من نظام الثلاثة حقول ، والادوات البدائية ، والعوز البطريركي للحارث ، والاساليب الروتينية لتربية الاغنام ، ومن الجهل الساذج والتام لشروط ومتطلبات السوق . حسنا ، اذاً ، هل يمكن احداث مثل هذا التثوير للزراعة في ظل المحافظة على النظام القديم لملكية الارض ؟ ان تقسيم الارض بين المالكين الحاليين للحصص سوف

يعني المحافظة على نصف (*) نظام ملكية الارض القروسطي . فمن الممكن ان يكون تقسيم الارض تقدميا اذا ما دعم الزراعة **الحديثة** والاساليب الزراعية **الحديثة** واذا ما ادى الى القضاء على الزراعة القديمة . لكن التقسيم لا يستطيع ان يوفر حافزا للاساليب الزراعية الحديثة اذا ما قام على اساس النظام القديم لملكية الحصص . قال الرفيق بوريسوف ، احد دعاة تقسيم الارض ، في ستوكهولم : «ان برنامجنا الزراعي هو برنامج حقبة الثورة المتطورة ، حقبة تحطيم النظام القديم وتشكيل نظام اجتماعي – سياسي جديد . وتلك هي فكرته الجوهرية . ينبغي للاشتراكية الديمقراطية ان لا تقيد نفسها بقرارات تلزمها بدعم اي شكل خاص في الاقتصاد . وفي غمرة نضال القوى الاجتماعية الجديدة هذا ضد اسس النظام القديم، من الضروري قطع العقدةالمستحكمة بضربة حاسمة» . كل ذلك صحيح تماما ومصاغ بطريقة رائعة . لكنه كله يصب لمصلحة التاميم ، لان هذا الاخير وحده «يحطم» نظام ملكية الارض القروسطي القديم ، ويقطع فعلا العقدة المستحكمة ، ويتيح الحرية الكاملة لتطور المزارع الجديدة في الارض المؤممة .

هنا تطرح مسألة اي مقياس نستطيع بواسطته تحديد ما اذا كان النظام الجديد للزراعة قد تطور فعلا الى حد كاف لجعل تقسيم الارض يتكيف معه ، بدلا من جعل التقسيم يبقي على العقبات القديمة في وجه الزراعة الحديثة ؟ ليس هنالك سوى مقياس واحد فحسب ، مقياس الممارسة . فلا تستطيع اية

(*) اشرت سابقا انه من اصل ۲۸۰٬۰۰۰٬۰۰۰ ديسياتين من الارض القابلة للتوزيع في روسيا الاوروبية ، فان النصف – ۱۳۸٬۸۰۰٬۰۰۰ ديسياتين – يتشكل من اراضي حصص . (انظر الفصل الاول ، صفحة ۳ – المترجم) .

احصاءات في العالم ان تعيّن ما اذا كانت عناصر البرجوازية الفلاحية في بلد معين قد «تصلبت» بما فيه الكفاية لجعل نظام ملكية الارض يتكيف مع نظام الزراعة . ولا يمكن ان يجري تعيين ذلك الا من قبل كتلة المزارعين انفسهم . ان استحالة تعيين ذلك في اللحظة التاريخية الراهنة قد اثبتتها واقعة ان كتلة الفلاحين قد تقدمت في ثورتنا ببرنامج لتأميم الارض . فالمزارع الصغير ، في كل الاوقات وفي كل انحاء العالم ، يصبح متعلقا بمزرعته (اذا كانت مزرعته فعلا وليس قطعة من عقار الملاك العقاري مؤجرة على اساس خدمة العمل ، كما هي الحال غالبا في روسيا) الى حد ان دفاعه «المتعصب» عن الملكية الخاصة للارض محتم فترة تاريخية معينة ولمدى معين من الزمن . واذا كانت كتلة الفلاحين الروس لا تظهر ، في **الحقبة الراهنة** ، تعصب اصحاب الملكيات الخاصة (وهو تعصب ترعاه كل الطبقات الحاكمة وكل السياسيين البرجوازيين ــ الليبيراليين) ، واذا كانت بدلا من ذلك تطالب بصورة شاملة وحازمة بتأميم الارض ، فسيكون طفوليا، او حذلقة غبية ، ان ننسب ذلك الى نفوذ دعاة Russ Roye Bogotstvo او كراسات تشيرنوف . انه حصيلة واقعة ان الشروط الفعلية لحياة المزارع الصغير ، والمزارع الصغير في القرية ، تواجهه بالمشكلة الاقتصادية المتعلقة لا بتدعيم الزراعة الجديدة ، التي تبلورت فعلا ، عبر تقسيم الارض الى ملكيات خاصة ، بل **بتطهير** الارض لخلق زراعة جديدة (على اساس العناصر القائمة) على ارض «حرة» ، اي مؤممة . واما تعصب صاحب الملكية الخاصة فانه يستطيع وسوف يؤكد نفسه ، في الوقت المناسب ، عبر مطالبة المزارع الحر **الحديث النعمة** بضمان امتلاكه لمزرعته . لقد لزم ان يصبح التأميم مطلب الجماهير الفلاحية في الثورة الروسية بوصفه شعار المزارعين الذين **يريدون تحطيم** قشرة القروسطية . ولذلك، فان **تبشير** الاشتراكيين ــ الديمقراطيين بتقسيم الارض بين كتلة

الفلاحين الميالين نحو التأميم والذين بدأوا لتوهم يدخلون شروط «الفرز» النهائي الذي سيخلق مزارعين احرار قادرين على خلق زراعة رأسمالية ، هو عبارة عن انعدام حساسية تاريخي ساطع ، وهو يكشف عدم القدرة على التمعن في الظرف التاريخي الملموس.

ان «تقسيميينا» الاشتراكيين ــ الديمقراطيين ــ الرفاق فين وبوريسوف وشانين ــ لا يقعون في الازدواجية النظرية «لدعاة اشاعة الملكية البلدية» ، بما في ذلك نقد هؤلاء الاخيرين ، المبتذل، لنظرية ماركس في الريع العقاري (سنتناول ذلك فيما بعد) ، لكنهم يرتكبون خطأ من نوع مختلف ، خطأ في المنظور التاريخي . وفي حين انهم يتخذون موقفا صحيحا ، عموما، في مجال النظرية (وهم يختلفون في هذا الصدد عن «دعاة اشاعة الملكية البلدية») فانهم يكررون برنامج الاراضي المقتطعة لعام ١٩٠٣ . لقد كان ذلك الخطأ عائدا الى اننا في حين قدمنا تعريفا صحيحا **لوجهة** التطور، فاننا لم نحدد بشكل صحيح **لحظة** ذلك التطور . فقد افترضنا ان عناصر الزراعة الرأسمالية في روسيا قد تبلورت بالفعل في روسيا ، سواء في الزراعة الملاكية landlord (باستثناء الاراضي المقتطعة وشروط الاسترقاق السائدة فيها ــ وبالتالي مطلب ارجاع الاراضي المقتطعة الى الفلاحين) وفي الزراعة الفلاحية ، التي بدت وكأنها تخلق برجوازية فلاحية قوية وانها عاجزة بالتالي عن الاتيان «بثورة زراعية فلاحية» . ولم يكن البرنامج الخاطىء نتيجة «للخوف» من الثورة الزراعية الفلاحية ، بل نتيجة **تقدير مبالغ فيه لدرجة** التطور الرأسمالي في الزراعة الروسية . فقد بدت لنا بقايا القنانة مجرد تفصيل صغير ، في حين بدت الزراعة الرأسمالية في الحصص الفلاحية وفي عقارات الملاكين العقاريين ناضجة تماما وراسخة فعلا .

لقد فضحت الثورة ذلك الخطأ ؛ كما وانها اثبتت وجهة التطور كما قمنا بتعريفها . لقد تأكد التحليل الماركسي للطبقات في

المجتمع الروسي بصورة لامعة في مجمل سياق الاحداث عموما، وعبر مجلسي الدوما الاولين بصورة خاصة ، الى حد ان الاشتراكية غير الماركسية سحقت كليا . لكن بقايا القنانة في الريف اثبتت انها اقوى مما كنا نعتقد : فقد افرزت حركة فلاحية شاملة في نطاق قومي وجعلت **تلك** الحركة محكالثورة البرجوازية بمجملها . وعلى ذلك فان عنصر السيطرة في حركة التحرير البرجوازية ، التي كانت الاشتراكية ـ الديمقراطية الثورية تخص بها البروليتاريا على الدوام ، اصبحت بحاجة الى ان تعرّف بصورة دقيقة بوصفها القيادة التي تحشد **الفلاحين** وراءها . لكن، على ان تقودهم الى ماذا ؟ الى الثورة البورجوازية في شكلها الاكثر ثباتا والاكثر حسما . لقد قمنا باصلاح ذلك الخطأ باستبدال هدف النضال ضد **بقايا** النظام الزراعي القديم ـ الجزئي ، بهدف النضال ضد **النظام الزراعي القديم بمجمله** . وبدلا من تطهير النظام الملاكي ، فاننا حددنا هدف **الغائه** .

لكن ذلك التصحيح ، الذي حدث تحت وطأة المجرى المهيب للاحداث ، لم يجعل العديد منا يفكرون في تقييمنا الجديد لدرجة التطور الرأسمالي في الزراعة الروسية حتى نتيجته المنطقية . فاذا كان مطلب مصادرة كل عقارات الملاكين العقاريين قد اثبت صحته التاريخية ـ وقد اثبتها دون شك ـ فان معنى ذلك هو ان التطور الواسع للرأسمالية يستدعي علاقات زراعية جديدة ، وان بدايات الرأسمالية في الاقتصاد الملاكي يمكن ، ويجب ، ان يضحى بها لمصلحة التطور الواسع والحر للرأسمالية على اساس الزراعة الصغيرة المتجددة . ان القبول بمطلب مصادرة اراضي الملاكين العقاريين يعني الاقرار بامكانية وضرورة تجديد الزراعة الصغيرة في ظل الرأسمالية .

هل ذلك امر مسموح به ؟ اليس من قبيل المقامرة دعم الزراعة الصغيرة في ظل الرأسمالية ؟ اليس **تجديد** الزراعة الصغيرة حلما

باطلا ؟ اليس ذلك «فخا ديماغوجيا للفلاحين»، و Bouevnfang دون شك فان العديد من الرفاق كانوا يفكرون على هذا النحو . لكنهم كانوا مخطئين . فتجديد الزراعة الصغيرة ممكن حتى في ظل الرأسمالية اذا كان الهدف التاريخي هو القتال ضد النظام ما قبل الرأسمالي . وبتلك الطريقة نفسها تم تجديد الزراعة الصغيرة في اميركا ، حيث جرى تحطيم مزارع العبيد بطريقة ثورية ، وخلق شروط التطور الاكثر سرعة وحرية للرأسمالية . وفي الثورة الروسية فان النضال من اجل الارض ليس سوى النضال من اجل طريق متجدد للتطور الرأسمالي. والشعار الثابت لمثل هذا التجديد هو ـ تأميم الارض . ان استثناء اراضي الحصص من التأميم رجعي اقتصاديا (سوف نتناول بشكل منفصل الوجه الرجعي سياسيا لذلك الاستثناء). ان «التقسيميين» **يحذفون** المهمة التاريخية للثورة الحالية؛ فهم يفترضون ان اهداف النضال الجماهيري الفلاحي قد تحققت فعلا ، في حين ان ذلك النضال قد بدأ لتوه . وبدلا من حفز عملية التجديد ، وبدلا من شرح شروط التجديد الثابت للفلاحين ، فانهم يصممون مبدلا للمزارع المتجدد والشبع (*) .

(*) غالبا ما يستشهد دعاة التقسيم بكلمات ماركس : «ان الملكية الحرة للفلاح الذي يدير شؤونه بنفسه هي ، بوضوح ، الشكل الطبيعي للملكية العقارية في سبيل العمليات الصغيرة ... ان ملكية الارض ضرورية من اجل التطور التام لهذا النمط من الانتاج ، بقدر ما هي ملكية الادوات الضرورية من اجل التطور الحر للحرف اليدوية» . (رأس المال ، المجلد الثالث) . من ذلك ينتج فقط ان الانتصار التام للزراعة الفلاحية الحرة قد يستدعي الملكية الخاصة . لكن الزراعة الصغيرة المعاصرة ليست حرة . فملكية الدولة للارض «اداة في يدي الملاك العقاري لا الفلاح ، وهي اداة لابتزاز ريع عمل بدلا من ان

«كل شيء في موسمه الملائم» . لا تستطيع الاشتراكيـــة ــ الديمقراطية ان تتعهد بان لا تدعم تقسيم الارض مطلقا . ففـــي ظرف تاريخي مختلف ، وفي مرحلة مختلفة من التطور الزراعي ، قد يصبح هذا التقسيم امرا لا سبيل الى تجنبه . لكن تقسيم الارض تعبير خاطىء كليا عـــن **اهداف** الثورة البرجوازيـــة ــ الديمقراطية في روسيا ١٩٠٧ .

تكون اداة للعمل الحر للفلاح» . ان تدمير كل اشكال الملكية الاقطاعيـــة للارض والاستيطان الحر في كل اجزاء البلاد ضروريان من اجل دفع الزراعة الصغيرة الى الامام .

الفصل الثالث

الاسس النظرية للتأميم ولاشاعة الملكية البلدية

من الاخطاء الخطيرة للصحافة الاشتراكية ـ الديمقراطية كلها بصدد مسألة البرنامج الزراعي عموما ، ومن نقائص نقاشات مؤتمر ستوكهولم بصورة خاصة ، غلبة الاعتبارات العملية على النظرية، وغلبة الاعتبارات السياسية علـــى الاعتبارات الاقتصادية (*) .

(*) في كراستي مراجعة للبرنامج الزراعي لحزب العمال ، التي دافعت عنها في ستوكهولم ، وردت اشارات جد محددة (ولو مختصرة ، بحكم اختصـــار الكراسة نفسها) الى المقدمات **النظرية** لبرنامج زراعي ماركسي . وقد اشرت في الكراسة الى ان «الانكار المجرد للتأميم» سيشكل «تشوشا نظريا للماركسية» . انظر أيضا تقريري الى مؤتمر ستوكهولم ، «من الزاوية العلمية الصرفة ، ومن زاوية شروط تطور الرأسمالية عموما ، فانه ينبغي ، دون شك ، ان نقـــول ـ اذا لم نكن نريد ان نفترق عن المجلد الثالث من **رأس المال** ـ ان تأميم الارض ممكن في المجتمع البرجوازي، وانه يدفع التطور الاقتصادي الى الامام، وانه =

معظمنا بالطبع له عذره في ظروف العمل الحزبي المكثف التي ناقشنا في ظلها المسألة الزراعية في الثورة : اولا ، في ٩ كانون الثاني ١٩٠٥ («المؤتمر الثالث لـ ح.ع.ا.د.ر.» الذي عقده البلاشفة في ربيع ١٩٠٥ في لندن ؛ والمؤتمر الذي عقدته الاقلية في الفترة نفسها في جنيف) ، ثم في اليوم التالي لانتفاضة كانون الاول ، وفي ستوكهولم عشية الدوما الاولى . في اي حال ينبغي معالجة هذا النقص الآن. ومن الضروري ، بصورة خاصة، محاكمة الوجه النظري لمسألة التأميم واشاعة الملكية البلدية .

١ ـ ما هو تأميم الارض ؟

اشرنا سابقا الى الصياغة السائدة للفرضية المقر بها عموما الآن : «كل الجماعات النارودنية تدعم تأميم الارض» . في الواقع، هذه الصياغة السائدة غير دقيقة الى حد بعيد وفيها القليل جدا مما هو «مقر به عموما» اذا ما قصدنا بذلك مفهوما موحدا فعلا لهذا «التأميم» بين ممثلي الاتجاهات السياسية المختلفة . ان جماهير الفلاحين تطلب الارض عفويا بسبب اضطهادها من جانب اللاتيفونديا الاقطاعية ؛ وهي لا تربط انتقال الارض للشعب بأية افكار اقتصادية محددة . كل ما لدى الفلاحين مطلب ملح جدا ولد

= يسهل المنافسة وتدفق الرأسمال الى الزراعة، وينقص سعر الحبوب، الخ». وفي التقرير نفسه : «برغم هذه المقدمات فانهم (الجناح اليميني في الاشتراكية ـ الديمقراطية) لا يصلون بالثورة البرجوازية ـ الديمقراطية في الزراعة الى خاتمتها «**المنطقية**» ، لان الخاتمة «المنطقية» و«**الاقتصادية**» الوحيدة في ظل الرأسمالية هي تأميم الارض ، الذي يلغي الريع العقاري المطلق» .

من العذاب وصلبته سنوات الاضطهاد الطويلة – مطلب بعث وتقوية وتدعيم وتوسيع الزراعة الصغيرة ؛ مطلب ان تسود الزراعة الصغيرة ، ولا شيء سوى ذلك . وكل ما يتراءى للفلاح هو انتقال لاتيفونديا الملاك الكبير الى يديه هو . وفي هذا النضال يغلف الفلاح فكرته الغامضة حول وحدة كل الفلاحين ، كجماهير ، بعبارة : ملكية كل الشعب للارض . ان دليل الفلاح هو غريزة صاحب الملكية الذي تعيقه التجزئة اللامتناهية السائدة في الاشكال الحالية من الملكية القروسطية واستحالة تنظيم فلاحة الارض بطريقة تتلاءم كليا مع متطلبات «الملكية» في حال استمرار نظام ملكية الارض القروسطي المتنافر . الضرورة الاقتصادية لالغاء الملكية الكبيرة ، **وكذلك لالغاء «قيود» ملكية الحصص** – تلك هي المفاهيم **السلبية** التي تستنفد فكرة **الفلاحين** عن التأميم . اما ما هي اشكال ملكية الارض التي سوف تصبح ضرورية، في الوقت المناسب ، للزراعة الصغيرة المتجددة ، والاشكال التي سوف تهضم ، اذا صح التعبير ، لاتيفونديا الملاك الكبير ، فذلك ما لا يخطر ببال الفلاح .

والاوجه السلبية لمفهوم (او الفكرة الغامضة) عن التأميم تسود ايضا ، دون شك ، في الايديولوجية النارودنية ، التي تعبر عن مطالب وآمال الفلاحين . ان ازالة العقبات القديمة ، وتصفية الملاك العقاري ، و«ازالة السياجات» من حول الارض ، وازالة قيود ملكية الحصص ، وتقوية الزراعة الصغيرة ، واحلال «المساواة ، والاخوة والحرية» بدل «اللامساواة» (اي بدل لاتيفونديا الملاك العقاري) – كل ذلك يمثل تسعة اعشار الايديولوجية النارودنية. وما الحق المتساوي في الارض ، والاستخدام المتساوي للارض، والتشريك – سوى اشكال مختلفة للتعبير عن نفس الافكار . وهي كلها اساسا مفاهيم سلبية ، لان النارودني لا يستطيع ان يدرك النظام الجديد كنظام محدد من العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية.

ان النارودني يعتبر الثورة الزراعية الحالية انتقالا من القنانة واللامساواة والاضطهاد عموما الى المساواة والحرية ، ولا شيء اكثر من ذلك . وذلك هو ضيق الافق المميز للثوري البرجوازي الصغير الذي يعجز عن رؤية السمات الرأسمالية للمجتمع الجديد الذي يخلقه .

وعلى عكس النظرة الساذجة النارودنية ، تحقق الماركسية في النظام الجديد المنبعث . وحتى مع وجود الحرية الاكمل للزراعة الفلاحية ، ومع المساواة الاكمل بين الملاكين الصغار الذين يشغلون ارض الشعب ، او ارض اللا احد ، او ارض «الله» ـ فاننا نجد أمامنا نظام الانتاج السلعي . فالمنتجون الصغار مرتبطون بالسوق وخاضعون لها . ومن تبادل المنتجات تنبعث سلطة النقد . وتحويل المنتوج الزراعي الى نقد يستتبع تحويل قوة العمل الى نقد . وهكذا يصبح الانتاج السلعي انتاجا رأسماليا . هذه النظرية ليست دوغما ، بل وصفا بسيطا ، وتعميما لما يحدث الآن في الزراعة الروسية ايضا . وبمقدار ما تتحرر تلك الزراعة من اكتظاظ الارض ، ومن أضطهاد الملاك العقاريين ، ومن ضغط العلاقات القروسطية ومن نظام ملكية الارض والعبودية والطغيان، بمقدار ما تنمو العلاقات الرأسمالية بقوة اكبر ضمن تلك الزراعة الفلاحية . ذلك هو الواقع الذي يشهد به دون شك مجمل تاريخ روسيا ما بعد الاصلاح .

بالتالي ، فان مفهوم تأميم الارض هو ، بتعابير **الواقع الاقتصادي** ، مقولة للمجتمع السلعي والرأسمالي . وما هو حقيقي في هذا المفهوم هو ليس ما يفكر به الفلاح او ما يقوله النارودنيون ، بل ما ينبثق عن العلاقات الاقتصادية للمجتمع الحالي . ان تأميم الارض في ظل العلاقات الرأسمالية ليس اكثر او أقل من تحويل الريع العقاري الى الدولة . ما هو الريع العقاري في المجتمع الرأسمالي ؟ ليس الريع العقاري دخلا ناتجا عن الارض

عموما . انه ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يبقى بعد اقتطاع الربح الوسطي لرأس المال . بالتالي ، فالريع العقاري يفترض مسبقا العمل المأجور في الزراعة ، وتحويل الفلاح الى مزارع رأسمالي ، الى صاحب مشروع . ويفترض التأميم (في شكله الصافي) ان تنال الدولة ريعا عقاريا من صاحب المشروع الزراعي الذي يدفع أجورا للعمال الزراعيين ويحصل ربما وسطيا على رأس ماله ـ وسطيا بالنسبة لكل المشاريع ، الزراعية وغير الزراعية ، في البلد المعين او في مجموعة من البلدان .

هكذا ، فان المفهوم النظري للتأميم يرتبط بصورة وثيقة جدا بنظرية الريع العقاري اي الريع العقاري الرأسمالي باعتباره شكلا خاصا لدخل طبقة معينة (طبقة ملاك الارض) في المجتمع الرأسمالي .

تميز نظرية ماركس شكلين من الريع العقاري : الريع العقاري التفاضلي (؟) والريع العقاري المطلق . وينبع الاول من الطبيعة المحدودة للارض ، اي من اشغالها من قبل اقتصادت رأسمالية ، بغض النظر تماما عما اذا كانت الملكية الخاصة للارض موجودة ، او عن شكل ملكية الارض . وبين المزارع الفردية توجد فروقات حتمية ناتجة عن الفروقات في خصوبة التربة ، وعن الموقع بالنسبة للسوق ، وعن انتاجية التوظيفات الاضافية من الرأسمال في الارض . وباختصار ، يمكن ايجاز هذه الفروقات (دون ان ننسى انها تنبع من اسباب مختلفة) بالفروقات بين التربة الافضل والتربة الاسوأ . ولنتابع . ان سعر انتاج المحصول الزراعي يتحدد بشروط الانتاج لا في التربة المتوسطة بل في التربة الاسوأ ، لان المنتوج من التربة الافضل وحدها لا يكفي لتلبية الطلب . والفرق بين السعر الفردي للانتاج والسعر الاعلى للانتاج هو الريع التفاضلي . (نذكّر القارىء ان ماركس يعني بتعبير سعر الانتاج رأس المال المستهلك في انتاج المنتوج مضافا اليه الربح الوسطي

للرأسمال) .

ان الريع التفاضلي ينبعث حتما في الزراعة الرأسمالية حتى لو تم الغاء الملكية الخاصة للارض كليا . ففي ظل الملكية الخاصة للارض يعود هذا الريع الى مالك الارض ، لان المنافسة بين الرساميل تجبر المزارع المستأجر على الاكتفاء بالربح الوسطي لرأس المال . اما حين تلغى الملكية الخاصة للارض ، فان ذلك الريع يذهب للدولة . **ذلك** الريع **لا يمكن** الغاؤه ما دام نمط الانتاج الرأسمالي موجودا .

اما الريع المطلق فينبثق عن الملكية الخاصة للارض . ويشمل هذا الريع عنصر احتكار ، اي عنصر السعر الاحتكاري (*) . فالملكية الخاصة للارض تعيق المنافسة الحرة ، وتعيق تسوية الربح ، وتشكيل الربح الوسطي في المشاريع الزراعية وغير الزراعية . ولان الزراعة في مستوى تقني يقل عن الصناعة ، ولان تشكيل رأس المال يتميز بنسبة من رأس المال المتغير تفوق رأس المال الثابت ، فان **القيمة الفردية** للمنتوج الزراعي تصبح اعلى من المتوسط . بالتالي ، فالملكية الخاصة للارض ، باعاقتها للتسوية الحرة للارباح في المشاريع الزراعية بصورة مساوية لها في المشاريع غير الزراعية ، تتيح بيع المنتوج الزراعي ليس وفق

(*) في القسم الثاني من المجلد الثاني لـ (نظريات فائض القيمة) يكشف ماركس «جوهر مختلف نظريات الريع العقاري» : نظرية السعر الاحتكاري للمنتوج الزراعي ونظرية الريع التفاضلي . ويبين ماركس ما يصح بالنسبة للنظريتين، **من زاوية** شمول الريع العقاري المطلق لعنصر احتكار . وبصدد نظرية آدم سميث : «صحيح تماما» ان الريع العقاري سعر احتكاري ، بمقدار ما تمنع الملكية الخاصة للارض تسوية الربح عبر تثبيت الربح في مستوى اعلى من المتوسط .

السعر الاعلى للانتاج بل وفق القيمة الفردية ، الاكثـــر ارتفاعا ، للمنتوج (لان سعر الانتاج يتحدد بالربح الوسطي لرأس المال ، في حين يمنع الريع العقاري تشكيل هذا «المتوســط» بتحديده ، احتكاريا ، للقيمة الفردية على مستوى يزيد على المتوسط) .

وهكذا ، فالريع التفاضلي سمة ملازمة حتما لكل اشكـــال الزراعة الرأسمالية . اما الريع المطلق فليس كذلك . انه لا ينبثق الا في ظل الملكية الخاصة للارض ، اي فقط في ظل التأخر الناتج عن اسباب تاريخية (*) للزراعة ، وهو تأخر يكتسب ثباته بفعل الاحتكار .

يقارن كاوتسكي شكلي الريع العقاري هذين ، وبخاصة من حيث اثرهما في تأميم الارض ، عبر الفرضيات التالية :

«بوصفه ريعا تفاضليا ، ينبثق ريع الارض ، من المنافسة . وبوصفه ريعا مطلقا، فانه ينبثق من الاحتكار ... من ناحيـــة عملية ، فريع الارض لا يعرض نفسه أمامنا بوصفه مقسما الـــى اجزاء ؛ ويستحيل القول اي جزء هو الريع التفاضلي وأي جزء هو الريع المطلق . اكثر من ذلك ، فانه يختلط في العادة بالفائدة على رأس المال الذي انفقه مالك الارض . وحيث يكون مالك الارض هو نفسه المزارع ، يظهر ريع الارض كجزء من الربح الزراعي .

«برغم ذلك ، فالتمييز بين شكلي الريع العقاري امر بالـــغ الاهمية .

(*) انظر (نظريات فائض القيمة) ، المجلد الثاني ، القسم الاول : «فـــي الزراعة يبقى العمل اليدوي سائدا ، في الوقت الذي يطور فيه نمط الانتاج الرأسمالي الصناعة بسرعة تفوق سرعة تطور الزراعة . في اي حال ، فان ذلك فارق **تاريخي** قد ينتهي الى الاختفاء» . انظر ايضا المجلد الثاني ، القسم الثانـي .

« ينبثـق الريع التفاضلي من الطبيعة الرأسمالية للانتاج لا من الملكية الخاصة للارض .

«وسوف يبقى ذلك الريع موجودا في ظل تأميم الارض كما يطالب به (في المانيا) دعاة الاصلاح الزراعي الذين سوف يحفظون، برغم ذلك ، نمط الزراعة الرأسمالي . لكن ، في تلك الحالة ، لا يعود الريع من حق الافراد بل يذهب للدولة .

«وينبثق الريع المطلق من الملكية الخاصة للارض، من التناقض بين مصالح مالك الارض وبقية المجتمع . **ويتيح تأميم الارض الغاء ذلك الريع وانقاص سعر المنتوج الزراعي بمقدار مساو لذلـــك الريـع .**

«لنتابع : التمييز الثاني بين الريع التفاضلي والريع المطلق هو ان الاول ليس جزءا مكوّنا يؤثر في سعر المنتوج الزراعي ، فـي حين ان الثاني هو كذلك. ينبثق الاول عن سعر الانتاج في حين ينبثق الثاني من ارتفاع سعر السوق عن سعر الانتاج . ينبثـق الاول من الفائض ، من الربح الاضافي ، الذي يخلقه العمل الاكثر انتاجية في التربة الافضل ، او في بقعة ذات موقع افضل . ذلك في حين لا ينبثق الثاني من الدخل الاضافي لاشكال معينة مـن العمل الزراعي . وهو ليس ممكنا الا **كحسم** من الكمية المتاحة من القيم لمصلحة مالك الارض، كحسم من مجمل فائض القيمة ــ بالتالي فهو يتضمن اما حسما من الارباح او حسما من الاجور . واذا ما ارتفع سعر المواد الغذائية ، واذا ما ارتفعت الاجور ايضا ، فان الربح على رأس المال يتناقص . اما اذا ارتفعت اسعار المـواد الغذائية دون ان يرافق ذلك ارتفاع في الاجـور ، فان العمال يعانون الخسارة . وأخيرا يمكن ان يحدث ما يلي ــ ويمكن اعتبار ذلك قاعدة عامة ــ ان يتحمل العمال والرأسماليـون مجتمعين

الخسارة الناتجة عن الريع المطلق (*) .

وهكذا ، تنقسم مسألة تأميم الارض في المجتمع الرأسمالي الى جزئين متميزين جوهريا : مسألة الريع التفاضلي ، ومسألة الريع المطلق . ويغير التأميم مالك الريع الاول ، في حين يقوض وجود الريع المطلق نفسه . بالتالي ، فالتأميم ، من جهة ، اصلاح جزئي ضمن حدود الرأسمالية (تغيير مالكي جزء من فائض القيمة) ، وهو ، من جهة اخرى ، يلغي الاحتكار الذي يعوق تطور الرأسمالية عموما .

واذا لم يتم التمييز بين هذين الجانبين ، اي تأميم الريع التفاضلي وتأميم الريع العقاري ، يستحيل فهم المغزى الاقتصادي لمسألة التأميم في روسيا . لكن ذلك يقودنا الى انكار ب. ماسلوف لنظرية الريع المطلق .

٢ ـ بيوتر ماسلوف يصحح ملاحظات كارل ماركس الاولية (١٦) .

اتيح لي في ١٩٠١ ، في مجلة «زاريا» (التي تطبع في الخارج) أن أشير الى مفهوم ماسلوف الخاطىء حول نظرية الريع، وذلك في سياق تناولي لمقالاته التي نشرت في مجلة Zhizn (١٧) (**) .

تركزت النقاشات قبل وفي ستوكهولم ، كما قلت سابقا ، والى درجة بالغة على الوجه السياسي من المسألة . لكن بعد

(*) كارل كاوتسكي ، المسألة الزراعية .

(**) انظر «المسألة الزراعية» ، القسم الاول ، سانت بطرسبرج ، ١٩٠٨ ، مقالة «المسألة الزراعية ونقاد ماركس» .

ستوكهولم قام م. اولنوف في مقالة بعنوان «الاسس النظرية لاشاعة الملكية البلدية للارض» (obrazovaniye ١٩٠٧ ، العدد ١) بمحاكمة كتاب ماسلوف حول المسألة الزراعية في روسيا ، وأكد بصورة خاصة على عدم صحة **نظرية** ماسلوف **الاقتصادية** التي تنكر الريع المطلق كليا .

وقد رد ماسلوف على اولنوف في مقالة في العددين ٢ و٣ من obrazovaniye ، منددا بخصمه بوصفه «صفيقا» و«مغرورا» و«ثرثارا» ، الخ . في الواقع ، وفي حقل **النظرية الماركسية** ، فان بيوتر ماسلوف هو الصفيق والثرثار بصورة غبية ، لانه يصعب تخيل عرض اعظم للجهل من «النقد» المتكبر الموجه الى ماركس من ماسلوف الذي يثابر على اخطائه القديمة .

يقول ماسلوف «ان التناقض بين نظرية الريع المطلق ومجمل نظرية التوزيع Distribution المعروضة في المجلد الثالث ساطع الى حد انه لا يمكن تفسيره سوى بان المجلد الثالث طبع بعد وفاة مؤلفه وانه تضمن ايضا ملاحظات الكاتب الاولية» (المسألة الزراعية ، الطبعة الثالثة ، ص ١٠٨ ، الهوامش) .

وحده الذي لا يفهم شيئا في نظرية ماركس حول الريع العقاري يستطيع ان يكتب شيئا كهذا . لكن شعور التنازل الذي يميز تعامل بيوتر ماسلوف مع مؤلف هذه الملاحظات الاولية رائع فعلا ! هذا «الماركسي» ارفع كثيرا من ان يفكر انه من الضروري له ان **يتعرف** على ماركس قبل ان يحاول ان يعلم الآخرين ، وان يدرس على الاقل **نظريات فائض القيمة** ، المنشورة في ١٩٠٥ ، حيث تم تبسيط نظرية الريع العقاري الى حد انه بامكان حتى ماسلوف ان يفهمها !

فيما يلي حجج ماسلوف ضد ماركس :

«يقال ان الريع العقاري ينبثق من التركيب المنخفض للرأسمال الزراعي ... وبما ان تركيب الرأسمال لا يؤثر في سعر المنتوج،

ولا في معدل الربح ، ولا في توزيع فائض القيمة **بين** اصحـاب المشاريع عموما ، فانه لا يستطيع ان يخلق اي ريع عقاري . واذا كان تركيب الرأسمال الزراعي ادنى من الرأسمال الصناعي ، فان الريع التفاضلي ينتج عن فائض القيمة الناتج في الزراعة ؛ لكن ذلك لا يشكل اي فرق فيما يتعلق **بتشكيل** الريع العقاري . بالتالي ، اذا ما تغير «تشكيل» الرأسمال ، فانه لن يؤثر في الريع ادنـى تأثير . وكمية الريع لا تتحدد ابدا بطبيعة اصلها ، بل فقـط بالفرق المذكور سابقا في انتاجية العمل في ظل الظروف المختلفة» .

سوف يكون ممتعا معرفـة ما اذا كـان «نقاد ماركس» البرجوازيون وصلوا الى هذه الحدود من الاستهتار في تفنيدهم له . ان ماسلوفنا ، الذي لا شبيه له ، مشوش الذهن تماما ؛ وهو مشوش الذهن حتى حينما **يعرض** ماركس (بالمناسبة ، تلك ايضا عادة بولفاكوف وكل مهاجمي الماركسيـة البورجوازيين الذين ، برغم ذلك ، يختلفون عن ماسلوف في انهم اكثر صدقا ، اذ هم لا يدعون انفسهم ماركسيين) . ليس صحيحا القول ، وفقا لماركس ، بان الريع المطلق ينتج من التركيب المنخفض للرأسمال الزراعي . فالريع المطلق ينبثق من الملكية الخاصة للارض . وتخلق الملكيـة الخاصة احتكارا خاصا لا علاقة له بنمط الانتاج الرأسمالي ، الذي يستطيع ان يتواجد سواء فـي ارض كوميونية او فـي ارض مؤممة (*) . ويمنع الاحتكار اللارأسمالي الذي تخلقه الملكيـة الخاصة للارض تسوية الارباح في تلك الفروع من الانتاج التـي يظللها هذا الاحتكار . وبغية ان «لا يؤثر تركيب الرأسمال فـي

(*) انظر نظريات فائض القيمة ، المجلد الثاني ، القسم الاول حيث يبين ماركس ان مالك الارض شخص غير ضروري في الانتاج الرأسمالي ، وان غرض هذا الاخير «يتحقق بصورة كاملة» اذا ما كانت الارض ملكا للدولة .

معدل الربح» (ينبغي اضافة : تركيب الرأسمال الفـــردي ، او رأس مال فرع واحد من الصناعة ؛ هنا ايضا يعرض ماسلوف ماركس بطريقة مشوشة) ، وبغية تشكل معدل الربح **الوسطي** ، فان ارباح كل المشروعات على حدة وكل الحقول المنفصلة مـــن الصناعة ينبغي **تسويتها** . وتتم التسوية عبر المنافسة الحرة ، وعبر التوظيف الحر للرأسمال في كل فروع الانتاج دون تمييز . هل يمكن ان توجد تلك الحرية حيث هنالك احتكار لا رأسمالي؟ كلا ، ذلك غير ممكن . ان الاحتكار الذي تخلقه الملكية الخاصـــة للارض **يعيق** التوظيف الحر للرأسمال ، ويعيق المنافسة الحرة ، ويعيق تسوية الربح الزراعي المرتفع بصورة متفاوتة (الناتج عـــن التركيب المنخفض للرأسمال الزراعي) . ويفضح اعتراض ماسلوف عجزا تاما عن الادراك يتضح ، بصورة خاصة ، حين نصل ، بعد ذلك بصفحتين ، الى اشارة **لصناعة الآجر** (ص ١١١) . هنا ايضا المستوى التقني منخفض ، والتركيب العضوي للرأسمال ادنى من المتوسط ، كما بالنسبة للزراعة ، لكن لا يوجد اي ريع عقاري !

لا يمكن ان يكون هنالك اي ريع عقاري في صناعة الآجر ، ايها «المنظر» المحترم ، لان الريع المطلق ينبثق ليس من التركيب المنخفض للرأسمال الزراعي ، بل من الاحتكار الذي تخلقه الملكية الخاصة للارض ، التي تمنع المنافسة من تسوية ارباح «التركيب المنخفض» للرأسمال . وانكار الريع المطلق يعني انكار المغـــزى الاقتصادي للملكية الخاصة للارض .

اما حجة ماسلوف الثانية ضد ماركس فهي :

«الريع من التوظيف الاخير للرأسمال ، ريع رودبرتس وريع ماركس المطلق ، سوف يختفي لان المستأجر يستطيـــع دائما ان يجعل التوظيف الاخير ، التوظيف قبل الاخير ، اذا ما انتج اي شيء فوق الربح العادي» (ص ١١٢) .

ان بيوتر ماسلوف يشوش الاشياء، وهو يشوشها «بصفاقة» .

اولا ، ان وضع رودبرتس بمساواة ماركس بالنسبة لمسألة الريع يعني اظهار الجهل التام. فنظرية رودبرتس تقوم على افتراض ان الحسابات الخاطئة للملاك العقاري البوميراني («عدم احتساب» الناتج الخام في الزراعة!) ملزمة ايضا للمزارع الرأسمالي. وليس هنالك ذرة من **التاريخية** في نظرية رودبرتس ، او ذرة من الواقع التاريخي ، لانه يتناول الزراعة عامة بغض النظر عن الوقت والمكان ، الزراعة في اي بلد وفي اية حقبة . اما ماركس فيتناول فترة تاريخية معينة دفعت الرأسمالية خلالها التطور التقني للصناعة بصورة اسرع منه في الزراعة ؛ ويتناول ماركس الزراعة الرأسمالية المحددة بالملكية الخاصة غير **الرأسمالية** للارض .

ثانيا ، الاشارة الى المستأجر الذي «يستطيع دائما» ان يجعل التوظيف الاخير للرأسمال التوظيف ما قبل الاخير تظهر ان بيوتر ماسلوف ، الذي لا شبيه له ، عجز عن فهم ليس فقط الريع المطلق لدى ماركس ، **بل ريعه التفاضلي** ايضا ! ذلك لا يصدق ، لكنه واقع . خلال فترة الايجار يستطيع المستأجر «دائما» ان يأخذ ، **وهو دائما يأخذ بالفعل كل** الريع اذا ما «جعل التوظيف الاخير للرأسمال التوظيف ما قبل الاخير» ، اذا ــ بصورة اكثر تبسيطا وكذلك (كما سنرى بعد قليل) اكثر صحة ــ ما وظف رأسمالا اضافيا في الارض . وخلال مدة الايجار ، لا تعود الملكية الخاصة للارض موجودة بنظر المستأجر : فهو بدفعه الريع العقاري قد «افتدى نفسه» من ذلك الاحتكار الذي لم يعد يعيقه (*) . لذلك السبب ، حين يعطي التوظيف الاضافي للرأسمال في الارض ربحا اضافيا وريعا عقاريا **اضافيا** للمستأجر ، فالمستأجر **وليس مالك الارض** هو الذي يأخذ ذلك الريع العقاري . ولا يبدأ مالك

(*) لو قرأ ماسلوف «الملاحظات الاولية» في المجلد الثالث بانتباه لما امكن الا ان يلاحظ ان ماركس كثيرا ما يعالج هذه النقطة .

الارض في اخذ ذلك الريع العقاري الاضافي الا حينما ينتهي عقد الايجار ، وحين تؤجر الارض مجددا . ما هي الآلية التي سوف تنقل الريع الاضافي ، في ذلك الحين ، من جيب المزارع المستأجر الى جيب مالك الارض ؟ انها آلية المنافسة الحرة ، لان حصول المستأجر ليس فقط على الربح المتوسط بل وعلى الربح الاضافي (= الريع العقاري) سوف يجذب رأس المال الى هذا المشروع المربح الى حد غير مألوف . بالتالي يصبح واضحا لماذا ، حينما تكون كل الاشياء الاخرى متعادلة ، يكون الايجار الطويل لمصلحة المستأجر والايجار القصير الامد لمصلحة الملاك العقاري . بالتالي يصبح واضحا ، من جهة اخرى ، لماذا اقدم الملاكون العقاريون الانكليز ، مثلا ، بعد ابطال قوانين الحنطة ، على ادخال فقرة في عقود الايجار ترغم المزارعين على ان ينفقوا ما لا يقل عن ١٢ جنيها في كل أكر من مزارعهم (اي حوالي ١١٠ روبل) ، بدلا من ٨ جنيهات كما في السابق . فبذلك اخذ الملاكون العقاريون بعين الاعتبار التقدم في التقنية الزراعية الضرورية اجتماعيا الذي حصل نتيجة لابطال قوانين الحنطة .

نصل الآن الى السؤال التالي : اي شكل من الريع العقاري الاضافي يحصل عليه المستأجر خلال مدة ايجاره ؟ هل هو ريع مطلق فحسب ، ام ريع تفاضلي ايضا ؟ انه كلاهما معا . فلو بذل بيوتر ماسلوف الجهد الكافي لفهم ماركس قبل «نقد الملاحظات الاولية» بهذه الصورة المسلية ، لكان عرف ان الريع التفاضلي ينتج ليس فقط من قطع الارض المختلفة ، بل ايضا من الانفاق المختلف للرأسمال **في قطعة الارض نفسها** (*) .

(*) يسمي ماركس الريع التفاضلي الناتج عن الفروق بين قطع الارض المختلفة الريع التفاضلي I ، ويسمي الريع التفاضلي الناتج عن الفروق في انتاجية الانفاقات الاضافية من رأس المال في قطعة الارض نفسها الريع =

ثالثا (ونحن نعتذر للقارىء لاجهاده بهذه اللائحة الطويلة من الحماقات التي يرتكبها ماسلوف في كل جملة ؛ لكن ما حيلتنا اذا كنا نتعامل مع مثل هذا ال Konfusionsrat «الخصب» ــ مع «مستشار مشوش الذهن» كما يقول الالمان !) ــ ثالثا ، تستند حجة ماسلوف حول التوظيف الاخير وما قبل الاخير الى «قانون العوائد المتناقضة» السيء السمعة . وكالاقتصاديين البرجوازيين يعترف ماسلوف بذلك القانون (وبغية جعل الامر يبدو مهما ، فهو يدعو ذلك الاختراع الغبي حقيقة) . وكالاقتصاديين البرجوازيين، يربط ماسلوف ذلك القانون بنظرية الريع العقاري ، معلنا بوقاحة من يجهل النظرية جهلا تاما ، انه «لولا واقع تناقص انتاجية الانفاقات الاخيرة من الرأسمال، لما كان هنالك ما يسمى بريع الارض العقاري » (ص ١١٤) .

بغية نقد «قانون العوائد المتناقصة» البرجوازي المبتذل نحيل القارىء الى ما قلته في ١٩٠١ ردا على السيد بولفاكوف . في ما يخص **تلك** المسألة **ليس** هنالك فرق **جوهري** بين بولفاكوف وماسلوف .

واضافة على ما قلته ردا على بولفاكوف سوف استشهد بفقرة اخرى من «الملاحظات الاولية» في المجلد الثالث ، تظهر نقد ماسلوف ــ بولفاكوف بكل عظمته .

«بدلا من تتبع الاسباب الطبيعية الفعلية التي تؤدي الى اجهاد التربة ، حتى اصولها ، الاسباب التي كانت ، بالمناسبة ، مجهولة من كل الاقتصاديين الذين كتبوا حول الريع التفاضلي بحكم مستوى الكيمياء الزراعية في ايامهم ، جرى التمسك بالمفهوم

= التفاضلي II ويبرز هذا التمييز ، بصورة تفصيلية جد دقيقة ، في «الملاحظات الاولية» في المجلد ، بحيث ينبغي ان يكون المرء أحد «نقاد ماركس» على طريقة بولفاكوف «كي لا يلاحظ» ذلك .

الضحل القائل انه لا يمكن توظيف اي مقدار من راس المال في مساحة محدودة من الارض ؛ وكما حاججت الوستمنستر ريفيو ، مثلا ، ردا على ريتشارد جونز قائلة انه لا يمكن اطعام انكلترا كلها بواسطة فلاحة ساحة سوهو» ...

ذلك الاعتراض هو الحجة الوحيدة التي يستخدمها ماسلوف وكل الدعاة الآخرين لـ«قانون العوائد المتناقصة» . واذا لم يكن ذلك القانون فعالا ، واذا كانت الانفاقات المتتابعة من رأس المال منتجة بمقدار الانفاقات الاولى ، فلن يكون هنالك حاجة ، كما يحاججون ، لتوسيع مساحة الفلاحة ؛ وسوف يكون ممكنا الحصول على اية كمية من المنتوج الزراعي من اصغر قطعة ارض عبر توظيف رأسمالي جديد في الارض ، اي انه سوف يصبح ممكنا «اطعام انكلترا كلها بواسطة فلاحة ساحة سوهو» او «تجميع زراعة الارض كلها في ديسياتين واحد» (*) الخ . بالتالي يحلل ماركس الحجة **الرئيسية** في صالح «قانون» العوائد المتناقصة ، وهو يمضي ليقول :

«اذا ما اعتبر ذلك ميزة خاصة للزراعة ، فالعكس تماما هو الصحيح . فمن الممكن توظيف رأس المال هنا بصورة متتابعة ومع نتائج مثمرة ، لان التربة تشكل اداة انتاج ، الامر الذي لا يصح بالنسبة للمصنع ، او انه يصح الى قدر محدود ، لان المصنع لا يشكل سوى اساس ، اي مجرد مكان ومساحة يشكلان اساس العمليات . صحيح انه يمكن للصناعة الكبيرة ، بالمقارنة مع الحرف اليدوية المبعثرة ، ان تحشد انتاجا كثيرا في مساحة صغيرة .

(*) انظر «المسألة الزراعية ونقاد ماركس» بصدد قانون العوائد المتناقصة . ان ماسلوف يتفوه بالهراء نفسه : «ان صاحب المشروع سينفق بصورة متتابعة كل (!) رأسماله ، مثلا ، في ديسياتين واحد اذا كانت الانفاقات الجديدة ستنتج الربح نفسه» الخ .

لكن برغم ذلك ، هنالك حاجة دائما الى قدر معين من المساحة في اي مستوى معين من الانتاجية ، وانشاء الابنية المرتفعة له حدوده العملية . وابعد من ذلك فان اي توسيع للانتاج يتطلب ايضا توسيع مساحة الارض . ورأس المال الثابت الموظف في الآلات الخ، لا يتحسن عبر الاستخدام بل ، على العكس يتعرض للبلى . وقد تسمح الافتراضات الجديدة ببعض التحسن في هذا الصدد ، لكن مهما بلغ التطور في القوة المنتجة فسوف تستمر الآلات في التلف باستمرار . واذا ما تطورت الانتاجية بسرعة فانه يتوجب تغيير الآلات القديمة بالالات الافضل. بكلمات اخرى ، يعني ذلك خسارة الآلات القديمة . بالمقابل ، فالتربة اذا ما عوملت بطريقة مناسبة تتحسن باستمرار . وميزة التربة ، التي تتيح للتوظيفات المتتابعة في رأس المال جني الارباح دون خسارة التوظيفات السابقة ، تتضمن امكانية وجود فروقات في العوائد الناتجة من هذه التوظيفات المتتابعة لرأس المال» (رأس المال ، المجلد الثالث) .

لقد فضّل ماسلوف ان يكرر الخرافة الرثة للاقتصاديات البرجوازية حول قانون العوائد المتناقصة بدل التمعن في نقد ماركس لها . لكن ماسلوف يمتلك من الجرأة ، في وقت يقوم فيه بتشويه ماركس ، ما يسمح له بالادعاء هنا ، وحول هذه المسائل بالذات ، انه يعرض الماركسية !

يمكن رؤية درجة تشويه ماسلوف لنظرية الريع العقاري ، من وجهة نظرته البرجوازية الصرفة بصدد «القانون الطبيعي» للعوائد المتناقصة ، من المطولة التالية التي يضع عليها علامة التشديد : «اذا كانت الانفاقات المتتابعة لرأس المال في قطعة الارض نفسها ، والتي تؤدي الى زراعة مكثفة ، منتجة بصورة متساوية ، فان منافسة الاراضي الجديدة سوف تختفي حالا ؛ ذلك لان كلفة النقل تؤثر في كلفة الحبوب اضافة الى كلفة الانتاج» (ص ١٠٧).

هكذا ، فان المنافسة عبر البحار لا تجد تفسيرها الا في قانون العوائد المتناقصة ! اي تماما ما يقوله الاقتصاديون البرجوازيون!

لكن اذا كان ماسلوف عاجزا عن قراءة او عن فهم **المجلد** الثالث ، فقد كان عليه على الاقل ان يطلع على المسألة الزراعية لكاوتسكي او على كراسة بارفوس حول الازمات الزراعيـــة . ولربما كانت التفسيرات الشعبية لهؤلاء الماركسيين قد ساعدت ماسلوف في ادراك ان الراسمالية **ترفع** الريـــــع العقاري وتزيد السكــــان الصناعيين . وان سعر الارض (= الريع العقاري المرسمل) **يبقي** ذلك الريع العقاري في مستواه المتضخم . وينطبق ذلك ايضا على الريع التفاضلي ، حيث نرى مرة اخرى ان ماسلوف عجز عن فهم اي شيء مما كتبه ماركس حتى حول الشكل الابسط للريـــــع العقاري .

تفسر الاقتصاديات البرجوازية «منافسة الاراضي **الجديدة**» بـ «قانون العوائد المتناقصة» ؛ ذلك لان البر-جـــوازي يتجاهل ، واعيا او عن غير وعي ، الوجه الاجتماعي ـ التاريخي للمسألة . اما الاقتصاديات الاشتراكية (اي ، الماركسية) فتفسر المنافســـة عبر البحار على اساس ان الارض التي لا يدفع عنها اي ريع عقاري مخفض اسعار الحبوب المرتفعة الى حد بالـــغ التي كرستهـــا الرأسمالية في البلدان الاوروبية القديمة ، والتي رفعت ريـــــع الارض العقاري الى درجـــة لا تصدق . ويعجـــز الاقتصادي البرجوازي عن ادراك (او هو يخفي عن نفسه وعـــن الآخرين) ان مستوى الريع العقاري الذي حددته الملكية الخاصة للارض هـــو **عقبة** امام التقدم في الزراعة ، ولذلك فهو يلقي اللوم على العقبة «الطبيعية» ، اي «واقع» العوائد المتناقصة .

٣ ـ هل من الضروري ان ندحـــض ماركس من اجل دحـــض النارودنيين ؟

بيوتر ماسلوف يعتبر ذلك ضروريا . في سياق «تطويـــره»

لـ«نظريته» السخيفة يخبرنا ماسلوف ، من اجل تنويرنا ، في :Obrazovaniye

«لولا (واقع) ان انتاجية المصروفات المتتابعة من العمل في قطعة الارض نفسها تتناقص ، فلربما كانت المنظومة التي يصفها الاشتراكيون ـ الثوريون والنارودنيون ـ الاشتراكيون قابلة للتحقيق : بحيث يستخدم كل فلاح رقعة الارض التي خولت له ويضع فيها ما شاء من العمل ، وبدورها «تكافئه» الارض ، مقابل كل ما «يضعه» ، بمقدار مماثل من المنتوجات» (العدد ٢ ، ١٩٠٧ ، ص ١٢٣) .

هكذا ، لو لم يقم بيوتر ماسلوف بدحض ماركس فلربما كان النارودنيون على حق ! تلك هي لآلىء الحكمة التي تقطر من شفتي «منظرنا» . ونحن الذين كنا اعتقدنا ، بطريقتنا الماركسية البسيطة ان منظومة ادامة الانتاج الصغير تدحض لا بـ«قانون العوائد المتناقصة» البرجوازي ـ الغبي، بل بواقع الانتاج السلعي، وبغلبة السوق ، وبميزات الزراعة الرأسمالية الكبيرة على الزراعة الصغيرة ، الخ . لقد غير ماسلوف كل ذلك ! فقد اكتشف انه لولا القانون البرجوازي الذي دحضه ماركس لكان النارودنيون على حق !

لكن ذلك ليس كل شيء . فالتحريفيون بدورهم كانوا سيصبحون على حق . اليكم حجة أخرى لاقتصادنا المحلي :

«اذا لم اكن مخطئا ، فقد حدث انني انا (بيوتر ماسلوف) كنت اول (وانا من ذلك النوع من الناس) من شدد بصورة خاصة على الفرق بين مغزى فلاحة التربة وبين التقدم التقني بالنسبةلتطور الزراعة، وبصورة خاصة ، بالنسبة للصراع بين الانتاجين الكبير والصغير. وفي حين ان تكثيف الزراعة والانفاق الاضافي للعمل ورأس المال هما ، وبدرجة متساوية ، أقل انتاجية سواء في الزراعة الكبيرة او الصغيرة ، فان التقدم التقني ، الذي يزيد انتاجية العمل في الزراعة كما في الصناعة ، يخلق ميزات كثيرة واستثنائية لمصلحة

الانتاج الكبير . وتتحدد هذه الميزات كليا تقريبا بالشروط التقنية» ... انك تشوه الامور يا عزيزي : فميزات الانتاج الكبير، من الاوجه التجارية ، ذات اهمية بالغة .

«من جهة اخرى، يمكن استعمال فلاحة التربةبصورة متساوية في الزراعة الكبيرة والصغيرة» ... فلاحة التربة «يمكن» استعمالها .

من الواضح ان ماسلوفنا الحصيف يعرف نوعا من الزراعة يمكن القيام به دون فلاحة التربة ... «مثلا ، فان استبدال نظام الثلاثة حقول بمناوبة المحاصيل المتعددة ، وزيادة كمية السماد ، والحراثة الاعمق، الخ ، يمكن تطبيقها بصورة متساوية في الزراعة الكبيرة والصغيرة ، وهي تؤثر بصورة متساوية في انتاجية العمل . لكن ادخال آلات الحصاد ، مثلا ، يزيد انتاجية العمل في المزارع الكبيرة وحدها ، لان جني او حصاد حقول الحبوب الصغيرة المساحة باليد اكثر ملاءمة» ...

اجل ، كان ماسلوف «اول» من نجح في ادخال بلبلة لا حد لها الى المسألة ! حسبنا ان نتخيل : المحراث البخاري (حراثة اعمق) يساوي «حراثة التربة» ، وآلة الحصاد هي «وسيلة تقنية» . هكذا ، وفقا لعقيدة ماسلوف الذي لا شبيه له ، فالمحراث البخاري ليس وسيلة تقنية . وآلة الحصاد **ليست** الانفاق الاضافي من العمل ورأس المال . ان السماد الصناعي ، والمحراث البخاري ، وتعهد الاعشاب هي مجرد «تكثيف» . وآلة الحصاد ، وبصورة عامة «معظم الآلات الزراعية» ، تمثل «التقدم التقني» . وقد «حدث» ان اكتشف ماسلوف هذا الهراء لانه كان عليه ان يجد طريقة للتملص من «قانون العوائد المتناقصة» ، الذي **دحضه** التقدم التقني . وقد تملص بولفاكوف منه بالقول : ان التقدم التقني موقت ، اما الركود فثابت . اما ماسلوف فتملص منه باختراع تقسيم مسل جدا للتقدم التقني في الزراعة الى «تكثيف» و«وسائل تقنية» .

ما هو التكثيف ؟ انه الانفاق الاضافي من العمل ورأس المال . اما الآلة الحاصدة **فليست** ، وفقا لاكتشاف ماسلوفنا العظيم ، انفاقا لرأس المال ، وآلة نثر الحبوب **ليست** انفاقا لرأس المال ! «ان استبدال نظام الثلاثة حقول بمناوبة المحاصيل المتعددة» قابل للتطبيق بصورة **متساوية** في الزراعة الكبيرة والصغيرة . ذلك ليس صحيحا . فادخال مناوبة المحاصيل المتعددة تتطلب بدورها انفاقات اضافية من رأس المال وهي قابلة للتطبيق **اكثر كثيرا** في الزراعة الكبيرة . وبالمناسبة ، في هذا الصدد انظر المعلومات حول الزراعة الالمانية التي استشهدنا بها سابقا («المسألة الزراعية ونقاد ماركس») . والاحصاءات الروسية ايضا تشهد بالنتيجة نفسها. وأقل مقدار من التأمل يظهر ان الامور لا يمكن ان تكون سوى كذلك ؛ وان مناوبة المحاصيل المتعددة لا يمكن تطبيقها **بصورة متساوية** في الزراعة الكبيرة والصغيرة . كما لا يمكن للكميات الاضافية من السماد ان «تستعمل بصورة متساوية» لان المزارع الكبيرة (١) تملك قطعانا اكثر ، الامر ذو الاهمية البالغة في هذا الصدد ؛ (٢) تطعم قطعانها بصورة افضل ولا «تبخل» كثيرا بالتبن الخ ؛ (٣) تملك تسهيلات افضل لحفظ السماد. (٤) تستخدم كميات اكبر من الاسمدة الصناعية . ان ماسلوف يشوه بطريقة صفيقة فعلا معلومات معروفة حول الزراعة الحديثة . اخيرا ، فان الحراثة العميقة **لا يمكن تطبيقها** بصورة **متساوية** في الزراعة الكبيرة والصغيرة . يكفي الاشارة الى حقيقتين : اولا ، ان استخدام المحاريث البخارية يتزايد في المزارع الكبيرة (انظر الاحصاءات التي استشهدنا بها حول المانيا ؛ والآن ، ربما ، المحاريث الكهربائية ايضا) . لربما كان حتى ماسلوف نفسه قادرا على ادراك ان هذه لا يمكن تطبيقها «بصورة متساوية» في الزراعة الكبيرة والصغيرة . وفي هذه الاخيرة ما يتطور هو استخدام **الابقار** كحيوانات جر . فقط فكر ، يا ماسلوف العظيم ، هل يمكن ان يعني هذا ان الحراثة العميقة ممكنة بصورة متساوية ؟ ثانيا ،

حتى حينما تستخدم المزارع الكبيرة والصغيرة نفسها من حيوانات الجر ، تكون هذه الاخيرة اقل **فعاليـــــة في** المزارع الصغيرة ، وبالتالي لا يمكن ان يكون هنالك شروط متساوية بالنسبة للفلاحة العميقة .

باختصار ، بالكاد توجد عبارة فـــي كل محاولات ماسلوف العابثة للتفكير «النظري» لا تكشف قدرا لا حد له من البلبلة التي لا تصدق ومن الجهل الاكثر اثارة للاستغــــراب . لكن ماسلوف يستنتج دون وجل :

«ان كل من وضح لديه الفرق بين هذين **الوجهين** من التطور في الزراعة (التحسن في الحراثة والتحسن التقني) يستطيـــــع بسهولة ان يقلب كل حجج التحريفية ، والنارودنية في روسيا». ‏(Obrazovaniye ، ١٩٠٧ ، العدد ٢ ، ص ١٢٥) .

حسنا ، حسنا . ان ماسلوف ليس نارودنيا ولا تحريفيـــا **فقط** لانه نجح في الارتفاع فوق ملاحظات ماركس الاولية الــــى درجة ان «يوضح» لنفسه الافكار المسبقة الباليــــة للاقتصـــاد السياسي البرجوازي البالي . انها الاغنية القديمة تعزف على لحن جديد ! ماركس **مقابل** ماركس ــ هتــــف برنشتين وستروفه . يستحيل تدمير التحريفية دون تدمير ماركس ــ ذلك ما يعلنـــه ماسلوف .

والنتيجة ، تفاصيل ذات دلالة . اذا كان ماركس الذي خلق نظرية الريع المطلق مخطئا ، واذا كان لا يمكن للريـــع العقاري ان يوجد دون «قانون العوائد المتناقصة» ، واذا كان ممكنا ان يكون النارودنيون والتحريفيون على حق لو لم يوجد ذلـــك القانون ، عندها سوف يبدو ان «تصحيح» ماسلوف للماركسية ينبغي ان يكون حجر الزاوية لنظريته هو ، «نظرية» ماسلوف . وهي بالفعل كذلك . لكن ماسلوف يفضل اخفاءها . مؤخرا ، ظهرت الترجمة الالمانية لكتابه **المسألة الزراعية في روسيا** . وقد دفعني الفضول لأرى **في اي شكل** قدم ماسلوف تفاهاتهالنظرية الى الاشتراكيين ــ

الديمقراطيين الاوروبيين . فوجدت انه **لم يقدمها على الاطلاق** . وبمواجهة الاوروبيين **خبـــأ ماسلوف «كل» نظرينه في جيبه** . وحذف من كتابه كل ما كتبه في انكار الريع المطلق ، وحول قانون العوائد المتناقصة ، الخ . ولم استطع في هذه المناسبـــة الا ان اتذكر حكاية الغريب الذي وجد للمرة الاولى في نقاش بين اثنين من الفلاسفة القدماء لكنه بقي صامتا طوال الوقت . فقال احد الفيلسوفين للغريب : «اذا كنت حكيما ، فقد تصرفت بغباء ؛ اما اذا كنت غبيا ، فقد تصرفت بحكمة» .

٤ ـ هل يرتبط انكار الريع المطلق ببرنامج اشاعة الملكية البلدية ؟

يبدو ان لدى ماسلوف ، برغم اغتراره بأهمية اكتشافاتـــه المدهشة في حقل النظرية الاقتصادية السياسية ، بعض الشكوك حول وجود مثل هذه العلاقة في اي حال ، فهو ينفي في نفس المقالة وجود اي علاقة بين اشاعة الملكية البلدية و«حقيقة» العوائد المتناقصة . بالاحرى ، ذلك يدعو للاستغراب : ف«قانون العوائد المتناقصة» يرتبط بانكار الريع المطلق ، ويرتبط ايضا بالنضـــال ضد النارودنية ، لكنه لا يرتبط ببرنامج ماسلوف الزراعي ! ان خطل الرأي القائل بانه ليس هنالك علاقة بين النظرية الزراعية العامة وبرنامج ماسلوف الزراعي الروسي يمكن تبيانه بسهولـــة وبطرق مباشرة .

ان انكار الريع المطلق يعني انكار المغزى الاقتصادي للملكيـــة الخاصة للارض في ظل الرأسمالية . وكل مـــن يدعي انه ليس هنالك سوى ريع تفاضلي يصل حتما الى استنتاج انه ليس هنالك اي فارق بالنسبة لشروط الزراعة الرأسمالية والتطور الرأسمالي بين ان تكون الارض ملكية للافراد او للدولة . في كلا الحالين ، ومن وجهة نظر النظرية التي تنكر الريع المطلق ، فالريع التفاضلي

وحده قائم فعلا . ومن الواضح ان نظرية كهذه **ينبغي** ان تؤدي الى انكار مغزى التأميم كاجراء يسهل تطور الرأسمالية ، ويفتح لهـا الطريق ، الخ . ذلك لان وجهة التأميم هذه تنتج عـن الاعتراف بشكلين للريع العقاري : الشكل الرأسمالي ، اي الشكل الذي لا يمكن الغاؤه في ظل الرأسمالية ولو في الارض المؤممة نفسهـــا (الريع التفاضلي) ، والشكل **اللا**رأسمالي المرتبط بالاحتكار ، وهو شكل لا تحتاجه الرأسمالية بل هو يؤخر التطور الكامل للرأسمالية (الريع المطلق) .

لذلك السبب ، وانطلاقا من «نظريته» ، وصل ماسلوف حتما الى استنتاج انه «ليس هنالك فيما اذا سمي (ريع الارض) مطلقا او تفاضليا» (Obrazovaniye العدد ٣ ، ص ١٠٣) ؛ وان المسألة الوحيدة هي اذا ما كان الريع العقاري سيذهب للسلطات المحلية او المركزية . لكن وجهة النظر هذه هي نتيجة للجهل النظري . فبمعزل عن مسألة لمن سيدفع الايجار ، والاهداف السياسيـــة التي سوف يستخدم لاجلها ، هنالك المسألة الاكثر اهمية بكثير المتعلقة بالتغيرات في الشروط العامة للزراعة الرأسمالية والتطور الرأسمالي التي ستنتج عن الغاء الملكية الخاصة للارض .

ان ماسلوف لم يستطع حتى ان يطرح هذه المسألة الاقتصادية البحتة . وهي لم تدخل ذهنه ولم يكن ممكنا ان تفعل لانه ينكـر الريع المطلق . ومن هنا احاديـــة الجانب المضطربة ومسلـــك «السياسي» ، كما قد اسميه ، الذي يقلص مسألـــة مصادرة ممتلكات الملاكين العقاريين الى مسألة من سيحصل على الريـــع العقاري . وبالتالي **الازدواجية** المضطربة في البرنامج المستند الى توقع «التطور الظافر للثورة» (التعبير المستعمل في القرار حول التكتيكات الذي اضيف الى برنامج ماسلوف في مؤتمر ستوكهولم) . ان التطور **الظافر** للثورة يفترض مسبقا ، وقبـــل كل شيء ، تغييرات **اقتصادية** جوهرية تجرف فعلا كل بقايـــا الاحتكارات الاقطاعية والقروسطية . لكننا نجد في اشاعة الملكية البلدية نظام

معدنين زراعيا فعليا : مزيجا من نظام ملكية الحصة القروسطي الاكثر قدما وتأخرا مع غياب ملكية الارض الخاصة ، اي مع النظام المثالي نظريا ، والاكثر تقدما ، للعلاقات الزراعية في المجتمع الرأسمالي . ان نظام المعدنين الزراعي هذا مجرد عبث نظري ، واستحالة من وجهة النظر الاقتصاديه الصرفة . هنا يصبح مزج الملكية الخاصة للارض بالملكية العامة مزجا ميكانيكيا صرفا «اخترعه» رجل لا يرى فرقا بين نظام الزراعة الرأسمالية نفسه في ظل الملكية الخاصة للارض ، ودون ملكية الارض الخاصة . والمسألة الوحيدة التي يعنى بها مثل هذا «المنظر» هي : كيف سيتم توزيع الريع «سواء أسميته مطلقا او تفاضليا» ؟

وبالفعل ، يستحيل في بلد رأسمالي ان تترك نصف الاراضي (١٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ديسياتين من اصل ٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ملكية خاصة . هنالك خياران . فاما ان يكون هنالك حاجة فعلا للملكية الخاصة للارض في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي ، بحيث تتطابق فعلا مع المصالح الاساسية لطبقة المزارعين الرأسماليين ـ في هذه الحالة تصبح الملكية الخاصة للارض محتمة في كل مكان بوصفها اساس المجتمع البرجوازي الذي اتخذ شكله وفقا لنمط معين .

او ان ملكية الارض الخاصة ليست جوهرية للمرحلة المعينة من التطور الرأسمالي ، ولا تنبع بصورة محتمة من مصالح طبقة المزارعين ، بل هي تناقض هذه المصالح ـ وفي هذه الحالة تستحيل المحافظة على ذلك الشكل الاثري من الملكية .

ان المحافظة على الاحتكار في نصف **واحد** من مساحة الارض المحروثة ، وخلق امتيازات لفئة واحدة من صغار المزارعين ، والابقاء في مجتمع رأسمالي حر على «حظائر استيطان» تفصل مالكي الارض عن مستأجري الاراضي العامة ، هو عبث لا ينفصل عن عبثية نظرية ماسلوف الاقتصادية .

على ذلك ينبغي ان نتقدم الآن لمحاكمة المغزى **الاقتصادي**

للتأميم الذي دفعه ماسلوف وانصاره الى الظل (*) .

٥ ـ نقد ملكية الارض الخاصة من زاوية تطور الرأسمالية .

ادى الانكار الخاطيء للريع المطلق ، والشكل الذي تتحقق فيه ملكية الارض الخاصة في المداخيل الرأسمالية ، الى خلل خطير في الادب الاشتراكي ـ الديمقراطي وفي مجمل الموقف الاشتراكي ـ الديمقراطي من المسألة الزراعية في الثورة الروسية . وبدلا من اخذ نقد ملكية الارض الخاصة بأيديهم ، وبدلا من تركيز هذا النقد على تحليل اقتصادي ، تحليل التطور الاقتصادي المحدد ، تخلى اشتراكيونا ـ الديمقراطيون مقتفين خطى ماسلوف، عن هذا النقد للنارودنيين . وكانت النتيجة ابتذالا نظريا بالغا للماركسية وتشويشا على المهمات الدعاوية في الثورة . فلم يتم نقد ملكية الارض الخاصة سواء في الخطب في الدوما او في الادب الدعاوي والتحريض ، الخ. ، الا من وجهة نظر النارودنيين ، اي من وجهة النظر البرجوازية الصغيرة شبه الاشتراكية . ولم يستطع الماركسيون ان يستخرجوا اللب الحقيقي لهذه الايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، بعد ان فشلوا في فهم ان مهمتهم كانت ادخال العنصر التاريخي الى محاكمة المسألة ، واستبدال وجهة نظر البرجوازية الصغيرة (الفكرة المجردة حول المساواة ، والعدالة الخ.) بوجهة نظر البروليتاريا حول الجذور الحقيقية للنضال ضد ملكية الارض الخاصة في المجتمع الرأسمالي المتطور . فالنارودني

(*) في ستوكهولم كان بليخانوف احد هؤلاء . وبفعل سخرية التاريخ فان هذا الحارس العنيد المفترض للارثوذكسية عجز **عن ملاحظة ، او هو لم يرد ان يلاحظ** ، تشويه بليخانوف لنظرية ماركس الاقتصادية .

يعتقد ان انكار ملكية الارض الخاصة يعني انكار الراسمالية. وذلك خطأ . فانكار ملكية الارض الخاصة يعبر عن المطالبة بالتطـــــور الراسمالي الاكثر صفاء . وينبغي ان نبعث في اذهان الماركسيين «الكلمات المنسية» لماركس ، الذي نقد ملكية الارض الخاصة من وجهة نظر شروط الاقتصاد الراسمالي .

لقد وجه ماركس مثل هذا النقد لا ضد الملكية الكبيرة للارض وحدها ، بل ضد الملكية الصغيرة ايضا . فالملكية الحرة للارض من قبل الملاك الصغير تكون احيانا لازمة ضرورية للانتاج الصغير في الزراعة في ظروف تاريخية معينة . وقد كان أ. فين على حق تماما في تأكيده ذلك بمواجهة ماسلوف . لكن الاعتراف بهـــذه الضرورة التاريخية ، التي اثبتتها **التجربة** ، لا يعفي الماركسي من واجب القيام بتقييم شامل للملكية الصغيرة للارض . ولا يمكن تصور الحرية الحقيقية لمثل هذه الملكية للارض دون الشراء الحر والبيع الحر للارض . لكن الملكية الخاصة للارض تتضمن ضرورة انفاق رأس المال من اجل شراء الارض . وحول هذه النقطة كتب ماركس في المجلد الثالث من **رأس المال** : «ان احد الشروط المميزة للزراعة الصغيرة ، حيث تختلط بالملكية الحرة للارض ، تنبع من توظيف المزارع لرأس المال في شراء الارض» (المجلد الثالث ، ٢ ، ٣٤٢) . «ان انفاق رأس المال في ثمن الارض يسحب رأس المال هذا من الزراعة» (نفس المصدر) .

«اذاً ، فانفاق رأس المال النقدي من اجل شراء الارض ليس توظيفا لرأس المال الزراعي . انه انقاص Protanto لرأس المال الذي يستطيع الفلاحون الصغار استخدامه في مجال انتاجهـــم الخاص . وهو يقلص Protanto وسائل انتاجهم وبالتالي يضيق الاسس الاقتصادية لاعادة الانتاج . وهو يخضع الفــلاح الصغير للمرابي لان التسليف الملائم نادرا ما يحصل في هذا المجال عموما . وهو عائق امام الزراعة حتى حينما يتم هذا الشراء في حالة قطع عقارية واسعة . وهو، في الواقع، يناقض نمط الانتاج الراسمالي

الذي لا يبالي عموما بما اذا كان مالك الارض مديونا ، وسواء ورث او اشترى «عقاره» .

وهكذا ، فالرهن والربا هما ، بتعبير آخر ، اشكال تملص رأس المال من الصعوبات التي تخلقها ملكية الارض الخاصة امام التغلغل الحر لرأس المال في الزراعة . وفي المجتمع المنتج للسلع يستحيل تسيير الاقتصاد دون رأس المال . لكن الفلاح ، والنارودني حامل ايديولوجيته ، لا يستطيعان ادراك ذلك . وبالتالي ، تختصر المسألة الى مسألة ما اذا كان ممكنا توظيف الرأسمال بصورة حرة في الزراعة ، مباشرة او عبر المرور بالمرابي ومؤسسات التسليف . ويتلفت الفلاح والنارودني الذين ، جزئيا، لا يدركون السيطرة التامة لرأس المال في المجتمع الحديث والذين، جزئيا ، يضعون غطاء من الاوهام والاحلام فوق عيونهم بغية التهرب من رؤية الواقع الكريه ، الى العون المالي الخارجي . وتنص الفقرة ١٥ من عريضة الارض (الـ ١٠٤) على ما يلي : «ينبغي اعطاء الاشخاص الذين يستلمون ارضا من الصندوق الوطني والذين يفتقدون الامكانات الكافية للحصول على المعدات الزراعية الضرورية مساعدة من الدولة على شكل قروض ومنح» . ودون شك فان مثل هذه المساعدة المالية ستكون ضرورية اذا ما قامت الثورة الفلاحية الظافرة باعادة تنظيم الزراعة. وقد شدد كاوتسكي، عن حق ، على هذه النقطة في كتابه «المسألة الزراعية في روسيا». لكن ما نبحثه الآن هو المغزى الاجتماعي ـ الاقتصادي لكل هذه القروض والمنح التي يتجاهلها النارودني . ان الدولة لا تستطيع ان تكون اكثر من وسيط لتحويل الاموال من الرأسماليين ؛ لكن الدولة نفسها لا تستطيع الحصول على هذه الاموال الا من الرأسماليين . وبالتالي ، وحتى في ظل افضل تنظيم ممكن لمساعدات الدولة فان سيطرة رأس المال لن تمس بالمرة وسيبقى السؤال القديم نفسه : ما هي الاشكال الممكنة لتوظيف رأس المال في الزراعة ؟

ويؤدي ذلك السؤال الى النقد الماركسي لملكية الارض الخاصة. فذلك الشكل من الملكية هو **عائق** امام التوظيف الحر لرأس المال في الارض . وبالتالي امام الحرية التامة لهذا التوظيف ــ وفي هذه الحالة : الغاء الملكية الخاصة للارض ، اي تأميم الارض ؛ أو المحافظة على الملكية الخاصة للارض ــ وفي هذه الحالة : تغلغل راس المال بطرق **ملتوية** ، اي ، برهن اراضي الملاكين العقاريين والفلاحين ، وباستعباد الفلاحين من قبل المرابي ، وبتأجير الارض الى مستأجرين يملكون رأس المال .

يقول ماركس : «هنا ، في الزراعة الصغيرة يظهر سعر الارض ، الذي هو شكل ونتيجة الملكية الخاصة للارض ، كحاجز امام الانتاج نفسه . اما في الزراعة الكبيرة ، وفي الاراضي الواسعة التي تعمل على اسس رأسمالية ، فان الملكية تعمل كحاجز ايضا لانها تضيق على المزارع المستأجر في توظيفه المنتج لرأس المال ، الذي ، في التحليل الاخير ، لا يفيده بل يفيد الملاك العقاري» (رأس المال ، المجلد الثالث) .

وبالنتيجة فان الغاء ملكية الارض الخاصة هو اقصى ما يمكن القيام به في مجتمع رأسمالي من اجل ازالة العقبات امام التوظيف الحر لرأس المال في الزراعة ومن اجل التدفق الحر لرأس المال من فرع في الانتاج الى آخر . ان التطور الحر والواسع والسريع للرأسمالية ، والحرية التامة للصراع الطبقي، واختفاء كل الوسائط غير الضرورية التي تجعل الزراعة شيئا يشبه الصناعات «المتعبة» ــ هي كلها مضامين تأميم الارض في ظل نمط الانتاج الرأسمالي .

٦ ــ تأميم الارض والريع العقاري ((النقدي)) .

قدم أ. فين ، احد دعاة تقسيم الارض ، حجة اقتصادية ذات

مغزى ضد التأميم . وهو يقول ان التأميم او اشاعة الملكية البلدية يعنيان تحويل الريع العقاري الى هيئة عامة . ويبقى السؤال : اي نوع من الريع العقاري ؟ انه ليس الريع العقاري الرأسمالي لان «الفلاحين لا يحصلون في العادة على ريع عقاري ، بالمعنى الرأسمالي ، من ارضهم» (المسألة الزراعية والاشتراكية الديمقراطية) وانما على ريع عقاري نقدي **قبل رأسمالي** .

ان ما يعنيه ماركس بالريع العقاري النقدي هو قيام الفلاح بدفع كامل المنتوج الفائض الى المالك العقاري في شكل نقد . اما الشكل الاصلي لتبعية الفلاح الاقتصادية للملاك العقاري في ظل انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية فكان ريع العمل Arbeitsrente اي ، السخرة Corvée ؛ ثم جاء الريع العقاري في شكل المنتوج ، او العيني ، واخيرا جاء الريع النقدي . وذلك الريع هو الذي يقول عنه أ. فين «انه الشكل الاكثر انتشارا في بلادنا حتى في يومنا هذا» .

دون شك فان الزراعة بالايجار المؤسسة على العبودية والاسترقاق منتشرة كثيرا جدا في روسيا ، ووفقا لنظرية ماركس فان ما يدفعه الفلاح في ظل هذا النظام من الايجار هو غالبا الريع النقدي . ما هي القوة التي تتيح انتزاع **ذلك** الريع من الفلاحين ؟ هل هي قوة البرجوازية ، والراسمالية المتطورة ؟ كلا ابدا . انها قوة اللاتيفونديا الاقطاعية . ولانه سوف يتم تحطيم هذه الاخيرة ــ وتلك هي نقطة بداية الشرط الاساسي للثورة الزراعية الفلاحية ــ فليس هنالك معنى للحديث عن الريع النقدي بالمعنى «قبل الرأسمالي» . وهكذا ، فالمغزى الوحيد لحجة أ. فين هو انه يؤكد مرة اخرى على عبث **فصل** اراضي الحصة الفلاحية عن باقي الاراضي في حالة الثورة الزراعية ؛ ولان اراضي الحصة محاطة غالبا بأراضي الملاكين العقاريين ، ولان الشروط **الحالية** لتمييز اراضي الفلاحين عن اراضي الملاكين العقاريين تتيح الاسترقاق ، فان المحافظة على هذا التمييز هو **رجعي . وبعكس**

تفسيم الارض او تأميمها فان اشاعة الملكية البلدية تحفظ هـــذا التمييز .

بالطبع ، ان وجود ملكية ارض صغيرة او ، بشكـــل أدق ، زراعة صغيرة يدخل تغييرات معينة في الفرضيات العامة لنظرية الريع الرأسمالي ، لكنه لا يلغي تلك النظرية . وعلى سبيل المثال، يشير ماركس الى ان الريع العقاري المطلق ، بوصفه كذلك ، لا يوجد عادة في ظل الزراعة الصغيرة التي تسد اساسا حاجـات المزارع نفسه (المجلد الثالث) . لكن بمقدار مـــا يزداد تطـور الانتاج السلعي، بمقدار ما تصبح **كل** فرضيات النظريةالاقتصادية سائدة في الزراعة الصغيرة ايضا ، لانها دخلت تحت شروط العالم الراسمالي . وينبغي عدم نسيان انه لا تأميم الارض ولا الايجار المتساوي للارض سوف يلغي الامر الواقع اليوم وهو ان كـــل الفلاحين الميسورين في روسيا يزرعون حاليا وفقـــا لخطوط رأسمالية. بينت في كتابي «تطور الرأسمالية» انهوفقا لاحصاءات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضـــي ، كانت خمس الاسر الفلاحية توفر **ما يقارب** نصف الانتاج الزراعي الفلاحي وتشغـل حصة اكبر كثيرا من **الاراضي** المستأجرة ؛ وان مزارع هـــؤلاء الفلاحين هي حاليا مزارع منتجة للسلع لا مزارع للاقتصـــاد الطبيعي، واخيرا ان **هؤلاء** الفلاحين لا يمكن لهم ان يتواجدوا دون جيش واسع من عمال المزارع والعمال المياومين . وبين **هـــؤلاء** الفلاحين فان عناصر الريع العقاري **الرأسمالي** لا جدال حولها . ويعبر هؤلاء الفلاحين عن مصالحهم عبر أفواه البشيكانوفيين الذين يرفضون «بوقار» منع العمل المأجور وكذلك «تشريـــك الارض» والذين يرفعون بوقار ايضا وجهة نظر الفردية الاقتصادية الفلاحية التي تؤكد نفسها . واذا ما استطعنا ان نفصل بدقة ، ضمـــن طوباويات النارودنيين ، بين العامـــل الاقتصادي الحقيقـــي والايديولوجية الخاطئة فسنرى علىالفور ان الفلاحين البرجوازيين هم بالتحديد الذين سيحققون اكبـــر المكاسب نتيجة تحطيـــم

اللاتيفونديا الاقطاعية ، بغض النظر عما اذا كان ذلك سيتم بواسطة التقسيم او التأميم او اشاعة الملكية البلدية . كذلك فان «القروض والمنح» من الدولة ستفيد الفلاحين البرجوازيين بالدرجة الاولى . وليست «الثورة الزراعية الفلاحية» سوى اخضاع مجمل نظام ملكية الارض لشروط تقدم وازدهار هذه المزارع الرأسمالية بالذات .

ان الريع العقاري النقدي هو الامس المحتضر الذي لا يملك الا ان يزول . اما الريع الرأسمالي فهو الغد الوليد الذي لا يملك الا ان يتطور في ظل انتزاع ستوليبين لملكية الفلاحين الفقراء («وفقا للمادة ٨٧») وكذلك في ظل انتزاع الفلاحين لملكيات الملاكين العقاريين الاغنياء .

٧ ـ في ظل اية شروط يمكن انجاز التأميم ؟

غالبا ما تصادف بين الماركسيين وجهة النظر القائلة بان التأميم ليس ممكنا الا في مرحلة متقدمة من تطور الرأسمالية ، حيث يكون هذا التطور قد مهد بصورة كافية لـ«انفصال مالكي الارض عن الزراعة» (بواسطة الايجار والرهن) . ويفترض انه ينبغي ان تكون الزراعة الرأسمالية الكبيرة قد كرست نفسها **بالفعل** قبل انجاز تأميم الارض الذي سيلغي الريع العقاري دون التأثير في الجسم الاقتصادي (*) .

(*) فيما يلي احد اكثر التعابير دقة عن وجهة النظر هذه كما عرضها الرفيق بوريسوف ، احد دعاة تقسيم الارض : «... في الوقت المناسب ، فانه (مطلب تأميم الارض) سيبرز الى المقدمة بفعل التاريخ ، وهو سيبرز الى المقدمة حين تنحط الزراعة البرجوازية الصغيرة ، وحين تكون الرأسمالية قد اكسبت مواقع قوية لها في الزراعة ، وفي وقت لا تعود فيه روسيا بلدا فلاحيا» .

هل وجهة النظر هذه صحيحة ؟ من زاوية نظرية لا يمكن اثباتها ؛ وليس ممكنا دعمها باستشهادات مباشرة من ماركس . كذلك فان وقائع التجربة تخطئها بدلا من ان تدعمها .

من زاوية نظرية ، التأميم هو التطور الصافي «المثالي» للرأسمالية في الزراعة . اما مسألة ما اذا كان مثل هذا التجمع للشروط ، ومثل هذه العلاقة بين القوى ، التي تتيح التأميم في مجتمع رأسمالي تحصل غالبا في التاريخ فتلك مسألة اخرى . لكن التأميم ليس فقط نتيجة ، بل ايضا شرطا ، للتطور السريع للرأسمالية . والافتراض ان التأميم ليس ممكنا الا في مرحلة متقدمة جدا من تطور الرأسمالية في الزراعة يعني ، اذا ما عنى شيئا ، انكار التأميم كواحد من اجراءات التقدم **البرجوازي ؛** ففي كل مكان وضع التطور المرتفع للرأسمالية الزراعية على جدول اعمال اليوم (وسيحصل ذلك حتما في الوقت المناسب في بلدان اخرى) «تشريك الانتاج الزراعي» ، اي الثورة الزراعية . وليس ممكنا تصور اي من اجراءات التقدم البرجوازي ، بوصفه اجراءً برجوازيا، في وقت يكون فيه الصراع بين البروليتارياوالبرجوازية محتدما جدا . ومثل هذا الاجراء محتمل الحدوث في مجتمع رأسمالي «فتي» ، لم يطور قوته بعد ، ولم يطور بعد تناقضاته الى حدها الكامل ، ولم يخلق بعد بروليتاريا قوية الى حد النضال مباشرة من اجل الثورة الاشتراكية . وقد راى ماركس امكانية ، واحيانا دعم مباشرة ، تأميم الارض ، ليس فقط في حقبة الثورة البرجوازية في المانيا في ١٨٤٨ ، بل ايضا في اميركا التي ، كما اشار بدقة بالغة في ذلك الوقت ، كانت قد **بدأت للتو** تطورها «الصناعي» . ولا تعطينا تجربة البلدان الرأسمالية المختلفة اي مثل على تأميم للارض يقارب شكله الصافي ، ونحن نرى شيئا مشابها في زيلندا الجديدة وهي ديمقراطية رأسمالية فتية، حيث لا يوجد دليل على وجود تطور متقدم للرأسمالية الزراعية. وقد وجد شيء مماثل في اميركا حين اقرت الحكومة قانون هومستير ووزعت

قطع الارض على المزارعين الصغار بريع عقاري إسمي .

كلا . ان ربط التأميم بحقبة من الرأسمالية المتطورة الى درجة عالية يعني انكاره بوصفه احد اجراءات التقدم البرجوازي ؛ ويناقض مثل هذا الانكار النظرية الاقتصادية بصورة مباشرة . ويبدو لي من الحجج التالية لـ«نظريات فائض القيمة» ان ماركس يحدد شروطا لتحقيق التأميم **تختلف** عن تلك التي تفترض عادة .

بعد الاشارة الى ان مالك الارض شخص غير ضروري في الانتاج الرأسمالي ، وان غاية هذا الانتاج «تتحقق تماما» اذا ما كانت الارض ملكا للدولة ، يمضي ماركس ليقول :

«لذلك السبب يصل البرجوازي الراديكالي ، على صعيد نظري ، الى انكار ملكية الارض الخاصة . لكنه ، عمليا ، يفتقد الشجاعة لان الهجوم على احد اشكال الملكية ، الملكية الخاصة بالارتباط مع شروط العمل ، يصبح خطرا جدا بالنسبة للشكل الآخر . اكثر من ذلك فالبرجوازي «قد نفسه» (نظريات فائض القيمة ، المجلد الثاني) .

لا يشير ماركس هنا الى الحالة غير المتطورة الزراعة بوصفها عقبة امام تحقيق التأميم . لكنه يشير الى **عقبتين** اخريين تدعمان بقوة اكبر كثيرا فكرة تحقيق التأميم في **حقبة الثورة البرجوازية** .

العقبة الاولى : **يفتقد** البرجوازي الراديكالي **الشجاعة** لمهاجمة الملكية العقارية الخاصة نظرا للخطر الاشتراكي على كل الملكية الخاصة ، اي نظرا لخطر الثورة الاشتراكية .

العقبة الثانية : «ان البرجوازية قد استحوذت على الملكية العقارية» . من الواضح ان ما يفكر فيه ماركس هو ان نمط الانتاج البرجوازي قد رسخ نفسه فعلا في الملكية العقارية الخاصة : اي ان هذه الملكية الخاصة اصبحت اكثر برجوازية منها اقطاعية . فحين تكون البرجوازية ، كطبقة ، قد اصبحت مرتبطة بالملكية العقارية على نطاق واسع وغالب ، اي حين تكون قد «نفسها» **بالفعل** و«استوطنت في الارض» ، واخضعت الملكية

العقارية لنفسها كليا ، عندها يصبح قيام حركة **اجتماعية** اصيلة، في صفوف البرجوازية ، تنادي بالتأميم **مستحيلا** . ان ذلك مستحيل لسبب بسيط وهو ان اية طبقة لا تناضل ضد نفسها .

وبصورة عامة ، لا يمكن ازالة هاتين العقبتين **الا** في حقبة نهوض ، وليس في حقبة انحدار الرأسمالية ، اي في حقبة الثورة **البرجوازية** وليس عشية الثورة الاشتراكية . **لذلك** فان وجهة النظر القائلة ان التأميم ممكن فقط في مرحلة متقدمة من تطور الرأسمالية لا يمكن تسميتها ماركسية . فهي تناقض المقدمات العامة لنظرية ماركس وكلماته التي ذكرناها سابقا . وهي **تبالغ في تبسيط** مسألة الشروط التاريخية الملموسة التي يتحقق التأميم في ظلها عبر هذه وتلك من القوى والطبقات ، وتقلصها الى تجريد بياني وعار .

لا يمكن ان تكون «البرجوازية الراديكالية» **شجاعة** في حقبة الراسمالية المتطورة بقوة. ففي مثل هذه الحقبة تكون البرجوازية، بوصفها كتلة ، معادية للثورة حتما . وفي مثل هذه الحقبة يكون «الاستحواذ الكامل للبرجوازية على الملكية العقارية» قد اصبح محتما فعلا . بالمقابل ، وفي حقبة الثورة البرجوازية ، فان الظروف **الموضوعية** تجبر «البرجوازية الراديكالية» على ان تكون شجاعة ؛ فمن اجل حل المعضلة التاريخية للفترة المعينة لا تستطيع البرجوازية بعد ، كطبقة ، ان تخاف الثورة **البروليتارية** . وفي حقبة الثورة البرجوازية لا تكون البرجوازية **بعد قد نفسها** : فملكية الارض تكون بعد مستنقعة الى حد بالغ بالاقطاعية في هذه الحقبة . وبذلك فان ظاهرة قتال **كتلة** المزارعين البرجوازيين ضد الاشكال **الاساسية** لملكية الارض ووصولهم بالتالي الى الانجاز العملي لـ«تحرير الارض» البرجوازي **الكامل** ، اي تأميمها ، يصبح ممكنا .

بالنسبة لكل هذه الاعتبارات تجد الثورة البرجوازية الروسية نفسها في ظروف ملائمة بصورة خاصة . واستنادا الى وجهة

النظر الاقتصادية البحتة ينبغي لنا ، بالتأكيد، الاقرار بوجود حد اقصى من بقايا الاقطاعية في نظام ملكية الارض الروسي ، سواء في اراضي الملاكين العقاريين وفي حصص الفلاحين . وفي ظل هذه الظروف ، يصبح تناقض الرأسمالية المتطورة نسبيا في الصناعة والتاخر المروع للريف ساطعا وهو ، نظرا لاسباب موضوعية ، يجعل الثورة البرجوازية بعيدة المدى ويخلق شروط التقدم الاكثر سرعة للزراعة . ان لدينا في روسيا «برجوازية راديكالية» لم تستحوذ على الملكية العقارية بعد ولا تستطيع ، في الوقت الحاضر ، ان تخاف «الهجوم» البروليتاري . هذه البرجوازية الراديكالية هي الفلاح الروسي .

من وجهة النظر هذه يصبح الفرق بين مسلك كتلة البرجوازية الليبيرالية الروسية وجماهير الفلاحين الروس من تاميم الارض مفهوما تماما . ان الملاك العقاري الليبيرالي ، والمحامي ، وصاحب المعمل الكبير والتاجر قد «اقلموا» انفسهم الى حد كاف . وهم لا يستطيعون الا ان يخافوا الهجوم البروليتاري . ولا يستطيعون الا ان يفضلوا طريق ستوليبين ـ الكاديت . فكر في نهر الذهب الذي يسيل الآن باتجاه الملاكين العقاريين ، وموظفي الحكومة ، والمحامين والتجار في شكل الملايين التي يعطيها بنك «الفلاحين» الى الملاكين العقاريين المروعين . وفي ظل نظام الكاديت لـ«مدفوعات الاعتاق» فان نهر الذهب هذا قد يتخذ اتجاها مختلفا قليلا ، وقد يصبح ربما اقل اتساعا ، لكنه سيبقى مكونا من مئات الملايين وسيتدفق الى نفس الايدي .

لكن عبر التدمير الثوري **لكل** الاشكال القديمة من ملكيةالارض فلن يستطيع موظف الحكومةولا المحامي ان يستمدا كوبيكا واحدا. كذلك فالتجار ، ككتلة ، ليسوا بعيدي النظر الى حد تفضيل التوسع المقبل للسوق المحلي الفلاحي على الامكانية الفورية لانتزاع شيء من الارستقراطية . وحده الفلاح ، الذي تدفعه روسيا القديمة الى قبره ، قادر على النضال من اجل التجديد الكامل

لنظام ملكية الارض .

٨ ـ هل يعني التأميم الانتقال الى التقسيم ؟

اذا ما اعتبر التأميم اجراءاً يرجح احتمال حدوثه في حقبة الثورة البرجوازية ، فان مثل وجهة النظر هذه تقود حتما الى الاقرار بان التأميم قد يكون مجرد انتقال الى التقسيم . فالحاجة الاقتصادية الحقيقية التي تجبر جماهير الفلاحين على النضال من اجل التأميم هي الحاجة الى التجديد الشامل للعلاقات الزراعية القديمة ، ولـ «تطهير» كل الارض ، ولاعادة تكييفها مع نظام الزراعة الجديد . واذا كان الامر كذلك ، فمن الواضح ان المزارعين الذين كيفوا انفسهم والذين جددوا **مجمل** نظام ملكية الارض قد يطالبون **بتعزيز** النظام الزراعي **الجديد** ، اي بتحويل الحيازات التي استأجروها من الدولة الى ملكيتهم الخاصة .

اجل ، ذلك لا جدال حوله . فاننا نصل الى التأميم لا من الحجج المجردة بل من الحسابات الملموسة للمصالح الملموسة لحقبة ملموسة . وبالطبع سوف يكون من السخف اعتبار كتلة المزارعين الصغار «مثاليين» ؛ وسيكون من السخف التفكير بأنهم سيتوقفون قبل التقسيم اذا ما تطلبت مصالحهم ذلك . وبالنتيجة ينبغي لنا ان نبحث : (١) فيما اذا كانت مصالحهم تتطلب التقسيم؛ (٢) في ظل اية ظروف ؛ (٣) وكيف سيؤثر ذلك في البرنامج الزراعي البروليتاري .

سبق لنا ان اجبنا على السؤال الاول بالايجاب . لكن ليس ممكنا بعد اعطاء جواب محدد على السؤال الثاني : فبعد فترة التأميم الثوري يمكن ان يثار مطلب التقسيم انطلاقا من الرغبة في تعزيز العلاقات الزراعية الجديدة ، التي توافق متطلبات الرأسمالية ، الى اعظم درجة ممكنة . وقد يثار هذا المطلب نتيجة

رغبة مالكي الارض **المعنيين** في زيادة مداخيلهم على حساب باقي المجتمع . واخيرا ، فقد يثار نتيجة الرغبة في «تهدئة» (او بوضوح اكبر لقمع) البروليتاريا والشرائح شبه البروليتارية التي تشكل تأميم الارض بالنسبة لها عامل «اثارة شهية» لتشريك كامل الانتاج الاجتماعي . وتتقلص هذه الاحتمالات الثلاثة الى قاعدة اقتصادية واحدة ، لان تعزيز النظام الجديد للملكية الرأسمالية للارض من قبل المزارعين الجدد يخلق مشاعر معادية للبروليتاريا ونزوعا من جانب هؤلاء المزارعين لخلق امتيازات جديدة **لانفسهم** في شكل حق الملكية . وبالتالي ، تتقلص المسألة بالتحديد الى هذه القاعدة الاقتصادية . والعامل الثابت بمواجهة ذلك سيكون تطور الرأسمالية الذي يزيد من تفوق الزراعة الكبيرة ويتطلب التسهيل المستمر لعملية «تعزيز» المزارع الصغيرة بتحويلها الى مزارع كبيرة . والعامل الموقت الذي سيقف بمواجهته سيكون الاراضي المتاحة للاستيطان في روسيا : فتعزيز الاقتصاد الجديد يعني رفع المستوى التقني للزراعة . وقد بينا أن كل خطوة الى امام في التقنية الزراعية «تفتح» لروسيا المزيد والمزيد من الاراضي القابلة للاستيطان .

ويؤدي بحثنا في السؤال الثاني الى الاستنتاج التالي : ان الظروف التي ستتيح لمطالبة المزارعين الجدد بتأميم الارض ان تتغلب على **كل** التأثيرات المضادة لا يمكن التنبؤ بها بدقة . وفي اي حال ، فانه ينبغي اعتبار واقع ان التطور الرأسمالي بعد الثورة البرجوازية يخلق حتما مثل هذه الظروف .

وفيما يتعلق بالسؤال الاخير ، حول موقف حزب العمال من المطالبة المكنة للمزارعين الجدد بتقسيم الارض، فمن الممكن اعطاء جواب محدد تماما . ان البروليتاريا تستطيع وينبغي لها ان تدعم البرجوازية المناضلة حين تخوض هذه الاخيرة نضالا ثوريا حقيقيا ضد الاقطاعية . لكن ليس للبروليتاريا ان تدعم البرجوازية حين تتجه هذه الاخيرة نحو الهمود . واذا كان مؤكدا ان الثورة

البرجوازية الظافرة في روسيا مستحيلة دون تأميم الارض ، فمن المؤكد اكثر ان الارتداد اللاحق باتجاه تقسيم الارض مستحيل دون قدر معين من «الردة» ، اي دون ارتداد الفلاحين (او ، بالاحرى، ومن وجهة نظر العلاقات المفترضة : المزارعين) نحو الردة المضادة للثورة . وفي هذه الحالة ، فان البروليتاريا ستدافع عن التراث الثوري ضد كل هذه النزعات ولن تدعمها .

وفي اي حال فسيكون خطأ كبيرا التفكير انه في حال ارتداد طبقة المزارعين الجدد نحو تقسيم الارض ، فان التاميم سيكون ظاهرة عابرة لا تحمل اي مغزى خطير . ففي كل الاحوال، سيكون للتاميم مغزى مادي وأخلاقي هائل . مغزى مادي حيث ان شيئا عدا التأميم لا يستطيع ان يجرف بمثل هذا الشمول بقايا القروسطية في روسيا ، وان يجدد الى هذا الحد المقاطعات الزراعية ، التي تعاني من حالة شبه ــ تعفن آسيوي ، او ان يدفع التقدم الزراعي بمثل هذه السرعة .

اما المغزى الاخلاقي للتأميم في الحقبة الثورية فهو ان البروليتاريا تساعد في توجيه ضربة الى «احد اشكال الملكية الخاصة» الامر الذي سيترك حتما انعكاسات في كل انحاء العالم . ان البروليتاريا تؤيد الثورة البرجوازية الاكثر ثباتا والاكثر تصميما والشروط الاكثر ملاءمة للتطور الرأسمالي ؛ وهي بالتالي تناهض بقوة كل تردد وترهل وضعف واستسلام ــ الصفات التي لا تستطيع البرجوازية سوى اظهارها .

الفصل الرابع

الاعتبارات السياسية والتكتيكية في مسائل البرنامج الزراعي

كما سبق واشرت فان الاعتبارات من هذا النوع تحتل حيزا واسعا الى حد مبالغ فيه من نقاشات حزبنا حول البرنامج الزراعي . ان مهمتنا هي ان نتفحص هذه الاعتبارات بما امكن من المنهجية والاختصار وان نبين العلاقة بين الاجراءات السياسية (ووجهات النظر) المختلفة والاسس الاقتصادية للثورة الزراعية .

١ ـ « ضمانة ضد الردة » .

في تقريري امام مؤتمر ستوكهولم تناولت هذه الحجة ، مستشهدا بالنقاش اعتمادا على الذاكرة . اما الان فان لدينا النص الحقيقي لمحاضر الجلسات .

«ان المفتاح لفهم موقفي» ، اعلن بليخانوف ذلك في مؤتمر

ستوكهولم ، «هو انني الفت الانتباه الى امكانية حدوث ردة» .
دعونا نتفحص هذا المفتاح عن قرب . فيما يلي اول اشارة اليه في خطاب بليخانوف الاول :

يقول لينين «اننا سوف نجعل التأميم عديم الضرر» ، لكن لجعل التأميم عديم الضرر ينبغي علينا ان نجد ضمانة ضد الردة ؛ وليس هنالك ولا يمكن ان يكون هنالك ضمانة كهذه. تذكروا تاريخ فرنسا . تذكروا تاريخ انكلترا . في كل من هذين البلدين اعقب الاندفاع الواسع للثورة قيام ردة مضادة . ان الشيء نفسه قد يحصل في بلدنا ؛ وينبغي ان يكون برنامجنا بحيث يؤدي ، في حال تطبيقه ، الى تقليص الضرر الناتج عن تأميم الارض الحاصل ضمن الحقبة الثورية لا يلغي هذه الاسس . لذلك ، فانني اعتبر مطلب التأميم مطلبا مضادا للثورة» . اما عن «الاسس الاقتصادية للقيصرية» فان بليخانوف يخبرنا في الخطاب نفسه : «كان الوضع في بلادنا قائما على اساس حالة العبودية من جانب الدولة التي خضعت لها الارض والذين يفلحونها ، وعلى هذه الاسس من العبودية قام الطغيان الروسي . ومن اجل قلب هذا الطغيان من الضروري الاطاحة باسسه الاقتصادية . لذلك فانني اعارض التأميم في الوقت الحاضر» .

قبل كل شيء ، دعونا نتفحص **منطق** هذه الحجة بصدد **الردة** . اولا : «ليس هنالك ولا يمكن ان يكون هنالك ضمانة ضد الردة !» ثانيا : «ينبغي تقليص الضرر الناتج عن الردة الى الحد الادنى» . اي انه **ينبغي ان نخترع** ضمانة ضد الردة ، برغم انه ليست هنالك ضمانة كهذه ! وعلى الصفحة التالية (في نفس الخطاب) يتوصل بليخانوف اخيرا الى اختراع ضمانة. وهو يقول بوضوح : «في حالة الردة فانها (اي الملكية البلدية للارض) لن تسلم الارض للممثلين السياسيين للنظام القديم» . وهكذا، برغم شعوذة ذكية جدا ، والصحافة المنشفية يملأها الطرب بسبب مهارة المشعوذ .

ان بليخانوف لامع وسريع الخاطر حين يتكلم ، وهو يفرقع ويدور ويطلق الشرر كدولاب ــ كاترين . لكن المشكلة تبدأ حين يؤخذ كلامه حرفيا ثم يخضع لامتحان منطقي .

ما هي الردة ؟ انها عودة سلطة الدولة الى الممثلين السياسيين للنظام القديم . هل يمكن ان يكون هنالك من ضمانةضد ردة كهذه؟ كلا ، لا يمكن . **اذاً** ، فاننا نخترع ضمانة **كهذه** : اشاعة الملكية البلدية ، التي «سوف لن تسلم الارض» ... لكننا نسأل : ما هي العقبات التي تضعها اشاعة الملكية البلدية في وجه«تسليم الارض»؟ ان العقبة الوحيدة هي القانون الذي يقره البرلمان الثوري والذي يعلن ان هذه الاراضي وتلك (عقارات الملاكين العقاريين السابقين، الخ) **ملك** للمجالس التشريعية Diets الاقليمية . لكن ما هو القانون ؟ انه التعبير عن ارادة الطبقات التي خرجت منتصرة وامسكت بسلطة الدولة .

هل تستطيعون ان تروا الآن لماذا يمنع قانون كهذا «تسليم الارض» الى «ممثلي النظام القديم» حين يستعيد **أولئك الاخيرون** سلطة الدولة ؟

وفيما بعد مؤتمر ستوكهولم اخذ الاشتراكيون الديمقراطيون يبشرون بهذا الكلام الفارغ الصارخ حتى من على منبر الدوما ! (خطاب تسيريتللي) .

اما بالنسبة لمضمون هذه المسألة الشهيرة «الضمانات ضد الردة» فانه ينبغي أن نسجل الملاحظة التالية : لما كنا لا نملك من ضمانات ضد الردة ، فان طرح المسألة بالارتباط مع البرنامج الزراعي يعني **تحويل** انتباه الجمهور ، **وتكبيل عقله** ، وادخال الاضطراب الى المناقشة . اننا لسنا في وضع يتيح لنا ، متى اردنا ، احداث ثورة اشتراكية في الغرب ، هي وحدها الضمانة المطلقة ضد الردة في روسيا . اما اذا اردنا ضمانة نسبية ومشروطة ، اي ضمانة تضع اعظم **العقبات** الممكنة في وجه الردة، فان ذلك يكون بالقيام بالثورة في روسيا بالطريقة الابعد مدى

والاكثر مثابرة وحزما . وكلما كانت الثورة بعيدة المدى ، كلما صعبت استعادة النظام القديم ، بل سيبقى المزيد من المكاسب حتى اذا ما حدثت الردة . وكلما تعمقت حراثة التربة القديمة بالثورة كلما صعب ارجاع النظام القديم . في المجال السياسي ، تمثل الجمهورية الديمقراطية تغييرا اكثر عمقا من الحكم الذاتي المحلي الديمقراطي . فالاولى تفترض مسبقا (وتستدعي) المزيد من الطاقة الثورية والذكاء والتنظيم من جانب جماهير الشعب الواسعة ؛ وهي تخلق تقاليد ستكون ازالتها اصعب الى حد بعيد . ولهذا السبب مثلا يعلق الاشتراكيون ــ الديمقراطيون كل هذه الاهمية للثمار العظيمة للثورة الفرنسية برغم كل الردات التي حدثت ، وبذلك فانهم يختلفون عن الكاديت (وعن الاشتراكيين ــ الديمقراطيين ذوي عقول الكاديت ؟) الذين يفضلون زيمستفوات Zemistvos ديمقراطية في ظل الملكية بوصفها «ضمانة ضد الردة» .

في المجال الاقتصادي ، فان التأميم في ثورة زراعية برجوازية ابعد كثيرا من اي شيء آخر ، لانه يحطم **كل** الاشكال القروسطية لملكية الارض . **في الوقت الحاضر** ، يزرع الفلاح حصته من الارض ، وقطعة من ارض الحصص المستأجرة ، وأرضا مستأجرة من الملاك العقاري ، وما الى ذلك . ويتيح التأميم نزع **كل** سياجات ملكية الارض الى اقصى درجة ممكنة ، و«تطهير» كل الارض امام **النظام الجديد من الاقتصاد** الملائم لمتطلبات الرأسمالية . بالطبع فانه حتى احداث تطهير كهذا لن يوفر ضمانة ضد الردة ؛ وتقديم الوعود للشعب «بضمانة ضد الردة» لن يكون سوى خدعة . لكن تطهيرا كهذا **للنظام** القديم لملكية الارض سوف يتيح **لنظام الاقتصاد** الجديد ان يضرب جذوره عميقا الى حد ان تصبح العودة للاشكال القديمة لملكية الارض صعبة للغاية ، لانه **ما من** قوة على الارض **تستطيع** ايقاف تطور الرأسمالية . بالمقابل فان العودة الى النظام القديم لملكية الارض **اسهل** في ظل اشاعة الملكية البلدية ، لان اشاعة الملكية البلدية **تستبقي** «حظائر الاستيطان» ، اي الحدود

التي تفصل ملكية الارض القروسطية عن الشكل الجديد البلدي للملكية . بعد التأميم سيتوجب على الردة ان تحطم ملايين المزارع الرأسمالية الجديدة من اجل ارجاع النظام القديم لملكية الارض . بالمقابل ، وبعد اشاعة الملكية البلدية ، فان الردة لن تضطر الى تحطيم اية مزارع او الى اقامة حدود جديدة للارض ؛ كل ما سيتوجب عليها ان تفعله هو ، حرفيا ، ان توقع ورقة تنقل الاراضي التي تملكها البلدية أ الى الملاك العقاري النبيل ب او ج ، الخ ، او ان تسلم الملاكين العقاريين ايجار الاراضي العائدة «للملكية البلدية» .

ينبغي ان ننتقل الان من خطأ بليخانوف المنطقي بصدد مسألة الردة ، ومن الاضطراب في المفاهيم السياسية ، الى الجوهر الاقتصادي للردة . ان محاضر مؤتمر ستوكهولم تؤكد تماما ما جاء في تقديري من ان بليخانوف يخلط بشكل غير مقبول اطلاقا بين الردة التي حدثت في فرنسا على اساس الرأسمالية وردة «نظامنا شبه الآسيوي القديم» . لذلك ، ليس هنالك حاجة لكي اضيف شيئا الى ما قلته في التقرير حول هذه المسألة . وسأكتفي بتناول مسألة «ازالة الاسس الاقتصادية للطغيان» . فيما يلي المقطع الاهم من خطاب بليخانوف حول هذه المسألة :

«صحيح ان الردة (في فرنسا) لم تعد بقايا الاقطاعية ؛ لكن المقابل لهذه البقايا في بلادنا هو النظام القديم للتعلق الاقطاعي لكل من الارض والمزارع بالدولة ، انه تأميمنا الغريب والقديم للارض . وسوف يكون من اسهل الامور على ردتنا ان ترجع الى (كذا !) ذلك التأميم لانكم انتم انفسكم تطالبون بتأميم الارض ، لانكم تتركون ذلك الميراث من نظامنا القديم شبه الآسيوي سليما» .

هكذا ، بعد الردة ستكون العودة الى **ذلك** ، اي الى التأميم شبه الآسيوي «أسهل» لان لينين (والفلاحين) يطالبون الان بالتأميم . ما معنى ذلك ؟ هل هو تحليل مادي ـ تاريخي، ام مجرد

«لعب بالكلام» (*) عقلاني النزعة ؟ هل **كلمة** التأميم هي التي تسهل الردة الى الظروف شبه الآسيوية ، ام بعض **التغييرات الاقتصادية المعينة** ؟ لو تمعن بليخانوف في المسألة لكان ادرك ان اشاعة الملكية البلدية والتقسيم تزيل اساسا واحدا من اسس النظام الآسيوي، اي الملكية العقارية القروسطية للارض ، ولكنها تستبقي آخر هو نظام ملكية الحصة القروسطي . وبالتالي ، وفي **الجوهر** ، في الجوهر الاقتصادي للثورة (وليس بفضل التعبير الذي قد يستخدم) فان التأميم هو الذي يلغي ، **بصورة اكثر جذرية الى حد بعيد** ، الاسس الاقتصادية للطغيان الآسيوي . وتكمن «حيلة الشعوذة» التي استخدمها بليخانوف في انه وصف **ملكية الارض** القروسطية بتبعيتها وثقلها وعبوديتها على انها «تأميم غريب» ، واهمل **شكلي** ذلك النظام من ملكية الارض: الحصص والملاكية Land Lovdism ونتيجة لهذا التلاعب بالكلمات فقد جرى **تشويه** المسألة التاريخية الحقيقية المتعلقة باشكال ملكية الارض القروسطية التي يلغيها هذا الاجراء الزراعي او ذاك . ان العاب بليخانوف النارية بدائية جدا برغم كل شيء .

ينبغي تفسير تشوش بليخانوف الى حد لا يصدق تقريبا في مسألة الردة بالاستناد الى عاملين اثنين . اولا ، في كلامه عن «الثورة الزراعية الفلاحية» عجز بليخانوف كليا عن ادراك طبيعتها المميزة بوصفها تطورا **رأسماليا** . وهو يخلط النارودنية ، اي نظرية امكان تطور **لارأسمالي** ، بوجهة النظر الماركسية القائلة بامكانية **نمطين** للتطور الزراعي الرأسمالي . ويفصح بليخانوف باستمرار عن «خوف (غامض) من الثورة الفلاحية» (كما قلت له في مؤتمر ستوكهولم) ، الخوف من ان تنقلب رجعية اقتصاديا ومن ان تؤدي لا الى نظام الزراعة الاميركي بل الى العبودية القروسطية.

(*) الرفيق شميدت في ستوكهولم .

البرهان ـ الاصلاح الفلاحي والمجرى اللاحق للتطور . في الاصلاح الفلاحي كانت قشرة الاقطاعية (سواء اقطاعية الملاكين العقاريين او «اقطاعية الدولة» ، التي اشار لها بليخانوف ، ومارتينوف من بعده ، في مؤتمر ستوكهولم) صلبة للغاية. لكن التطور الاقتصادي اثبت انه **اقوى** ، وملأ هذه القشرة الاقطاعية بمضمون **رأسمالي** ، وبرغم العقبات التي فرضتها الملكية القروسطية للارض ، فان الاقتصاد الفلاحي والملاكي Land Lovd تطورا ، ولو ببطء شديد، **عبر الطريق البرجوازي** . ولو كانت هنالك اية اسس حقيقية لمخاوف بليخانوف من عودة الطغيان الآسيوي لكان نظام ملكية الارض بين فلاحي الدولة (حتى الثمانينات) وبين فلاحي الدولة السابقين (بعد الثمانينات) قد تكشف عن كونه النمط الاكثر صفاء لـ«اقطاعية الدولة» . وفي الواقع فانه اثبت انه اكثر تحررا من النظام الملاكي ، لان الاستغلال الاقطاعي كان قد اصبح مستحيلا بالفعل في النصف الاخير من القرن التاسع عشر . وقد وجد استرقاق اقل وتطور اكثر سرعة للبرجوازية الفلاحية بين فلاحي الدولة ذوي «الحيازات الكبيرة» (*) . اما تطور برجوازي بطيء ومؤلم وفقا للنمط البروسي اليونكري ، او تطور سريع وحر وفق النمط الاميركي ـ تلك هي امكانات التطور في روسيا الآن . وكل ما عدا ذلك محض اوهام .

اما السبب الثاني لـ«تشوش الردة» في رؤوس بعض رفاقنا فكان الوضع غير المحدد في ربيع ١٩٠٦ . فالفلاحون ، ككتلة ، لم يكونوا قد اظهروا انفسهم بعد . وكان ما زال ممكنا الافتراض

(*) بالطبع لا يمكن ان نعتبر ان فلاحي الدولة السابقين يملكون «حيازات كبيرة من الارض» الا بالمقارنة مع الفلاحين السابقين لدى الملاكين العقاريين . ووفقا لنتائج عام ١٩٠٥ كان الاوائل يملكون ما معدله ١٢ ديسياتين من ارض الحصص لكل اسرة ، في حين لم تزد حيازات الاخيرين عن معدل ٦ر٧ ديسياتين.

بان الحركة الفلاحية والاتحاد الفلاحي ليسا التعبير النهائي عن المطامح الحقيقية للاغلبية الساحقة من الفلاحين . ولم تكن البيروقراطية الاوتوقراطية وويت قد قطعا الامل بعد من ان «الموجيك سيساعدنا على الخروج من هذا الوضع» (تعبير كلاسيكي استخدمته صحيفة Russ Roye gosudavstvo في ربيع ١٩٠٦) ، اي من ان ينحاز الفلاحون الى اليمين . ومن هنا ذلك التمثيل الواسع الذي منح للفلاحين وفقا لقانون ١١ كانون الاول ١٩٠٥ . وحتى في ذلك الوقت كان العديد من الاشتراكيين-الديمقراطيين يعتقدون بقدرة الاوتوقراطية على التحايل على فكرة الفلاحين : «الافضل ان تذهب كل الارض للقيصر بدلا من ان تكون للسادة الارستقراطيين» . لكن مجلسي الدوما ، وقانون ٣ حزيران ١٩٠٧ ، وتشريع ستوليبين الزراعي كانوا كافيين لكي يفتح الجميع اعينهم . ولانقاذ ما امكنها ، اضطرت الاوتوقراطية الى استحداث سياسة التحطيم القسري للكوميونات القروية لصالح الملكية الخاصة للارض ، اي لتركيز الردة المضادة للثورة ، لا على كلام الفلاحين الغامض عن التأميم (الارض ملك «الكوميونة») ، وما الى ذلك) بل على الاساس **الاقتصادي الوحيد** الذي يمكن الابقاء على سيطرة الملاكين العقاريين فوقه ، اي التطور **الرأسمالي** وفق النموذج البروسي .

لقد اتضح الوضع تماما الآن ، وحان الوقت للتخلص الى الابد من الخوف الغامض من ردة «آسيوية» تثيرها حركة الفلاحين ضد الملكية الخاصة للارض (*) .

(*) لن اقول شيئا هنا بصدد واقع ان شبح الردة سلاح سياسي بيد البرجوازية ضد البروليتاريا ، فقد قيل كل ما هو جوهري في الموضوع في تقديري .

٢ ـ الحكم الذاتي المحلي بوصفه «حصنا ضد الرجعية» .

... «حين يتجسد في اجهزة حكم ذاتي محلي تمتلك الارض» ، قال بليخانوف ذلك في ستوكهولم ، «فانها (اشاعة الملكية البلدية) ستخلق حصنا ضد الرجعية وسيكون ذلك حصنا قويا للغاية . خذوا قوزاقنا مثلا» . حسنا ، سوف «نأخذ قوزاقنا» ونرى قيمة الاشارة اليهم . لكن اولا دعونا نتفحص الارضية العامة للرأي القائل ان الحكم الذاتي المحلي قادر على ان يكون حصنا ضد الرجعية . لقد اقترح دعاة اشاعة الملكية البلدية هذا الرأي في مناسبات لا تحصى ، ويكفي الاستشهاد بمقطع من خطاب جون لتكملة صيغة بليخانوف . «ما الفرق بين التأميم واشاعة الملكية البلدية للارض اذا ما اقرينا بانهما كليهما ممكنتان ومرتبطتان بالتساوي بجعل النظام السياسي ديمقراطيا ؟ الفرق هو ان اشاعة الملكية البلدية اكثر قدرة على تدعيم مكاسب الثورة، والنظام الديمقراطي ، وانها ستشكل اساس تطوره اللاحق ، في حين ان كل ما سيحققه التأميم هو تدعيم سلطة الدولة» .

في الواقع ينفي المنشفيك امكان وجود ضمانات ضد الردة ، ولكنهم وبالنفس الواحد ذاته ينتجون «ضمانات» و«حصونا» كالمشعوذين الذين يؤدون حيلة امام الجمهور . فكروا قليلا ، ايها السادة ! كيف يمكن ان يكون الحكم الذاتي المحلي حصنا ضد الرجعية ، او كيف له ان يدعم مكاسب الثورة ؟ ليس هنالك سوى حصن واحد ضد الرجعية وطريقة واحدة لتدعيم مكاسب الثورة: الوعي الطبقي وتنظيم جماهير البروليتاريا والفلاحين . وفي دولة رأسمالية ذات طابع مركزي، لا عبر الارادة الاعتباطيةللبيروقراطية بل بواسطة المتطلبات العنيدة للتطور الاقتصادي ، فان ذلك التنظيم ينبغي ان يجد تعبيره في قوة واحدة متلاحمة عبر الدولة بأسرها . ودون حركة فلاحية مركزية ، ودون نضال سياسي على المستوى القومي للفلاحين بقيادة بروليتاريا مركزية ، **فلن تكون**

هنالك اية «مكاسب ثورية» جدية تستحق «التدعيم» ؛ كما لن يقوم أي «حصن ضد الرجعية» .

ان الحكم الذاتي المحلي الديمقراطي فعليا مستحيل الا اذا تم قلب الحكم الملاكي كليا ، والا اذا ألغيت الملاكية **Land Lordism** وفي حين انهم يعترفون بذلك في الكلام فان المنشفيك ، بخفة مدهشة ، يرفضون التمعن في ما يتضمنه ذلك لجهة الاعمال . لجهة الاعمال ليس بالامكان تحقيق ذلك الا اذا ما استولت الطبقات الثورية على السلطة السياسية عبر الدولة كلها ؟ وكان يمكن للمرء ان يفكر ان سنتي الثورة علّمتا حقا اكثر الناس عنادا ان هذه الطبقات في روسيا لن تكون سوى البروليتاريا والفلاحين . لكي تكون منتصرة ، ينبغي لل«ثورة الزراعية الفلاحية» التي تتكلمون عنها ايها السادة ، ان تصبح وبوصفها كذلك ، اي بوصفها ثورة فلاحية ، السلطة المركزية في الدولة .

لا تستطيع اجهزة الحكم الذاتي الديمقراطية ان تكون سوى **اجزاء** مثل هذه السلطة المركزية للفلاحين الديمقراطيين . وفقط عبر **محاربة** التفتت المحلي والاقليمي للفلاحين ، وعبر الدعوة الى حركة مركزية وعبر تحضيرها وتنظيمها على مستوى قومي روسي شامل ، يمكن تقديم خدمة حقيقية لقضية «الثورة الزراعية الفلاحية» ، بدل ان يؤول الامر الى تشجيع التأخر الضيق الافق والخمول الاقليمي المحلي لدى الفلاحين . وبالضبط فانكما تخدمان هذا الخمول ، ايها السيدان بليخانوف وجون ، حين تدعوان الى الفكرة المنافية للمنطق والبالغة الرجعية بان الحكم الذاتي المحلي يستطيع ان يكون «حصنا ضد الرجعية» او انه يستطيع ان «يدعم مكاسب الثورة» . فقد اثبتت سنتا الثورة الروسية بوضوح ان هذا التفتت المحلي والاقليمي ، بالذات ، للحركة الفلاحية (وحركة الجنود جزء من الحركة الفلاحية) كان المسؤول الاول عن الهزيمة.

ان تقديم برنامج «للثورة الزراعية الفلاحية» يرتبط بديمقراطية الحكم الذاتي المحلي **وحده** دون الحكومة المركزية ، ورفع الاول

بوصفه «حصنا» حقيقيا و«تدعيما» ليس في الواقع سوى **صفقة مع الرجعية** على غرار الكاديت (*) . يؤكد الكاديت على الحكم الذاتي «الديمقراطي» المحلي لانهم لا يريدون ، او لا يجرؤون ، على طرق مسائل **اكثر اهمية.** اما المنشفيك فلا يدركون ايةكلمة كبيرة تلفظوا بها حين اقروا ان «الثورة الزراعية الفلاحية» هي مهمة اليوم ، وقد اظهروا في تعليقهم السياسي الملحق بهذا البرنامج الزراعي ذروة ضيق التفكير المقاطعية .

هاكم نموذجا من محاكمات جون المنطقية ، اذا اردتم :

«يخاف الرفيق لينين من ان تنتزع الرجعية الاراضي المصادرة من اجهزة الحكم الذاتي المحلي ؛ واذا كان ذلك يصح بالنسبة للاراضي التي قد تنتقل الى ايدي الدولة ، فانه لا يصح بالنسبة لاراضي الملكيات البلدية . فالحكومة الروسية الاوتوقراطية نفسها لم تستطع ان تنتزع الارض من اجهزة الحكومة المحلية في ارمينيا، لان ذلك كان سيثير مقاومة قوية من جانب الشعب» .

رائع ، اليس كذلك ؟ ان كل تاريخ الاوتوقراطية هو تاريخ الاغتصاب للاراضي المحلية والاقليمية والقومية ؛ لكن متعالمينا

(*) تناولت ذلك بصورة اكمل في تقريري . هنا سأضيف مقتطفا من خطاب للمنشفي نوفوسوسكي ، لم اسمعه في المؤتمر ، الا انه يعزز بصورة صارخة. قال نوفوسوسكي معارضا احلال كلمات «جمهورية ديمقراطية» بدلا من «دولة ديمقراطية» : «في حالة اقامة حكم ذاتي محلي ديمقراطي فعلا ، فان البرنامج الذي جرى تبنيه الان يمكن ان يصار الى تطبيقه حتى **بدرجة من الديمقراطية فمن الحكومة المركزية لا يمكن وصفها بانها اعلى درجات الديمقراطية . وحتى في ظل ديمقراطية ذات درجة مقارنة ، اذا صح التعبير ، فان اشاعة الملكية البلدية لن تكون ضارة ، بل مفيدة .** ذلك واضح باكثر ما يكون الوضوح . ثورة زراعية فلاحية **بدون** قلب الاوتوقراطية ـ تلك هي الفكرة المغالية في الرجعية التي ينادي بها المنشفيك .

يحاولون تطمين الشعب الذي يصيبه الخمول في انعزاله الاقليمي بالمحاججة بانه «حتى الاوتوقراطية» لم تنتزع الارض من **الكنائس** الارمنية ، برغم انها كانت قد شرعت في ذلك ، ولم يمنعها من الاستمرار **سوى** الثورة الروسية الشاملة ... في المركز هنالك الاوتوقراطية ، وفي المقاطعات «الاراضي الارمنية» التي «لم تجرؤ على انتزاعها» ... كيف تسرب كل هذا الغباء المدعي الى حركتنا الاشتراكية الديمقراطية ؟

وهاكم قوزاق بليخانوف :

«خذوا قوزاقنا . انهم يتصرفون كرجعيين بكل ما في الكلمة من معنى ؛ لكن اذا ما جرؤت الحكومة (الاوتوقراطية) على وضع يدها على ارضهم فانهم سيهبون ضدها حتى آخر رجل . وبالنتيجة ، فان فضيلة اشاعة الملكية البلدية هي في انها ستثبت قيمتها في حالة الردة» .

«بالنتيجة» ، بالفعل ! اذا ما قامت الاوتوقراطية ضد حماة الاوتوقراطية، فان حماةالاوتوقراطية سيقومون ضد الاوتوقراطية. يا للعمق ؟ لكن ملكية الارض لدى القوزاق مفيدة ليس فقط في حالة الردة ، بل كوسيلة لتركيز ما ينبغي الاطاحة به قبل ان تعيده الردة . لفت شميدت، في حديثه المضاد لخطاب بليخانوف، الانتباه الى هذا الجانب الطريف في اشاعة الملكية البلدية . قال:

«دعوني اذكركم ان الاوتوقراطية منحت القوزاق امتيازات معينة لشهر مضى . وبالنتيجة ، فانها ليست خائفة من اشاعة الملكية البلدية لان اراضي القوزاق تدار الآن بطريقة تشبه اشاعة الملكية البلدية الى حد بعيد ... انها (اشاعة الملكية البلدية) تلعب دورا مضادا للثورة الآن » .

اثار هذا الخطاب بليخانوف الى حد انه قاطع المتكلم (حول نقطة غير مهمة ، ليسأله عما اذا كان يتكلم حول قوزاق اورنبرغ) وحاول ان يعطل جدول المتكلمين بالمطالبة بالكلام في غير دوره لكي يدلي بملاحظة . وبالنتيجة فانه قدم الملاحظة التالية المكتوبة :

«استشهد الرفيق شميدت خطأ باشارتي الى القوزاق . انني لم اشر الى قوزاق اورنبرغ اطلاقا . لقد قلت : انظروا الى القوزاق ؛ انهم يتصرفون كرجعيين بكل ما في الكلمة من معنى . لكن اذا ما حاولت الحكومة ان تضع يدها على ارضهم فانهم سيهبون ضدها حتى آخر رجل . وستفعل الشيء نفسه، بصورة متفاوتة ، كل الاجهزة الاقليمية التي ستنقل اليها الثورة اراضي الملاكين العقاريين المصادرة ، اذا ما قامت محاولة كهذه . وسيكون هذا السلوك من جانبها احد الضمانات ضد الرجعية في حالة الردة » .

انها لخطة رائعة ، بالطبع ، ان نقلب الاوتوقراطية دون مس الاوتوقراطية : ان نأخذ عدداً من الاقاليم من الرجعية وان نتركها تحاول استعادتها اذا ما استطاعت ! انها تقريبا لامعة كفكرة نزع ملكية الرأسمالية عبر بنوك التوفير . لكن ذلك ليس المهم الآن . المهم هو أن اشاعة الملكية البلدية الاقليمية ، التي «ينبغي» ان تلعب دورا رائعا بعد الثورة الظافرة ، تلعب **الآن** دورا مضادا للثورة . وتلك هي النقطة التي تجنبها بليخانوف !

في الوقت الحاضر تمثل اراضي القوزاق اشاعة الملكية البلدية الفعلية . وتعود اقاليم واسعة الى ملكية فرق قوزاق منفصلة ــ الاورنبرغ ، دون ، وسواهم . ويمتلك القوزاق ما معدله **٥٢ ديسياتين للاسرة** ، في حين لا يزيد معدل ملكية الفلاحين عن ١١ ديسياتين . وبالاضافة يمتلك قوزاق اورنبرغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ديسياتين من «اراضي الجيش» ؛ ويمتلك قوزاق الدون ١٫٩٠٠٫٠٠٠ ديسياتين ، الخ. وهذه «الاشاعة للملكية البلدية» هي ارض التفقيس للعلاقات الاقطاعية الصرفة . وتتطلب هذه الاشاعة للملكية البلدية القائمة فعلا العزلة الطبقية والاقليمية للفلاحين، الذين تقسمهم الفروقات في حجم الحيازات، وكمية الضرائب المدفوعة ، وشروط ايجار الارض القروسطي كمكافأة للخدمة وما الى ذلك . لا تساعد «اشاعة الملكية البلدية»

الحركة الديمقراطية العامة ، بل انها تعمل على تفكيكها وعلى تقسيمها الى اقاليم ، وبالتالي فهي تضعف ما لا يمكن ان ينتصر الا كفوة مركزية ؛ انها تخدم في ابعاد اقليم عن الآخر .

وفي الدوما الثانية نجد **القوزاقي اليميني** كارولوف يتكلم **مؤيدا لستوليبين** (مؤكدا ان ستوليبين في اعلانه وافق ايضا على التحوير القسري في حدود الارض) **ومنددا** بالتأميم بما لا يقل عن تنديد بليخانوف به ، **وداعيا صراحة الى اشاعة الملكية البلدية** تبعا للاقاليم . لقد ادرك القوزاقي اليميني كارولوف لب المسألة اكثر بألف مرة من ماسلوف وبليخانوف . فالتقسيم الى اقاليم **ضمانة ضد الثورة**. واذا ما فشل الفلاحون الروس (بمساعدة حركة بروليتارية مركزية لا «اقليمية») في تحطيم حدود انعزالهم الاقليمي وتنظيم حركة روسية شاملة ، فان الثورة ستضرب **دائما** بواسطة ممثلي مختلف الاقاليم ذات الامتيازات الذين ستستخدمهم السلطة المركزية للنظام القديم في الصراع وفق ما تتطلبه الضرورة .

ان اشاعة الملكية البلدية شعار **رجعي** يؤله الانعزال القروسطي للاقاليم ويبلد وعي الفلاحين للحاجة الى ثورة زراعية مركزية .

٣ ـ السلطة المركزية وتدعيم الدولة البرجوازية .

ان اكثر ما يكرهه دعاة اشاعة الملكية البلدية هو سلطة الدولة المركزية . لكن قبل ان نتفحص حججهم ينبغي ان نتحقق اولا مما يعنيه التأميم من زاوية سياسية وقانونية (تحققنا من مضمونه الاقتصادي سابقا) .

التأميم هو نقل كل الاراضي الى **ملكية** الدولة . وتعني ملكية الدولة انها مخولة استيفاء الريع العقاري من الارض ووضع قواعد **عامة** تحكم حيازة واستعمال الارض للبلاد بأسرها . وفي ظل

التأميم تشمل هذه القواعد العامة ، بالتأكيد ، منع اي نوع من الوسيط ، اي منع شبه الايجار ، وتحويل الارض لاي كان عدا المزارع المباشر ، وما الى ذلك . واكثر من ذلك ، اذا كانت الدولة المعنية ديمقراطية فعلا (ليس بالمعنى المنشفي على طريقة نوفوسوسكي) فان ملكيتها للارض لا تنفي ابدا **بل** ، بالعكس ، **تتطلب** وضع الارض تحت **تصرف** اجهزة الحكم الذاتي المحلية والاقليمية وذلك ضمن حدود قوانين البلاد . وكما اشرت سابقا في كراسة « مراجعة » فان برنامجنا الادنى **يطالب مباشرة** بذلك حين يدعو الى تقرير المصير الذاتي للقوميات والى الحكم الذاتي الاقليمي الواسع وما الى ذلك . وعلى ذلك فان الانظمة التفصيلية التي تتعلق بالفروقات المحلية وتوزيع الحصص عمليا ، او توزيع الارض بين الافراد والجمعيات ، الخ ــ كل ذلك ينتقل **حتما** الى ايدي الاجهزة **المحلية** للدولة ، اي الى اجهزةالحكم الذاتي المحلي .

وأي سوء فهم في هذا المجال سيكون عائدا ، اذا ما حصل ، اما الى الفشل في فهم الفرق بين مفاهيم الملكية والحيازةوالتصرف والاستعمال او الى الغزل الديماغوجي مع الاقليمية والفدرالية(*) .

(*) نرى ذلك النوع من الغزل لدى ماسلوف ، الذي كتب في مقالة في Obrazovaniye ١٩٠٧ ، يقول : «وبما رفض الفلاحون في بعض الاماكن المشاركة في اراضيهم ، لكن رفض الفلاحين في منطقة كبيرة واحدة (مثلا ، بولندا) المشاركة في اراضيهم سيكون كافيا ليجعل من اقتراح تأميم الارض مجرد بحث» . ذلك نموذج للحجج المبتذلة التي ليس فيها اي اثر **للتفكير** ، وانما مجرد لعب بالكلمات . ان «رفض» منطقة تحتل موقعا استثنائيا لا يمكن ان يغير البرنامج العام ، ولا ان يجعل منه عبثا : فبعض المناطق قد «ترفض» ايضا اشاعة الملكية البلدية . تلك ليست النقطة الجوهرية . فالمهم هو انه في دولة رأسمالية موحدة، لا يمكن انتتعايش الملكية الخاصة للارض والتأميمعلى =

ان الفرق بين اشاعة الملكية البلدية والتأميم لا يقوم على اساس توزع الحقوق بين السلطات المركزية والاقليمية ولا ، وبنسبة اقل ايضا ، الى «بيروقراطية» السلطة المركزية ــ الجهلة وحدهم يمكنهم ان يفكروا وان يتكلموا على هذا النحو ــ فالفرق الجوهري هو انه في ظل اشاعة الملكية البلدية تستبقي الملكية الخاصة بالنسبة لقسم من الارض ، في حين انها تلغى تماما في ظل التأميم . يكمن الفرق الجوهري ، اذاً ، في «نظام المعدنين الزراعي» الذي يتضمنه البرنامج الاول ، والذي يلغيه الثاني .

لكن ، اذا ما تناولت البرنامج **الحالي** من زاوية **الاعمال الاعتباطية** للسلطة المركزية الخ ، (وهي وجهة نظر غالبا ما يرتد اليها دعاة اشاعة الملكية البلدية المبتذلون) ، فسوف ترى ان البرنامج الحالي مشوش وغامض الى اقصى حد . وتكفي الاشارة الى ان البرنامج الحالي ينقل «الى حيازة الدولة الديمقراطية» كلا من «الاراضي المطلوبة للاستيطان» و«مناطق الغابات والمياه ذات الاهمية القومية» . ومن الجلي ان هذه التعابير غير محددة ابدا وتوفر مصدرا رحبا للنزاعات . خذوا مثلا آخر مساهمات السيد كاوفمان في المجلد الثاني من المسألة الزراعية الذي نشره الكاديت («حول قواعد الحصص الاضافية») ، حيث جرى تخمين احتياطي الارض في٤٤ مقاطعة القابل للاستعمال كحصص اضافية للفلاحين وفقا لاعلى قواعد عام ١٨٦١ . وهكذا يتم اولا تقدير «الاراضي غير المعطاة كحصص والقابلة للتوزيع» باستثناء اراضي الغابات ثم مع اراضي الغابات (اكثر من ٢٥ بالمئة من الغابات) . من الذي سيحدد ايا من هذه الغابات ذو «اهمية قومية» ؟ السلطة

= نطاق واسع كنظامين منفصلين . فأحدهما ينبغي ان يكسب الصراع، وواجب حزب العمال هو الدعوة الى النظام الافضل ، النظام الذي يسهل التطور السريع للقوى المنتجة وحرية خوض الصراع الطبقي .

المركزية للدولة وحدها ، بالطبع . وبذلك يضع البرنامج المنشفي في ايدي سلطة الدولة المركزية هذه مساحة شاسعة تبلغ ٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ ديسياتين في ٤٤ مقاطعة (وفقا لكاوفمان) . من الذي سيحدد ما هي الاراضي القابلة «للاستيطان» ؟ السلطة المركزية البرجوازية وحدها ، بالطبع . وهي وحدها التي ستحدد مثلا ما اذا كانت الـ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ديسياتين من «اراضي الجيش» العائدة لقوزاق اورنبرغ ، او الـ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ ديسياتين من اراضي قوزاق الدون تستطيع ان تكون «اراضي استيطان» **للبلاد بأسرها** (لان القوزاق يملكون ما معدله ٥٢٫٧ ديسياتين للاسرة) . من الواضح أن المسألة ليست على النحو الذي يقدره ماسلوف وبليخانوف وشركاهم . انها ليست مسألة حماية اجهزة الحكم الذاتي الاقليمي المحلي من تعديات الحكومة المركزية عبر مقررات على الورق ، فذلك لا يمكن تحقيقه سواء بالورق او بالبنادق ؛ ذلك ان وجهة التطور الرأسمالي هي المركزية ، وتركيز مقدار من القوة في ايدي الحكومة البرجوازية المركزية لا **تستطيع** «الاقاليم» يوما مواجهته . والنقطة هي ان **الطبقة نفسها** ينبغي ان تملك السلطة السياسية سواء مركزيا ام محليا، وان تطبيق الديمقراطية ينبغي أن يكون متسقا الى **درجة** مطلقة من التساوي، درجة كافية لضمان **السيادة الكاملة** لاغلبية السكان ، اي للفلاحين . وذلك وحده يمكن ان يشكل **ضمانا حقيقيا** ضد التعديات «المفرطة للمركز، وضد انتهاكات الحقوق «المشروعة» للاقاليم . واية ضمانات اخرى يخترعها المنشفيك ليست سوى غباء تام ؛ انها طراطير يرتديها جهلة اقليميون لحماية انفسهم من سلطان السلطة المركزية التي ركزتها الرأسمالية . وذلك هو نمط الغباء الجاهل الذي يقع فيه نوفوسدسكي ، وكذلك كل البرنامج الحالي الذي **يتصور امكانية** ديمقراطية تامة في الحكومات الذاتية المحلية ودرجة «ادنى» من الديمقراطية في المركز . ان الديمقراطية غير التامة تعني ان السلطة في المركز **ليست** في ايدي اغلبية السكان ، **وليست** في

ايدي هذه العناصر التي تسود في اجهزة الحكم الذاتي المحلي . ويعني ذلك ليس فقط امكانية بل **وحتمية النزاعات** التي ستخرج منها السلطة المركزية **اللا** ديمقراطية منتصرة بفعل قوانين التطور الاقتصادي .

ان «اشاعة الملكية البلدية» من هذه الزاوية ، واذا ما اعتبرت كوسيلة «لضمان» شيء ما للاقاليم ضد السلطة المركزية ، هي مجرد هراء جاهل . واذا ما امكن ان يدعى ذلك «قتالا» ضد السلطة البرجوازية المركزة ، فانه ذلك النوع من «القتال» الذي يخوضه **المعادون للسامية** ضد الرأسمالية ، اي نفس الوعود المسرفة التي تجذب الجماهير البليدة والجاهلة **ونفس الاستحالة الاقتصادية والسياسية** لتحقيق هذه الوعود .

خذوا الحجة المبتذلة لدعاة اشاعة الملكية البلدية ضد التأميم والقائلة بان التأميم سوف يقوي الدولة البرجوازية (او كما يقول جون بطريقة تدعو للاعجاب : «سوف تقوي سلطة الدولة **فقط**») ويزيد من مداخيل الحكومة البرجوازية المعادية للبروليتاريا ؛ **في حين** ــ ذلك ما يقولونه حرفيا ــ **في حين** ان اشاعة الملكية البلدية سوف تدر المداخيل لحاجات السكان ، لحاجات البروليتاريا . هذا النوع من المحاججة يجعل المرء يخجل نيابة عن الاشتراكية ــ الديمقراطية ؛ لانه مجرد **غباء معادٍ للسامية ، وديماغوجية معادية للسامية.** سوف لن نذكر ما تقوله «الاسماك الصغيرة» التي ضللها بليخانوف وماسلوف ، وسنكتفي بالاستشهاد بماسلوف نفسه :

«الاشتراكية ــ الديمقراطية ، وهو هنا يعلم Obrazovaniye «تجري حساباتها دائما بطريقة تجعل خططها وأهدافها مبررة حتى في أسوأ الظروف ... ينبغي ان نفترض ان النظام البرجوازي بكل سماته السلبية سيسود في كل مجالات الحياة الاجتماعية. وسوف يكون للحكم الذاتي نفس الطابع البرجوازي كما لمجمل نظام الدولة ؛ وسيستمر الصراع الطبقي الحاد نفسه كما في بلديات اوروبا الغربية .

«ما الفرق ، اذا ، بين الحكم الذاتي المحلي وسلطة الدولة ؟ لماذا تهدف الاشتراكية الديمقراطية الى تحويل الارض ، لا للدولة، بل الى اجهزة الحكم الذاتي المحلي ؟

«من اجل تعريف وظائف كل من الدولة والحكم الذاتي المحلي دعونا نقارن ميزانيتهما » .

ثم يلي ذلك هذه المقارنة : في احدى اكثر الجمهوريات ديمقراطية ــ الولايات المتحدة الاميركية ــ يجري انفاق ٤٢ بالمئة من الموازنة على الجيش والبحرية . وينطبق الامر نفسه على فرنسا وانكلترا ، الخ. بالمقابل تنفق «زيمستفوات الملاكين العقاريين» في روسيا ٢٧ر٥ بالمئة من ميزانيتها على الصحة العامة ، و١٧ر٤ بالمئة على التعليم و١١ر٩ بالمئة على الطرقات .

«هذه المقارنة بين ميزانيات الدول الاكثر ديمقراطية وميزانيات اجهزة الحكم الذاتي الاقل ديمقراطية تبين ان الاولى تخدم ، بوظائفها مصالح الطبقات الحاكمة ، وان اموال الدولة تنفق على **وسائل الاضطهاد**، على وسائل قمع الديمقراطية ؛ من جهة اخرى، نجد ان النمط الاكثر لا ديمقراطية والاسوأ للحكم الذاتي المحلي مرغم ، ولو بصورة سيئة ، على خدمة الديمقراطية ، اي على تلبية المتطلبات المحلية» .

«ينبغي ان لا تكون الاشتراكية الديمقراطية ساذجة الى حد ان تقبل بتأميم الارض على اساس ، مثلا ، ان مداخيل الاراضي ستذهب لصيانة القوات **الجمهورية** ... وسوف يكون قارئا ساذجا ذلك الذي يصدق اولنوف حين يقول ان نظرية ماركس «تسمح» بادخال مطلب تأميم الارض وحده في البرنامج ، اي بانفاق ريع الارض العقاري (بغض النظر عما اذا اسميناه مطلقا او تفاضليا ؟) على الجيش والبحرية ، وان هذه النظرية لا تسمح بادخال مطلب اشاعة الملكية البلدية للارض ، اي بانفاق الريع العقاري على احتياجات السكان» .

الامر واضح تماما ، قد يخيل للمرء ذلك . التأميم ــ من اجل

الجيش والبحرية . واشاعة الملكية البلدية ـ من اجل احتياجات السكان ! اليهودي هو رأسمالي ؛ ليسقط اليهود تعني ليسقط الرأسماليون !

يعجز ماسلوف الطيب عن رؤية ان هذه النسبة المرتفعة من الانفاقات على الحاجات الثقافية في ميزانيات اجهزة الحكم الذاتي المحلي هي نسبة مرتفعة ضمن البنود الثانوية للانفاقات . لماذا ؟ لان السلطة المركزية هي التي تحدد السلطات التشريعية والمالية لاجهزة الحكم الذاتي المحلي ، وتحددها بطريقة تجعلها تأخذ اموالا طائلة للجيش ، الخ ، ولا تعطي سوى القليل جدا «للثقافة» . هل مثل هذا التقسيم ضروري في مجتمع برجوازي؟ اجل ، انه كذلك ؛ ففي مجتمع برجوازي لا تستطيع البرجوازية ان تحكم اذا لم تنفق اموالا طائلة لتجعل حكمها آمنا ، وبذلك فانها لا تترك سوى القليل جدا للاغراض الثقافية . ينبغي ان يكون المرء «ماسلوفا» لكي يدرك هذه الفكرة اللامعة : اذا ما اعلنت ان هذا **المصدر للاموال الطائلة** هو ملكية الزيمستفوات فانني **اخدع** حكم البرجوازية ! كم هي سهلة مهمة البروليتاريين فيما لو فكروا كما يفعل ماسلوف : كل ما علينا ان نطالب به هو ان «تشاع الملكية البلدية » للمداخيل الناتجة عن سكك الحديد والبريد والبرق واحتكار الكحول ، بدلا من ان «تؤمم» ، وعندها سوف تنفق كل المداخيل ، لا على الجيش والبحرية بل لاغراض ثقافية . وليست هنالك من حاجة اطلاقا الى قلب السلطة المركزية ، او لتغييرها جذريا ؛ كل ما علينا ان نفعله هو ، ببساطة ضمان اشاعة الملكية البلدية لكل مصادر الدخل المهمة ، وبذلك تمر الحيلة . يا للمتعالمين !

في اوروبا ، وفي كل بلد برجوازي ، المداخيل البلدية هي تلك المداخيل ـ وليتذكر ماسلوف الطيب ذلك جيدا ! ـ التي ترغب السلطة المركزية البرجوازية في التخلي عنها لاغراض ثقافية ، لانها **بنود ثانوية للدخل** ، ولانه ليس عمليا ان تقوم السلطة المركزية

بجبايتها ، ولان الحاجات الرئيسية والجوهرية والاساسية للبرجوازية وحكمها قد تأمنت بالفعل عبر **الاموال الطائلة من** الدخل . واذا ، فان توجيه النصح الى الشعب بجمع اموال طائلة جديدة ، مئات الملايين من الاراضي التي تملكها البلديات ، والتأكد من انفاقها لاهداف ثقافية بتسليمها للزيمستفوات بدلا من السلطة المركزية ، ليست سوى نصيحة مشعوذ . لا تستطيع البرجوازية في دولة برجوازية ان تعطي **سوى الفتات** للاغراض الثقافية الحقيقية ، لانها تتطلب اموالا طائلة لضمان حكمها كطبقة . لماذا تستولي السلطة المركزية على تسعة اعشار المداخيل الناتجة عن الضرائب على الارض وعلى الهيئات التجارية ، الخ ، ولا تترك للزيمستفوات الا العشر ؟ لماذا تقنن ان لا تزيد اية ضرائب اضافية قد تفرضها الزيمستفوات عن نسبة ضئيلة معينة ؟ لان المبالغ الكبيرة ضرورية لضمان الحكم الطبقي للبرجوازية ، التي لا تستطيع بحكم طبيعتها البرجوازية ذاتها ان تسمح بانفاق ما يزيد على الفتات لاغراض ثقافية .

يسلم الاشتراكيون الاوروبيون بهذا التوزيع للمبالغ الكبيرة والفتات بوصفه معطى ؛ وهم يعلمون جيدا ان الامر لا يمكن الا ان يكون كذلك في مجتمع برجوازي . وبتسليمهم بهذا التوزيع فانهم يقولون : لا نستطيع المشاركة في السلطة المركزية لانها اداة اضطهاد ؛ لكن يجوز ان نشارك في الحكومات البلدية لان الفتات هنا ينفق لاغراض ثقافية . لكن كيف سينظر هؤلاء الاشتراكيون الى رجل نصح حزب العمال بالتحريض لصالح اعطاء البلديات الاوروبية حقوقا للملكية في المداخيل الكبيرة فعلا ، وفي مجمل ريع الارض المحلية ، وكل دخل مكاتب البريد المحلية ، والسكك الحديدية المحلية ، الخ ؟ انهم بالتأكيد سيفكرون ان رجلا كهذا هو اما مخبول او انه «اشتراكي مسيحي» وصل الى صفوف الاشتراكية ـ الديمقراطية بطريق الخطأ .

ان أولئك الذين ، لدى نقاش مهام الثورة الحالية (البرجوازية)

في روسيا ، يحاججون بانه ينبغي ان لا نقوي السلطة المركزية للدولة البرجوازية ، يكشفون عجزا تاما عن الفهم . يجوز للالمان وينبغي لهم ان يحاججوا بتلك الطريقة لانهم لا يجدون امامهم سوى المانيا برجوازية ـ يونكرية ؛ ولن تقوم المانيا اخرى حتى اقامة الاشتراكية . من جهة اخرى ، فان مجمل مضمون النضال الجماهيري الثوري في بلادنا ، في هذه المرحلة الحالية ، يدور حول ما اذا كانت روسيا ستصبح دولة برجوازية ـ يونكرية (كما يرغب ستوليبين والكاديت) ، او دولة برجوازية ـ فلاحية (كما يريد الفلاحون والعمال) . ولا يستطيع المرء ان يشارك في ثورة كهذه من غير ان يدعم قسما من البرجوازية ، ونمطا للتطور البرجوازي ، هذا قسم آخر ونمط آخر . ونظرا للاسباب الاقتصادية الموضوعية ، فليس امامنا ولن يوجد من «خيار» آخر في هذه الثورة عدا الخيار بين جمهورية مزارعين ـ فلاحين مركزية برجوازية ومملكة ملاكين عقاريين ـ يونكريين مركزية برجوازية. ان تجنب هذا «الخيار» الصعب بتركيز انتباه الجماهير على التماس «فقط لو كان باستطاعتنا ان نجعل الزيمستفوات اكثر ديمقراطية قليلا» ، لهو ادعاء جاهل اكثر ابتذالا .

٤ ـ افق الثورات السياسية والثورات الزراعية .

«خيار» صعب ، قلنا ، قاصدين بالطبع لا الخيار الذاتي (المرغوب اكثر) بل الحصيلة الموضوعية لصراع القوى الاجتماعية التي تقرر القضايا التاريخية . ان اولئك الذين يقولون ان برنامجي الزراعي ، الذي يربط الجمهورية بالتأميم ، متفائل لم يسبق لهم ان فكروا في ماهية «الصعوبة» التي تعترض حصيلة ملائمة للفلاحين . هاكم حجج بليخانوف حول هذا الموضوع :

«يتجنب لينين صعوبة المسألة باللجوء الى فرضيات متفائلة .

وتلك هي الطريقة المعهودة للتفكير الطوباوي . يقول الفوضويون ، مثلا : ليس هنالك حاجة الى اية مؤسسة للقسر ، وحين نرد بان غياب المؤسسة القسرية يتيح لبعض افراد المجتمع ان يسيئوا الى المجتمع اذا ارادوا ، فان الفوضويين يجيبون : «ذلك غير ممكن» . في رأيي ، ذلك يعني تجنب صعوبة المسألة باللجوء الى فرضيات متفائلة. وذلك ما يفعله لينين. انه يطرح سلسلة كاملةمن الـ«اذا» المتفائلة بصدد نتائج الاجراءات التي يقترحها . ولاثبات ذلك سوف استشهد باللوم الذي وجهه لينين الى ماسلوف . في الصفحة ٢٣ من كراسته يقول «تفترض مسودة ماسلوف ضمنا ظرفا لم تنجز فيه مطالب برنامجنا الحد الادنى السياسي بكاملها ، حيث لم يتم ضمان سيادة الشعب وحيث لم يلغ الجيش الدائم ، وحيث لا يجري انتخاب الموظفين ، وما الى ذلك . وبكلمات اخرى ، انها تفترض ان ثورتنا الديمقراطية ، كمعظم الثورات الديمقراطية في اوروبا ، لم تتحقق كليا وانها بترت وتشوهت «وأرجعت الى الوراء» ككل الثورات الباقية . ان مسودة ماسلوف موضوعة خصيصا لثورة ديمقراطية وسطية مترددة وغير كاملة او لثورة مبتورة قامت الرجعية « بتحييد اخطارها» . واذا ما افترضنا ان لوم لينين لماسلوف مبرر ، فان المقطع الذي استشهدنا به يبين ان مسودة لينين للبرنامج لا تصلح الا اذا صحت كل الـ«اذا» التي يفترضها . لكن اذا لم تتحقق كل هذه الـ«اذا» فان تطبيق مسودته (*) يصبح ضارا . لكن ليست لنا حاجة لمثل هذه المسودات . فينبغي لمسودة برنامجنا ان تكون مسلحة لدى كل النقاط ، اي ان تكون مستعدة لمواجهة «اذا» غير ملائمة» (محاضر مؤتمر ستوكهولم) .

(*) في تلك الحالة فانها لن تكون مسودتي **انا** ! ان بليخانوف غير منطقي !

لقد استشهدت بهذه الحجج بكاملها لانها تشير بوضوح الى غلطة بليخانوف . لقد فشل تماما في فهم التفاؤل الذي يفزعه . «فالتفاؤل» لا يكمن في افتراض انتخاب الموظفين من قبل الشعب، الخ ، **بل في افتراض انتصار الثورة الزراعية الفلاحية** . وتكمن الصعوبة الفعلية في ضمان انتصار الثورة الزراعية **الفلاحية** في بلد ثابر على التطور وفقا لخطوط برجوازية ـ يونكرية منذ ١٨٦١ على الاقل . واذا كنت تقر بامكانية هذه الصعوبة **الاقتصادية** الاساسية، فمن المضحك ان تعتبر صعوبات الديمقراطية السياسية اي شيء عدا انها فوضوية . ومن السخف ان تنسى ان افق التغيرات الزراعية والسياسية لا يستطيع الا ان يتطابق ، وان الثورة **الاقتصادية** تفترض كشرط مسبق بنية فوقية سياسية **مطابقة** . ان الخطأ الجوهري لبليخانوف يكمن بالضبط ، في عجزه عن فهم اصل «التفاؤل» في برنامجنا الزراعي المنشفي والبولشفي **المشترك** .

وبالفعل ، حاولوا ان تتخيلوا بالملموس ما الذي يمكن ان تعنيه **«ثورة زراعية فلاحية»** تتطلب مصادرة عقارات الملاكين العقاريين، في روسيا المعاصرة . ليس هنالك شك في ان الرأسمالية عبدت، خلال نصف القرن الماضي ، الطريق لنفسها **عبر** الزراعية الملاكية التي هي الآن ، واجمالا ، متفوقة بصورة ساحقة على الزراعة الفلاحية ، ليس فقط فيما يتعلق بالغلال (التي يمكن ان نعزوها جزئيا الى النوعية الافضل لاراضي الملاكين العقاريين) ، بل ايضا بالنسبة للاستعمال الواسع للمعدات المتقدمة وتنويع المحاصيل (تعهد اعشاب العلف) . وليس من شك في ان الزراعية الملاكية مرتبطة بألف رباط بالبيروقراطية وحدها بل بالبرجوازية ايضا . وفي حين تقوض المصادرة قسما كبيرا من مصالح البرجوازية الكبرى ، فان الثورة الفلاحية ، كما قال كاوتسكي عن حق ، تؤدي الى افلاس الدولة ، اي انها تؤذي لا مصالح البرجوازية الروسية وحدها بل ومصالح كل البرجوازية العالمية . وانه لامر منطقي اذا

في ظل مثل هذه الشروط ان انتصار الثورة الفلاحية ، انتصار البرجوازية الصغيرة على كل من الملاكين العقاريين والبرجوازية الكبرى ، يتطلب اجتماعا ملائما الى حد استثنائي لبعض الشروط . انه يتطلب ما يعتبر من وجهة النظر الجاهلة او التاريخية الجاهلة ، افتراضات متفائلة وغير مألوفة ابدا . انه يتطلب مبادرة فلاحيةكبيرة ، وطاقة ثورية، ووعيا طبقيا وتنظيما، Narodnoye - Tvorchestvo النشاط الخلاق للشعب) غنيا . كل ذلك لا يحتمل النزاع ، وليست نكات بليخانوف الجاهلة بصدد هذه الجملة الاخيرة سوى طريقة رخيصة لتفادي قضية جدية . ولان الانتاج السلعي لا يوحد الفلاحين او يمركزهم، بل يفككهم ويضعف وحدتهم ، فان حدوث ثورة **فلاحية** في بلد برجوازي ليس ممكنا الا بقيادة البروليتاريا ــ وذلك واقع يثير بصورة متزايدة معارضة اقوى برجوازيات العالم لمثل هذه الثورة .

هل يعني ذلك ان على الماركسيين ان يهجروا فكرة الثورة الزراعية الفلاحية كليا . كلا . فمثل هذا الاستنتاج لا يليق الا بمن لا تعدو فلسفتهم ان تكون سوى محاكاة تهكمية ليبيرالية للماركسية . ان كل ما يعنيه ذلك هو ، اولا ، ان الماركسية لا تستطيع ان تربط مصير الاشتراكية في روسيا بنتيجة الثورة الديمقراطية ــ البرجوازية ؛ وثانيا ، ان الماركسية ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار امكانيتي التطور الرأسمالي للزراعة في روسيا وان تبين للشعب بوضوح شروط ومغزى كل امكانية وانه ينبغي للماركسية ، ثالثا ، ان تحارب بحزم الفكرة القائلة انه يمكن قيام ثورة زراعية جذرية في روسيا دون ثورة سياسية جذرية .

١ ــ يعجز الاشتراكيون ــ الثوريون ، ومعهم كل النارودنيين المنسجمين مع انفسهم ، عن فهم الطبيعة البرجوازية للثورة الفلاحية ويربطونها بمجمل شبه اشتراكيتهم . وفي رأي النارودنيين فان توصل الثورة الفلاحية الى حصيلة ايجابية سيعني انتصار الاشتراكية النارودنية في روسيا . في الواقع ، هذه

الحصيلة ستكون الافلاس الاسرع والاكثر حسما للاشتراكية النارودنية (الفلاحية) . وبقدر ما يكون انتصار الثورة الفلاحية اكثر اكتمالا وحسما بقدر ما يتسارع تحول الفلاحين الى مزارعين برجوازيين احرار «يديرون ظهورهم» لل«اشتراكية» النارودنية. من جهة اخرى ، فان الحصيلة غير الايجابية سوف تطيل نزع الاشتراكية النارودنية لبعض الوقت ، اذ تجعل ممكنا الى حد ما الاحتفاظ بوهم ان نقد التشكيلة البرجوازية ــ الملاكية للرأسمالية هو نقد للرأسمالية عموما .

اما الاشتراكية ــ الديمقراطية ، حزب البروليتاريا ، فانها لا تربط بأية طريقة مصير الاشتراكية بأي من الحصيلتين الممكنتين للثورة البرجوازية . فأي الحصيلتين تتضمن تطور الرأسمالية واضطهاد البروليتاريا ، سواء في ظل مملكة ملاكية تسود فيها الملكية الخاصة للارض او في ظل جمهورية مزارعين ، حتى ولو مع تأميم الارض . لذلك ، فالحزب البروليتاري الصرف والمستقل استقلالا مطلقا هو وحده القادر على الدفاع عن قضية الاشتراكية «بغض النظر عن وضع الاصلاحات الزراعية الديمقراطية» كما اعلن القسم الختامي من برنامجي الزراعي (ادخل ذلك القسم في القرار حول التكتيكات في مؤتمر ستوكهولم) .

٢ ــ لكن الطبيعة البرجوازية **لكلا** الحصيلتين الممكنتين للثورة الزراعية لا تعني بأي شكل من الاشكال انه يمكن للاشتراكيين الديمقراطيين ان يكونوا لامبالين تجاه اي من الحصيلتين . ودون شك فان مصلحة الطبقة العاملة تتفق مع تقديم الدعم الاكثر قوة للثورة الفلاحية . اكثر من ذلك : ينبغي لها ان تلعب الدور القيادي في تلك الثورة . وفي نضالنا من اجل حصيلة ايجابية للثورة ينبغي لنا ان ننشر بين الجماهير ادراكا واضحا جدا لما يعنيه البقاء على الطريق الملاكي للتطور الزراعي ، وللصعوبات التي لا تحصى (الناتجة لا عن تطور الرأسمالية بل عن تطورها غير الكافي) التي ستسببها لكل الجماهير الكادحة . من جهة اخرى ينبغي ان نوضح

ايضا الطبيعة البرجوازية الصغيرة للثورة الفلاحية وخطأ وضع اي آمال «اشتراكية» فيها .

اكثر من ذلك ، ولاننا لا نربط مصير الاشتراكية بأي من الحصيلتين الممكنتين للثورة البرجوازية فان برنامجنا لا يمكن ان يكون متطابقا بالنسبة لحالة ايجابية و«حالة غير ايجابية» . وحين قال بليخانوف اننا لسنا بحاجة الى مسودات تأخذ بعين الاعتبار هذه الحالة او تلك (اي مسودات مبنية على اساس الـ «اذا») ، فانه قال ذلك ، ببساطة ، دون ان يفكر . فمن وجهة نظر بليخانوف بالضبط ، اي من وجهة نظر احتمال الحصيلة الاسوأ او ضرورة اخذها بعين الاعتبار ، من الضروري بشكل خاص تقسيم البرنامج الى قسمين كما فعلت . ويجب القول انه على الطريق الحالي للتطور البرجوازي ـ اليونكري يدعم حزب العمال هذه الاجراءات او تلك في حين انه يساعد الفلاحين ، في الوقت نفسه ، بكل قوته من اجل الغاء الملاكية كليا وبالتالي خلق شروط اكثر اتساعا وحرية للتطور . لقد عالجت هذا الجانب من المسألة بالتفصيل في تقريري (النقطة المتعلقة بالريع العقاري ، وضرورة ادراج تلك النقطة فيبرنامج «الحالة الاسوأ»؛ وحذفها من مسودة ماسلوف) . وسأكتفي باضافة ان غلطة بليخانوف اكثر وضوحا الان في اللحظة الحالية ، حين تفسح الظروف الفعلية للنشاط الاشتراكي الديمقراطي اقل مجال ممكن للفرضيات المتفائلة . لا يمكن للدوما الثالثة ان تحفزنا باي شكل من الاشكال على التخلي عن النضال من اجل ثورة زراعية فلاحية ؛ لكنه سيتوجب علينا لبعض الوقت ان نعمل على اساس علاقات زراعية تتضمن الاستغلال الاكثر وحشية من جانب الملاكين العقاريين . ويجد بليخانوف نفسه ، وهو الذي كان مهتما بالحالة الاسوأ بشكل خاص ، دون برنامج لمواجهة هذه الحالة .

٣ ـ لاننا حددنا لانفسنا مهمة مساعدة الثورة الفلاحية ، فانه ينبغي لنا ان نرى بوضوح صعوبة المهمة وان ندرك ان

التغييرات السياسية والزراعية يجب ان تتطابق correspond وإلا فاننا سنحصل على مزيج خاطىء علميا ورجعي ، من حيث الممارسة ، من التفاؤل الزراعي (المصادرة مع اشاعة الملكية البلدية أو التقسيم) و«التشاؤم» السياسي (طرح نوفوسدسكي لاحداث الديمقراطية «بدرجة نسبية» في المركز) .

يقبل المنشفيك الثورة الفلاحية ، ولو بدا ذلك كأنه بالرغم منهم ، لكنهم لا يريدون أن يعطوا الشعب صورة واضحة ومحددة عنها . ويستطيع المرء ان يكتشف في ما يقولونه الرأي الذي عبر عنه بسذاجة متناهية المنشفي بتيشين في ستوكهولم : «سوف يمضي الاضطراب العام وتعاود الحياة البرجوازية مسيرتها المعتادة ، وما لم تقم ثورة عمالية في الغرب فان البرجوازية ستأتي الى السلطة ، لا محالة ، في بلادنا . ان الرفيق لينين لن ينكر ذلك وهو لا يستطيع ان ينكره ايضا» . هكذا تسبب مفهوم سطحي ومجرد للثورة البرجوازية في حجب مسألة احد منوعاتها، الثورة الفلاحية ! فكل ما يتعلق بهذه الاخيرة هو مجرد «اضطراب» والشيء الحقيقي الوحيد هو «المسيرة المعتادة» . ان من اصعب الامور التعبير عن وجهة النظر الجاهلة وعن العجز عن ادراك ماهية النضال في ثورتنا البرجوازية بتعابير اكثر وضوحا .

لا يستطيع الفلاحون ان يقوموا بثورة زراعية دون الغاء النظام القديم والجيش الدائم والبيروقراطية ، لانها جميعا تشكل الدعائم الاكثر رسوخا للملاكية ، والمرتبطة بها بآلاف الارتباطات. ولهذا السبب فان فكرة انجاز الثورة الفلاحية بادخال الديمقراطية الى المؤسسات المحلية وحدها دون تحطيم المؤسسات المركزية خاطئة علميا . وفي الواقع فان الفكرة رجعية لانها تخدم البلادة البرجوازية الصغيرة والانتهازية البرجوازية الصغيرة التي ترى الشيء بطريقة جد «بسيطة» : نحن نريد الارض . اما بالنسبة للسياسة فان الله سوف يهتم بها ! يوافق الفلاح على انه يجب الاستيلاء على الارض كلها . اما مسألة ما اذا ضروريا الاستيلاء

على كل السلطة السياسية ايضا ، وما اذا كان ممكنا الاستيلاء على كل السلطة السياسية ، وكيف يمكن الاستيلاء عليها ، فلا تثير اهتمامه (او انها لم تثر اهتمامه الى حين حل الدوما الاولى والثانية الامر الذي جعله ابعد نظرا) . وبالتالي يبدو طبيعيا الموقف الرجعي المتطرف «للكاديت الفلاح» بيشيكونوف الذي كتب في **المسألة الزراعية** : «في الظرف الحالي فانه لاكثر ضرورة بكثير اعطاء جواب محدد بالنسبة للمسألة الزراعية مثلا ، منه بالنسبة لمسألة الجمهورية» . لقد ترك موقف البلاهة السياسية ذلك (ميراث الرجعي المتطرف السيد ف. ف.) ، كما نعلم ، اثره في مجمل برنامج وتكتيكات الحزب «الاشتراكي ـ الشعبي» . وعوضا عن مكافحة قصر نظر الفلاح الذي يعجز عن رؤية الارتباط بين الراديكالية الزراعية والراديكالية السياسية فان الاشتراكيين الشعبيين **يكيفون انفسهم** مع قصر النظر ذلك . وهم يعتقدون ان الامر «اكثر عملية بتلك الطريقة» ، لكن في الحقيقة ذلك هو بالضبط ما يحكم على البرنامج الزراعي للفلاحين بالفشل الكامل. وليس من حاجة للقول ان الثورة السياسية الراديكالية مسألة صعبة ، الا ان الثورة الزراعية هي كذلك ايضا . وهذه الاخيرة مستحيلة بدون الاولى ، وواجب الاشتراكيين هو ان لا يخفوا ذلك عن الفلاحين وان لا يضعوا قناعا فوقه (باستخدام عبارات غامضة وتشبه تعابير الكاديت عن «الدولة الديمقراطية» ، كما يفعل برنامجنا الزراعي) ، بل ان يتكلموا وان يعلموا الفلاحين انهم ما لم يقطعوا الطريق كلها في السياسة فسيكون عبثا التفكير جديا في مصادرة اراضي الملاكين العقاريين .

ليست الـ «اذا» هي المهمة في البرنامج . فالشيء المهم هو التنبيه في البرنامج الى ان التغييرات الزراعية والسياسية ينبغي ان **تتوافق** . وبدلا عن استخدام كلمة «اذا» يمكن صياغة الفكرة نفسها بطريقة مختلفة : «يوضح الحزب ان الطريقة الافضل للاستيلاء على الارض في المجتمع البرجوازي هي الغاء الملكية

الخاصة للارض ، وتأميم الارض ، ونقل ملكية الارض للدولة ، وان مثل هذا الاجراء لا يمكن ان ينفذ او ان يعطي ثمارا حقيقية دون ادخال الديمقراطية ليس الى المؤسسات المحلية فحسب ، بل والى مجمل بنية الدولة ، بما في ذلك اقامة الجمهورية والغاء الجيش الدائم وانتخاب الموظفين من قبل الشعب ، الخ» .

لقد ادى عدم ادخال هذا التوضيح في برنامجنا الزراعي الى اعطاء الشعب الفكرة **الخاطئة** بان مصادرة اراضي الملاكين العقاريين امر ممكن دون ادخال الديمقراطية بصورة كاملة الى الحكومة المركزية . وقد انحدرنا الى مستوى البرجوازية الصغيرة الانتهازية ، اي الى مستوى «الاشتراكيين ــ الشعبيين» ؛ ذلك لانه صدف في مجلس الدوما ان ربط برنامجهم (عريضة الـ ١٠٤) وبرنامجنا التغييرات الزراعية بادخال الديمقراطية الى المؤسسات **المحلية وحدها** . ليست وجهة النظر هذه سوى بلادة ، شعت احداث ٣ حزيران ١٩٠٧ والدوما الثالثة الكثير من الناس منها ، وبالاخص الاشتراكيين ــ الديمقراطيين .

٥ ــ ثورة فلاحية دون استيلاء الفلاحين على السلطة ؟

البرنامج الزراعي للاشتراكية ــ الديمقراطية الروسية هو برنامج بروليتاري في ثورة فلاحية تتوجه ضد بقايا القنانة وضد كل ما هو قروسطي في نظامنا الزراعي . نظريا ، كما رأينا ، فان هذه الاطروحة مقبولة لدى المنشفيك ايضا (خطاب بليخانوف في ستوكهولم) . لكن المنشفيك فشلوا في التمعن في هذه الفرضية وفي ادراك ارتباطها الوثيق بالمبادىء العامة للتكتيكات الاشتراكية ــ الديمقراطية في الثورة البرجوازية الروسية . ويتضح هذا التفكير الضحل باكثر ما يكون من الوضوح في كتابات بليخانوف نفسه .

ان كل ثورة فلاحية تتوجه ضد القروسطية ، في وقت يكون فيه مجمل الاقتصاد الاجتماعي ذا طبيعة رأسمالية ، هي ثورة برجوازية . لكن ليست كل ثورة برجوازية هي ثورة فلاحية . واذا ما حاول المزارعون الرأسماليون ، بمساعدة العمال المأجورين ، القيام بثورة زراعية عبر الغاء الملكية الخاصة للارض مثلا ، في بلد تنتظم الزراعة فيه وفقا لخطوط رأسمالية تامة ، فان تلك ستكون ثورة برجوازية لكنها لن تكون بحال من الاحوال ثورة فلاحية . او اذا ما قامت ثورة في بلد اصبح فيه النظام الزراعي مندمجا في الاقتصاد الرأسمالي عموما الى حد ان هذا النظام لا يمكن الغاؤه دون الغاء الرأسمالية ، واذا ما وضعت هذه الثورة البرجوازية الصناعية في السلطة بدلا من البيروقراطية الاوتوقراطية — فان تلك ستكون ثورة برجوازية ، لكنها لن تكون بحال من الاحوال ثورة فلاحية . وبكلمات اخرى يمكن ان يوجد بلد برجوازي دون فلاحين ، ويمكن ان تقوم ثورة برجوازية في مثل هذا البلد دون فلاحين . ويمكن ان تقوم ثورة برجوازية في بلد ذي نسبة سكانية فلاحية ضخمة دون ان تكون ثورة فلاحية ؛ اي انها ستكون ثورة لا تثور العلاقات الزراعية التي تمس الفلاحين بشكل خاص ، ولا تأتي بالفلاحين الى المقدمة بوصفهم قوة اجتماعية ناشطة في خلق الثورة. وبالنتيجة فان المفهوم الماركسي العام «للثورةالبرجوازية» يتضمن فرضيات معينة قابلة للتطبيق حتما بالنسبة لاية ثورة حالية تقوم في بلد ذي رأسمالية نامية ، الا ان ذلك المفهوم لا يقول شيئا على الاطلاق عما اذا كان يجب (بمعنى الضرورة الموضوعية) ان تصبح الثورة البرجوازية في بلد ما ثورة فلاحية لكي تنتصر بصورة كاملة .

ان المصدر الرئيسي لخطأ الخط التكتيكي الذي اتبعهبليخانوف وأتباعه من المناشفة خلال الحقبة الاولى للثورة الروسية (اي اثناء ١٩٠٥ — ١٩٠٧) هو فشلهم الكامل في فهم العلاقة المتبادلة بين

الثورة البرجوازية عموما والثورة البرجوازية الفلاحية . وليست الصيحة الغاضبة (*) التي ترتفع عادة في الادب المنشفي بصدد فشل البولشفيك المزعوم في ادراك الطابع البرجوازي للثـــــورة الحالية سوى ستار يقصد به تغطية تفكير المنشفيك الضحل . وفي الواقع لم يحدث ان مزج اشتراكي-ديمقراطي واحد من اي من الجماعتين ، وسواء قبل الثورة ام بعدها ، عن وجهات النظر الماركسية فيما يتعلق بالطبيعة البرجوازية للثورة؛ و«التبسيطيون» وحدهم ، اولئك الذين يبتذلون الخلافـــــات بين الجماعات ، يستطيعون تأكيد العكس . لكن بعض الماركسيين ، وبالتحديـــد الجناح اليميني ، استخدموا طوال الوقت مفهوما عاما مجـــردا وممجوجا للثورة البرجوازية ، وفشلوا في ادراك **السمة الخاصة** للثورة البرجوازية الحالية ، وهي انها ثورة فلاحية . وكان طبيعيا تماما وحتميا ان يفشل ذلك الجناح من الاشتراكية ــ الديمقراطية في فهم مصدر الطبيعة المضادة للثورة لبرجوازيتنا في الثـــورة الروسية ، وفي ان يحدد بوضوح اية طبقات هي القادرة علـــى احراز الانتصار الكامل في هذه الثورة ، وان يقع في وجهة النظر القائلة بانه ينبغي للبروليتاريا ان تدعم البرجوازية في ثـــــورة برجوازية ، وانه ينبغي ان تكون البرجوازية الممثل الرئيسي فـــي الثورة البرجوازية ، وان مد الثورة سيضعف اذا ما هجرتـــــه البرجوازية ، وما الى ذلك .

من جهة اخرى فان البولشفيك ، منذ بدء الثورة في ربيع وصيف ١٩٠٥ ، وفي وقت كان فيه الخلط بين البولشفيـــــة والمقاطعة والـ boyevism (١٨) الخ ، السائد الان كثيرا بين الجهلة

(*) في كتاب بليخانوف «رسائل جديدة حول التكتيات وحول عدم المرونة»، تتخذ هذه الصيحة طابعا هزليا . فهنالك مقدار لا محدود من الكلمات الحانقة والشتائم للبولشفيك ، لكن لا توجد ذرة واحدة من التفكير .

او الاغبياء غير مطروح بعد ، اشاروا بوضوح الى **مصدر** خلافاتنا التكتيكية بافرادهم مفهوم الثورة الفلاحية كأحد منوعات الثورة البرجوازية وبتعريفهم لانتصار الثورة الفلاحية على انه «ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الثورية ــ الديمقراطية» . ومنذ ذلك الحين احرزت البولشفية اعظم انتصار **ايديولوجي** لها في الاشتراكية ــ الديمقراطية الاممية مع نشر مقالة كاوتسكي حول القوى الدافعة للثورة الروسية («القوى الدافعة واحتمالاتالثورة الروسية») . وكما هو معلوم فان كاوتسكي وقف في بداية الانشقاق بين البولشفيك والمنشفيك في ١٩٠٣ الى جانب هؤلاء الاخيرين . لكنه رأى في ١٩٠٧ ، وبعد مراقبته لمسار الثورة الروسية وبالنسبة للموضوع الذي كتب عنه مرارا ، الغلطة التي ارتكبها بليخانوف الذي كان قد ارسل له استمارته الشهيرة . في تلك الاستمارة اجرى بليخانوف تحقيقا حول الطبيعة البرجوازية للثورة الروسية ، فقط ، دون تحديد مفهوم الثورة البرجوازية الفلاحية ودون تخطي الصيغ العامة من نوع «الديمقراطية ــ البرجوازية» و«احزاب المعارضة البرجوازية» . وفي جوابه لبليخانوف صحح كاوتسكي تلك الغلطة بالاشارة الى ان البرجوازية لم تكن القوة الدافعة للثورة البرجوازية ، وانه **بهذا** المعنى فان ايام الثورات البرجوازية قد انتهت ؛ وانه «لا توجد من مصالح مشتركة دائمة خلال كل حقبة النضال الثوري سوى تلك القائمة بين البروليتاريا والفلاحين» و«انها (اي هذه المصالح المشتركة الدائمة) ينبغي ان تجعل اساس مجمل التكتيكات الثورية للاشتراكية ــ الديمقراطية الروسية» (نفس المصدر) . يعبر هذا الكلام بوضوح عن **المبادىء الضمنية** للتكتيكات البولشفية وذلك بمقابل تكتيكات المنشفيك . لقد عبر بليخانوف عن غضبه الشديد بسبب ذلك في **الرسائل الجديدة** ، الخ . لكن انزعاجه لا يفعل اكثر من ان يجعل عقم حجته امرا اكثر جلاء . ان الازمة التي نمر بها «ازمة برجوازية برغم ذلك كله» ، ذلك ما يدأب بليخانوف على

ترداده في الوقت الذي يدعو فيه البولشفيك «جهلة» . وليست تلك الشتيمة سوى تعبير عن حنقه العاجز . لقد فشل بليخانوف في ادراك الفرق بين ثورة برجوازية فلاحية وثورة برجوازية غير فلاحية . وبقوله ان كاوتسكي «يبالغ في سرعة تطور فلاحنا» وان «الخلاف في الرأي بيننا (بين بليخانوف وكاوتسكي) لا يمكن ان يتناول سوى الفوارق الدقيقة جدا» الخ ، فان بليخانوف يلجأ الى اكثر المراوغات هزالا وجبنا ، لان اي شخص قادر على التفكير يستطيع ان يرى ان الوضع عكس ذلك ، ليست المسألة مسألة «الفوارق الدقيقة» او سرعة التطور ، او مسألة «الاستيلاء» على السلطة التي تثير حنق بليخانوف ، بل مسألة وجهة النظر الاساسية بالنسبة لاي **الطبقات** قادرة على ان تكون القوة الدافعة للثورة الروسية . وسواء بصورة ارادية او غير ارادية فان بليخانوف والمنشفيك يسقطون **حتما** الى موقع الدعم الانتهازي للبرجوازية لانهم يعجزون عن ادراك الطبيعة المضادة للثورة للبرجوازية في ثورة برجوازية فلاحية . لقد حدد البولشفيك منذ البداية الشروط العامة والشروط الطبقية الاساسية لانتصار هذه الثورة على انها ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية . والى حد كبير وصل كاوتسكي الى وجهة النظر هذه نفسها في مقالته «القوى الدافعة»، وكرر ذلك في كتابه **«الثورة الاجتماعية»** حيث يقول : «انه (انتصار الاشتراكية ـ الديمقراطية الروسية في المستقبل القريب) لن يأتي الا نتيجة الائتلاف بين البروليتاريا والفلاحين» . (لا يسمح لنا المجال المتوفر بان نتناول اضافة اخرى لكاوتسكي في الطبعة الثانية ، حيث قام بتلخيص دروس كانون الاول ١٩٠٥ ، بشكل يفترق **راديكاليا** مع المنشفية) .

هكذا نرى ان كاوتسكي تجنب كليا مسألة **المبادىء الضمنية** للتكتيكات الاشتراكية ـ الديمقراطية العامة في ثورة برجوازية لا يمكن لها ان تنتصر الا بوصفها ثورة فلاحية . وما قلته في ستوكهولم (نيسان ١٩٠٦) بصدد تحويل بليخانوف المنشفية الى

عبثية برفضه استيلاء الفلاحين على السلطة في ثورة فلاحية قد لقي اجماعا تاما في الادب اللاحق . وقد كان لذلك الخطأ الجوهري في الخط التكتيكي ان يؤثر في برنامج المنشفيك الزراعي . وكما اشرت مرارا في ما سبق فان اشاعة الملكية البلدية لا تعبر بشكل كامل ، سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي ، عن شروط الانتصار الفعلي للثورة الفلاحية ، باستيلاء البروليتاريا والفلاحين فعليا على السلطة . ففي المجال الاقتصادي لا يتلاءم مثل هـذا الانتصار مع استمرار النظام القديم لملكية الحصص ؛ واما في المجال السياسي فانه لا يتلاءم مع مجرد ديمقراطية اقليمية ومع ديمقراطية غير كاملة في الحكومة المركزية .

٦ ـ هل تأميم الارض طريقة مرنة بما فيه الكفاية .

قال الرفيق جون في مؤتمر ستوكهولم ان «المسودة الداعية الى اشاعة الملكية البلدية مقبولة اكثر لانها اكثر مرونة : فهي تأخذ بعين الاعتبار تنوع الشروط الاقتصادية ، وبالامكان تنفيذها اثناء مسار الثورة نفسها» . سبق ان بينت العيب الجوهري لاشاعة الملكية البلدية في هذا الصدد: انها تحكم الصلة بين ملكيةالحصص وشكل الملكية . بالمقابل فالتأميم اكثر مرونة بما لا يقاس في هذا المجال لانه يجعل من الاسهل تنظيم مزارع جديدة على اراض «غير مسيجة» . هنا يبقى ضروريا ايضا الاشارة باختصار الى بعض الحجج الاقل شأنا التي يطرحها جون .

«ان تقسيم الارض»، يقول جون، «سيؤدي الى بعث العلاقات الزراعية القديمة في بعض الاماكن . وفي بعض الاقاليم سيصل التوزيع الى ما يقارب ٢٠٠ ديسياتين للاسرة بحيث نخلق في الاورال مثلا طبقة من الملاكين العقاريين الجدد» . ذلك نموذج لحجة تشجب منهجها نفسه ! وقد كان ذلك النوع من الحجج هو

الذي حسم القضية في مؤتمر المنشفيك! ان اشاعة الملكية البلدية، وحدها ، هي المتهمة بالخطيئة المشار اليها هنا ، لانها ، وحدها ، تحكم صلة الارض بالاقاليم كل على حدة . وليس تقسيم الارض هو الملوم كما يعتقد جون الذي يقع في خطأ منطقي شائن ، بل اقليمية دعاة اشاعة الملكية البلدية . ففي اي حال فان الاراضي البلدية في الاورال ستبقى ، وفقا لبرنامج المنشفيك ، «ملكا» لشعب الاورال . وسيعني ذلك خلق شريحة قوزاق رجعية **جديدة** ــ رجعية لان صغار المزارعين الذين يمتازون بامتلاكهم عشرة اضعاف الارض التي يملكها بقية المزارعين لا يستطيعون الا ان يقاوموا الثورة الفلاحية ، ولا يستطيعون الا ان يدافعوا عن امتيازات الملكية الخاصة للارض . ولا يبقى لنا الا ان نفترض انه على اساس البرنامج نفسه فان «الدولة الديمقراطية» قد تسمي عشرات الملايين من الديسياتينات من اراضي الغابات «غابات ذات اهمية قومية» او «اراضي للاستيطان» (الا يستخدم الكاديت كاونمان نفس التعبير بالنسبة لاراضي الغابات في الاورال ، ضمن نسبة الـ ٢٥ بالمئة ، مما يعني ٢١٫٠٠٠٫٠٠٠ ديسياتين في مقاطعات فياتكا واوفا وبيرم ؟) ، وان تصبح «مالكتهم» على هذا الاساس . ليست المرونة بل الاضطراب ، الصافي والبسيط ، هو السمة المميزة لاشاعة الملكية البلدية .

دعونا الآن نرى ماذا يعني تنفيذ اشاعة الملكية البلدية اثناء مسار الثورة نفسها . هنا نواجه الهجمات على دعوتي لانشاء «لجان فلاحين ثورية» بوصفها مؤسسة طبقية . «نحن مع المؤسسات اللاطبقية»، اعلن المنشفيك ذلك في ستوكهولم متخذين وضع الليبيرالية ، الليبيرالية الرخيصة ! لكن لم يخطر في بال مناشفتنا انه من الضروري ، من اجل استحداث الحكم الذاتي المحلي ذي الطابع اللاطبقي ، هزيمة الطبقة صاحبة الامتيازات التي يشن النضال ضدها ، وانتزاع السلطة منها . وفقط «في سياق الثورة نفسه» ، كما يقول جون ، اي اثناء النضال لطرد الملاكين

العقاريين ، وفي اثناء «**الاعمال الثورية للفلاحين**» الوارد ذكرها ايضا في قرار المنشفيك بصدد التكتيكات ، يمكن اقامة لجان الفلاحين . ان برنامجنا السياسي ينص على استحداث الحكم الذاتي المحلي ذي الطابع اللاطبقي ؛ ومن المؤكد تأسيسه بوصفه منظمة **الادارة** بعد الانتصار ، حين يكون كل السكان قد الزموا بقبول النظام الجديد . **واذا** كانت الكلمات الواردة في برنامجنا حول «دعم الاعمال الثورية للفلاحين ، بما في ذلك مصادرة اراضي الملاكين العقاريين» ليست مجرد متاجرة بالكلام فانه ينبغي لنا ان نفكر في تنظيم الجماهير **لمثل** هذه «الاعمال» ! لكن ذلك متجاهل كليا في برنامج المنشفيك . فقد صيغ هذا البرنامج بحيث يمكن تحويله بسهولة ، وبصورة كلية ، الى عريضة برلمانية تشبه العرائض التي تقترحها الاحزاب البرجوازية التي اما انها تكره كل «الاعمال» (كالكاديت) ، او انها تتهرب بصورة انتهازية من مهمة دعم وتنظيم اعمال كهذه (كالاشتراكيين الشعبيين) . لكن برنامجا مبنيا وفق خطوط كهذه لا يليق بحزب للعمال يتحدث عن ثورة زراعية فلاحية ، حزب ينشد لا هدف تطمين البرجوازية الكبيرة والبيروقراطية (كالكاديت) ، ولا تطمين البرجوازية الصغيرة (كالاشتراكيين الشعبيين) ، وانما هدفه الوحيد تطوير وعي ومبادرة الجماهير العريضة في اثناء نضالها ضد روسيا الاقطاعية .

تذكروا ، ولو بخطوط عامة ، «الاعمال الثورية» التي لا تحصى التي قام بها الفلاحون في روسيا في ربيع ١٩٠٥ ، وخريف ١٩٠٥ ، وفي ربيع ١٩٠٦ . هل نتعهد بدعم مثل هذه الاعمال ام لا ؟ اذا اجبنا بالنفي ، فان برنامجنا لا يقول حقيقة الامر . واذا اجبنا بنعم ، فمن الواضح ان برنامجنا **يفشل في اعطاء** التوجيهات بصدد تنظيم اعمال كهذه . ان اعمالا **كهذه** لا يمكن ان تجد تنظيمها الا بصورة فورية وفي مكان حدوث النضال نفسه ؛ ولن يخلق هذا التنظيم الا من قبل الجماهير التي تشارك فعليا في النضال ، اي ان التنظيم ينبغي ان يكون حتما من نمط لجنة الفلاحين . ومن

السخف انتظار اقامة اجهزة حكم ذاتي اقليمي كبيرة في اثناء هذه الاعمال . ان توسيع سلطة ونفوذ اللجان المحلية المنتصر ، الى القرى والـ ugezds والمقاطعات والمدن والمناطق القريبة والى **كل البلاد** امر مرغوب فيه ، بالطبع ، واساسي . ولا يمكن ان يقوم اعتراض على ضرورة الاشارة الى ذلك في البرنامج ، بشرط ان لا ينحصر الامر في الاقاليم ، بشرط ان يشمل الحكومة المركزية ايضا . ذلك اولا . وثانيا ، في تلك الحالة ينبغي ان لا نتكلم عن اجهزة **حكم ذاتي محلي** لان هذا التعبير يشير الى **تبعية** منظمات الحكم المحلي **لبنية** الدولة . «فالحكم الذاتي المحلي» يعمل وفقا للقواعد التي تضعها السلطة المركزية وضمن الحدود التي تسمح بها هذه الاخيرة . ذلك في حين يجب ان تكون منظمات الشعب المقاتل التي نتكلم عنها مستقلة عن كل مؤسسات النظام القديم ، وينبغي لها ان تقاتل من اجل اقامة بنية دولة جديدة ، وان تخدم كأداة لسلطة الشعب التامة (او سيادة الشعب) وكوسيلة لضمان هذه السلطة .

وباختصار ، ومن زاوية «سياق الثورة نفسه» فان البرنامج المنشفي غير مقبول في كل المجالات . ويعكس هذا البرنامج بلبلة افكار المنشفيك بصدد مسألة الحكومة الموقتة ، الخ .

٧ ــ اشاعة الملكية البلدية للارض والاشتراكية البلدية .

صار هذان التعبيران مترادفين بفضل المنشفيك انفسهم ، الذين كانوا وراء تبني البرنامج الزراعي في ستوكهولم . ويكفي ان نذكر اسمي منشفيين بارزين، كوستروف ولارين. قال كوستروف في ستوكهولم : «يبدو ان بعض الرفاق يسمعون بالملكية البلدية للمرة الاولى . دعوني اذكرهم بان في اوروبا الغربية اتجاها سياسيا كاملا (! بالضبط !) يسمى «الاشتراكية البلدية» (انكلترا)

ينادي بتوسيع ملكية البلديات المدينية والريفية ، وان رفاقنا يدعمون هذا الاتجاه . أن العديد من البلديات تملك عقارات ، وذلك لا يناقض برنامجنا . ولدينا الان امكانية الحصول على (!) عقارات للبلديات مجانا (!) وينبغي ان نستفيد من هذه الفرصة . وبالطبع ينبغي ان تشاع الملكية البلدية لهذه الاراضي المصادرة» .

تجد الفكرة الساذجة القائلة «بامكانية الحصول على الملكية مجانا» تعبيرا فخما عنها هنا . لكن في استشهاده بمثل «الاتجاه» الاشتراكي البلدي بوصفه اتجاها خاصا مميزا لانكلترا بصورة رئيسية ، فان المتكلم لم يتوقف ليفكر في السبب الذي يجعل من هذا الاتجاه اتجاها **انتهازيا للغاية** . ولماذا شدد انجلز ، في رسائله الى سورج التي وصف فيها هذه الانتهازية الفكريةالمتطرفة للفابيين الانجليز ، على الطبيعة البرجوازية الصغيرة لمشاريعهم في «اشاعة الملكية البلدية» .

ويتفق لارين مع كوستروف كليا ، حيث يقول في تعليقاته على البرنامج المنشفي : «ربما تستطيع اجهزة الحكم الذاتي المحلي الشعبية ، في بعض المناطق ، ان تدير هذه العقارات الكبيرة بنفسها ، تماما كما تدير المجالس البلدية ترامووايات الخيول والمسالخ ، وعندها فان كل (!) الاموال المحصلة ستوضع تحت تصرف مجمل (!) السكان » ــ وليس تحت تصرف البرجوازية المحلية ، يا عزيزي لارين ؟

ان الاوهام الجاهلة لابطال الاشتراكية البلدية الاوروبية ، الجهلة ، قد اصبحت محسوسة بالفعل . هكذا يتناسى واقع ان البرجوازية في السلطة ؛ وايضا واقع انه في المدن ذات النسبة المرتفعة من السكان **البروليتاريين** ، وحدها ، هنالك امكانية للحصول على بعض فتات المنافع للشعب العامل من الحكومة البلدية ! لكن ذلك كله يبقى عارضا . فالمغالطة الرئيسية لفكرة «الاشتراكية البلدية» في اشاعة الملكية البلدية للارض تكمن في ما يلي :

تصعد الانتلجنسيا البرجوازية في الغرب، كالفابيين الانجليز، الاشتراكية البلدية الى مستوى «الاتجاه» الخاص بالضبط لانها تحلم بالسلام الاجتماعي وبالتوفيق الطبقي ، ولانها تجهد لتحويل انتباه الجمهور بعيدا عن المسائل الاساسية للنظام الاقتصادي بشكله الاجمالي ، وعن **بنية** الدولة بصورتها الاجمالية ، الى المسائل الصغيرة المتعلقة **بالحكم** الذاتي **المحلي** . في مجال مسائل الفئة الاولى تبرز التناقضات الطبقية باكثر ما يكون من الحدة ؛ وذلك هو المجال الذي يمس ، كما بينا ، اسس الحكم الطبقي للبرجوازية ، نفسها . وبالتالي فان يوطوبيا تحقيق الاشتراكية بالتدريج ، الجاهلة الرجعية تفقد كل امل لها في هذا المجال بصورة خاصة . وهكذا يصار الى صرف الانتباه الى مجال المسائل المحلية الصغيرة ، لكي يطال لا مسألة الحكم الطبقي للبرجوازية ولا مسألة الادوات الرئيسية لذلك الحكم ، بل مسألة توزيع **الفتات** الذي ترميه البرجوازية الكبيرة لمصلحة «حاجات السكان» . ومن الطبيعي ، اذ يتركز الانتباه على انفاق مبالغ تافهة (بالمقارنة مع مجمل فائض القيمة ومجمل انفاق البرجوازية على الدولة) ، **ترغب البرجوازية نفسها** في افرادها للصحة العامة (يشير انجلز في«مسألة الاسكان»الى ان البرجوازية نفسها تخاف انتشار الاوبئة في المدن) ، او للتعليم (تحتاج البرجوازية عمالا مدربين قادرين على تكييف انفسهم مع مستوى تقني مرتفع !) ، وما الى ذلك ، ان يصبح ممكنا ، في مجال **مسائل قليلة الاهمية** كهذه ، القاء الخطب عن «السلام الاجتماعي» وعن مضار الصراع الطبقي ، وما الى ذلك . فكيف يقوم صراع طبقي اذا كانت البرجوازية نفسها تنفق اموالها على «حاجات السكان» ، على الصحة العامة وعلى التعليم ؟ واية حاجة هنالك لثورة اجتماعية اذا كان ممكنا عبر اجهزة الحكم الذاتي المحلي توسيع «الملكية الجماعية» تدريجيا ، وخطوة خطوة ، و«تشريك» الانتاج : تراموايات الخيول والمسالخ التي اشار اليها بصورة جد مناسبة

الفاضل ي. لارين .

تكمن الانتهازية الجاهلة لذلك الاتجاه في ان الشعب ينسى **الحدود الضيقة** لما يسمى «الاشتراكية البلدية» (او في الواقع ، الرأسمالية البلدية ، كما يشير الاشتراكيون الديمقراطيون الانجليز ، عن حق ، في مساجلاتهم مع الفابيين) . وينسى الشعب انه طالما بقيت البرجوازية ، كطبقة ، في الحكم فانها لا تستطيع ان تسمح بأي تعد ، حتى من وجهة النظر «البلدية» ، على **الاسس** الحقيقية لحكمها ؛ وانه اذا كانت البرجوازية تسمح «بالاشتراكية البلدية» وتتسامح معها فلأن هذه الاخيرة لا تمس **اسس** حكمها ولا تتدخل في المصادر **المهمة** لثروتها ، وانما تطال المجال الضيق للانفاق المحلي وحده ، الذي **تسمح** البرجوازية نفسها «للسكان» بادارته. وليس من حاجة الى اكثر من معرفة بسيطة «بالاشتراكية البلدية» في الغرب لنعرف ان اية محاولة من جانب البلديات **الاشتراكية** لتخطي حدود نشاطاتها المعتادة ، اي الصغيرة والقليلة الاهمية التي لا تقدم اية اعانة **فعالة** للعمال ، واية محاولة للتطفل على **الرأسمال** تمنع بشكل ثابت ، وباكثر ما يكون من الشدة ، من قبل السلطات المركزية للبرجوازية .

وهذا الخطأ الجوهري ، هذه الانتهازية الجاهلة للفابيين والامكانيين Possibilists والبرنشتينيين الاوروبيين يتبناها اليوم دعاة اشاعة الملكية البلدية .

«الاشتراكية البلدية» تعني الاشتراكية في مسألة **الحكم المحلي** . وكل ما يتخطى حدود المصالح **المحلية** ، وكل ما يتخطى حدود **ادارة** الدولة ، اي كل ما يمس المصادر الرئيسية لدخل الطبقات الحاكمة والوسائل الرئيسية لضمان حكمها ، وكل ما يمس لا ادارة الدولة بل **بنية** الدولة ، يتخطى **بالتالي** مجال «الاشتراكية البلدية» . لكن متعالمينا يتجنبون هذه القضيةالقومية الخطيرة ، مسألة الارض هذه ، التي تمس المصالح الحيوية للطبقات الحاكمة بالطريقة الاكثر مباشرة ، **باحالتها** الى مجال

«مسائل الحكم الذاتي» . في الغرب يجعلون تراموايات الخيول والمسالخ ملكا للبلديات ، فلماذا لا نجعل النصف الافضل من الارض ملكا للبلديات ؟ ـ ذلك ما يقوله المثقفون الصغار الروس . وسيكون ذلك مفيدا سواء في حالة الردة او في حال ادخال الديمقراطية بصورة غير كاملة الى الحكومة المركزية !

وهكذا نصل الى الاشتراكية الزراعية في ثورة برجوازية ، اشتراكية برجوازية صغيرة الى اقصى حد ممكن تعتمد على **كسر حدة** الصراع الطبقي في المسائل **الحيوية** باحالة هذه الاخيرة الى صعيد المسائل الصغيرة التي لا تمس سوى الحكم الذاتي . وفي الواقع فان مسألة التصرف بنصف افضل الاراضي في البلاد ليست مسألة محلية ولا هي مسألة ادارة . انها مسألة تمس مجمل الدولة ، مسألة بنية لا الدولة الملاكية وحدها بل والدولة البرجوازية ايضا . واية محاولة لاغراء الشعب بفكرة انه يمكن ان تتطور «الاشتراكية البلدية» في الزراعة قبل انجاز الثورة الاشتراكية تعني ممارسة اسوأ انواع الديماغوجية . تسمح الماركسية بادخال التأميم ضمن برنامج ثورة برجوازية لان التأميم اجراء برجوازي ، لان الريع المطلق يعيق تطور الرأسمالية ؛ لان الملكية الخاصة للارض عقبة في وجه الرأسمالية . لكن ادخال اشاعة الملكية البلدية للعقارات الكبيرة في برنامج ثورة برجوازية يتطلب اعادة صياغة الماركسية لتصبح انتهازية فكرية فابية .

هنا بالتحديد نرى الفرق بين الطرق البرجوازية الصغيرة والطرق البروليتارية في الثورة البرجوازية . ان البرجوازية الصغيرة ، وحتى اكثرها راديكالية ـ بما في ذلك اشتراكيينا ـ الثوريين ـ تتنبأ بانه لن يكون هنالك اي صراع طبقي **بعد** انتصار الثورة البرجوازية ، وانما رخاء وسلام شاملين . على ذلك فانها «تبني عشها» مسبقا ، فتستحدث خططا للاصلاحات البرجوازية الصغيرة في الثورة البرجوازية ، وتتكلم عن مختلف «المعايير» و«القواعد» بالنسبة لملكية الارض ، وعن تدعيم مبدأ العمل

والزراعة الصغيرة ، الخ . ان الطريقة البرجوازية الصغيرة هي طريقة بناء العلاقات التي تتيح اعظم درجة ممكنة من السلام الاجتماعي . اما الطريقة البروليتارية **فتنحصر** في تطهير الطريق من كل ما هو قروسطي ، تطهيره لمصلحة **الصراع الطبقي** . وهكذا يستطيع البروليتاري ان يدع صغار الملاكين يتناقشون في «معايير» ملكية الارض ؛ فما يهمه لا يتعدى الغاء لاتيفونديا الملاك العقاري ، والغاء الملكية الخاصة للارض ، ذلك الحاجز **الاخير** امام الصراع الطبقي في الزراعة . في الثورة البرجوازية ما يهمنا ليس الاصلاحية البرجوازية الصغيرة ، ولا اي «عش» مقبل للمزارعين الصغار الهادئين، وانما شروط النضال البروليتاري ضد كل هدوء برجوازي صغير وفق اسس برجوازية .

هذه الروح المضادة للبروليتاريا تدخلها اشاعة الملكية البلدية الى برنامج الثورة الزراعية البرجوازية ؛ فبرغم الرأي الخاطىء للمنشفيك فان اشاعة الملكية البلدية لا توسع وتزيد حدة الصراع الطبقي بل ، على العكس ، **تكسر حدته** . وهي تكسر حدته ايضا بافتراضها ان الديمقراطية المحلية ممكنة دون ادخال الديمقراطية الكاملة الى المركز . وهي تكسر حدته كذلك بفكرة «الاشتراكية البلدية» لان هذه الاخيرة لا **يمكن تصورها** في مجتمع برجوازي الا بعيدا عن طريق النضال المرتفع ، وفقط بالنسبة لقضايا جزئية ومحلية وغير مهمة تستطيع **حتى** البرجوازية ان تسلم بها وان تكيف نفسها معها دون فقدان امكانية المحافظة على حكمها الطبقي .

ينبغي للطبقة العاملة ان تعطي المجتمع البرجوازي البرنامج الاكثر صفاء والاكثر اتساقا والابعد مدى للثورة البرجوازية ، بما في ذلك التأميم البرجوازي للارض . ان البروليتاريا ترفض باحتقار الاصلاحية البرجوازية الصغيرة في الثورة البرجوازية ؛ ما يهمنا هو حرية النضال ، لا حرية الجهالة الراغدة .

طبيعي ان انتهازية الانتلجنسيا في حزب العمال تأخذ خطا مختلفا . فبدلا من البرنامج الثوري العريض للثورة البرجوازية

يتركز الاهتمام في يوطوبيا برجوازية صغيرة : ضمان الديمقراطية المحلية جنبا الى جنب مع ادخال الديمقراطية بصورة غير تامة في المركز ، ضمان زاوية صغيرة من النشاط البلدي البعيد عن «الهياج» الكبير للاصلاحية الصغيرة ، وتجنب النزاع الحاد ، الى درجة استثنائية ، حول الارض باتباع الوصفة المعادية للسامية ، باحالة القضايا ذات الاهمية القومية الى صعيد المسائل المحلية الصغيرة .

٨ ـ بعض الامثلة عن التشويش الذي تسبب به دعاة اشاعة الملكية البلدية .

يمكن رؤية البلبلة التي احدثها برنامج «اشاعة الملكية البلدية» في اذهان الاشتراكيين ـ الديمقراطيين ، والموقع اليائس الذي وصله محرضونا ودعاتنا ، من خلال الحالات الغريبة التالية :

ي. لارين هو دون شك شخصية بارزة ومعروفة جيدا في الادب المنشفي . وقد لعب في ستوكهولم ، كما تبين محاضر الجلسات ، دورا فعالا جدا في ضمان تبني البرنامج . وتعتبر كراسته **«المسألة الفلاحية والاشتراكية ـ الديمقراطية»** التي تضمنتها مجموعة الكراسات التي نشرتها نوفي مير تعليقا رسميا على البرنامج المنشفي . اليكم ما يكتبه هذا المعلق في الصفحات الختامية لكراسته . يلخص لارين مسألة الاصلاح الزراعي . وهو يتنبأ بثلاث نتائج ممكنة لهذه الاصلاحات : (١) حصص اضافية تتحول الى ملكيات خاصة للفلاحين، وتخضع للتعويض ـ «الحصيلة الاكثر سوءا بالنسبة للطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الفلاحين وبالنسبة لمجمل تطور الاقتصاد القومي» . والحصيلة الثانية هي الافضل ، اما الثالثة ، والابعد عن التحقيق ، فهي «اعلان على الورق بالايجار المتساوي القسري للارض» . ربما فكر المرء انه كان

لنا ان نتوقع من داعية لبرنامج اشاعة الملكية البلدية ان يضع اشاعة الملكية البلدية في مكان الحصيلة الثانية . لكن لا ! اسمعوا ما يلي :

«ربما اعلنت كل الاراضي المصادرة ، **او حتى كل الارض عموما ، ملكية الدولة** عامة ثم جرت احالتها الى اجهزة الحكم الذاتي المحلي لتوزع **مجانا** (؟؟) لمصلحة الذين يزرعونها فعليا وذلك بالطبع دون الاستحداث القسري في مجمل روسيا لايجار الارض المتساوي ودون منع تشغيل العمل المأجور . ان مثل هذا الحل للمشكلة يشكل افضل ضمانة ، كما رأينا ، للمصالح المباشرة للبروليتاريا وللمصالح العامة للحركة الاشتراكية ، كما وانه يخدم زيادة انتاجية **العمل** ، الامر الذي يشكل المسألة الحيوية الجوهرية في روسيا . على ذلك ينبغي للاشتراكيين ـ الديمقراطيين ان يدعوا الى ، وان ينفذوا ، اصلاحا (؟) زراعيا من هذا النوع بالتحديد . ويمكن تحقيق هذا الاصلاح في اعلى نقاط تطور الثورة حين تكون عناصر التطور الاجتماعي قوية» .

اذا كان ي. لارين والمنشفيك الآخرون يعتبرون ذلك عرضا لبرنامج اشاعة الملكية البلدية فانهم يجهدون انفسهم تحت وطأة وهم تراجيدي ـ كوميدي . ان احالة **كل** الارض الى ملكية للدولة يعني **تأميم الارض**، ولا نستطيع ان نتصور اي تصرف آخر بالارض سوى عبر اجهزة الحكم الذاتي المحلي العاملة ضمن حدود القانون العام للدولة. انني التزم بمثل هذا البرنامج ـ للثورة لا «للاصلاح»، بالطبع ـ من كل قلبي ، باستثناء نقطة توزيع الارض «مجانا» حتى للمزارعين الذين يستخدمون عملا مأجورا . فتقديم مثل هذا الوعد باسم المجتمع البرجوازي ملائم لمعادٍ للسامية اكثر مما يلائم اشتراكيا ـ ديمقراطيا . فليس باستطاعة اي ماركسي ان يفترض امكانية حصيلة كهذه ضمن اطار التطور الرأسمالي ؛ كما ليس هنالك من سبب لاعتبار تحويل الريع لمصلحة المزارعين الرأسماليين امرا مرغوبا فيه . برغم ذلك ، وباستثناء هذه النقطة التي ربما

كانت شطحة قلم ، يبقى امرا لا جدال فيه ان **تأميم الارض** اعتبر في كراسة منشفية شعبية الحصيلة الافضل في اعلى نقطة لتطور الثورة .

وحول مسألة ما الذي ينبغي عمله بالنسبة لاراضي الملكيات الخاصة يقول لارين ما يلي :

«بالنسبة لاراضي الملكيات الخاصة التي تشغلها مزارع رأسمالية كبيرة وكفوءة فان الاشتراكيين ـ الديمقراطيين لا يقترحون مصادرة هذه الاراضي بفرض تقسيمها بين صغار المزارعين . ففي حين ان المردود الوسطي للزراعة الفلاحية الصغيرة ، سواء في ارض خاصة ام مستأجرة ، لا تصل ٣٠٠بود للديسياتين ، فان المردود الوسطي للزراعة الرأسمالية في روسيا يتجاوز ٥٠٠ بود» .

بقوله هذا ، يتخلى لارين فعليا عن فكرة الثورة الزراعية **الفلاحية** ، لان ارقامة الوسطية بصدد مردودات المحاصيل تشمل **كل** اراضي الملاكين العقاريين . واذا كنا لا نعتقد بامكانية تحقيق زيادة اوسع واكثر سرعة في انتاجية العمل في المزارع الصغيرة بعد تحريرها من القنانة، فان كل الكلام حول «دعم الاعمال الثورية للفلاحين ، بما في ذلك مصادرة الارض من الملاكين العقاريين» يصبح كلاما فارغا . الى جانب ذلك ينسى لارين ان مؤتمر ستوكهولم قد سبق له واتخذ قرارا محددا بصدد مسألة «الغاية التي من اجلها يقترح الاشتراكيون ـ الديمقراطيون مصادرة العقارات الرأسمالية» .

وكان الرفيق ستروميلين هو الذي قدم في مؤتمر ستوكهولم اقتراحا بتعديل يلي كلمات : التطور الاقتصادي (في القرار) وينص على ما يلي : «مع الاصرار ، بالتالي ، على ان المزارع الرأسمالية الكبيرة المصادرة يجب ان تبقى مستغلة وفقا لخطوط راسمالية وتبعا لمصالح مجمل الشعب ، وفي ظل الشروط الافضل لتلبية حاجات البروليتاريا الزراعية» . وقد رفض هذا التعديل بالاجماع

تقريبا ، فلم ينل سوى صوتا **واحدا** .

برغم ذلك ، فالدعاية قائمة بين جماهير تجهل قرار المؤتمر ! ويجعل الابقاء على الملكية الخاصة بالنسبة لاراضي الحصص من اشاعة الملكية البلدية امرا باعثا على البلبلة الى حد ان المعلقين على البرنامج لا يستطيعون الا ان يتخذوا وجهة مضادة لقرار المؤتمر .

اما بالنسبة لكاوتسكي الذي غالبا ما جرى الاستشهاد بكلامه بصورة غير عادلة لصالح هذا البرنامج او ذاك (بصورة غير عادلة لانه تمنع ، اطلاقا ، عن ابداء رأي محدد حول المسألة واكتفى بتوضيح حقائق عامة معينة) ، كاوتسكي ، الذي نقل عنه ، مع ما في ذلك من غرابة ، انه يؤيد اشاعة الملكية البلدية ، فقد تبين انه كتب الى م. شانين في نيسان ١٩٠٦ ما يلي :

«من الجلي انني اقصد باشاعة الملكية البلدية شيئا مختلفا عما تعنيه انت ، وربما ماسلوف ايضا . وما قصده كان الآتي : سوف تجري مصادرة العقارات الكبيرة وستستمر الزراعة الكبيرة في هذه الاراضي ، اما بواسطة البلديات (!) او بواسطة منظمات اكبر، او ان الارض ستؤجر لجمعيات منتجين . لا اعرف ما اذا كان ذلك ممكنا في روسيا ، او ما اذا كان مقبولا من الفلاحين . كما لا اقول انه ينبغي ان نطالب به ، لكن اذا ما طرح الآخرون هذا المطلب ، فانني اعتقد انه يمكننا ان نقبل به بسهولة . وسيكون ذلك تجربة جديرة بالاهتمام» (*) .

(*) م. شانين ، اشاعة الملكية البلدية او التقسيم الى ملكيات خاصة ، فيلنا ، ١٩٠٧ . يعبر م. شانين ، بحق ، عن الشك فيما اذا كان يمكن اعتبار كاوتسكي احد انصار اشاعة الملكية البلدية ويحتج على دعاية المنشفيك لانفسهم (في البرافدا المنشفية ، ١٩٠٦) بالنسبة لكاوتسكي . اما كاوتسكي نفسه **فهو** يقول بفظاظة في رسالة نشرها ماسلوف : «ينبغي ان نترك للفلاحين انفسهم ان يقرروا **اشكال** الملكية التي يمكن تبنيها في الارض المصادرة من مالكي الارض =

ينبغي ان تكون هذه الاستشهادات كافية لتبين كيف ان الذين يتعاطفون ، او كانوا متعاطفين ، مع برنامج ستوكهولم ، **يخربونه** بطريقة تفسيرهم له . ويكمن الخطأ هنا في الاضطراب اليائس للبرنامج نفسه ؛ فهو يرتبط عمليا بانكار نظرية ماركس في الريع، وهو يمثل من حيث الممارسة تكيفا مع الحالة «الوسطية» المستحيلة للديمقراطية المحلية في ظل حكومة مركزية غير ديمقراطية ، في حين انه يعادل اقتصاديا ادخال الاصلاحية شبه الاشتراكية ، البرجوازية الصغيرة ، الى برنامج الثورة البرجوازية .

= الكبار . وانني اعتبر ان من الخطأ ان نفرض عليهم اي شيء في هذا الصدد».
ان هذا التصريح المحدد تماما من كاوتسكي يلغي ، بالتأكيد ، اشاعة الملكية البلدية التي يريد المنشفيك أن يفرضوها على الفلاحين .

الفصل الخامس

الطبقات والاحزاب في الجدال حول المسألة الزراعية في الدوما الثانية

نعتقد انه سيكون مفيدا معالجة مسألة البرنامج الزراعي لحزب العمال في الثورة البرجوازية الروسية من زاوية اخرى ، ومختلفة الى حد ما . فالى جانب تحليل الشروط الاقتصادية للثورة والحجج السياسية لصالح هذه او تلك من البرامج ينبغي اضافة صورة عن الصراع بين الطبقات والاحزاب المختلفة تشمل الى اقصى حد ممكن كل المصالح وتضعها بمواجهة بعضها البعض بصورة مباشرة . فمثل هذه الصورة هي وحدها الكفيلة باعطائنا فكرة عن الامر الذي نبحثه (النضال من اجل الارض في الثورة الروسية) **ككل** ، وباستبعاد الطابع الوحيد الجانب والعرضي للآراء الفردية ، وبمحاكمة الاستنتاجات النظرية عبر الحدس العملي للاشخاص المعنيين . فبوصفهم افرادا يمكن لاي من ممثلي الاحزاب والطبقات ان يخطئوا ، ولكنهم حين يخرجون الى الميدان

العام ، وامام كل الناس ، فانه يجري تقويم الاخطاء الفردية حتما بواسطة الجماعات او الطبقات المنخرطة في الصراع . ان الطبقات لا تخطىء . وهي ، بالاجمال ، تقرر مصالحها واهدافها السياسية بصورة متوافقة مع شروط الصراع ومع شروط التطور الاجتماعي.

توفر السجلات الاختزالية لمجلسي الدوما مواد ممتازة لرسم مثل هذه الصورة . وسوف نتناول الدوما الثانية لانها ، دون شك ، تعكس صراع الطبقات في الثورة الروسية على نحو اكثر اكتمالا ونضجا : فلم تجد مقاطعة انتخابات الدوما الثانية من جانب اي حزب ذي وزن . كذلك كانت التجمعات السياسية للنواب في الدوما الثانية اكثر تحديدا ، وكانت مختلف جماعات الدوما اكثر توحدا واكثر ارتباطا ، بصورة وثيقة ، باحزابها . وقد وفرت تجربة الدوما الاولى موادا مهمة ساعدت كل الاحزاب على بلورة سياسة ادق . لهذه الاسباب كلها يفضل ان نتناول الدوما الثانية . وسوف نشير الى نقاشات الدوما الاولى فقط من اجل استكمال ، او توضيح ، التصريحات التي ادلى بها في الدوما الثانية .

من اجل تكوين صورة كاملة ودقيقة للصراع بين الطبقات والاحزاب المختلفة خلال نقاشات الدوما الثانية سوف يتوجب علينا ان نتناول بصورة منفصلة كل جماعة محددة ومهمة في الدوما وان نميزها بالاعتماد على مقتطفات من الخطب الرئيسية التي القيت بصدد النقاط الاساسية للمسألة الزراعية . ولانه يستحيل ، عدا انه من غير الضروري ، الاستشهاد بكل الخطباء الثانويين ، فاننا سوف نقتصر فقط على اولئك الذين ساهموا بشيء جديد ، او الذين القوا ضوءا ذا قيمة على احد اوجه المسألة .

كانت الجماعات الرئيسية التي برزت بوضوح خلال نقاشات المسألة الزراعية هي التالية : (١) اليمينيين والاوكتوبريين – وكما سنرى لم يبرز فرق جوهري بينهم في الدوما الثانية .

(٢) الكاديت . (٣) الفلاحين اليمينيين والاوكتوبريين الذين وقفوا، كما سنرى ، الى يسار الكاديت . (٤) الفلاحين غير الحزبيين . (٥) النارودنيين، او مثقفي الترودوفيك، الذين وقفوا الى اليمين، الى حد ما . (٦) الفلاحين الترودوفيك ، ثم يأتي بعدهم (٧) الاشتراكيون ــ الثوريون ؛ (٨) «القوميون» ، الذين يمثلون القوميات غير الروسية . و(٩) الاشتراكيون ــ الديمقراطيون . وسوف نشير الى موقف الحكومة بالارتباط مع جماعة الدوما التي كانت الحكومة على وفاق جوهري معها .

١ ــ اليمينيون والاكتوبريون .

كان الكونت بوبرينسكي ، دون شك ، افضل من عبر عن موقف اليمينيين في المسألة الزراعية في الخطاب الذي القاه في ٢٩ آذار ١٩٠٧ (الجلسة ١٨ للدوما الثانية) . ففي جدال مع الكاهن اليساري تيخفنسكي حول الكتب المقدسة ووصاياها باطاعة السلطات القائمة ، وحول «الصفحة الاكثر نقاء واشراقا من التاريخ الروسي» ــ تحرير الاقنان (سوف نتناول ذلك فيما بعد) ــ تناول الكونت المسألة الزراعية بـ«خوذة مفتوحة» . فمنذ ١٠٠ او ١٥٠ عاما كان الفلاحون ، في كل مكان تقريبا من اوروبا الغربية، في حالة من الفقر والهوان والجهل لا تختلف عن حال فلاحينا اليوم . وكانوا يسكنون نفس الكوميونات القروية التي لدينا في روسيا ، مع تقسيم الارض حسب عدد الافراد ، ذلك الاثر النموذجي للنظام الاقطاعي . «اما اليوم فالفلاحون في اوروبا الغربية ، وفقا لرأي الخطيب ، في احسن حال . والسؤال هو اية معجزة حولت «الفلاح الذي ضربه الفقر والهوان الى مواطن ميسور ومفيد يحترم نفسه ويحترم الآخرين» ؟ «ليس هنالك سوى جواب واحد : لقد تمت تلك المعجزة بواسطة الملكية الفردية،

ذلك الشكل من الملكية الذي يلقى احتقارا بالغا هنا من جانب اليسار ، والذي سوف ندافع نحن عنه ، من اليمين ، بكل ما في فكرنا من قوة ، وبكل قوة قناعاتنا المخلصة ، لاننا نعرف انه في الملكية تكمن قوة ومستقبل روسيا» . «منذ منتصف القرن الماضي توصلت الكيمياء الزراعية الى اكتشافات .. مدهشة في حقل تغذية النبات ، ونجح الفلاحون في الخارج ـ الملاكون الصغار بالتساوي (؟؟) مع الكبار ـ في استخدام هذه الاكتشافات العلمية ، واستطاعوا عبر استخدام الاسمدة الصناعية احراز زيادة اكبر ايضا في المحاصيل ؛ واليوم ، حين تعطي ارضنا السوداء الرائعة ٣٠ الى ٣٥ بود من الحبوب ، واحيانا ما لا يكفي للبذار ، يحصل الفلاحون في الخارج على مردود وسطي يتراوح بين ٧٠ و١٢٠ بود حسب شروط البلاد والطقس . هنا يكمن حل المشكلة الزراعية . وليس ذلك حلما ، او خيالا . انه مثل تاريخي مفيد . وسوف لن يتبع الفلاح الروسي خطى بوغاتشوف وشينكا رازين (١٨) الذين يصيحون ! Saryn na Kichku (١٩) ! (لا تكن واثقا جدا ، ايها الكونت !) انه سوف يتبع الطريق الصحيحة الوحيدة ، الطريق التي اتخذتها كل الامم المتمدنة ، الطريق التي اتخذها جيراننا في اوروبا الغربية ، واخيرا ، طريق اخواننا البولونيين ، الفلاحين الروسيين الغربيين ، الذين ادركوا فداحة نظام ملكية الكومبونة والارض التابعة للمنزل، والذين بدأوا بالفعل، في بعض الاماكن ، في ادخال نظام الـ Khutov . ويمضي الكونت بوبرينسكي ليقول ، وعن حق ، ان «هذه الطريق تبينت في ١٨٦١ ، حين تم تحرير الفلاحين من تبعية القنانة» . وهو ينصح الحكومة ان لا تضن على «عشرات الملايين» من اجل «خلق طبقة ميسورة من الملاكين ـ الفلاحين» . وثم يعلن : «ذلك ، ايها السادة ، هو برنامجنا الزراعي في خطوطه العامة . انه ليس برنامجا للانتخابات ولا وعودا دعائية . وليس برنامجا لتحطيم القواعد الاجتماعية والقانونية السائدة (انه برنامج يهدف الى

التخلص بالقوة من ملايين الفلاحين) ؛ وليس برنامجا من الخيالات الخطرة ، انه برنامج عملي تماما (ذلك ما زال موضع بحث) وهو مجرب تماما (الصحيح صحيح) . لقد حان الوقت للتخلي عن الاحلام حول نوع ما من الاستثنائية الاقتصادية للامة الروسية... لكن كيف يمكننا ان نفسر ان عرائض غير عملية كليا ، كعرائض جماعة الترودوفيك وحزب حرية الشعب ، قد قدمت الى جمعية تشريعية جدية ؟ فلم يسبق لاي برلمان في العالم ان سمع باستيلاء الدولة على كل الارض ، او بان تؤخذ الارض من بولس لتعطى لبطرس ... ان ظهور هذه العرائض هو نتيجة الارتباك» (تفسير جميل !) ... «وهكذا ، ايها الفلاحون الروس ، عليكم ان تختاروا بين طريقين : طريق عريضة وسهلة ظاهريا ـ تلك هي طريق الاغتصاب والانتزاع القسري ، التي سمعنا من يدعو اليها هنا . تلك الطريق جذابة في البداية ، فهي تنحدر نزولا ، لكنها تنتهي الى كارثة (بالنسبة للملاكين العقاريين ؟) وتجلب الخراب للفلاحين وللامة بأكملها . اما الطريق الاخرى فهي ضيقة وشائكة ، وهي طريق صاعدة ، لكنها تقود الى قمم الصدق والحق والازدهار الدائم » .

كما يرى القارىء ، فذلك هو برنامج الحكومة . وذلك بالضبط ما يقوم به ستولوبين في تشريعه الزراعي الشهير الممثل بالقانون٨٧ . وقد صاغ بوريشكفيتش نفس البرنامج فياطروحاته الزراعية (الجلسة الـ٢٠ ، ٢ نيسان، ١٩٠٧). كما نودي بالبرنامج نفسه ، وجزءا بعد الآخر ، من جانب الاكتوبريين ، بدءا بسيفاتوبولك ـ ميرسكي في اليوم الاول من النقاشات حول المسألة الزراعية (آذار ١٩) وانتهاء بكابوستين («ان الفلاحين بحاجة الى ملكية الارض لا الى استئجارها ، كما هو مقترح» ـ الجلسة الـ ٢٤ ، ٩ نيسان ١٩٠٧ ، خطاب كابوستين الذي هلل له اليمين «وقسم من الوسط») .

لا ترد في برنامج المئة السود والاكتوبريين اية اشارة على

الاطلاق الى الدفاع عن اشكال الزراعة ما قبل الراسمالية كالتبجج مثلا بالزراعة البطريركية معا الى ذلك . وفي مكان الدفاع عن الكوميونه القروية ، الذي كان حتى وقت قريب يجد له انصارا متحمسين بين الشرائح العليا من البيروقراطية وبين الملاكين العقاريين ، حل العداء الحاد تجاهها . ان المئة السود يتخذون ، كليا ، موقع التطور الرأسمالي ويرسمون برنامجا تقدميا من وجهة اقتصادية ، برنامجا اوروبيا ؛ وينبغي تأكيد ذلك بصورة خاصة بسبب انتشار رؤية مبتذلة ومبسطة لطبيعة السياسة الرجعية للملاكين العقاريين فيما بيننا . فغالبا ما يصور الليبيراليون المئة السود على انهم مهرجون ومخبولون ، لكن ينبغي القول ان ذلك لا ينطبق على الكاديت . فرجعيونا ، في اي حال ، يتميزون بوعيهم الطبقي الصارخ . وهم يعلمون بدقة ماذا يريدون ، واي طريق يسلكون ، وعلى اية قوى يمكنهم الاعتماد . كما انهم لا يظهرون اي ظل للفتور او للتردد (في الدوما الثانية في اي حال ؛ ففي الدوما الاولى كان هنالك بعض «الارتباك» ـ بين البوبرينسكيين !). وهم يرتبطون بوضوح بطبقة محددة تعودت اعطاء الاوامر وتعودت ان تحاكم **بشكل صحيح** الظروف الضرورية للمحافظة على حكمها في بيئة **رأسمالية** ، وان تدافع عن مصالحها بصفاقة حتى ولو تطلب ذلك الافناء السريع ، وتدهور اوضاع وتهجير ملايين الفلاحين . ليس برنامج المئة السود رجعيا لانه يسعى الى الابقاء على اية علاقات ما قبل رأسمالية او نظام ما قبل رأسمالي (ففي هذا) الصدد تأخذ كل احزاب الدوما الثانية الآن ، وجوهريا، موقف الاعتراف بالرأسمالية واعتبارها امرا مسلما به) ، بل لانه يقف الى جانب النمط **اليونكري** من التطور الراسمالي **من اجل** تقوية سلطة وزيادة مداخيل الملاكين العقاريين ، **ومن اجل** اقامة **صرح** الاوتوقراطية على اسس جديدة واكثر قوة . ليس هنالك تناقض بين ما يقوله هؤلاء السادة وما يفعلونه ؛ فرجعيونا ، ايضا، «رجال اعمال» ، كما قال لاسال عن الرجعيين الالمان بالمقارنة مع

الليبراليين .

ما هو موقف هؤلاء الناس من فكرة تأميم الارض ؟ وايضا ، من التأميم الجزئي مع التعويض الذي طالب به الكاديت في الدوما الاولى ، والذي يستثني ، كبرنامج المنشفيك ، الملكية الخاصة للحيازات الصغيرة ويخلق احتياطا للدولة من باقي الارض ؟ الم يروا في فكرة التأميم امكانية تقوية البيروقراطية ، وتدعيم الحكومة البرجوازية المركزية ضد البروليتاريا ، وامكانية استعادة «اقطاع الدولة» و«التجربة الصينية» ؟

بالعكس تماما ، فكل تلميح الى التأميم يثير غضبهم ، وهم يقاتلون ضده بطريقة تجعلنا نعتقد انهم استعاروا حججهم من بليخانوف . لنأخذ النبيل فتشينين ، احد الملاكين العقاريين اليمينيين . قال في الجلسة الـ ٣٩ ، في ١٦ ايار ١٩٠٧ : «اعتقد ان مسألة الانتزاع القسري للملكية ينبغي ان تحسم سلبيا ومن وجهة نظر القانون . فدعاة ذلك الرأي ينسون ان خرق حقوق الملاكين مميز للدول التي تمر في مرحلة متدنية من التطور الاجتماعي والسياسي . ويكفي تذكر حقبة موسكوفي ، حين كان القيصر غالبا ما ينتزع الارض من مالكيها ليوزعها على خاصته وعلى الاديرة . الى ماذا ادى ذلك المسلك من جانب الحكومة ؟ لقد كانت النتائج مخيفة» .

هكذا جرى استخدام «ردة موسكوفي روس» التي روجها بليخانوف . لكن فتشينين لم يكن الوحيد الذي عزف على هذا الوتر . ففي الدوما الاولى قام الملاك العقاري ن. لفوف الذي انتخب بوصفه كاديت ثم انحاز الى اليمين ، والذي فاوض مع ستوليبين ، بعد حل الدوما الاولى ، للحصول على مقعد وزاري — بطرح المسألة بالطريقة نفسها تماما . فقد قال تعليقا على عريضة الكاديت الى الدوما الاولى : «ان اكثر ما يدهش في عريضة الـ٤٢ انها تحمل بصمات نفس الاستبداد البيروقراطي القديم الذي يحاول ان يضع كل شيء على مستوى واحد» . (الجلسة الـ ١٢ ،

١٩ ايار ، ١٩٠٦) . وبالروح التي يتكلم بها ماسلوف فانه «**وقف دفاعا عن**» القوميات غير الروسية : «كيف نخضع لها (المساواة) مجمل روسيا ، بما في ذلك روسيا الصغرى ، وليتوانيا ، وبولندا واقليم البلطيق ؟» وحذر قائلا : «في بطرسبورغ سيتوجب عليك أن تقيم مكتبا ضخما للارض ... وان تحافظ على هيئة من الموظفين في كل زاوية من البلاد» .

هذه الصيحات حول البيروقراطية والقنانة بالارتباط مع التأميم ــ صيحات دعاة اشاعة الملكية البلدية ، المنسوخة بصورة رديئة عن النموذج الالماني ــ هي النغمة السائدة في كل خطب اليمين . فالاكتوبري شيدلوفسكي ، مثلا ، يعارض انتزاع الملكية القسري ، ويتهم الكاديت بالدعوة لـ «التعلق بالارض» . (الجلسة الـ ١٢ من الدوما الثانية ، ١٩ آذار ، ١٩٠٧) . ويصرخ شولفين بان الملكية لا تنتهك وان انتزاع الملكية القسري هو «قبر الثقافة والحضارة» (الجلسة الـ ١٦ ، ٢٦ آذار ، ١٩٠٧) . ويشير شوليفين ــ وربما كان هنا يستند الى **مفكرة** بليخانوف ولو انه لا يقول ذلك ــ الى حين القرن العشرين ، والى النتيجة المحزنة للتجربة الصينية في التأميم . وهاكم ما قاله سكرمونت في الدوما الاولى : ان تصبح الدولة مالكا ! «انها لنعمة وكنز ذهبي للبيروقراطية» . (الجلسة الـ ١٠ ، ١٦ ايار ، ١٩٠٦) . وهتف الاكتوبري تانتسوف في الدوما الثانية : «هنالك مبرر اعظم لرد هذه الادانات (حول القنانة) الى اليسار والوسط . فماذا تحمل هذه العرائض للفلاحين فعلا سوى امكانية ربطهم بالارض ، سوى القنانة القديمة ، ولو في شكل مختلف ، وبحيث يحل المرابون ، وموظفو الحكومة مكان الملاكين العقاريين» (الجلسة الـ ٣٩ ، ١٦ ايار ، ١٩٠٧) .

بالطبع ، ان دجل هذه الصيحات حول البيروقراطية ساطع الى اقصى حد ، فالفلاحون المطالبون بالتأميم هم الذين طرحوا الفكرة الممتازة القائلة باقامة لجان محلية للارض تنتخب بواسطة

الاقتراع الشامل والمباشر والمتساوي والسري . لكــن الملاكين العقاريين المئة السود **مرغمون** على التمسك باية حجة ممكنة ضد التأميم . فغريزتهم الطبقية تجعلهم يدركون أن التأميم في روسيا القرن العشرين يرتبط عضويا بجمهورية فلاحية . ففي بلاد اخرى حيث ، نظرا للظروف الموضوعية ، لا يمكن ان تقوم ثورة زراعية فلاحية ، يختلف الوضع بالطبع – في المانيـــا ، مثلا ، حيث يستطيع الـ Kanitzes ان يتعاطفوا مع خطط التأميم ، وحيث لا يريد الاشتراكيون حتى ان يسمعوا بالتأميـــم ، وحيث تقتصر الحركة البرجوازية الداعية للتأميم على الفئوية الفكرية . من اجل محاربة الثورة الفلاحية توجب على **اليمينيين** ان يلعبوا امـــام الفلاحين دور المدافعين عن **الملكية الفلاحية** في وجه التأميم . لقد رأينا نموذجا على ذلك في حالة بوبرينسكي . وهذا نموذج آخر – من فتشينين : «ينبغي حسم هذه المسألة (تأميم الارض) باتجاه سلبي ، بالطبع ، لانها لا تجد اي عطف حتى بين الفلاحين انفسهم؛ فهم يريدون ان يحصلوا على الارض عبر حق الملكية ، وليس عبر الحق في الايجار» (الجلسة الـ ٣٩) . وحدهم الملاكون العقاريون ووزراء الحكومة باستطاعتهم ان يتكلموا **عن** الفلاحين **بهذه** الطريقة. وهذه الحقيقة معروفة الى حد انني اجد انه من غير الضروري الاستشهاد بخطب غوركو وستوليبين وسواهم من مثل هـــؤلاء الابطال الذين يدافعون بحماسة عن الملكية الخاصة .

الاستثناء الوحيد بين اليمينيين هو القوزاقي الترك كارولوف، الذي ذكرناه سابقا . فقد وافق كارولوف ، جزئيا ، على ما قاله الكاديت شنفاريوف ثم اضاف ان قوات القوزاق تشكل «كوميونة زراعية ضخمة» وانه «من الافضل الغاء الملكية الخاصة للارض» بدلا من الغاء الكوميونات القروية ، ونادى «باشاعة الملكية البلدية الشاملة للارض ، التي ينبغي ان تصبح ملكية للاقاليم» . وفـــي الوقت نفسه فانه تذمر من البيروقراطية : «لسنا اسياد ملكيتنا الخاصة» . وقد سبق ان عالجنا مسألة مغزى تعاطف القوزاق مع

الادارة المحلية .

٢ ـ الكاديت .

مثل الاحزاب الاخرى ، برز الكاديت بألوانهم الحقيقية في الدوما الثانية. وقد «وجدوا انفسهم» عبر احتلالهم لمركز الوسط وعبر نقدهم لليمينيين واليساريين من «وجهة نظر الدولة» . واظهروا طبيعتهم المضادة للثورة بانعطافة واضحة الى اليمين . كيف سجل الكاديت مثل هذه الانعطافة في المسألة الزراعية ؟ لقد سجلوها بالتخلي نهائيا عن آخر ما تبقى من فكرة تأميم الارض ، وبهجرهم كليا لفكرة «احتياطي الدولة من الارض» وبدعمهم لفكرة جعل الارض **ملكية** للفلاحين . اجل ، لقد تطورت الظروف في روسيا الى حد ان الانعطاف نحو اليمين يعني الانعطاف نحو الملكية الخاصة للارض !

وقد تقدم الوزير السابق كوتلر ، الناطق الرسمي لحزب الكاديت لانتقاد اليسار (الجلسة الـ ١٢ ، ١٩ آذار ، ١٩٠٧) . وقال ذلك الزميل القيم لويت ودورنوفو : «بما ان احدا لا يقترح الغاء الملكية عامة ، فمن الضروري ، وبكل اصرار ممكن ، الاعتراف بوجود الملكية العقارية » . وتتفق هذه الحجة تماما مع المئة السود . فقد هتف كروبنسكي ، الناطق بلسان المئة السود ، وعلى غرار الكاديت كوتلر : «اذا اردتم ان تقسموا، فالاحرى ان تقسموا كل شيء» .

وبوصفه بيروقراطيا حقيقيا عالج كوتلر بتفصيل خاص مسألة المعايير المختلفة لـ «حصص» الفلاحين . ولانه غير مدعوم من اية طبقة متراصة ، فان هذا المثقف الليبيرالي والبيروقراطي الذي يلعب على الليبيرالية **يتجنب** مسألة **كم** يملك الملاكون العقاريون من الارض وكم **يمكن** ان ينتزع منهم . وهو يفضل أن يتكلم عن

المعايير من اجل ، وبحجة رفع المسألة الى مستوى الدولة ، **ان يحيط المسألة بالغموض** ، وان يخفي حقيقة ان الكاديت يقترحون **الابقاء** على الاقتصاد الملاكي . قال السيد كوتلر : «حتى الحكومة اتخذت طريق توسيع الايجار الفلاحي للارض» ، واذا فليس هنالك ما هو غير عملي في اقتراح الكاديت ، ذي النمط البيروقراطي المشابه ! وباصراره على ما هو عملي وقابل للتطبيق فان هذا الكاديت يرمي ، بالطبع ، قناعا حول حقيقة ان معياره هو ما اذا كان ممكنا الحصول على موافقة الملاكين العقاريين ، او بكلمات اخرى ، تكييف خطته وفق مصالحهم ، **والسمسرة للمئة السود** تحت قناع الجهد المترفع للتوفيق بين الطبقات . واضاف كوتلر : «اعتقد ، ايها السادة ، انه يمكن تصور شروط سياسية تكتسب فيها عريضة تأميم الارض هذه قوة القانون ؛ لكني لا استطيع ان اتصور ، في المستقبل القريب ، شروطا سياسية تتيح تطبيق هذا القانون فعلا» . اي ، بصراحة اكثر ، من الممكن تصور قلب حكم الملاكين العقاريين المئة السود ، لكنني لا استطيع ان اتصور ذلك بنفسي ، ولذلك فانني أكيف نفسي مع حكمهم .

خلال جداله حول افضلية ملكية الفلاحين للارض على خطة الترودوفيك عموما ، وعلى «الايجار المتساوي» بصورة خاصة قال السيد كوتلر : «اذا ما تعين موظفون مختصون لهذا الغرض (تسوية الحيازات) ، فسيعني ذلك استحداث طغيان لا حد له ، وتدخلا في حياة الناس لم نألفه من قبل . بالطبع ، اقترح ان توضع هذه القضية في ايدي اجهزة حكم ذاتي محلي ، اي في ايدي اشخاص ينتخبهم الشعب بنفسه ؛ لكن هل يمكن التأكد بان الشعب سيكون محميا كليا من استبداد هؤلاء الاشخاص ، وان هؤلاء سيعملون على تحقيق مصالح الشعب دائما ، وان هذا الاخير لن يعاني من اية صعوبات ؟ اعتقد ان الفلاحين الموجودين هنا يعرفون انه غالبا ما يقوم ممثلوهم المنتخبون ، وكبار القرية وال Volost ، باضطهادهم بقدر ما يضطهدهم الموظفون» . هل يستطيع المرء ان

يتخيل دجلا اكثر اثارة للاشمئزاز من هذا ؟ ان الكاديت انفسهم يقترحون اقامة لجان للارض يسيطر عليها الملاكــون العقاريون (التمثيل المتساوي للملاكين العقاريين والفلاحين ، على ان يكون الرئيس موظفا حكوميا او ملاكا عقاريا) ، لكن الفلاحين يحذّرون من خطر الطغيان والاستبداد من جانب الذيــن سينتخبونهم ! وحدهم المشعوذون السياسيون المعدومو الحيــاء يستطيعون ان يحاججوا **بهذه الطريقة** ضد الحيازات المتساوية ، فهم لا يملكون مبادىء الاشتراكية (التي يتمسك بها الاشتراكيون-الديمقراطيون الذين يقولون ان المساواة مستحيلة ولو انهم يدعمون كليا انتخاب اللجان المحلية) ، ولا مبادىء الملاكين العقاريين الذين يؤكدون ان الملكية الخاصة هي الخلاص الوحيد (بوبرينسكي وامثاله) .

وعلى عكس اي من اليمين او اليسار ، تتميز خطط الكاديت لا بما يقولونه بل بما يصمتون بشأنه ، اي باقتراحهم انشاء لجان للارض مهمتها **اجبار** الفلاحين على قبــول «اعتاق ثان» ، اي الحصول على قطع ارض فقيرة مقابل سعر باهظ . ومن اجــل تمويه لب المسألة يلجأ الكاديت في الدوما الثانية (كما في الاولى) الى الخداع الكامل . لنأخذ السيد شنفاريوف . انه يتكلف صفة تقدمية ، ويكرر الشعارات الليبيرالية السائدة ضد اليمين ، وكما جرت العادة فانه يندب العنف والفوضى اللذين دفعت فرنســا ثمنا لهما «نصف قرن من الانتفاضات العنيفة» . ولنرى كيــف يناور في مسألة لجان مسح الارض :

«بصدد مسألة لجان مسح الارض فاننـــا نعارض النائب يفرينوف (*) . وانا لا اعرف (كذا !) الاساس الذي تقوم عليـــه

(*) قال يفرينوف ، الاشتراكي - الثوري ، في الجلسة نفسها : « هـــذه اللجان (لجان الارض) تتشكل وفقا لفرضية حزب حرية الشعب من اعداد متساوية من مالكي الارض والفلاحين على ان يتولى موظفو الحكومة التوفيق بينهما ، =

اعتراضاته ؛ فحتى الان لم نقل شيئا حول ذلك (كذبة !) . وانا لا اعرف عن اية عريضة يتكلم ، او لماذا يتكلم عن عدم الثقة بالشعب. وحتى الان لم تقدم عريضة كهذه الى دوما الدولة ؛ ومن الواضح ان اعتراضاته تستند الى سوء فهم . انني اتفق كليا مع نـــواب اليسار اوزبنسكي وفولك ـ كاراشفسكي الذين تكلموا عن قواعد مؤقتة وعن الحاجة الى اقامة اجهزة محلية لاجراء مسح محلـي للارض . واعتقد ان هذه الاجهزة ستقام ، وان حزب حريـــة الشعب سوف يقدم ، ربما خلال الايام القليلة التالية ، عريضـة حول الموضوع لنقاشها » .

والآن ، اليس ذلك تدجيلا ؟ هل نصدق فعلا ان هذا الشخص لم يكن يعرف شيئا عن نقاشات الدوما الاولى حول مسألة اللجان المحلية ، او عن المقالة التي نشرت في Rech في ذلك الحين ؟ وهل تعذر عليه حقا ان يفهم تصريح يفرينوف الواضح الى اقصى الحدود ؟

قد تقولون انه وعد بتقديم عريضة «خلال الايام القليلـــة التالية» . اولا ، ان وعدا بتعويض ما تم الحصول عليه بواسطة

= مما يعني بالطبع اعطاء الغلبة لغير الفلاحين. لماذا لا يثق حزب يسمي نفسه حزب «حرية الشعب» بلجان منتخبة لا بطريقة بيروقراطية ، بل بطريقـــة ديمقراطية ؟ ربما لانه اذا ما انتخبت اللجان بتلك الطريقة ، فان الاغلبية الساحقة من الذي سيتم انتخابهم سيكونون فلاحين ، اي ممثلين لمصالح الفلاحين . وفي هذه الحالة فانني اسأل هل يثق حزب حرية الشعب بالفلاحين ؟ ينبغـــي ان نتذكر انه في ١٨٥٨ ، وفيما يتعلق بالاصلاح الزراعي ، فان الحكومة احالت المسألة الى اجهزة محلية ، الى لجان . حقا ان هذه اللجان تشكلت مـــن اعضاء من النبلاء لكن الحكومة ليست حزب حرية الشعب ، بل هي حكومـــة تمثل الطبقات الفنية والمالكة عموما . وهي تستند الى النبلاء وتثق بهم . اما حزب حرية الشعب فانه يريد ان يستند الى الشعب ، لكنه لا يثق بالشعب».

التدجيل لا يستطيع ان يلغي التدجيل نفسه . ثانيا ، ما حدث «خلال الايام القليلة التالية» كان ما يلي : كان السيد شنفاريون قد تكلم في ٢٩ آذار ، ١٩٠٧ . وفي ٩ نيسان ١٩٠٧ قال الكاديت تاتارينوف : «سوف اتناول الآن ، ايها السادة ، مسألة اخرى اعتقد («يعتقد» وحسب !) انها تخلق خلافا حادا ، المسألة التي طرحتها كل الاحزاب التي تقف الى يسارنا : مسألة لجان الارض المحلية . ان كل هذه الاحزاب تحث على ضرورة اقامة لجان محلية للارض على اساس الاقتراع الشامل والمباشر والسري بهدف بت مسألة الارض في النواحي . لقد عبرنا ، بشكل مطلق ، عن معارضتنا لهذه اللجان ، في العام الماضي ، ونحن نكرر ذلك ايضا الآن» .

وهكذا ، وحول المسألة **البالغة الاهمية** المتعلقة بالشروط **الواقعية** لاقتراح الكاديت بـ «نزع الملكية القسري» يقول اثنان من الكاديت اشياء مختلفة ويقفزان من جهة الى اخرى تحت وطأة ضربات الاحزاب اليسارية التي تلقي الضوء على ما اراد الكاديت ان يخفوه ! فأولا ، يقول السيد شنفاريوف «لا اعرف» ، ثم «انا اتفق مع اليسار» ، ثم «عريضة خلال الايام القليلة التالية» . ويقول السيد تاتارينوف : «الآن، كما في السابق، نحن معارضون بشدة» . ويضيف حججا مؤداها ان الدوما ينبغي ان لا تنقسم الى الف دوما ، وانه ينبغي ان لا يتأجل بت المسألة الزراعية الى حين احداث الانتخاب الشامل الخ . لكن ذلك ليس اكثر من مناورة اخرى . فالنقطة موضع البحث ليست الوقت الذي يمكن فيه تنفيذ اجراء ما : فالاعضاء اليساريون في الدوما الثانية لا تساورهم اية اوهام في هذا الصدد . النقطة هي : ما هي **الخطط الحقيقية** للكاديت ؟ ومن الذي يقسر من في مشروعهم لـ«نزع الملكية القسري» ؟ هل يرغم الملاكون العقاريون الفلاحين ، أم هل يرغم الفلاحون الملاكين العقاريين ؟ ليس من سبيل للاجابة على هذا السؤال الا من خلال تشكيل لجان الارض . ولقد تم عرض وجهة

نظر الكاديت نيتشكيل اللجان فيافتتاحية ميليوكوف في Rech وفي عريضة كوتلر ، وفي مقالة كوبروف (التي استشهدنا بها سابقا) ؛ لكن **الكاديت حافظوا على صمتهم في الدوما** . ولم يجيبوا على الاسئلة الصريحة التي طرحها يفرينوف .

يصعب التأكيد اكثر من ذلك بان هذا المسلك من جانب ممثلي الحزب في البرلمان لا يعدو كونه **خداع الشعب من قبل الليبيراليين** . نادرا ما ينخدع احد بكلام امثال بوبرينسكي وستوليبين ؛ لكن الكثيرين ممن لا يريدون ان يحللوا ، او الذين يعجزون عن فهم ، المعنى الحقيقي للشعارات والعبارات السياسية ينخدعون بكلام الكاديت .

وهكذا ، يعارض الكاديت اي نوع من ايجار الارض المشترك Socialised ، ويعارضون نزع الملكية دون تعويض ، ويعارضون لجان الارض المحلية حيث يغلب الفلاحون، ويعارضون الثورة عامة والثورة الزراعية الفلاحية بشكل خاص . وتتضح مناورة الكاديت بين اليسار واليمين (من اجل خيانة الفلاحين لصالح الملاكين العقاريين) من موقفهم من «الاصلاح» الفلاحي في ١٨٦١ . وكما سنرى في ما بعد ، يتكلم اليسار عن ذلك بقرف واستهجان كما عن حبل وضعه الملاكون العقاريون في اعناق الفلاحين . لكن الكاديت يتفقون مع اليمين في تعاطفهم مع ذلك الاصلاح .

قال الكونت برينسكي : «لقد رميت الاقذار هنا على اكثر الصفحات نقاء واشراقا في التاريخ الروسي ... ان اعتاق الفلاحين مسألة تتخطى كل ادانة ... اليوم العظيم والمجيد ، ١٩ شباط ، ١٨٦١» (٢٩ آذار) .

قال كوتلر : «الاصلاح العظيم لعام ١٨٦١ ... ان الحكومة، في شخص رئيس مجلس الوزراء ، تتخلى عن التاريخ الروسي ، وتتخلى عن افضل صفحاته واكثرها اشراقا» (٢٦ ايار) .

هذا التقييم لنزع الملكية القسري ، كما جرى فعليا ، يلقي ضوءا على برنامج الكاديت الزراعي اكثر من كل عرائضهم وخطبهم،

التي تهدف الى اخفاء ما يفكرون به . واذا كان الناس يعتبرون نزع ملكيـــة الفلاحين للارض مـــن جانب الملاكين العقاريين ، ومدفوعات الاعتاق المثلثة مقابل قطع فقيرة من الارض ، وتنفيذ الصكوك (٢٠) بالقوة العسكرية الغاشمة الصفحة الاكثر اشراقا ، عندها يصبح واضحا ان ما يريدونه هو «اعتاق ثان» ، واستعباد ثان للفلاحين بواسطة مدفوعات الاعتاق . يتفق كل مع بوبرينسكي وكوتلر في تقييمهما لاصلاح ١٨٦١ . لكن تقييم بوبرينسكي يعبر مباشرة وبصدق عن المصالح المدركة ، بصورة سليمة ، للملاكين العقاريين ــ وبالتالي فانه ينير الوعي الطبقي للجماهير العريضة . ان المديح من امثال بوبرينسكي يعني ان الملاكين العقاريين حصلوا على اقصى ما يريدون . وليس تقييم كوتلر ، الذي يعبر عن فقر تفكير موظف صغير قضى حياته متملقا الملاكين العقاريين ، سوى دجل صرف يلف وعي الجماهير بالضباب .

وفي هذا الصدد ، ينبغي ملاحظة وجه آخر لسياسة الكاديت في المسألة الزراعية . ان كل نواب اليسار يقفون صراحة الـــى جانب الفلاحين بوصفهم قوة مقاتلة ، ويوضحون الحاجة للنضال ، ويبينون الطابع الملاكي Landlord للحكومـــة . اما الكاديت ، اضافة الى نواب اليمين ، فانهم يأخذون ب «وجهة نظر الدولـــة» وينكرون الصراع الطبقي .

يعلن كوتلر انه ليس ثمة حاجة الى اعادة تشكيل العلاقـــات الزراعية بصورة جذرية» . ويحذر سافيلييف من «التعرض لكتلة من المصالح» ويقول : «يصعب اعتبار مبدأ الرفض الكامل للملكية امرا ملائما ، وسيؤدي تطبيقه الى تعقيدات كبيرة جدا وخطيرة ، وبخاصة اذا تذكرنا ان الملاكين الكبار ، الذين يملك الواحد منهم اكثر من ٥٠ ديسياتين ، يحوزون الكثير من الارض ، اي بالتحديد ٧٩٫٤٤٠٫٠٠٠ ديسياتين » ــ (يشير الفلاح الى اللاتيفونديـــات ليبرهن على ضرورة القضاء عليها نهائيا ؛ اما الليبيرالي فيفعـــل ذلك ليثبت ضرورة التملق) . ويعتقد شنفاريوف انها ستكـــون

«كارثة ضخمة» فيما لو انتزع الشعب الارض بنفسه . ويصرح راديشيف : «نحن لا نثير العداء الطبقي . اننا نريد ان ننسى الماضي» . ويتبعه كابوشين قائلا : «مهمتنا ان نبذر السلام والعدالة في كل مكان ، لا ان نبذر ونثير العداء الطبقي» . ويبدو كروبنسكي ساخطا على خطاب الاشتراكي ـ الثوري زيمين لانه كان «مفعما بالحقد على الطبقات المالكة» . وباختصار يتفق الكاديت واليمينيون في ادانتهم للصراع الطبقي . لكن اليمينيين يعلمون ماذا يفعلون . فالتبشير بالصراع الطبقي لا يمكن الا ان يكون ضارا وخطرا بالنسبة للطبقة التي يقوم النضال ضدها . ان اليمينيين يحرسون بصدق مصالح الملاكين العقاريين الاقطاعيين. ماذا عن الكاديت ؟ انهم **يشنون نضالا** ـ يقولون انهم يشنون نضالا ! ـ وهم يريدوا ان «يقسروا» الملاكين العقاريين الذين هم في السلطة ، لكنهم يدينون الصراع الطبقي ! هل تصرفت البرجوازية التي قاتلت فعلا بدل ان تكون خادمة للملاكينالعقاريين على هذا النحو في فرنسا مثلا ؟ الم تدع البرجوازية الشعب للقتال ؛ الم تثر العداء الطبقي ؟ الم تخلق البرجوازية نظرية الصراع الطبقي ؟

٣ ـ الفلاحون اليمينيون .

لا يوجد فلاحون يمينيون حقا في الدوما الثانية الا كحالات استثنائية ـ وربما كان الفلاح برمنشيك مثلا (مقاطعة مينسك) الوحيد الذي لا يريد ان يسمع شيئا عن الكوميونات القروية او عن «صناديق الارض» ، والذي يدافع بعنف عن الملكية الخاصة (في الدوما الاولى دافع العديد من الفلاحين البولونيين ومن فلاحي غرب روسيا عن الملكية) . لكن رمنشيك نفسه يطالب بنزع الملكية «وفقا لسعر عادل» اي انه في الواقع ينقلب واحدا من الكاديت.

اننا نضع «الفلاحين اليمينيين» الآخرين في الدوما الثانية ضمن مجموعة خاصة لانهم دون شك اكثر يسارية من الكاديت . لنأخذ بتروشنكو (مقاطعة فيتبسك) . انه يبدأ بالقول انه «سوف يدافع عن القيصر والبلاد حتى الموت» . ويهلل اليمينيون . لكنه يمضي ليتطرق الى مسألة «الجوع للارض» . «تستطيعون ان تعقدوا كل النقاشات التي تريدون ، لكنكم لن تستطيعوا ان تخلقوا عالما آخر . لذلك سوف يتوجب عليكم ان تعطونا هذه الارض . لقد قال احد الخطباء هنا ان فلاحينا متأخرون وجهلة وانه لذلك من العبث اعطائهم الكثير من الارض لانها لن تفيدهم شيئا في اي حال . وبالتأكيد فان الارض لم تنفعنا كثيرا حتى الان ، اي انها لم تنفع اولئك الذين لم يكن لديهم اي ارض . اما بالنسبة لكوننا جهلة ، حسنا ، فان كل ما نطالب به هو بعض الارض لكي نكدح فيها بكل جهالتنا . شخصيا لا اعتقد انه يليق بالنبيل ان يشغل نفسه بالارض . لقد قيل هنا انه ينبغي عدم التعرض للملكية الخاصة لان ذلك مخالف للقانون . بالطبع ، انا اوافق على انه ينبغي الحفاظ على القانون ، لكن من اجل التخلص من جوع الارض ينبغي اقرار قانون يجعل كل ذلك قانونيا . ومن اجل ان لا يظلم احد اقترح النائب كوتلر توفير شروط حسنة . وبالطبع ، ولانه رجل غني ، فقد اقترح سعرا مرتفعا ، لكننا نحن الفلاحين الفقراء لا نستطيع ان ندفع مثل هذا الثمن . اما حول كيف يجب ان نعيش ــ في كوميونات ، في حيازات منفصلة ، او في Khutors ــ فانني ، من جانبي ، اعتقد انه ينبغي السماح لكل فرد بان يعيش حيث يجد ذلك ملائما» .

هنالك هوة عريضة بين هذا الفلاح اليميني والليبيرالي الروسي . فالاول يقسم الولاء للنظام القديم ، لكنه فعليا يريد الحصول على الارض ويقاتل الملاكين العقاريين وسوف لن يوافق

على ان يدفع مقدار التعويض الذي يقترحه الكاديت . اما الثاني فيقول انه يقاتل من اجل حرية الشعب ، لكنه في الواقع يخطط من اجل استعباد ثان للفلاحين من جانب الملاكين العقاريين والنظام القديم . ولا يستطيع هذا الاخير ان يتحرك الا باتجاه اليمين ، من الدوما الاولى الى الثانية ، ومن الثانية الى الثالثة . اما الاول فسيتحرك بالاتجاه الآخر بعد ان يجد ان ليس هنالك امل في ان «يتنازل» الملاكون العقاريون عن الارض . وربما نجد الفلاح «اليميني» يميل في اتجاهنا اكثر من الكاديت «الليبرالي» «الديمقراطي» . . .

لنأخذ الفلاح شيمانسكي (مقاطعة مينسك) : «لقد اتيت الى هنا لادافع عن ايماننا ، وعن القيصر ، وعن الوطن ، ولاطالب بالارض . . . ليس بطريق اللصوصية، بالطبع، بل بطريقة سلمية وبثمن عادل . . لذلك فأنني، باسم كل الفلاحين، أدعو الملاكين العقاريين الاعضاء في الدوما الى ان يصعدوا الى هذا المنبر ويقولوا انهم مستعدون للتخلي عن الارض للفلاحين مقابل تقييم عادل ، وعندها فان الفلاحين ، طبعا ، سوف يقولون شكرا لكم ، واعتقد ان القيصر ايضا سيقول شكرا لكم . اما بالنسبة لاولئك الملاكين العقاريين الذين يرفضون ان يفعلوا ذلك ، فانني اقترح ان يفرض الدوما ضريبة تصاعدية على ارضهم ، ودون شك فانهم سيستسلمون في الوقت المناسب لانهم سيدركون انهم قضموا اكثر مما يستطيعون ان يلوكوا» .

بالنسبة لهذا الفلاح اليميني ، فان نزع الملكية القسري ، والتقييم العادل ، يعنيان شيئا مختلفا كليا عما يفكر به الكاديت. فلا يخدع الكاديت الفلاحين اليساريين فحسب ، بل **والفلاحين**

اليمينيين ايضا ! اما ماذا سيكون موقف الفلاحين اليمينيين من خطط الكاديت لاقامة لجان الارض (وفقا لكوتلر ، او وفقا لشوبروف : انظر المسألة الزراعية ، المجلد ٢) ، فيما لو تدارسوها ، فيتضح من الاقتراح التالي الذي قدمه الفلاح ملنك (اوكتوبري ، مقاطعة مينسك) : «اعتقد انه يجب ان يكون ٦٠بالمئة من اعضاء اللجنة (الزراعية) فلاحين عرفوا الحاجة عمليا (!) وألفوا ظروف طبقة الفلاحين ، لا فلاحين ممن هم ، ربما ، فلاحون بالاسم فقط . ان المسألة تتعلق بصالح الفلاحين والشعب الفقير عموما ، وليس لها اي مغزى سياسي اطلاقا . وينبغي اختيار اشخاص يستطيعون حل المسألة عمليا ، لا سياسيا ، لمصلحة الشعب» . سوف ينحاز الفلاحون اليمينيون مسافة طويلة نحو اليسار حين تكشف لهم الردة المضادة للثورة المغزى السياسي «للمسائل التي تتعلق بصالح الشعب الفقير» !

من اجل تبيان الافتراق اللامحدود بين ممثلي الفلاحين الملكيين وممثلي البرجوازية الملكية ، سوف استشهد بمقاطع من الخطاب الذي القاه «التقدمي» الكاهن تيخفنسكي الذي تكلم احيانا باسم اتحاد الفلاحين وجماعة الترودوفيك : «ان فلاحينا ، بجملتهم ، يحبون القيصر ، وكم احب لو كان عندي قبع اخفاء ولو كنت استطيع ان اطير على بساط سحري الى اقدام العرش لاقول : يا مولاي ، ان عدوك الرئيسي ، والعدو الرئيسي للشعب ، هو الوزراء غير المسؤولين ... ان كل ما يطالب به الفلاحون الكادحون هو التطبيق الحازم لمبدأ : «كل الارض لكل الشعب»... (وحول مسألة مدفوعات الاعتاق :) ... لا تدعوا الخوف يساوركم ايها السادة اليمينيون ، فانكم تستطيعون الاعتماد على الشعب الذي لن يعاملكم معاملة غير عادلة» . (اصوات من اليمين : «شكرا

لك ! شكرا لك !») . «انني اتوجه الان الى الناطق بلسان حزب حرية الشعب . فهو يقول ان برنامج حزب حرية الشعب قريب الى برنامج الفلاحين وجماعة الترودوفيك . كلا ، ايها السيد ، انه بعيد جدا عن ذلك البرنامج . لقد سمعنا الخطيب يقول : قد تكون عريضتنا اقل عدلا ، لكنها عملية اكثر . ايها السادة ، انهم يضحون بالعدالة من اجل الضرورة العملية !»

لا يرتفع هذا النائب ، من حيث الرؤية السياسية ، عن مستوى الكاديت. لكن ما اعظم الفرق بين بساطته الريفية و«رجال اعمال» نقابة المحامين ، والبيروقراطية والصحافة الليبيرالية !

٤ ـ الفلاحون غير الحزبيين .

يتميز الفلاحون غير الحزبيين بأهمية خاصة بوصفهم المتحدثين باسم الجماهير الريفية الاقل وعيا ، سياسيا ، والاقل تنظيما . لذلك سوف نقتطف مقاطع من خطب كل الفلاحين غير الحزبيين ، وبخاصة لانهم ليسوا كثيرين : ساخنو ، سميونوف، موروز وافاناسييف .

قال ساخنو (مقاطعة كييف) : «ايها السادة ، ممثلو الشعب. يصعب على نواب الفلاحين الصعود الى هذا المنبر ومعارضة السادة الاغنياء مالكي الارض . في الوقت الحاضر يعيش الفلاحون في فقر شديد لانه ليس لديهم ارض ... ويعاني الفلاح الكثير على يد الملاك العقاري ؛ انه يعاني لان الملاك العقاري يضطهده على نحو

موجع ... لماذا يستطيع الملاك العقاري ان يملك الكثير من الارض، في حين انه ليس للفلاح سوى ملكوت السموات ؟... لذلك ، ايها السادة ، حين ارسلني الفلاحون الى هنا فانهم اوصوني بان ادافع عن حاجاتهم ، وان اطلب الارض والحرية لهم ، وان اطالب بنزع ملكية كل اراضي الدولة ، والتاج ، والاراضي الخاصة وأراضي الاديرة ، قسرا ودون اي تعويض .. انني اريدكم ان تعرفوا ، ايها السادة ممثلو الشعب ، ان الرجل الجائع لا يستطيع ان يحـرك ساكنا حين يرى انه ، برغم تعاسته ، فان الحكومة هي الى جانب السادة مالكي الارض . وهو لا يستطيع الا ان يطالب بالارض ، حتى ولو كان ذلك ضد القانون ؛ ان الحاجة تجبره على المطالبة بذلك . والرجل الجائع قادر على اي شيء ، لان الحاجة تجعله متهورا ، لانه جائع وفقير» .

وبمثل ذلك البعد عن التصنع ، وبمثل تلك القوة ، على بساطته ، جاء خطاب النائب غير الحزبي سميونوف (مقاطعة بودولسك ، نائب فلاحي) :

... «مرير نصيب اولئك الفلاحين الذين يعانون منذ اجيال دون ارض . لمئتي سنة انتظروا الحظ ليهبط من السماء ، لكنه لم يأت . ان الحظ هو في جيوب السادة الملاكين الكبار الذين حصلوا على هذه الارض بمعية اجدادنا وآبائنا ؛ لكن الارض ملك للرب ، وليست ملكا للملاك العقاري ... انني اعرف تماما ان الارض لكل الشعب العامل الذي يفلحها ... يقول النائب بوريشكفيتش : «الثورة ! النجدة !» ، ماذا يعني ذلك ؟ اجل ، اذا اخذت الارض منهم قسرا فانهم سيكونون الثورة ، لكن ليس نحن ؛ فنحن سنكون كلنا مقاتلين ، اكثر الناس لطفا ... هل نملك ١٥٠ ديسياتين كالكاهن ؟ وماذا عن الاديرة والكنائس ؟ ولاي

غرض يريدونها ؟ كلا ، ايها السادة ، حان الوقت لكي تتوقفوا عن جمع الكنوز وابقائها في جيوبكم ؛ حان الوقت للعيش بصورة معقولة . ان الوطن سوف يفهم ، ايها السادة ، وانا افهم تماما ، اننا مواطنون شرفاء ، واننا لا ننغمس في السياسة ، كما قال احد الخطباء من قبل ... انهم (الملاكون ، العقاريون) يتجولون ويزدادون سمنة من عرقنا ودمنا . اننا سوف لن ننساهم ، ولن نلحق بهم اي اذى ، بل وسوف نعطيهم ارضا ايضا . واذا ما فكرتم بالامر ، فاننا سوف نحصل على ١٦ ديسياتين لكل عائلة ، في حين سيبقى لكل واحد من السادة الملاكين الكبار ٥٠ ديسياتين ... ان الآلاف والملايين من الشعب يتعذبون ، لكن السادة يقيمون الولائم ... وحين يصل الامر للخدمة العسكرية فاننا نعرف ماذا يحصل : حين يصاب رجل بالمرض يقولون : لديه ارض في وطنه . لكن اين وطنه ؟ ليس لديه وطن ! ليس لديه وطن الا في الجدول الذي يقول اين ولد ، واين سجّل ، وما هو دينه ــ لكن ليس لديه ارض . والآن اقول : طلب مني الشعب ان اطالب باعطاء اراضي الكنيسة ، والاديرة ، والدولة ، وأراضي التاج ، والاراضي التي نزعت ملكيتها قسرا من الملاكين العقاريين الى الشعب العامل الذي سوف يحرث الارض ؛ وينبغي اعطاؤها محليا : فهم سوف يعلمون ماذا يفعلون . انني اقول لكم ان الشعب ارسلني الى هنا لكي اطالب بالارض وبالحرية وبكل الحريات المدنية ، وسوف نعيش ، وسوف لن نشير بأيدينا لنقول هؤلاء هم السادة وأولئك هم الفلاحون؛ سوف نكون كلنا بشرا، وسيكون كل منا سيدا في مكانه» .

حين يقرأ المرء هذا الخطاب لفلاح «لا ينغمس في السياسة » فانه يتضح ان تطبيق لا برنامج ستوليبين الزراعي فحسب ، بل وبرنامج الكاديت ايضا يتطلب عقودا من العنف المنظم ضد الجماهير

الفلاحية ، ومن الجلد المنظم ، والافنـــاء بالتعذيب ، والسجن ، والنفي لكل الفلاحين الذين يفكرون ويحاولون ان يتصرفوا بحرية. ان ستوليبين يعي ذلك ويتصرف على هذا الاساس . اما الكاديت، البليدين بالصورة المميزة للبيروقراطيين الليبيراليين وللاساتذة ، فاما انهم لا يعون الامر او انهم يخفونه دجلا ، و«يبقون صامتين خجلا» حوله ، تماما كما فعلوا بالنسبة للحملات التأديبية فـــي ١٨٦١ والسنوات التالية . واذا ما تحطم هذا العنف المنظم وغير المحدود بسبب عقبة داخلية او خارجيـــــة ، فان الفلاحين غير الحزبيين الشرفاء الذين «لا ينغمسون في السياسة» سيحولون روسيا الى جمهورية فلاحية .

وببساطة ، قال الفلاح موروز في خطاب قصير : «ينبغي ان تؤخذ الارض من الكهنة والملاكين العقاريين» ، ثم استشهـــــد بالانجيل (ليست هذه المرة الاولى في التاريخ حيث يأخذ الثوريون البرجوازيون شعاراتهم من الانجيل) ... «اذا لم تعط الكاهـــن بعض الخبز ونصف قنينة فودكا فانه لن يعمــــد لك طفلك ... وبرغم ذلك فانهم يتكلمون عن الكتاب المقدس ويقرأون : «اطلبوا يعطى لكم ، اقرعوا الباب يفتح لكم . اننا نطلب ونطلب لكـــن لا يعطى لنا ، واننا نقرع لكننا لا نعطى شيئا. هل ينبغي ان نحطم الباب ونأخذ ما نطلب ؟ ايها السادة ، لا تنتظروا الباب ليتحطم ؛ اعطوا طوعا ، وعندها سوف يكون هنالك حرية ، وسيكون ذلك افضل لكم ولنا» .

لنأخذ الفلاح غير الحزبي افاناسييف الذي يقيـــم «الادارة المحلية» القوزاقية لا من وجهة نظر القوزاق ، بل من وجهة نظر «قادم جديد تقريبا» . «اولا ، ايها السادة ، يجب ان اقول انني أمثل فلاحي اقليم الدون ، الذين يعدون اكثر من مليون ، وبرغم ذلك فانني ممثلهم الوحيد . ذلك وحده يبين اننا قادمون جدد هنا ... انني مندهش الى اقصى حد : هل تطعم بطرسبــورغ

الريف ؟ كلا ، وبالعكس . في الماضي عملت في بطرسبورغ لمدة عشرين عاما كاملة ، وحتى في ذلك الحين لاحظت ان بطرسبورغ لا تطعم الريف ، بل ان الريف يطعم بطرسبورغ . وانني الاحظ الشيء ذاته الان . كل هذه الهندسة الجميلة ، كل هذه الصروح والمباني ، كل هذه المنازل الجميلة يبنيها الفلاحون ، كما كانوا منذ خمسة وعشرين عاما . . . لقد اعطى بوريشكفيتش مثلا عن القوزاق الذي يملك عشرين ديسياتين من الارض والذي هو جائع برغم ذلك . . . لماذا لم يخبرنا اين هي تلك الارض ؟ هنالك ارض ، وهنالك ارض في روسيا ايضا ، لكن من يملكها ؟ اذا كان يعرف ان هنالك الكثير من الارض هناك ، ولم يتحدث عنها ، فان ذلك يظهر انه رجل غير عادل ؛ اما اذا لم يكن يعرف ، فكان الاحرى به ان لا يتكلم عنها . واذا كان حقيقة لايعرف فاسمحوا لي ، ايها السادة، ان اخبره اين تقع تلك الارض ، وما هو حجمها ، ومن يملكها . اذا ما فكرتم بالمسألة تجدون ان في اقليم الرون ٧٥٣ر٥٤٦ ديسياتين تستخدم كمزارع لتربية الخيول . وسأذكر ايضا مزارع تربية الخيول في كاليسك التي تدعي مخيمات البدو . وهذه تحتل مساحة ١٦٥ر٧٠٨ ديسياتين . ثم هنالك ١ر٠٥٥ر٩١٩ ديسياتين يستأجرها موقتا اشخاص اغنياء . كل تلك الارض لا يملكها الذين ذكرهم بوريشكفيتش ، بل يملكها الكولاك الاغنياء ، الذين يضطهدوننا ؛ وحين تضع قطعاننا فانهم يسلبوننا النصف ، وعلينا ان ندفع روبلا عن كل ديسياتين ، وروبلا آخر للحيوان الذي نستخدمه للفلاحة ، لكن علينا ان نطعم اطفالنا ، وزوجات واطفال القوزاق ايضا . ولذلك فاننا نجوع» . ومضى ليقول ان المستأجرين يحصلون على ٢ر٧٠٠ ديسياتين مقابل تزويد «الخيالة» بثمانية احصنة ؛ ويستطيع الفلاحون ان يقدموا اكثر من ذلك . «سأقول لكم انني اردت اقناع الحكومة انها ترتكب خطأ كبيرا لانها لا تفعل ذلك . وقد كتبت رسالة الى **Selsky - Vestnik** وطلبت منهم ان ينشروها ، لكنهم اجابوا انه ليس من مهمتهم ان يعلموا الحكومة» .

وهكذا ، فان الحكومة تخلق defacto على ارض «بلديـــة» ويملكها الاقليم ملاكين عقاريين جدداً : ان اشاعة الملكية البلدية ، كما بيَّن بليخانوف ، ضمانة ضد الردة ...

«فتحت لنا الحكومة الابواب على مصراعيها للحصول علـــى الارض من خلال بنك الفلاحين ــ كان ذلك النير الذي فرض علينا في ١٨٦١ . وهي تريد ان تجعلنا نستوطن سيبيريا ... لكـــن اليس من الافضل ان ترسل الى هناك الرجل الذي يمتلك آلاف الديسياتينات ؟ انظروا كم من الناس يمكنهم ان يعيشوا علـــى الارض التي يخلفها وراءه !» (هتاف من اليسار ؛ اصوات مـــن اليمين : «ذلك مبتذل ، ذلك مبتذل») ... خلال الحرب اليابانية قدت المجندين الذين كانوا معيعبر الارض (ارض الملاكينالعقاريين) التي ذكرتها هنا . وقد تطلب الامر اكثر من ثمان واربعين ساعة لبلوغ مكان التجمع . وسألني الرجال : «اين تأخذنا» فأجبت : «لمقاتلة اليابان» . «ولماذا ؟» «للدفاع عن وطننا» . ولانني جندي فقد شعرت ان واجبنا الدفاع عن وطننا ، لكن الرجل قال : «هذه ليست بلادنا ــ هذه الارض ملك لآل ليستكي ، وآل بزيلوف ، وآل بودكوبايلوف . لا يوجد ما يخصنا هنا !» وقالوا لي اشياء لم استطع ان امحوها من قلبي لاكثر من عامين ... وبالنتيجة ، ايها السادة ... ولالخص الموضوع ، يجب ان اقول انه بالنسبة لكل هذه الطبقات الموجودة في روسيا ، من الامراء الى النبلاء ، والقوزاق ، والمواطنين ، لكي لا نذكر كلمة فلاح ، ينبغي ان يكونوا جميعاً مواطنين روس وان يحق لهم استخدام الارض ، كل اولئك الذين يحرثون الارض ، والذين وضعوا عملهم فيها ، والذيـــن يقدسونها ويحبونها . إعمل واعرق ،استفد منها . لكن اذا كنت لا تريد ان تعيش فوق هذه الارض ، واذا كنت لا تريد ان تحرثها ، واذا كنت لا تريد ان تضع عملك فيها، فليس لك الحـــق في ان تستفيد منها» .

«كي لا نذكر كلمة فلاح !» ذلك التعبير الرائع «من اعمـــاق

القلب» انفجر من فلاح يريد ان يقضي على طابع الطبقات صاحبة الامتيازات المميز لملكية الارض («كل هذه الطبقات الموجودة في روسيا») ويريد ان يلغي حتى اسم الطبقة الادنى ، الفلاحين . «ليكن الجميع مواطنين» . ان الحق المتساوي في الارض للكادحين ليس سوى وجهة نظر المزارع حين تطبق بثبات كلي بالنسبة للارض . ينبغي ان **لا يكون هنالك اية اسس اخرى** لملكية الارض (كأساس «الخدمة» بين القوزاق ، الخ.) ، ولا اية اسباب اخرى ، او اية علاقات اخرى ، عدا حق **المزارع** في الارض ، وعدا سبب انه «يقدسها» ، وعدا علاقة انه «يضع عمله» فيها . تلك ينبغي ان تكون وجهة نظر المزارع الذي يطالب بالزراعة الحرة على ارض حرة ، وبازالة كل ما هو دخيل ومعيق وعقيم ، اي بازالة **كل اشكال ملكية الارض** . الن يكون ذلك تطبيقا غبيا لنظرية غير مفكرة اذا ما كان على الماركسيين ان يردعوا مثل هذا المزارع عن المطالبة بالتأميم وان يعلموه فوائد الملكية الخاصة لارض الحصص ؟

في الدوما الاولى عبّر الفلاح مركولوف (مقاطعة كورسك) عن نفس الفكرة ، بصدد تأميم اراضي الحصة الفلاحية ، التي استشهدنا بها سابقا من تقارير مؤتمرات اتحاد الفلاحين . قال مركولوف : «انهم يحاولون ان يخيفوننا بالقول ان الفلاحين انفسهم سوف يرفضون الانفصال عن قطعة الارض التي يملكونها . وردا على ذلك اقول: من الذي سيأخذها منهم ؟ حتى مع التأميم الكامل، لن يؤخذ الا ذلك الجزء من الارض الذي لا يفلحه المالك بنفسه بل عبر العمل المأجور » .

ذلك الكلام قاله فلاح يملك ، كما اقر هو نفسه ، ٦٠ ديسياتين من الارض . بالطبع ، ان فكرة الغاء او منع العمل المأجور في مجتمع رأسمالي فكرة طفولية ، لكن ينبغي ان ندحض الافكار الخاطئة حيث تبدأ في الشطط ، اي بدءا ب «التشريك والغاء

العمل المأجور» (*) ، لا مع التأميم .
وقد عارض نفس الفلاح مركولوف عريضة الـ ٤٢ التي قدمها الكاديت ، والتي تتطابق مع اشاعة الملكية البلدية في ان اراضي الحصص تبقى ملكية خاصة في حين تعطى اراضي الملاكين العقاريين بالايجار . ذلك «نوع من المرحلة الانتقالية بين نظام وآخر» ... «وبدلا من شكل واحد فان لدينا شكلين للملكية : الملكية الخاصة والايجار ، اي شكلين من ملكية الارض لا يكفي انهما لا يتعايشان معا ، بل وكل منهما نقيض الآخر» .

٥ ـ المثقفون النارودنيون .

في خطب المثقفين النارودنيين، وبخاصة المثقفين الاشتراكيين الشعبيين ، اي الانتهازيين النارودنيين ، ينبغي ملاحظة تيارين : من جهة الدفاع المخلص عن الجماهير الفلاحية ـ وفي هذا الصدد فان خطبهم ، لاسباب مفهومة اقل اثارة من خطب الفلاحين الذين «لا ينغمسون في السياسة» . ومن جهة اخرى، نكهة كاديتمعينة، ومسحة من ادعاء المثقف ، ومحاولة تبني وجهة نظر الدولة . وليس من حاجة للقول ان التزامهم **بعقيدة**، وذلك **بعكس الفلاحين** امر واضح : فهم يقاتلون ليس بسبب حاجات ومصاعب محسوسة مباشرة ، بل لتبرير نظرية معينة ، اي نظام من الافكار يشوه القضايا الحقيقية للنضال .
«الارض للكادحين» ذلك ما نادى به السيد كارافاييف في خطابه الاول ، واكمل مميزا تشريع ستوليبين الزراعي في المادة ٨٧

(*) ليست **لنا** حاجة الى «دحض» هذه الفكرة الخاطئة ، لان الترودوفيك «العاقلين» ، الذين يتزعمهم بيشيكونوفيون «عاقلون» **سبق ودحضوها** .

بوصفه «تدميرا الكوميونات القروية» واتباعا «لغاية سياسية» هي بالتحديد «تشكيل طبقة خاصة من البرجوازية الريفية» .

«اننا نعرف ان هؤلاء الفلاحين هم في الحقيقة الدعامة الاساسية للرجعية ، ودعامة يمكن الاعتماد عليها للبيروقراطية ؛ لكن الحكومة باستنادها الى هذا الامر ارتكبت خطأ خطيرا : فالى جانب ذلك سيكون هنالك بروليتاريا فلاحية . ولا اعرف ايهما افضل ، بروليتاريا فلاحية ، او الفلاحين الحاليين الجائعين للارض الذين يستطيعون ، في حال اتخاذ اجراءات معينة ، الحصول على كمية كافية من الارض» .

يحفل ذلك بالرجعية النارودنية المميزة للسيد ف. ف. «افضل» لمن ؟ للدولة ؟ لدولة الملاكين العقاريين ، ام للدولة البرجوازية ؟ ولم ليست البروليتاريا «أفضل» ؟ لان الفلاحين الجائعين للارض «يستطيعون الحصول» ، اي انه يمكن ارضاؤهم بسهولة اكثر ، ويمكن جلبهم بسهولة اكثر الى معسكر النظام ، من البروليتاريا ؟ ذلك ما معنى المسألة وفقا للسيد كارافاييف : كأنه يقدم لستوليبين وشركاه «ضمانة» موثوقة اكثر **ضد** الثورة الاجتماعية !

لو كان السيد كارافاييف محقا في المسائل الاساسية ، لما كان باستطاعة الماركسيين ان يدعموا مصادرة اراضي الملاكين العقاريين في روسيا . لكن السيد كارافاييف مخطىء ، لان «طريقة» ستوليبين ، بابطائها لتطور الرأسمالية ـ بالمقارنة مع الثورة الفلاحية ـ تخلق معوزين اكثر مما تخلق بروليتاريين . وقد قال السيد كارافاييف نفسه ، وعن حق ، ان سياسة ستوليبين تغني (ليس العناصر البرجوازية الجديدة ، ولا المزارعين الرأسماليين ، ولكن) الملاكين العقاريين **الحاليين** ، الذين تدار نصف اقتصادياتهم على اسس اقطاعية . في ١٨٩٥ كان سعر الارض المباعة عبر بنك الفلاحين ٥١ روبلا للديسياتين ؛ لكن في

١٩٠٦ بلغ السعر ١٢٦ روبلا . (كارافاييف ، الجلسة الـ ٤٧ ، ٢٦ ايار ، ١٩٠٧) . وقد اوضح رفاق السيد كارافاييف الحزبيين ، فولك ـ كاراتشيفسكي وديلاروف ، بجلاء اكبر مغزى هذه الارقام . وبيَّن ديلاروف انه «حتى عام ١٩٠٥ ، وخلال عشرين عاما كاملة من وجوده ، اشترى بنك الفلاحين ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ ديسياتين فقط» ؛ لكنه اشترى ، في الفترة بين ٣ تشرين الثاني ١٩٠٥ و١ نيسان ١٩٠٧ ، ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ ديسياتين . وكان سعر الارض ٨٠ روبلا للديسياتين في ١٩٠٠ ، و١٠٨ روبلات في ١٩٠٢ ، وارتفع الى ١٠٩ روبلات في ١٩٠٣ قبل الحركة الزراعية، وقبل الثورة الروسية . اما الآن فالسعر يبلغ ١٢٦ روبلا . «في حين كانت روسيا كلها تعاني من خسارة ضخمة نتيجة الثورة الروسية، كان الملاكون العقاريون الروس الكبار **يراكمون الثروات**. وخلال تلك الفترة جنوا اكثر من ٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ روبل من اموال الشعب» (باعتبار ان ١٠٩ روبلات سعر «عادل») . لكن السيد فولك ـ كاراتشيفسكي مصيب اكثر في رفضه اعتبار اي سعر «عادلا» ، ببساطة على اساس ملاحظة انه بعد ٣ تشرين الثاني ١٩٠٥ دفعت الحكومة للملاكين العقاريين ٥٢٫٠٠٠٫٠٠٠ روبل على حساب الارض التي اشتراها الفلاحون ، و٢٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ روبل من حسابها الخاص . وبالاجمال ، تم **دفع ٢٩٥٫٠٠٠٫٠٠٠ روبل من اموال الشعب للنبلاء مالكي الارض»** . (علامة التشديد من لينين) . ذلك بالطبع جزء فحسب مما يكلفه التطور الزراعي البرجوازي ـ اليونكري لروسيا ؛ وتلك هي **الجزية** المفروضة على القوى المنتجة النامية لمصلحة الملاكين العقاريين الاقطاعيين ، ولمصلحة البيروقراطية ! ويريد الكاديت ايضا المحافظة على هذه الجزية للملاكين العقاريين من اجل تحرير تطور روسيا (مدفوعات الاعتاق) . بالمقابل ، ومن جهة اخرى ، فان جمهورية المزارعين البرجوازية ، ستكون مرغمة على استعمال هذه الاموال لتطوير

القوى المنتجة الزراعية في ظل النظام الجديد (*) .

واخيرا ، فانه يجب ان نسجل لصالح المثقفين النارودنيين واقعة انهم ، على عكس امثال بويرينسكي وكوتلر ، يعون الاحتيال الذي مورس على الشعب في ١٨٦١ ويدعون ذلك الاصلاح السيء السمعة ، لا الاصلاح العظيم ، بل الاصلاح الذي «تم وفق مصالح الملاكين العقاريين» (كارافاييف) . وقد لاحظ السيد كارافاييف ، عن حق ، ان الحقيقة بصدد فترة ما بعد الاصلاح «فاقت اكثر التوقعات قتامة» التي خطرت لاولئك الذين رفعوا راية مصالح الفلاحين في ١٨٦١ .

وحول مسألة **ملكية** الفلاحين للارض تحدى السيد كارفاييف صراحة اهتمام الحكومة بالموضوع بطرح السؤال التالي للفلاحين : «ايها السادة نواب الفلاحين ، انتم هنا ممثلو الشعب . ان حياتكم حياة الفلاحين ، وتفكيركم تفكيرهم . حين كنتم على وشك الرحيل ، هل تذمر ناخبوكم من انهم غير واثقين حول ملكية الارض ؟ هل جعلوا واجبكم الاول في الدوما ، ومطلبكم الاول : تأكدوا من تأمين الملكية الخاصة للارض ، والا فانكم لن تنفذوا

(*) انظر كاوتسكي : «المسألة الزراعية في روسيا» بصدد ضرورة انفاق مبالغ طائلة من الرأسمال من اجل دفع الزراعة الفلاحية الى الامام . هنا قد يحتج «دعاة الملكية البلدية» بان الجمهورية البرجوازية ستنفق الاموال على القوات المسلحة للجمهورية في حين ان الزيمستفوات الديمقراطية ... ستنتزع الاموال منها الحكومة المركزية غير الديمقراطية ، يا دعاة الملكية البلدية المحترمين جدا ! وبالاضافة ، فان قيام زيمستفو كهذا مستحيل في ظل حكومة مركزيةغير ديمقراطية ، وهو مجرد امنية ورعة لبرجوازي صغير . والمقارنة الوحيدة الممكنة هي بين جمهورية برجوازية (تنفق اكثر من الدول الاخرى على تطوير القوى المنتجة : اميركا الشمالية ، مثلا) وملكية برجوازية (تدفع لحقبات كاملة جزية لليونكرز : المانيا ، مثلا) .

تفويضنا لكم ؟ كلا . ستقولون انكم لم تعطوا مثل هذا التفويض».

وبعيدا عن انكار ذلك التصريح ، فان النواب الفلاحين اكدوه عبر مجمل مضمون خطبهم . ولم يكن ذلك ، بالطبع ، لان الفلاح الروسي متعلق بـ «الكوميونة القروية» ، او لانه «خصم للملكية الخاصة» ، بل لان الظروف الاقتصادية تملي عليه **الآن** مهمة الغاء كل الاشكال القديمة لملكية الارض من اجل خلق نظام جديد للاقتصاد .

تأتي الحجج الصريحة التي طرحها المثقفون النارودنيون بصدد «معايير» ملكية الفلاحين للارض ضمن حساب سلبياتهم . وقد اعلن السيد كارافاييف : «اعتقد ان الجميع يوافقون انه من اجل حل المسألة الزراعية بصورة صحيحة يلزمنا المعلومات التالية : اولا ، كمية الارض الضرورية لتأمين العيش ، اي معيار تأمين العيش ؛ والكمية الضرورية لامتصاص عمل كل الاسرة ، اي معيار العمل . وينبغي ان نعرف بالضبط كم يملك الفلاحون من الارض؛ فسيمكننا ذلك من تقدير ما ينقصهم منها . وعندها نستطيع ان نعرف حجم الارض التي يمكن اعطاؤها» .

اننا نعارض ذلك الرأي بشدة . ونحن نؤكد على **اساس التصريحات التي ادلى بها الفلاحون في الدوما** انها تحتوي عنصرا بيروقراطيا ـ مثقفا **غريبا عن الفلاحين** . فالفلاحون لا يتحدثون عن «المعايير» . وليست المعايير سوى اختراع بيروقراطي ، وسوى احد مخلفات اصلاح ١٨٦١ الاقطاعي السيء الذكر . وتبعا لغريزتهم الطبقية الصادقة يشدد الفلاحون على الغاء الملكية العقارية ، وليس على اية «معايير» . وليست المسألة مسألة كم «يحتاج» الفلاحون من الارض . «انك ستخلق عالما آخر» كما عبر بكفاءة الفلاح غير الحزبي الذي ذكرناه سابقا . ان المسألة تتعلق بالقضاء على اللاتيفونديا الاقطاعية **المستبدة** ، التي ينبغي التخلص منها حتى لو تم الوصول لـ «معايير» دون ذلك . والمثقف النارودني ينزلق الى الموقع التالي : اذا ما تم الوصول للـ«معايير»

عندها ، ربما ، لا يكون من حاجة للتعرض للملاكين العقاريين . اما منطق الفلاحين فانه يختلف عن ذلك : «ايها الفلاحون ، **ارموهم عن ظهوركم** (يقصد الملاكين العقاريين) ، كما قال الفلاح بيانيك في الدوما الثانية (الجلسة الـ ١٦ ، ٢٦ آذار ، ١٩٠٧) . ينبغي رمي الملاكين العقاريين لا لانه لا توجد «معايير» كافية للتوزيع ، بل لان المزارع لا يريد ان يثقله الحمير والعلقات . هنالك «فرق كبير» بين هاتين الحجتين .

لا يتكلم الفلاح عن المعايير لكنه ، بحدس عملي مدهش ، «يمسك الثور من قرنيه» . فالمسألة هي : **من** الذي سيحدد المعايير . وقد عبر عن ذلك بطريقة ممتازة الكاهن بوياركوف في الدوما الاولى . «يقترح البعض ان يحدد معيار من الارض لكل فرد ، **لكن من الذي سيحدد هذا المعيار** ؟ اذا ما حدده الفلاحون بأنفسهم فانهم ، بالطبع ، لن يهملوا مصالحهم الخاصة ؛ اما اذا كان الفلاحون والملاكون العقاريون سيحددونه سوية ، فالمسألة هي من الذي سيغلب في تقرير المعيار» (الجلسة الـ ١٢ ، ١٩ ايار ، ١٩٠٦) .

ذلك يصيب النقطة بالضبط فيما يتعلق بكل الكلام حول المعايير .

في حالة الكاديت ليس الامر مجرد كلام ، وانما **خيانة** تامة للفلاحين لصالح الملاكين العقاريين . وقد استطاع ذلك الكاهن القروي الرقيق السيد بوياركوف ؛ الذي يبدو انه رأى ممارسة الملاكين العقاريين الليبيراليين في ذلك الشطر من البلاد ، ان يدرك بالغريزة اين موقع المغالطة .

قال السيد بوياركوف : «شيء آخر يخافه الناس ، ان تصبح هنالك اعداد غفيرة من الموظفين . ان الفلاحين سيوزعون الارض بانفسهم !» ذلك لب المسألة . ان «المعايير» مفعمة بالفعل بروحية الموظفين . ويختلف الامر حين يتكلم الفلاح : سوف نوزع الارض محليا . وبالتالي فكرة اقامة لجان محلية للارض ، التي تعبر عن

المصالح الحقيقية للفلاحين في الثورة وتثير ، بالطبع ، حقد الاوغاد (*) الليبيراليين . ووفقا لخطة **كهذه للتأميم** فان كل ما يبقى للدولة هو ان تحدد الاراضي الصالحة **للاستيطان** او الاراضي التي تتطلب تدخلا خاصا («غابات ومياه ذات اهمية قومية») ، كما يحددها برنامجنا) ، **اي أن كلما يبقى هو ما يرى «دعاة الملكية البلدية» انفسهم ضرورة وضعه في ايدي «الدولة الديمقراطية»** (كان يجب ان يقولوا : الجمهورية) .

بمقارنة الكلام حول المعايير مع الوقائع الاقتصادية ، نرى على الفور ان الفلاحين رجال افعال ، في حين ان المثقفين النارودنيين رجال كلمات . ان معيار «العمل» يكتسب اهمية **حقيقية** اذا ما جرت محاولات لمنع العمل المأجور . لكن اكثرية الفلاحين رفضت هذه المحاولات ، واعترف الاشتراكيون الشعبيون انفسهم بانها غير عملية . وفي هذه الحالة لا تعود مسألة المعايير مطروحة ، ولا يبقى سوى التقسيم بين عدد معين من المزارعين . ان معيار «تأمين العيش» هو معيار فقر، وفي مجتمع رأسمالي فان الفلاحين سوف يهربون دائما من هكذا «معيار» الى المدن (سوف نتناول هذا ، على حدة ، فيما بعد) . هنا ايضا ، اذا ، ليست المسألة مسألة «معيار» (يتغير ، اضافة الى ذلك ، مع كل تغير في الغلة والاساليب التقنية) ، وانما مسألة تقسيم الارض بين عدد معين من الفلاحين ، و«فرز» المزارعين الفعليين القادرين على «تقديس» الارض (بالعمل والرأسمال معا) من المزارعين غير الكفؤين الذين لا

(*) حكومات عمالية في المدن ، ولجان فلاحية في القرى (تتحول في لحظة معينة الى اجهزة تنتخب بالاقتراع الشامل ، الخ) ــ ذلك هو الشكل الوحيد الممكن لتنظيم الثورة الظافرة ، اي ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين . وليس مستغربا أن يكره الليبيراليون هذه الاشكال لتنظيم الطبقات التي تناضل من اجل الحرية !

ينبغي استبقاؤهم في الزراعة ــ والذين تشكل محاولة الابقاء عليهم عملا رجعيا .

على سبيل الفضول ، ولاظهار ما تؤدي اليه **النظريـــات** النارودنية ، سوف نستشهد باشارة السيد كارافاييف للدانمرك. ان اوروبا ، كما ترون ، «قد اعاقتها الملكية الخاصة» في حين ان الكوميونات القروية في روسيا «تساعد على حل مشكلة التعاون». «وفي هذا المجال فان الدانمرك توفر مثلا رائعا» . وانه بالفعل مثل **رائع** ينطق ضد النارودنيين. ففي الدانمرك نرىالفلاح **البرجوازي** الاكثر نموذجية الذييمركز في يديهالماشية اللبونة (انظر ــ لينين: المسألة الزراعية و«نقاد ماركس» ، الفصل العاشر) والارض ، معا. ومن مجمل عدد مزارع الحبوب في الدانمرك تبلغ مساحة ٦٨ر٣ بالمئة منها hartkorn أو اقل ، اي ما يساوي ، او يقل ، عن ٩ ديسياتين لكل مزرعة . وتحتل هذه الفئة من المزارع ١١ر١بالمئة من كل الارض . وفي الطرف الآخر هنالك ١٢ر٦ بالمئة من المزارع التي تبلغ مساحة كل منها ٤ hartkorns أو اكثر (٣٦ ديسياتين او اكثر) . وتشغل هذه الفئة ٦٢ بالمئة من مساحة كـــل الارض . (**البرامج الزراعية** ، منشورات نوفي مير) . لا لزوم للتعليق .

وتجدر ملاحظة انه في الدوما الاولى طرحت الدانمرك ، مــن جانب الليبيرالي هيرزنشتين ، بوصفها ورقة رابحة سرعان ما رد عليها النواب اليمينيون في مجلسي الدوما : هناك **ملكية** فلاحية في الدانمرك . اننا بحاجة الى التأميم في بلادنا من اجل خلـــق الحرية للمزارع القديمة لكي تعيد تنظيم نفسها «وفقا لخطوط دانمركية» في الارض «غير المسيجة» . اما بالنسبة لتحويـــــل الايجار الى ملكية ، فلن تكون هنالكاية عقبة اذا ما طالب الفلاحون بذلك ، فان البرجوازية بأكملها ، والبيروقراطية ، سوف تدعمان الفلاحين دائما **في مسألة كهذه** . واكثر من ذلك ، ففي ظل التأميم سيكون تطور الرأسمالية (تطور «وفقا لخطوط دانمركية») **اسرع** نتيجة لالغاء الملكية الخاصة للارض .

٦ ـ الفلاحون الترودوفيك (النارودنيون) .

لا يختلف الفلاحون الترودوفيك والفلاحون الثوريون ـ الاشتراكيون ، جوهريا ، عن الفلاحين غير الحزبيين . وتكشف اية مقارنة لخطبهم الحاجات نفسها ، والمطالب نفسها ، ووجهة النظر نفسها . وما يتميز به الفلاحون الحزبيون هو انهم اكثر وعيا سياسيا ، وانهم يعبرون عن انفسهم بوضوح اكبر ، وانهم يدركون ، بشكل اكثر اكتمالا ، الصلة بين الاوجه المختلفة للمسألة .

ربما كان افضل الخطب ذلك الذي القاه الفلاح كيزليوف ، وهو من الترودوفيك ، في الجلسة الـ ٢٦ للدوما الثانية . وعلى نقيض «وجهة نظر الدولة» التي يحملها البيروقراطي الصغير الليبيرالي، شدد هذا الفلاح على واقع ان «مجمل سياسةحكومتنا الداخلية ، التي يتحكم فيها الملاكون العقاريون **فعليا** ، تهدف الى ابقاء الارض في ايدي مالكيها الحاليين» . وبيَّن الخطيب ان ذلك هو السبب في ابقاء الشعب «في جهل مطبق» ، ثم اكمل ليتناول الخطاب الذي القاه الامير سيفاتوبولك ـ ميرسكي الاوكتوبري : «انكم بالطبع لم تنسوا الاشياء الفظيعة التي قالها : «تخلوا عن كل فكرة لزيادة مساحة ملكية الفلاحين للارض . وحافظوا على الملاكين الخصوصيين ، وادعموهم . ففي غياب الملاكين العقاريين، تصبح جماهيرنا الفلاحية المتأخرة والجاهلة مجرد قطيع دون راع . ايها الرفاق الفلاحون ، هل ثمة حاجة لاضافة اي شيء بعد لجعلكم تفهمون ما الذي يتوق اليه هؤلاء السادة المحسنون الينا ؟ اليس واضحا بالنسبة لكم انهم ما زالوا يحنون ويشتاقون الى القنانة ؟ كلا ، ايها السيد الراعي ، كفى ... ان كل ما اريده هو ان يتذكر كلمات النبيل روريكوفيتش (٢١) كل الفلاحين المتأخرين في روسيا ، وكل ارض روسيا . وان تحترق هذه

الكلمات في قلب كل فلاح لتضيء ، اكثر من الشمس نفسها ، الهوة التي تفصل بيننا وبين المحسنين الينا غير المرغوب فيهم . كفى ، ايها السيد الراعي ... كفى . ان ما نحتاجه ليس رعيانا ، بل قادة ؛ وسوف نجد هؤلاء القادة دونكم ، ومعهم فاننا سنجد الطريق الى النور والحقيقة ، الطريق الى الارض الموعودة» .

يحمل الترودوفيك نفس وجهة نظر البرجوازي الثوري الذي يتوهم ان تأميم الارض سيوصله الى «الارض الموعودة» ، والذي يقاتل باخلاص من اجل الثورة الحالية ويحتقر فكرة تحديد مداها : «ان حزب حرية الشعب يرفض التسوية العادلة للمسألة الزراعية ... ايها السادة ، ممثلي الشعب ، هل تستطيع مؤسسة تشريعية كدوما الدولة ، في عملها ، ان تضحي بالعدالة من اجل الضرورة العملية ؟ هل تستطيعون ان تصدروا قوانين تعرفون سلفا انها غير عادلة ؟... الم تكف القوانين غير العادلة التي انعمت بها علينا البيروقراطية حتى نصدر نحن المزيد منها؟.. انكم تعرفون جيدا انه لاسباب الضرورة العملية ــ الحاجة الى تهدئة روسيا بأسرها في حالة الطوارىء ؛ ولاسباب الضرورة العملية تم انشاء محاكم عسكرية مختصرة . لكن اخبروني ، من فضلكم ، من منا ابتهج بهذه الضرورة العملية ؟ الم تكونوا جميعا تلعنونها ؟ ولا تسألوا ، كما فعل البعض هنا : «ما هي العدالة ؟» (يشير الخطيب الى الملاك العقاري الكاديت تاتارينوف الذي قال في الجلسة الـ ٢٤ ، في ٩ نيسان : «العدالة ، ايها السادة ، هي بالاحرى كلمة نسبية» ، «العدالة مثل اعلى نجهد جميعا للوصول اليه . لكن هذا المثل الاعلى يبقى « (بالنسبة للكاديت) » مجرد مثل اعلى ، وتبقى مسألة ما اذا كان ممكنا الوصول اليه مسألة مفتوحة بالنسبة لي») . الانسان هو العدالة . وحين يولد انسان ــ فمن العدل ان يعيش ، ومن اجل ان يعيش من العدل ان يملك الفرصة لكسب خبزه بعمله» ...

اترون : يتبنى هذا الايديولوجي الفلاحي الموقف النموذجي

لمواطن عصر التنوير في فرنسا القرن الثامن عشر . وهو لا يفهم المحدودية التاريخية ، اي المضمون المحدد ـ تاريخيا لعدالته . لكنه من اجل هذه العدالة المجردة **يريد** ، كما **تستطيع** الطبقة التي يمثلها ، **ان تكنس تماما** كل بقايا القروسطية . وذلك هو المضمون التاريخي **الفعلي** لمطلب عدم التضحية بالعدالة مقابل «الضرورة العملية» . انه يعني : لا تنازلات امام القروسطية ، وأمام الملاكين العقاريين ، وأمام النظام القديم . انهـا لغة اعضاء المؤتمر Convention (١) . اما بالنسبة لليبيرالي تاتارينوف فان «المثل الاعلى» للحرية البرجوازية «يبقى مجرد مثل اعلى» لا يقاتل باخلاص من اجله ، ولا يضحي بكل شيء من اجل تحقيقه ، لكنه يعقد صفقة مع الملاكين العقاريين . ان امثال كزيليوف يستطيعون ان يقودوا الشعب الى ثورة برجوازية مظفرة ، اما امثال تاتارينوف فلا يستطيعون سوى خيانة الشعب .

«من اجل الضرورة العملية ، يقترح حزب حرية الشعب ان لا يخلق اي حق في الارض . وهو يخاف ان يؤدي مثل هذا الحق الى جذب جماهير الشعب من المدن الى الريف ، بحيث لا يحصل كل فرد الا على القليل جدا . انني اريد ، قبل كل شيء ، ان اسأل : ما هو الحق في الارض ؟ ان الحق في الارض هو الحق في العمل ، والحق في الخبز ، والحق في العيش ـ انه الحق، غير القابل للانتزاع ، لكل انسان . كيف نستطيع ان نحرم ايا كان من هذا الحق ؟ يقول حزب حرية الشعب انه لو منح ذلك الحق لكل المواطنين ، ولو قسمت الارض فيما بينهم ، فان كل فرد سيحصل على القليل القليل . لكن الحق واستعمال ذلك الحق عمليا ليسا الشيء نفسه ابدا ، فكل واحد منكم هنا يملك الحق في ان يعيش في شوخولوما مثلا ، لكنكم تعيشون هنا . من جهة اخرى ، الذين يعيشون في شوخولوما يملكون الحق في ان يعيشوا في سان بطرسبورغ ، لكنهم يتمسكون بمكانهم . لذلك فان الخوف من ان يؤدي منح الحق في الارض لكل اولئك الذين

يرغبون في فلاحتها الى جذب جماهير الشعب بعيدا عن المدن لا اساس له . وحدهم اولئك الذين لم يقطعوا صلاتهم بالريف ، وحدهم اولئك الذين غادروا الريف مؤخرا ، سوف يتركون المدن ... اما الناس الذين امنوا وسائل العيش في المدن فلن يذهبوا الى الريف ... اعتقد ان الالغاء التام وغير القابل للنقض للملكية الخاصة للارض ... الخ .. ان مثل هذا الحل وحده يمكن اعتباره مرضيا» .

تطرح هذهالخطبة المطولة المعبرة الىحد بعيد عن الترودوفيك، مسألة مهمة : هل هنالك اي فرق بين خطب **كهذه** حول الحق في العمل ، والخطب حول الحق في العمل التي القاها الديمقراطيون البرجوازيون الصغار الفرنسيون في ١٨٤٨ ؟ كلاهما ، بالتأكيد ، خطب لديمقراطي برجوازي يعبر **بشكل غامض** عن المضمون التاريخي الفعلي للنضال . لكن خطب الترودوفيك تعبر **بشكل غامض** عن **الاهداف** الفعلية **للثورة البرجوازية** التيتجعلها الظروف الموضوعية ممكنة (اي التي تجعل ممكنا قيام ثورة زراعية فلاحية في روسيا القرن العشرين) ، في حين ان خطب الـ Kleinburger (= البرجوازي الصغير) الفرنسي في ١٨٤٨ عبرت بشكل غامض عن اهداف الثورة الاشتراكية ، التي كانت مستحيلة في فرنسا في اواسط القرن الماضي . وبكلمات اخرى : ان الحق في العمل الذي عبر عنه العمال الفرنسيون في منتصف القرن التاسع عشر عبر عن الرغبة في اعادة تشكيل **مجمل** الانتاج الصغير على اسس التعاون ، والاشتراكية ، وما الى ذلك ، الامر الذي كان مستحيلا **من زاوية اقتصادية** . اما الحق في العمل الذي يطالب به الفلاحون الروس في القرن العشرين فيعبر عن الرغبة في اعادة تشكيل الانتاج الزراعي الصغير على ارض **مؤممة** ، وذلك ممكن تماما **من زاوية اقتصادية** . ان «الحق في العمل» الذي يطالب به الفلاحون الروس في القرن العشرين يملك مضمونا برجوازيا فعليا بالاضافة الى نظريته الاشتراكية غير الصحيحة . لكن الحق

في العمل الذي طالب به البرجوازي الصغير والعامل الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر **لم يتضمن شيئا** عدا نظرية اشتراكية غير صحيحة. ذلك هو الفرق الذي يتجاهله العديد من ماركسيينا.

لكن الترودوفيك نفسه يكشف المضمون **الفعلي** لنظريته : **ان** يتجه الكل للارض ، برغم ان للجميع «حقا متساويا» . ومن الواضح ان **المزارعين وحدهم** سيتجهون للارض ؛ او يثبتون انفسهم هناك . والقضاء على الملكية الخاصة للارض يعني القضاء على كل العقبات التي تعترض تثبيت **المزارعين** لانفسهم في الارض.

وليس مستغربا ان يتكلم كيزيليوف ، المفعم بايمان عميق بالثورة الفلاحية وبالرغبة بخدمتها ، باحتقار عن الكاديت ، وعن تمنيهم نزع ملكية لا كل الارض ، بل جزء منها فحسب ، وجعل الفلاحين يدفعون ثمن الارض ، وتحويل المسألة الى «مؤسسات للارض غير مسماة» ، وباختصار عن «العصفور المنتوف الذي يقدمه حزب حرية الشعب للفلاحين» . كذلك ليس مستغربا ان ستروفه وأمثاله كانوا **ملزمين** بان يكرهوا الترودوفيك ، خاصة بعد الدوما الثانية : فخطط الكاديت لا يمكن ان تنجح طالما بقي الفلاح الروسي ترودوفيك . لكن حين لا يعود الفلاح الروسي من الترودوفيك ، فان الفرق بين الكاديت والاوكتوبري سوف يختفي كليا !

سوف نشير باختصار الى بقية الخطباء . يقول الفلاح نيكيتايلو : «الناس الذين شربوا دماء الفلاحين وامتصوا ادمغتهم يدعونهم جهلة» . وقال غولدفين مقاطعا : يستطيع الملاك العقاري ان يهين الفلاح ، اما ان يهين الفلاح المالك العقاري ؟... « هذه الارض التي تخص الشعب ـ يقولون لنا : اشتروها . هل نحن غرباء وصلوا لتوهم من انكلترا او فرنسا او سواها ؟ هذه بلادنا، فلماذا يتوجب علينا ان نشتري الارض ؟ لقد دفعنا ثمنها اكثر من عشرة أضعاف بالدم والعرق والمال» .

وهذا ما يقوله الفلاح كيرنوسوف (مقاطعة ساراتون) : « لا

نتكلم في هذه الايام سوى عن الارض . ومرة اخرى يقال لنا : انها مقدسة ولا تنتهك . في رأيي ان الارض لا يمكن ان تكون غير قابلة للانتهاك ؛ **فاذا ما اراد الشعب ذلك** ، فلا **يوجد ما هو غير قابل للانتهاك** (*) . (صوت من اليمين : «اوه–هو !») نعم ، اوه–هو ! (هتاف من اليسار) . ايها السادة النبلاء ، اتظنون اننا لا نعرف انكم استخدمتمونا كرهان في العاب القمار وانكم قايضتم بنا مقابل الكلاب ؟... لقد سرقتم الارض منا ... وقد قال لي الفلاحون الذين ارسلوني الى هنا : ان الارض لنا . وقد اتينا لا لنشتريها بل لنأخذها» (**) .

وهاكم ما يقوله الفلاح فاسيوتين (مقاطعة خاركوف): اننا نرى هنا في شخص رئيس مجلس الوزراء لا وزير البلاد كلها بل وزير ١٣٠,٠٠٠ من الملاكين العقاريين . والتسعون مليونا من الفلاحين هم لا شيء بالنسبة له ... اما انتم (مخاطبا اليمين) فانكم مستغِلون ، انتم تؤجرون ارضكم بايجارات باهظة وتسلخون جلود الفلاحين وهم أحياء ... اعلموا انه اذا رفضت الحكومة تلبية حاجات الشعب ، فان الشعب لن يسأل نصيحتكم ، بل سيأخذ

(*) تعبير نموذجي لفلاح بسيط عن الفكرة الثورية القائلة بسيادة الشعب. في ثورتنا ليس هنالك من برجوازية عدا الفلاحين تنفذ هذا المطلب للبرنامج البروليتاري .

(**) قال الفلاح الترودوفيك نازارينكو (مقاطعة خاركوف) في الدوما الاولى: «اذا اردتم ان تعرفوا كيف ينظر الفلاح للارض فاني اقول لكم انه بالنسبة لفلاحينا فان الارض ضرورية كما هو صدر الام بالنسبة للرضيع . تلك هي الزاوية الوحيدة التي ننظر من خلالها الى الارض . كنتم تعلمون انه منذ زمن ليس ببعيد ارغم السادة امهاتنا على ارضاع جراء الكلاب. والشيء نفسه يحدث اليوم. والفرق الوحيد هو انها ليست امهاتنا التي ولدتنا من ترضع جراء كلاب السادة، بل الام التي تطعمنا – الارض» .

الارض ... انني اوكراني (هنا يروي ان كاترين اعطت بوتمكين هدية هي عبارة عن عقار صغير من ٢٧٫٠٠٠ ديسياتين ومعه ٢٠٠٠ من الاقنان) ... في السابق كانت الارض تباع بسعر ٢٥ الى ٥٠ روبل للديسياتين ، اما الآن فايجار الديسياتين بين ١٥ و ٣٠ روبل ، وايجار اراضي العلف ٣٥ الى ٥٠ روبل . اني ادعو ذلك نهبا (صوت من اليمين : «ماذا ؟ نهب ؟») ضحك) . اجل ، لا تستفزوا (هتاف من اليسار) ؛ انني ادعو ذلك سلخ الفلاح وهو حي » .

يمتلك الفلاحون الترودوفيك والمثقفون الفلاحون، فيما بينهم، ذكريات حية عن القنانة . ويوحدهم جميعا الحقد الملتهب على الملاكين العقاريين وعلى دولة الملاكين العقاريين . وجميعهم مفعمون بعاطفة ثورية حادة . ويبذل بعضهم جهوده عفويا من اجل «رميهم عن ظهورنا» ، دون التفكير في النظام المقبل الذي سيخلقونه . ذلك في حين يرسم الآخرون المستقبل بألوان طوباوية . لكنهم جميعا يرفضون اية مساومة مع روسيا القديمة ، ويقاتلون لتمزيق قروسطيتها الملعونة .

حين نقارن خطب الفلاحين الثوريين في الدوما الثانية بخطب العمال الثوريين ، فاننا نجابه بالفرق التالي : تمتلك الفلاحين الثوريين روح ثورية اكثر عفوية الى حد بعيد ، ورغبة محمومة في تدمير النظام الملاكي Landlord فورا وخلق نظام جديد على الفور . ويستعجل الفلاح ان يرمي نفسه على خصمه في الحال لكي يخنقه . اما بين العمال فهذه الروح الثورية اكثر تجريدا وكأنها تستهدف هدفا ابعد . ان هذا الفرق مفهوم تماما وشرعي . فالفلاح يصنع ثورته البرجوازية الآن ، في هذه اللحظة ، ولا يرى التناقضات الكامنة فيها ، بل انه لا يعني ان هناك مثل هذه التناقضات . اما العامل الاشتراكي الديمقراطي فهو يرى هذه التناقضات ، وهو **لا يستطيع** ، اذ يضع امامه اهداف الاشتراكية العالمية ، ان يجعل مصير حركة الطبقة

العاملة مرهونا بنتيجة ثورة برجوازية . لكن ينبغي ان لا نستنتج من ذلك ان على العامل ان يدعم الليبيراليين في الثورة البرجوازية. والاستنتاج الذي ينبغي التوصل اليه هو انه ، في حين لا يندمج **مع اية طبقة اخرى** ، فان على العامل ان يساعد الفلاح **بكل طاقته** من اجل اكمال هذه الثورة البرجوازية حتى النهاية .

٧ ـ الثوريون الاشتراكيون .

تحمل خطب المثقفين الاشتراكيين ـ الثوريين (تناولنا الفلاحين الاشتراكيين ـ الثوريين لدى تناولنا للترودوفيك) نفس النقد القاسي للكاديت ، ونفس العداء المرير للملاكين العقاريين . ولكي لا نكرر ما قلناه سابقا ، سنكتفي بالاشارة الى سمة **جديدة** تمتلكها هذه المجموعة من النواب . على عكس الاشتراكيين الشعبيين الذين ، بدلا عن مثال الاشتراكية ، ينزعون لرسم مثال ... الدانمرك ، وعلى عكس الفلاحين ، الغرباء عن كل عقيدة والذين يعبرون مباشرة عن عواطف الشخص المضطهد الذي يتمثل، مباشرة ايضا ، الانعتاق من الشكل القائم للاستغلال ، **يدخل** الاشتراكيون ـ الثوريون الى خطبهم عقيدة «اشتراكيتهم» **الخاصة** . وهكذا يثير اوسبنسكي وساغاتليان (وهو عضو في «Dashnaksutyun» الجماعة القريبة جدا من الاشتراكيين الثوريين ، وجماعة «الشبان» التي ينتمي بعض اعضائها الى حزب الاشتراكيين ـ الثوريين) مسألة **الكوميونة القروية** . ويلاحظ هذا الاخير بطريقة هي اقرب الى السذاجة : «ينبغي الاشارة ، مع الاسف ، الى انه لدى تطوير النظرية الشاملة لتأميم الارض لم يشدد بصورة خاصة على المؤسسة الحية ، الباقية ، التي تشكل الاساس الوحيد لاحراز اي تقدم ... ان الضمانة ضد كل هذه الاهوال (اهوال اوروبا ، تدمير الزراعة الصغيرة ، الخ) هي

الكوميونة القروية» .

سوف نفهم «اسف» هذا الفارس النبيل للكوميونة القروية اذا ما تذكرنا انه كان المتكلم **السادس والعشرين** في المسألة الزراعية.

وقد تبعه ما لا يقل عن اربعة عشر عضوا يساريا من الترودوفيك وغيرهم دون ان «يشدد» احد منهم «بصورة خاصة على المؤسسة الحية الباقية» . وهنالك اساس «للأسف» حين يرى المرء بين الفلاحين في الدوما اللامبالاة نفسها تجاه الكوميونة القروية التي ظهرت في مؤتمرات اتحاد الفلاحين . لقد دافع ساغاتليان واوسبنسكي عن الكوميونة القروية ، كمتعصبين حقيقيين ، في خضم ثورة فلاحية لا ترغب في ان تسمع شيئا عن الجمعيات الزراعية **القديمة** . ويتفجع ساغاتليان قائلا : «انني احس بخطر معين يهدد الكوميونة القروية» ... «الآن هو الوقت المناسب لانقاذ الكوميونة القروية بأي ثمن» .... «هذا الشكل (اي الكوميونة القروية) قد يتطور الى حركة عالمية قادرة على توفير حل لكل المشاكل الاقتصادية» . من الواضح ان السيد ساغاتليان عبر عن هذه الحجج بصدد الكوميونة القروية «بطريقة محزنة وغير ملائمة» . كذلك عبر زميله اوسبنسكي ، في معرض انتقاده لتشريع ستوليبين ضد الكوميونات القروية عن الرغبة في ان «تتقلص حركية الملكية العقارية الى اقصى الحدود ، الى اقل درجة ممكنة » .

ان رغبة هذا النارودني هي ، دون شك ، رجعية . ومن الغريب حقا ان حزب الاشتراكيين ـ الثوريين ، الذي جرى التعبير عن هذه الرغبة باسمه في الدوما ، ينادي بالغاء الملكية الخاصة للارض دون ان يدرك ان ذلك يتطلب الحركية **الاقصى** للارض ، وانه يخلق اكثر الظروف حرية وسهولة لانتقال الارض من مزارع الى آخر ، ولتغلغل رأس المال في الزراعة ! ان الخلط بين الملكية الخاصة للارض وسيطرة رأس المال في الزراعة غلطة مميزة لدعاة تأميم الارض البرجوازيين (بما فيهم هنري جورج ،

والعديدين سواه) . وفي جهدهم لـ «تقليص الحركية» يلتقي الاشتراكيون ـ الثوريون مع الكاديت الذين قال ممثلهم كوتلر صراحة في خطابه : ان حزب حرية الشعب يقترح تحديد حقهم (الفلاحين) فقط بالنسبة لنزع الملكية والرهن ، اي ان يمنع في المستقبل حدوث تطور واسع في بيع وشراء الارض» .

يربط الكاديت هذا الهدف الرجعي بوسائل لحل المسألة الزراعية (سيطرة الملاكين العقاريين والبيروقراطية) تجعل ممكنا احداث تقييدات بيروقراطية غبية وروتين حكومي تساعد في استعباد الفلاحين . اما الاشتراكيون ـ الثوريون فيربطون هذا الهدف الرجعي باجراءات تنفي امكانية التقييدات البيروقراطية (لجان ارض محلية منتخبة على اساس الاقتراع الشامل ..) في حالة الكاديت ، ما هو رجعي هو مجمل سياستهم (البيروقراطية ـ الملاكية) في الثورة البرجوازية . اما في حالة الاشتراكيين ـ الثوريين فالرجعي هو «اشتراكيتهم» البرجوازية الصغيرة ، الذين يريدون ، خطأ ، فرضها على الثورة البرجوازية المستقيمة .

في مجال التطرق للنظريات الاقتصادية للاشتراكيين ـ الثوريين ، من المفيد ملاحظة حجج ممثليهم في الدوما حول تأثير الاصلاحات الزراعية على تطور الصناعة . ان وجهة النظر الثابتة للثوريين البرجوازيين ، التي بالكاد تخفيها قشرة عقيدة النارودنيين ، تبرز بصورة صارخة . لنأخذ ، مثلا ، الاشتراكي ـ الثوري كاباكوف (مقاطعة بيرم) ، المعروف في الاورال بوصفه منظم اتحاد الفلاحين ، و«رئيس جمهورية البايفسك» ، وايضا باسم «بوغاتشوف» . بالطريقة الفلاحية الصرفة يسند هذا الخطيب حق الفلاحين في الارض ، من بين اشياء اخرى ، الى واقعة ان الفلاحين لم يرفضوا يوما الدفاع عن روسيا ضد اعدائها. وهو يهتف : «لماذا توزع الارض حصصا ؟ اننا نعلن بصراحة ان الارض ينبغي ان تكون ملكا مشتركا للفلاحين الكادحين، ويستطيع الفلاحون ان يقتسموا الارض فيما بينهم في المناطق المحلية دون

اي تدخل من جانب موظفي الحكومة الذين ، كما عرفنا طويلا ، لم يكونوا يوما ذا نفع للفلاحين» ... «في مقاطعتنا ، في الاورال، توقفت مصانع بأكملها عن العمل لانه يتعذر بيع صفائح الحديد ، لكن كل سقوف اكواخ الفلاحين ، في روسيا ، مصنوعة من القش . لقد كان ينبغي سقف هذه الاكواخ بصفائح الحديد منذ زمن طويل ... هنالك سوق ، لكن لا يوجد مشترون . من يشكل كتلة البائعين في بلادنا ؟ المئة مليون من الفلاحين الكادحين ــ اولئك اسس كتلة البائعين» .

اجل ، ذلك يعبر عن الظروف الملائمة لانتاج رأسمالي حديث في الاورال يستبدل الركود القديم العهد وشبه الاقطاعي للانتاج «التملكي» (٢٢) . ان ايا من السياسة الزراعية لستوليبين او الكاديت لا تستطيع ان تحقق تحسنا ذا مغزى في حياة الجماهير؛ واذا لم تتحسن هذه الظروف فلن تتطور صناعة «حرة» حقا في الاورال . وحدها الثورة الفلاحية قادرة على تحويل روسيا الخشبية بسرعة الى روسيا حديدية . ان الفلاح الاشتراكي الثوري يمتلك ادراكا للظروف الضرورية لتطور الرأسمالية اصدق وأوسع من الخدم المخلصين للرأسمال .

وقال اشتراكي ــ ثوري آخر ، الفلاح كفوروستوخين (مقاطعة ساراتوف) : اجل ، ايها السادة ، بالطبع اتهم حزب حرية الشعب جماعة الترودوفيك بانها تريد تحويل الارض لاولئك الذين يفلحونها . وهم يقولون انه في هذه الحالة سيترك الكثير من الناس المدن ، مما يجعل الامور اسوأ . لكنني اعتقد ايها السادة ان الذين ليس لهم ما يعملون ، وحدهم ، سيتركون المدن ؛ اما الذين يعملون فقد اعتادوا عملهم ، ولانهم يعملون فانهم لن يتركوا المدن . وبالفعل ، لماذا تعطى الارض للذين لا يريدون فلاحتها ؟» اليس واضحا ان هذا «الاشتراكي ــ الديمقراطي» لا يرغب ابدا في الايجار الشامل والمتساوي للارض ، وانما في خلق زراعة حرة ومتساوية فوق ارض حرة ؟... «من الضروري ، وبأي ثمن ،

اطلاق الحرية الاقتصادية للشعب باسره ، وبخاصة للناس الذين تعذبوا وجاعوا سنوات عديدة» .

لا تفكروا ان هذه الصياغة **الصحيحة** للمضمون **الفعلي** للاشتراكية الثورية («اطلاق الحرية الاقتصادية») هي نتيجة طريقة التعبير الفلاحية غير المتقنة **فحسب** . فالمسألة تعدو ذلك. لقد كان القائد الاشتراكي الديمقراطي موشنكو ــ وهو من المثقفين ــ الذي دخل السجال حول المسألة الزراعية باسم الحزب الاشتراكي ــ الثوري اكثر سذاجة بكثير ، في التعبير عن آرائه الاقتصادية ، من الفلاحين كاباكوف وكفوروستوخن .

فقد اعلن موشنكو : «نحن نقول ان اعادة التوطين السليمة ، والتوزع السليم ، لن يكونا ممكنين الا اذا نزعت السياجات من حول الارض ، والا اذا ازيلت كل الحواجز التي نصبها قانون الملكية الخاصة للارض . اكثر من ذلك ، تكلم الوزير عن الزيادة في عدد سكان بلادنا ... وقد تبين انه لمواجهة هذه الزيادة وحدها (١٫٦٠٠٫٠٠٠) يلزم ما يقارب ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ ديسياتين من الارض. وهو يقول : وهكذا ، اذا ما فرضتم الحق المتساوي في الارض فمن اين ستأتون بالارض لمثل هذه الزيادة في عدد السكان ؟لكنني اسأل : اين ، وفي اية دولة (كذا !) يتم امتصاص كل الزيادة السكانية في الزراعة ؟ **ان القانون الذي ينظم توزيع السكان وفقا للطبقات الاجتماعية ووفقا للمهن يعمل ضمن وجهة معاكسة .** (علامة التشديد من لينين) . واذا ما كانت دولة ما او بلد ما لا في حالة انحدار بل في حالة تطور صناعي ، فانه يبدو انه على اساس الزراعة التي تسد الحاجات الاولية في الطعام والمواد الخام يقوم عدد متزايد باستمرار من الطوابق الاقتصادية . فالطلب يزداد ، وتظهر منتجات صناعية جديدة ، وتنبثق فروع جديدة للصناعة ؛ وتجتذب صناعة المانيفاتورة عددا متزايدا باستمرار من العمال . وينمو السكان المدينيون بسرعة تفوق سرعة نمو السكان الزراعيين بحيث تمتص المدن القسم الرئيسي من الزيادة السكانية . ويحدث

احيانا ايها السادة ان يتناقص السكان الزراعيون لا بصورة نسبية فحسب ، بل بصورة مطلقة ايضا . واذا كانت هذه (!) العملية بطيئة في بلادنا ، فذلك لانه ليس هنالك ما نبني عليه هذه الطوابق الاقتصادية الجديدة . ان الاقتصاد الفلاحي اضعف من ان يكون اساسا ؛ والسوق المتاحة للصناعة صغيرة جدا . اخلقوا سكانا ريفيين اصحاء وكثيرين ونشيطين بوضعكم الارض تحت تصرف الشعب وسترون اي طلب سيقوم على المنتجات الصناعية، واية كتلة من العمال ستحتاجها المصانع والمطاحن في المدن» .

والآن ، اليس رائعا هذا «الاشتراكي ــ الثوري» الذي يدعو برنامج تطور الرأسمالية برنامجا لتشريك الارض ؟ فلا يخطر له في بال ان قانون الزيادة الاسرع في السكان المدنيين هو ، حصرا ، احد قوانين نمط الانتاج **الرأسمالي** . ولا يخطر له ان هذا القانون لا يعمل ولا يستطيع ان يعمل الا باتجاه تفكيك الفلاحين الى برجوازية وبروليتاريا ، من خلال «فرز» المزارعين، اي عبر اقصاء «المعوزين» من قبل «المزارعين الحقيقيين» . ان الانسجام الاقتصادي الذي يتصوره هذا الاشتراكي الثوري على اساس قانون رأسمالي ساذج الى حد مثير للشفقة . لكنه ليس الانسجام الذي يبشر به الاقتصادي البرجوازي المبتذل الذي يريد ان يخفي الصراع بين العمل ورأس المال . انه انسجام الثوري البورجوازي اللاواعي الذي يريد تطهير كل بقايا الاوتوقراطية والقنانة والقروسطية .

ان الثورة البرجوازية المظفرة التي يحلم بها برنامجنا الزراعي الحالي لا تستطيع ان تتقدم الا عبر **مثل هذا** الثوري البرجوازي. وينبغي للعامل الواعي طبقيا ان **يدعمه** من اجل التطور الاجتماعي، دون أن يسمح لنفسه ولو للحظة بأن يؤخذ بالثرثرة الطفولية «للاقتصاديين» البرجوازيين .

٨ ـ « القوميون » .

من بين ممثلي القوميات غير الروسية في الدوما الذين تكلموا في المسألة الزراعية كان هنالك بولونيون وبيلوروسيون، وليتونيون واستونيون ، وليتوانيون وتتار وارمن وبشكيريون وقرغيز واوكرانيون . واليكم كيف عبروا عن وجهات نظرهم :

قال القومي ـ الديمقراطي دموسكي ، في الدوما الثانية «باسم البولونيين ـ ممثلي مملكة بولندا والقسم الغربي المتاخم من البلاد» : «رغم ان علاقاتنا الزراعية اصبحت بالفعل في مرحلة الانتقال باتجاه العلاقات الغرب ـ اوروبية ، الا ان المسألة الزراعية قائمة بالنسبة لنا ايضا ، حيث ان الجوع للارض هو لعنة حياتنا. ان احدى النقاط الرئيسية في برنامجنا الاجتماعي هي : زيادة مساحة ملكية الفلاحين من الارض» .

«لقد انحصرت الاضطرابات الزراعية الكبرى التي وقعت في مملكة بولندا في شكل الاستيلاء على عقارات الملاكين العقاريين الكبار ، في المناطق الشرقية اي في Uyezed فلوداوا ، حيث قيل للفلاحين انهم سيحصلون ، بوصفهم اعضاء في الكنيسة الارثوذكسية ، على حصص من اراضي الملاكين العقاريين . وقد بقيت هذه الاضطرابات ضمن السكان المنتمين للكنيسة الارثوذكسية وحدهم» .

... «اما هنا (في مملكة بولندا) فان المشاكل الزراعية ، ككل الاصلاحات الاجتماعية الاخرى... لا سبيل الى تسويتها بالتوافق مع متطلبات الحياة الا عبر جمعية لممثلي الاقليم ـ اي ، فقط ، عبر سيجم (*) مستقل » .

وقد اثار هذا الخطاب الذي القاه القومي ـ الديمقراطي البولوني هجمات عنيفة ضد الملاكين العقاريين البولونيين من جانب الفلاحين اليمينيين (غافريلشيك، من مقاطعة مينسك، وزيمانسكي

(*) السيجم هي جمعية تأسيسية . ـالمترجمـ

وغرودزنسكي) . وبالطبع اغتنم الاسقف يولوجيوس الفرصة ليلقي خطابا جزويتيا بوليسي العقلية مفعم بروحية السياسيين الروس في ١٨٦٣ عن الملاكين العقاريين البولونيين الذيـــن يضطهدون الفلاحين الروس .

«انها لخطة بسيطة فعلا !» اجاب القومي ـ الديمقراطـــي غرابسكي . «ان الفلاحين سوف يحصلون على الارض؛ وسيحتفظ الملاكون العقاريون الروس بعقاراتهم . وكما في الايام السعيـدة الماضية ، فان الفلاحين سوف يدعمون النظام القديم ، وسيعاقب البولونيون بما يستحقون لانهم طرحوا مسألة سيجم بولونـــي . وطالب الخطيب ، الذي فضح بعنف الديماغوجية القليلة الوقحة للحكومة الروسية ، بان «يحول بت الاصلاح الزراعي في اقليمنا الى سيجم بولوني» .

الى ذلك سوف نضيف ان الفلاحين المذكورين طالبوا بحصص اضافية **مع حق الملكية** . وفي الدوما الاولى ايضا تكلم الفلاحون البولونيون والغربيون ، لدى مطالبتهم بالارض ، الى جانب الملكية الخاصة . «انني فلاح يملك ارضا صغيرة في مقاطعة لوبلين» . قال ذلك ناكونيزني فـــي ١ حزيران ١٩٠٦ . « هنالك حاجـة الى نزع الملكية القسري في بولونيا ايضا . وديسياتين واحد للابد افضل من خمسة ديسياتينات لفترة غير محددة» . وكرر الشيء نفسه بونياتوسكي (مقاطعة فولنيا) باسم الاقليم الغربي ، وتراسون من مقاطعة فيتبسك . وعارض غرنيوس (مقاطعة سوفالكي) فكرة احتياطي امبراطوري من الارض القابلة للتوزيع ، وطالب باراض توزع محليا (١ حزيران ، ١٩٠٦) . وخلال السجال نفسه قـال **الكونت** Tysczkiewiez انه يعتبر فكرة تشكيل احتياطي قومي من الارض القابلة للتوزيع «غير عملية وخطرة» . وتكلـــم ستيسكي ايضا (٢٤ ايار ، ١٩٠٦) لصالح الملكية الخاصة **وضد الايجار** .

ومن اقليم البلطيق تكلم جورازفسكي (مقاطعـــة كورلاند) ، الذي طالب بالغاء الامتيازات الاقطاعية التي يتمتع بها الملاكـــون

العقاريون الكبار وبنزع ملكية كل اراضي الملاكين العقاريين التي تزيد عن معيار محدد . «مع الاقرار بان الزراعة الحالية في اقليم البلطيق تطورت على اساس مبدأ الملكية الخاصة ، او الايجار الوراثي ، الذي كان يمارس هناك ، فان المرء ينبغي ان يصل الى استنتاج انه من الضروري ، من اجل التنظيم المقبل للعلاقات الزراعية ، خلق حكم ذاتي محلي في البلطيق ، على اسس ديمقراطية واسعة ، يستطيع حل هذه المشكلة بصورة صحيحة».

وقدم ممثل مقاطعة استلاند ، التقدماني جورين ، عريضة منفصلة لهذه المقاطعة . فتكلم الى جانب «حل وسط» ، والى جانب «الايجار الوراثي او المستديم» . «ان الذي يفلح الارض ، والذي يستخدمها افضل استخدام ، يصبح مالكا لها» . وفي حين طالب بنزع الملكية القسري لهذا الغرض ، فانه رفض مصادرة الارض . وفي الدوما الاولى طالب كاكست (مقاطعة كورلاند) بتحويل اراضي الكنيسة (الابرشية) وأراضي الملاكين العقاريين ايضا للفلاحين . ووافق تينسون (مقاطعة ليفلاند) على ان يصوت الى جانب الخطاب ، اي الى جانب نزع الملكية القسري ، وعبر عن رأيه «بان كل انصار فردانية الارض» يستطيعون ان يفعلوا مثله . وطالب كروزبرغ (مقاطعة كورلاند) «بنزع ملكية اللاتيفونديات» وبتوزيع حصص من الارض للفلاحين الذين لا يملكون ارضا ، او الذين لا يملكون سوى القليل من الارض ، وذلك ، بالطبع ، «مع حق التملك» . وطالب روتلي (مقاطعة ليفلاند) بنزع الملكية القسري ، الخ. «اما بالنسبة لتحويل الارض الى احتياطي للدولة قابل للتوزيع ، فان فلاحينا يعون تماما ان ذلك شكل جديد من اشكال القنانة . لذلك ، يجب علينا ان ندافع عن الزراعة الفلاحية الصغيرة وعن انتاجية العمل ، وان نحميهما من تعديات الرأسمالية . وهكذا فاذا ما حولنا الارض الى احتياطي للدولة قابل للتوزيع ، فاننا سنخلق رأسمالية على نطاق كبير» . وتكلم اوزولينس (مقاطعة ليفلاند) باسم الفلاحين الليتونيين الى جانب

نزع الملكية القسري والملكية الخاصة ؛ وعارض بشدة خلق احتياطي للدولة من الارض القابلة للتوزيع ، ووقف الى جانب توزيع اراضي الاقاليم العليا . (الجلسة الـ ١٣ ، ٢٣ ايار ، ١٩٠٦) .

ووقف ليوناس «ممثل مقاطعة سوفالكي ، اي ممثل القومية الليتوانية» الى جانب الخطة التي اقترحها الحزب الدستوري ـ الديمقراطي الذي ينتمي اليه . وتقرب بولات ، احد دعاة الحكم الذاتي الليتوانيين ، ومن نفس المقاطعة ، من الترودوفيك ، لكنه اقترح ان يؤجل اتخاذ اي قرار بصدد مدفوعات الاعتاق وما اليها الى حين بحث المسألة في لجان الارض المحلية . وباسم «جماعة الدوما من الاشتراكيين ـ الديمقراطيين» طرح بوفيليوس (مقاطعة كوفنو) البرنامج الزراعي الدقيق الصياغة لهذه الجماعة ، الذي يتطابق مع برنامجنا ـ برنامج حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي ـ **مع الفرق** ان «الاراضي التيستوزع محليا **ضمن حدود ليتوانيا»** ينبغي وضعها تحت تصرف «هيئة ليتوانية للحكم الذاتي المستقل » ؟

وباسم جماعة المسلحين في الدوما الثانية تكلم فان خويسكي (مقاطعة اليسانتبول) : نحن المسلمين الذين يعدون اكثر من ٢٠ مليونا من مجمل سكان الدولة الروسية نتابع النقاش حول المسألة الزراعية بنفس الاهتمام الحاد ونتطلع الى حلها حلا ملائما بنفس القدر من نفاذ الصبر» (الجلسة الـ ٢٠ ، ٢ نيسان ، ١٩٠٧) . وباسم جماعة المسلمين ايضا وافق الخطيب مع ما قاله كوتلر ، داعما النزع القسري للملكية المرتكز الى تقييم عادل . «لكن لمن ستذهب هذه الاراضي التي انتزعت ملكيتها ؟» حول هذه المسألة ترتأي جماعة المسلمين ان الاراضي التي انتزعت ملكيتها ينبغي ان تشكل لا احتياطي للدولة وانما احتياطيات اقليمية قابلة للتوزيع، في كل حالة ضمن حدود الاقليم نفسه» . وطالب النائب مديف (مقاطعة توريدا) ، «ممثل التتار القوميين» ، في خطـاب ثوري متقد بـ «الارض والحرية» . «كلما طال النقاش تتضح امامنا اكثر

مطالبة الشعب بان تذهب الارض للذين يفلحونها» . وبيّن الخطيب «الى اي حد تكرست قدسية الملكية الخاصة في اقاليم الحدود»، وكيف كان يجري نهب اراضي البشكيريين ، وكيف كان الوزراء، والمستشارون في الدولة ورؤساء الدرك يحصلون على قطع من الارض تتراوح بين اثنين وستةآلاف من الديسياتينات. واستشهد بتفويض «اخوانه التتار» الذين كانوا يتذمرون من طريقة نهب اراضي الاوقاف (٢٣) . واستشهد ايضا بجواب الحاكم العام لتركستان لاحد التتاريين ، في ١٥ كانون الاول ١٩٠٦ ، والذي جاء فيه ان الاشخاص ذوي الايمان المسيحي وحدهم يستطيعون استيطان اراضي الدولة . «الا تفوح هذه الوظائف برائحة العفن ، ورائحة نظام اراكشييف في القرن الماضي ؟»

وكان المتحدث باسم الفلاحين القوقازيين ــ اضافة الىمندوبنا الاشتراكي الديمقراطي ، الذي سنتكلم عنه فيما بعد ــ ساغانليان الذي تكلمنا عنه سابقا (مقاطعة اريفان) الذي يتفق مع موقف الاشتراكيين ــ الثوريين . وتكلم ترافيتخيانتس (مقاطعة اليسافتبول) ، وهو مثل آخر لحزب **Dashnaksutyun** ، بنفس النبرة : «ينبغي أن تكون الارض للكادحين ، اي للشعب العامل ، لا لاي احد آخر ، على اساس ملكية الكوميونة القروية» . وباسم كل الفلاحين القوقازيين انني اعلن ... انه في اللحظة الحاسمة سيتحد كل الفلاحين القوقازيين مع اخوانهم الكبار ــ الفلاحين الروس ــ ليكسبوا لانفسهم الارض والحرية». وطالب الدارخانوف «باسمناخبيه ــمواطنياقليم التريك **Terek** ــ بايقاف نهب الثروة الطبيعية الى حين تسوية المسألة الزراعية . كانت الحكومة هي التي تسرق الارض ، وتستولي على القسم الافضل من قطاع الاراضي المرتفعة ، وتنهب ارض شعب **Krmyk** والمعادن الموجودة فيها (ينبغي ان يكون ذلك قد حدث قبل محاضرات بليخانوف وجونفي ستوكهولم عنان الاراضي الخاضعة للملكية البلدية خارج مجال سلطة الدولة غير الديمقراطية) .

ونيابة عن البشكيريين اشار النائب خاسانوف (مقاطعة اوفا) الى سرقة الدولة لمليوني ديسياتين من الارض وطالب «باسترداد» هذه الارض . وكان النائب سرتلانوف قد قدم المطلب نفسه في الدوما الاولى . اما الناطـــق بلسان شعب Kirghiz - Kaisak في الدوما الثانية فكان النائب كاراتسايف (اقليم الاورال) ، الذي قال : نحن شعب Kirghiz - Kaisak ... نفهم ونتعاطف مع الجوع للارض لدى اخواننا الفلاحين ، ونحن مستعدون لافساح المجال لهم» لكن «ليس هنالك سوى القليـــــل جدا من الارض الاضافية» و«تتسبب اعادة الاستيطان حاليـــا في تهجير شعب Kirghiz - Kaisak» ... «ان الـ Kirghiz - Kaisak يهجرون لا من الارض، بل من مساكنهم» . و«الـ Kirghiz - Kaisak يتعاطفون دائما مع كل جماعات المعارضة» .

وكان الناطق بلسان المجموعة الاوكرانية في الدوما الثانيـــة القوزاق سايكو ، من مقاطعة بولتافا . وقد استشهد هذا النائب في حديثه في ٢٩ آذار ١٩٠٧ باغنية القوزاق : «ايتها القيصرة كاترينا ، انظري الى ماذا فعلت ! سهوبا لا حد لها وأراض سعيدة رميتها للملاكين العقاريين . ايتها القيصرة كاترينا ، اشفقي علينا واعطنا ارضا ، ارضا سعيدة وغابات ظليلة ..» ، ودعم موقف الترودوفيك مع مطالبته بتعديل كلمات «احتياطي قومي مـــــن الاراضي القابلة للتوزيع» في المادة ٢ من عريضة الـ ١٠٤ لتصبح « احتياطـــي اقليمي قومي (كـــذا !) من الاراضـــي القابلة للتوزيـــــع لكي تكـون بدايـــة التنظيم الاشتراكـــــي » . «ان الجماعة الاوكرانية على قناعة بان اعظم خروج على العدالة في العالم هو الملكية الخاصة للارض» .

في الدوما الاولى قـــال النائب شيذفسكي مـــن بولتافا : «بوصفي داعية متحمسا لفكرة الحكم الذاتي ، وكداعية متحمس للحكم الذاتي الاوكراني خصوصا ، فانني اريد بشدة ان يتم حل المسألة الزراعية بواسطة شعبي نفسه ، وعبر اجهزة حكم ذاتي

مستقلة ، وفي ذلك النظام المستقل لدولتنا الذي اعتبره مثالنا الاعلى» . وفي الوقت نفسه فان داعية الحكم الذاتي الاوكراني هذا يعتبر اراضي الدولة القابلة للتوزيع امرا ضروريا ، وهو يوضح قضية اصابها «دعاة اشاعةالملكية البلدية» بالتشويش. قال شيذفسكي : «ينبغي ان نكرس بصورة حازمة وقاطعة مبدأ ان اراضي الدولة القابلة للتوزيع سوف تقتصر ادارتها على زيمستفوات الحكم الذاتي المحلي او اجهزة الحكم الذاتي التي سوف يتم انشاؤها . وقد يسأل البعض : اي معنى لعبارة «اراضي الدولة القابلة للتوزيع» اذا كانت هذه الاراضي سوف تدار في كل حالة معينة من قبل اجهزة حكم محلية ؟ اعتقد ان هنالك معنى كبيرا جدا ... فأولا ... ينبغي ان يكون قسم من اراضي الدولة تحت تصرف الحكومة المركزية ... اراضي الدولة الصالحة للاستيطان ... وثانيا ، فان المعنى في اقامة احتياط للدولة من الارض القابلة للتوزيع ، والمعنى في تسميته كذلك ، هو هذا : برغم ان الاجهزة المحلية ستكون حرة في التصرف بتلك الارض كل في منطقتها ، فانها ستكون قادرة على ان تفعل ذلك ضمن حدود معينة فحسب». ان داعية الحكم الذاتي، البرجوازي الصغير ، هذا يفهم مغزى سلطة الدولة في مجتمع مركزي بحكم التطور الاقتصادي اكثر بكثير من اشتراكيينا ـ الديمقراطيين المنشفيك .

وبالمناسبة فاننا لا نستطيع ، لدى تناول خطاب شيذفسكي الا ان نذكر نقده «للمعايير» . «ان معيار العمل هو مجرد ضجة فارغة » ، قال ذلك بفظاظة مشيرا الى تنوع الشروط الزراعية ، وعلى نفس الاساس فقد رفض مبدأ «تأمين العيش» . «اعتقد ان الارض ينبغي ان توزع على الفلاحين لا وفقا لمعيار ، وانما وفق كمية الارض المتوفرة ... وينبغي اعطاء الفلاحين كل ما يمكن اعطاؤه في المحلة المعينة» ، ـ مثلا ، في مقاطعة بولتافا «ينبغي انتزاع الارض من كل المالكين على ان يترك لهم ما معدله ٥٠

ديسياتين لكل منهم كحد اقصى» . اليس مدهشا ان يثرثر الكاديت حول المعايير بغية اخفاء خططهم فيما يتعلق بالمقدار الفعلي من الارض الذي ينبغي تحويله ؟ برغم نقده للكاديت ، فان شيذفسكي لا يدرك ذلك بعد (*) .

ان الاستنتاج الذي ينبغي التوصل اليه من استعراضنا لخطب «القوميين» ، في الدوما ، حول المسألة الزراعية واضح . فهذه الخطب تؤكد كليا ما قلته ردا على ماسلوف في كراس «مراجعة» بصدد مسألة العلاقة بين اشاعة الملكية البلدية وحقوق القوميات : ان المسألة **سياسية**، يعالجها القسم السياسي من برنامجنا **بشكل** كاف ، وان جرها الى البرنامج الزراعي لم يحصل الا بسبب الاقليمية الجاهلة .

في ستوكهولم عمل المنشفيك بحماس هزلي على «تطهير اشاعة الملكية البلدية من التأميم» (كلمات المنشفيك نوفوسدسكي، محاضر مؤتمر ستوكهولم) . قال نوفوسدسكي: «ان بعض الاقاليم التاريخية كبولندا وليتوانيا تتطابق مع مناطق قومية ، وقد يشكل

(*) يلفت النظر ان شيذفسكي يقدم ايضا اطروحة الترودوفيك البرجوازيين ـ غير الواعين ، التي اصبحت مألوفة لدينا : نمو الصناعة **وتناقص** حركة الارض في حالة الثورة الفلاحية الثابتة . «ان الفلاحين في دائرتنا ، والناخبين انفسهم الذين ارسلونا الى هذا المكان ، قاموا ، على سبيل المثال ، بالحسابات التالية : «لو كنا اغنى قليلا ولو كانت كل اسرة منا تستطيع ان تنفق خمسة او ستة روبلات ثمنا للسكر في كل سنة ، لكانت قامت عدة معامل تكرير للسكر في الـ Uyezds التي يمكن فيها زراعة الشمندر السكري ، اضافة لمعامل التكرير الموجودة حاليا» . اذا ما قامت مثل هذه المعامل ، فأية كتلة من الايدي العاملة ستكون مطلوبة للزراعة المكثفة ! سوف يزيد منتوج معامل تكرير السكر» الخ . ذلك هو بالتحديد برنامج الزراعة «الاميركية» وبرنامج التطور «الاميركي» للرأسمالية في روسيا .

تحويل الارض لهذه الاقاليم اساسا للتطور الناجح للنزاعات القومية ــ الفيدرالية ، التي ستحول اشاعة الملكية البلدية فعليا، ومرة اخرى الى تأميم تدريجي» . ولهذا اقترح نوفوسدسكي ودان وامنا تبني التعديل التالي : بدلا من كلمات «منظمات **اقليمية** واسعة للحكم الذاتي» الواردة في مسودة ماسلوف تأتي عبارة «اجهزة حكم ذاتيمحلي واسعة توحد المقاطعات المدينيةوالريفية» .

ينبغي القول ان تلك طريقة ساذجة لـ «تصهير اشاعة الملكية البلدية من التأميم» . استبدال كلمة بأخرى ــ اليس واضحا ان ذلك سيؤدي بصورة آلية الى اعادة توزيع «الاقاليم التاريخية» ؟

كلا ، ايها السادة ، فلن يساعدكم اي استبدال للكلمات في تخليص اشاعة الملكية البلدية من اللغو «القومي ــ الفيدرالي»الكامن فيها . وقد بينت الدوما الثانية ان ما فعلته فكرة «اشاعة الملكية البلدية» لم يكن ، **في الواقع ، سوى تعزيز** النزاعات القومية لمختلف الجماعات البرجوازية . **وهذه الجماعات وحدها،** باستثناء القوزاق اليميني كارولوف ، هي التي «اخذت على نفسها» مهمة حماية مختلف الاراضي «المنطقية» و«الاقليمية» القابلة للتوزيع . وبعملهم هذا فقد **نبذ** القوميون المضمون الزراعي لاشاعة الملكية الاقليمية (لان ماسلوف فعليا «يعطي» الارض للاقاليم وليس «للبلديات» ، وعلى ذلك فكلمة اشاعة الملكية الاقليمية اكثر دقة): فلا شيء ينبغي ان يقرر سلفا ، **وكل شيء** ــ مسألة دفعات الاعتاق ، مسألة الملكية ، وما الى ذلك ــ يترك لـ Sejms مستقلة ، او لاجهزة حكم ذاتي اقليمية ، الخ . والنتيجة هي التأكيد الاكمل لقولي ان «الامر هو نفسه ، فالقانون الذي يحول اراضي عبر القوقاز الى الزيمستفو ينبغي ان يقر في جمعية تشريعية في بطرسبرج ، لان ماسلوف لا يريد ، بالتأكيد ، ان يعطي اي اقليم حرية الابقاء على الملاكية» (مراجعة ..) .

وهكذا اكدت الاحداث ان السجال لصالح قضية اشاعة الملكية البلدية على اساس وفاق او اختلاف القوميات يشكل حجة

ضعيفة . فاشاعة الملكية البلدية في برنامجنا تنتهي الى التعارض مع الآراء المعبر عنها بصورة محددة لقوميات بالغة التنوع .

وفي الواقع ، اكدت الاحداث ان اشاعة الملكية البلدية تخدم لا بوصفها دليلا لحركة فلاحية جماهيرية شاملة على نطاق قومي، بل كوسيلة لتحطيم هذه الحركة الى مجار مناطقيـــة وقومية . والشيء **الوحيد** الذي امتصته **الحياة** من **فكرة** ماسلوف عـــن احتياطات قومية عن الاراضي القابلة للتوزيع هو «الاقليميـــة» القومية ــ الاستقلالية .

يقف «القوميون» الى حد ما بمعزل عن **مسألتنا** الزراعية . فالعديد من القوميات غير الروسية ليس لديها حركات فلاحيـــة مستقلة في قلب الثورة ، كما لدينا نحن . ومن الطبيعي تماما ، والحالة هذه ، ان يبقى «القوميون» في برامجهم بمعزل عن المسألة الزراعية **الروسية** ، وكأنهم يقولون : انها لا تتعلق بنا ابدا ، فلدينا مشكلتنا الخاصة .

ان مثل هذا الموقف غير جائز ابدا من زاوية البروليتاريا ؛ لكن ما يفعله برنامجنا ، بالتحديد ، هو انه يقع **بالفعل** في هذه النزعة القومية غير الجائزة . وتماما كما يربط القوميون انفسهم ، في احسن الاحوال ، بالحركة الروسية الشاملة دون نية تقويتها عشرة أضعاف بتوحيد الحركة وتركيزها ، كذلك فان المنشفيك يضعون مسودة برنامج **يرتبط** بالحركة الفلاحية بدلا من تقديم برنامـــج لارشاد الثورة ، وتوحيدها ، ودفعها الى امام . ان اشاعة الملكية البلدية ليست شعارا للحركة الفلاحية ، بل خطة مصطنعـــة للاصلاحية البرجوازية الصغيرة ادخلت من الخارج في بقعـــة منعزلة من الثورة .

لا تستطيع البروليتاريا الاشتراكية ــ الديمقراطية ان تغير برنامجها من اجل اكتساب «موافقة» هذه القوميـــة او تلك . فمهمتنا هي توحيد وتركيز الحركة بالدعوة الى الطريق الافضل ، والى النظام الزراعي الافضل الممكن في مجتمـــع برجوازي ،

وبالنضال ضد سلطة التراث ، والافكار المسبقة ، والمنطقيـــة المحافظة . ان «عدم الموافقة» على تشريـــك الارض ، من جانب الفلاحين الصغار ، لا يستطيع ان يغير برنامجنا للثورة الاشتراكية؛ وكل ما هنالك هو انها ستدفعنا الى تفضيل العمل عبر **تقديـــم** الامثلة . وينطبق الشيء نفسه على تأميم الارض في ثـــورة برجوازية . فلا تستطيع اية «عدم موافقة» منجانب قومية واحدة او عدة قوميات ان تجعلنا نغير عقيدتنا في انه من مصلحة الشعب بأسره ان يتحرر الى اقصى حد ممكن من ملكية الارض القروسطية وانه ينبغي الغاء الملكية الخاصة للارض . ان «عدم الموافقة» مـــن جانب قطاعات كبيرة من الجماهير الكادحة لهذه القومية او تلك ستجعلنا نفضل التأثير باعطاء الامثلة على اي شكل آخر مـــن التأثير . ولا يستطيع تأميم الارض القابلة للاستيطان ، وتأميـــم اراضي الغابات ، وتأميم كل الارض في روسيا الوسطى ان يتعايش لوقت طويل مع الملكية الخاصة للارض في قسم آخر من البلاد (طالما كان توحيد هذه البلاد ناتجا عن التيار الرئيسي الفعلـــي للتطور الاقتصادي) . فينبغي ان ينتصر هـــذا النظام او ذاك . والتجربة هي التي تقرر ذلك . اما مهمتنا فهي ان نشرح للشعب اية شروط هي الاكثر ملاءمة للبروليتاريا وللجماهير الكادحة في بلد متطور في وجهة رأسمالية .

٩ ـ الاشتراكيون الديمقراطيون .

من بين الخطب الثمانية الاشتراكية ـ الديمقراطية التـــي تناولت المسألة الزراعية في الدوما الثانية تضمن اثنان فقط **دفاعا** عن اشاعة الملكية البلدية وليس مجرد اشارة اليها . وكانت تلك : خطاب اوزول ، والخطاب الثاني لتسيريتلي . وتضمنت بقيـــة الخطب بصورة رئيسية ، وشاملة تقريبا ، هجمات على الملكيـــة

العقارية عموما ، وتوضيحات للجانب السياسي من المسألة الزراعية . ومن الامور ذات المغزى الكبير في هذا المجال الخطاب البسيط الذي القاه الفلاح اليميني بتروشنكو ، والذي عبر عن الانطباع العام الذي تركه الناطقون بلسان مختلف الاحزاب على نائب ريفي . «لن اضيع وقتكم بتكرار كل ما قيل هنا ؛ اسمحوا لي ان اضع كل ذلك في كلمات بسيطة . لقد القى النائب سيفاتوبولك ـ ميرسكي خطابا مطولا هنا . ومن الواضح ان الخطاب كان يستهدف تحضيرنا لشيء ما . وباختصار فانه يعني: ليس لكم الحق في اخذ الارض العائدة اليّ ، او التي املكها ، وانني لا انوي التخلي عنها . وردا على ذلك قال النائب كوتلر : «لقد مضت تلك الايام ، ينبغي ان تتخلى عنها ، افعل ذلك وسوف يدفع لك بالمقابل» . وقال النائب دموسكي : «افعلوا ما تشاؤون بالارض ، لكن ينبغي ان نحصل على الحكم الذاتي ، دون تأخير» . وفي الوقت نفسه يقول النائب كارافاييف: «اننا بحاجةالى الاثنين معا ، لكن ارموا كل شيء في كومة واحدة وسنقتسمه فيما بعد» . ويقول تسيريتللي : «كلا ، ايها السادة ، اننا لا نستطيع اقتسامه لان الحكومة القديمة لا زالت قائمة وهي لن تسمح بذلك . والافضل لنا ان نحاول الاستيلاء على السلطة ، ثم بعد ذلك نستطيع ان نقتسم كما نشاء» .

وهكذا ، ادرك هذا الفلاح ما وجد انه الفرق الوحيد بين خطاب الاشتراكي ـ الديمقراطي وخطاب الترودوفيك ، الفرق المتمثل في ان الاول اوضح ضرورة القتال من اجل السلطة في الدولة ، من اجل «الاستيلاء على السلطة» . وقد عجز عن ادراك الفروقات الاخرى ـ فهي لم تبد مهمة بنظره ! في خطابه الاول كشف تسيريتللي بالفعل حقيقة ان « ارستقراطيتنا البيروقراطية هي ايضا ارستقراطية عقارية» . وبيّن الخطيب انه «لقرون عدة كانت سلطة الدولة تحول الى ملكيات خاصة اراض كانت ملكا للدولة بأسرها ، اراض كانت ملكا للشعب كله» . لكن التصريح

الذي ادلى به لدى نهاية خطابه ، نيابة عن المجموعة الاشتراكية ــ الديمقراطية ، والذي كان خلاصة لبرنامجنا الزراعي ، لم يدعم باية حجة ولم يوضع بمواجهة برامج الاحزاب «اليسارية» الاخرى . اننا نقول ذلك ليس من اجل لوم احد ؛ بالعكس ، اننا نعتقد ان خطاب تسيريتللي الاول ، الخطاب الموجز والسلس الذي ركز على توضيح الطبيعة الطبقية لحكومة الملاكين العقاريين كان جيدا جدا . اننا نقول ذلك لكي نوضح لماذا عجز هذا الفلاح اليميني (وربما كل الفلاحين) عن رؤية المزايا الاشتراكية الديمقراطية الخصوصية لبرنامجنا .

اما الخطاب الاشتراكي ــ الديمقراطي الثاني حول المسألة الزراعية فقد ادلى به في «الجلسة الزراعية» التالية للدوما العامل فويتشوف (مقاطعة توريدا) الذي غالبا ما استعمل كلمات : «نحن الفلاحين» . وقد رد فوميتشوف ردا لاذعا على سيفاتوبولك ــ ميرسكي الذي استطاعت عبارته عن ان الفلاحين دون الملاكين العقاريين هم «قطيع دون راع» ان تثير النواب الفلاحين اكثر من عدد من الخطب اليسارية . «عرض النائب كوتلر ، في خطاب مطول ، فكرة نزع الملكية القسري ، لكن مع التعويض . نحن ، ممثلو الفلاحين ، لا نستطيع الموافقة على التعويض لانه سيكون حبلا آخر على اعناق الفلاحين» . واختتم فوميتشوف خطابه بالمطالبة «بتسليم كل الارض للشعب العامل وفقا للاسس التي اقترحها النائب تسيريتللي» .

والقى الخطاب التالي اسماعيلوف ــ وهو ايضا عامل ــ الذي انتخبته العشائر الفلاحية في مقاطعة نوفغورود . وقد رد على الفلاح بوغاتوف ، المنتخب عن نوفغورود ايضا ، والذي كان قد وافق على التعويض . وعارض اسماعيلوف التعويض بسخط وتكلم عن شروط «تحرير» فلاحي نوفغورود الذين حصلوا على مليوني ديسياتين من اصل عشرة ملايين من الاراضي المروية ، اضافة الى مليون ديسياتين من اصل ستة ملايين من اراضي

الغابات . ووصف اسماعيلوف فقر الفلاحين الذين وصلوا الى حالة انهم لم يكتفوا «خلال اجيال بان يستخدموا السياجات المحيطة باكواخهم من اجل تدفئة مواقدهم» وحسب بل «ولجأوا الى نشر زوايا اكواخهم نفسها» ؛ و«بالمواد التي تتشكل منها الاكواخ الكبيرة فانهم يبنون اكواخا صغيرة من أجل ان يوفروا ، خلال عملية اعادة البناء ، حطبة او اثنتين للموقدة». «وبمواجهة هذه الشروط التي يعيش فلاحونا في ظلها فان السادة الى اليمين يندبون الثقافة . وفي رأيهم ان الثقافة قتلت على يد الموجيك . ولكن هل يستطيع فلاح مقرور وجائع ان يفكر بالثقافة؟ بدلا من الارض يريدون ان يعطوه الثقافة ؛ ولكني لا اثق بهم هنا ايضا فانني اعتقد انهم ، هم ايضا ، سيكونون مسرورين لان يبيعوا ارضهم ، وكل ما هنالك انهم سيساومون لجعل الفلاح يدفع ثمنها غاليا جدا . ولهذا السبب فانهم يوافقون . في رأيي — وينبغي للفلاحين خصوصا ان يعرفوا ذلك — ان المسألة ليست مسألة ارض ، ايها السادة . واعتقد انني لن اكون مخطئا لو قلت ان هنالك شيئا آخر خلف هذه الارض ، نوعا ما آخر من السلطة، يخاف النبلاء من ان يسلمونها للشعب ، ويخافون من ان يفقدوها مع الارض . انني اعني السلطة السياسية ، ايها السادة . انهم راغبون في التخلي عن الارض ، وسيفعلون ذلك ، ولكن بطريقة تجعلنا نبقى عبيدا لهم كما في الماضي . واذا ما وقعنا في الدين فاننا سوف لن نحرر انفسنا من سلطة الملاكين العقاريين الاقطاعيين» . يصعب تصور اي شيء اكثر وضوحا وملاءمة من هذا الفضح الذي قام به عامل لجوهر خطط الكاديت !

وانتقد الاشتراكي — الديمقراطي سيروف ، خلال الجلسة الـ ٢٠ ، في ٢ نيسان ١٩٠٧ ، بصورة اساسية ، افكار الكاديت بوصفهم «ممثلي الرأسمال» و«ممثلي ملكية الارض الرأسمالية» . واستشهد بارقام تفصيلية تشرح ماذا كان معنى الاعتاق في ١٨٦١ ورفض «المبدأ المرن» الذي ينص على تقييم عادل . ومن زاوية

ماركسية قدم سيروف ردا صحيحا لا يشوبه اي خطأ على حجة كوتلر القائلة بانه يستحيل مصادرة الارض دون مصادرة الرأسمال. «اننا لا نتقدم ابدا بحجة ان الارض ليست ملك احد ، أو ان الارض ليست من خلق الايدي البشرية» . «بعد ان حققت وعيها لذاتها فان البروليتاريا ، الممثلة هنا بالحزب الاشتراكي — الديمقراطي ، ترفض كل اشكال الاستغلال ، سواء الاقطاعية والبرجوازية . وفيما يتعلق بالبروليتاريا فان مسألة اي من هذين الشكلين للاستغلال اكثر عدالة غير موجودة ؛ والمسألة التي تضعها نصب اعينها دائما هي : هل الشروط التاريخية ناضجة للانعتاق من الاستغلال ؟» «وفقا لحسابات الاحصائيين فانه اذا ما جرت مصادرة الارض فستنتقل ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ روبل ، تمثل المداخيل غير المحصلة للملاكين العقاريين ، الى الشعب . وبالطبع، سيستخدم الفلاحون هذا المدخول لتحسين مزارعهم ، ولتوسيع الانتاج ، ولزيادة الاستهلاك » .

وفي الجلسة الـ ٢٢ للدوما تكلم حول المسألة الزراعية انيكين والكسنسكي . وأكد الاول على الصلة بين «البيروقراطية العليا والملكية الكبيرة للارض» وعلى ان النضال من اجل الحرية لا يمكن فصله عن النضال من اجل الارض . وشرح الاخير في خطاب مطول الطابع الاقطاعي لنظام خدمة العمل في الزراعة السائد في روسيا . وبذلك عرض الخطيب اسس وجهة النظر الماركسية في نضال الفلاحين ضد الملاكية ، ثم بين الدور المزدوج الذي تلعبه الكوميونة القروية (احدى «بقايا الايام القديمة» و«اداة لتعزيز عقارات الملاكين العقاريين») وغرض قوانين ٩ و١٥ تشرين الثاني (توحيد الكولاك مع الملاكين العقاريين ليكونوا «الدعامة الاساسية») . واعطى الخطيب ارقاما تبين ان «جوع الفلاحين للارض يعادل تخمة اراضي النبلاء» واوضح ان مشروع الكاديت لنزع الملكية «القسري» يعني «قسر الشعب لمصلحة الملاكين العقاريين» . واستشهد الكسنسكي «بجريدة الكاديت Rech » التي اقرت بحقيقة ما

يريده الكاديت وهو ان يغلب الملاكون العقاريون في لجان الارض المقترحة . وهكذا وجد الكاديت تاتارينوف الذي تكلم في الجلسة ما بعد التالية ، نفسه في وضع حرج .

اما خطاب اوزول في الجلسة الـ ٣٩ فهو نموذج للحجج ، غير الجديرة بماركسيين ، التي انزلق اليها بعض اشتراكيينا ـ الديمقراطيين بسبب «نقد» ماسلوف ، الشهير ، لنظرية ماركس في الريع العقاري وما نتج عنه من تشويش لمفهوم تأميم الارض . كان سجال اوزول ضد الاشتراكيين ـ الثوريين كما يلي : « ان عريضتهم يائسة ، في رأيي ، لانها تقترح الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ـ في هذه الحالة الارض ـ في حين تبقي على الملكية الخاصة لابنية المصانع ، وليس لابنية المصانع فحسب بل وللمساكن والمباني . في الصفحة الثانية من العريضة نقرأ ان كل المباني المشيدة على الارض ، والمستغلة وفق خطوط رأسمالية ، ستبقى ملكية خاصة: لكن كل صاحب ملكية خاصة سيقول: كونوا طيبي القلب بحيث تدفعون تكاليف الاراضي المؤممة ، وتكاليف تعبيد الشوارع ، وما الى ذلك ، وانا اتلقى الريع العقاري من هذه المنازل . هذا ليس تأميما ، انه ببساطة وسيلة اكثر سهولة للحصول على دخل رأسمالي في الشكل الرأسمالي الاكثر تطورا».

هذه هي الماسلوفية بعينها ! اولا ، انها تكرر حجة الكاديت واليمينيين المبتذلة القائلة بانه يستحيل الغاء الاستغلال الاقطاعي دون مس الاستغلال البرجوازي ايضا . وهي ، ثانيا ، تكشف جهلا مدهشا للاقتصاد السياسي : ان «الريع العقاري» من المنازل المدينية الخ ، **يشتمل** على حصة الاسد من **ريع الارض العقاري** . وثالثا ، فان «ماركسينا» ، الذي يقتفي خطى ماسلوف ، ينسى كل شيء (او ينكر ؟) الريع العقاري المطلق . ورابعا ، فانه يبدو ان وكأن **ماركسيا** يتنكر للرغبة في «الشكل الرأسمالي الاكثر تطورا» التي ينادي بها اشتراكي ـ ثوري . انها درر اشاعة الملكية البلدية الماسلوفية . . .

وفي خطاب ختامي مطول دافع تسيريتللي عن اشاعة الملكية البلدية بصورة اكثر عقلانية بالطبع من دفاع اوزول ؛ لكن دفاع تسيريتللي ، المثابر والعقلاني والسلس كشف باكثر ما يكون من الوضوح المغالطة التامة لحجج«دعاة اشاعة الملكية البلدية» الرئيسية.

وكان نقد تسيريتللي للنواب اليمينيين في بداية خطابه صحيحا كليا من الزاوية السياسية . كما كانت ملاحظاته بصدد مشعوذي الليبيرالية الذين كانوا يحاولون افزاع الشعب بشبح انتفاضات تشابه الثورة الفرنسية ، «رائعة» . انــه (شنفاريوف) ينسى ان فرنسا لم تتجدد وتستأنف حياة جديدة ونشطة الا بعد ، وبسبب، مصادرة اراضي الملاكين العقاريين» . كذلك كان الشعار الرئيسي الذي طرحه تسيريتللي صحيحا تماما : «الالغاء الكامل للملاكيــة والتصفية الكاملة للنظام البيروقراطي الملاكي» . لكن ما ان تقدم تسيريتللي ليتناول الكاديت حتى غدا الموقع الخاطىء للمنشفية محسوسا . «ان مبدأ التحويل القسري للارض هو ، موضوعيا ، مبدأ حركة التحرر ، لكن يبدو ان بعض من يتبنون هذا المبدأ لا يعون ، او لا يريدون ان يعترفوا ، بالنتائج الضرورية لهذا المبدأ» . تلك وجهة النظر الاساسية للمنشفية : ان «الخط الفاصل» بين الجماعات السياسية الرئيسية في ثورتنا يمر على يمين الكاديت لا على يسارهم كما نعتقد نحن . ان صياغة تسيريتللي السهلـــة نفسها تبين ، دون لبس ، خطأ وجهة النظر هذه ، فبعد تجربة ١٨٦١ غدا مسلما به ان التحويل القسري يتعايش مع غلبة مصالح الملاكين العقاريين ، ومع المحافظة على **حكمهم** ، ومع فرض الشكل الجديد من العبودية . ووقع تسيريتللي في مغالطة اكبر حين قال انه « فيما يتعلق بمسألة اشكال تولي الارض فنحن (الاشتراكيين ــ الديمقراطيين) نفترق عنهم» (النارودنيين) منا عن الكاديت . بعد ذلك مضى الخطيب لينتقد «معايير» العمل وتأمين العيش . وقد كان هنا محقا الف مرة ، لكن الموقف الذي يتخذه الكاديت **في هذه المسألة ليس ، ابدا ، افضل** من موقف الترودوفيك ، لان الكاديت

«يسيئون استخدام» المعايير الى حد كبير. وليس ذلك كل شيء. فالضجة التي يثيرها الكاديت بصدد «المعايير» الغبية هي نتيجة لنظرتهم البيروقراطية الى الامور ولنزوعهم **لخيانة** الفلاحين. واما بالنسبة للفلاحين فقد جاءتهم «المعايير» من خارج عبر المثقفين النارودنيين؛ وقد رأينا سابقا عبر نموذج النائبين في الدوما الاولى، شيذفسكي وبورياكوف، باية حدة ينتقد الناس العمليون في المقاطعات الريفية كل «المعايير». ولو فسر الاشتراكيون ـ الديمقراطيون **ذلك** للفلاحين، ولو قدموا تعديلا على عريضة الترودوفيك ينكر المعايير، ولو اوضحوا نظريا مغزى التأميم، الذي لا يلتقي في شيء مع «المعايير» فانهم، الاشتراكيون ـ الديمقراطيون، كانوا اصبحوا قادة الثورة الفلاحية بمواجهة الليبيراليين. لكن الموقف الذي اتخذه المنشفيك كان موقف اخضاع البروليتاريا للنفوذ الليبيرالي. وقد كان مستغربا بصورة خاصة ان يقال في الدوما الثانية اننا نحن الاشتراكيين ـ الديمقراطيين ابعد عن النارودنيين، ما دام الكاديت قد اتخذوا موقفا **لصالح** تقييد بيع ورهن الارض!

واذ تابع تسيريتللي لينقد التأميم فقد اورد ثلاث حجج: (١) «جيش من الموظفين»، (٢) «اساءة جسيمة للقوميات الصغيرة»، (٣) «في حالة الردة» «سيعني ذلك وضع سلاح في ايدي اعداء الشعب». ذلك عرض دقيق لوجهات نظر الذي امنوا تبني برنامج حزبنا، وكرجل حزبي فقد قام تسيريتللي بعرض وجهات النظر هذه. لقد بينا سابقا استحالة الدفاع عن مثل هذه الآراء ومدى سطحية هذا النقد السياسي البحت.

ودفاعا عن اشاعة الملكية البلدية ادلى تسيريتللي بست حجج: (١) في ظل اشاعة الملكية البلدية فان «الانفاق الفعلي لهذه الموارد (اي الريع العقاري) لتلبية حاجات الشعب (!) سيكون مضمونا» (كذا!) ـ تأكيد متفائل؛ (٢) «ان البلديات سوف تعمل على تحسين اوضاع العاطلين عن العمل» ـ كما، على سبيل المثال،

في اميركا الديمقراطية وغير المركزية (؟) ؛ (٣) تستطيع البلديات ان تستولي على هذه المزارع (الكبيرة) وان تنظم مزارع نموذجية» ، و(٤) «اثناء ازمة زراعية ... سوف تؤجر الارض مجانا للفلاحين الذين لا يملكون ارضا والمعدمين» (كذا) . هذه ديماغوجية اسوأ من ديماغوجية الاشتراكيين - الثوريين ؛ انه برنامج الاشتراكية البرجوازية الصغيرة في ثـورة برجوازية . (٥) « حصن للديمقراطية» - مثل الحكم الذاتي المحلي للقوزاق ؛ (٦) «ان تحويل ملكية اراضي الحصص ... قد يبعث حركة مضادة للثـورة مخيفة» - ربما ضد ارادة كل الفلاحين الذي طالبوا بالتأميم .

خلاصة وجوهر خطب الاشتراكيين - الديمقراطيين في الدوما الثانية : دور قيادي في مسألة التعويض ومسألة الصلة بين الملاكية وسلطة الدولة الحالية ، وبرنامج زراعي ينزلق الى الكاديتية، ويفضح الفشل في فهم الشروط الاقتصادية والسياسية للثورة الفلاحية .

خلاصة وجوهر مجمل النقاش بصدد المسألة الزراعية في الدوما الثانية : اظهر الملاكون العقاريون اليمينيون فهما واضحا الى اقصى حد ممكن لمصالحهم الطبقية ، والادراك الاكثر تحديدا للشروط الاقتصادية والسياسية الضرورية للمحافظة على حكمهم الطبقي في روسيا . وفي الواقع ، فان الليبيراليين انحازوا الى جانب هؤلاء الملاكين العقاريين وحاولوا خيانة الفلاحين بالطرق الاكثر حقارة ورياء . وادخل المثقفون النارودنيون الى البرامج الفلاحية مسحة من البيروقراطية ومن الاخلاقية المدعية . واما الفلاحون فقد عبروا ، بالطريقة الاكثر نشاطا واستقامة ، عن الثورية العفوية لنضالهم ضد بقايا القروسطية ، وضد كل اشكال ملكية الارض القروسطية ، برغم انهم كانوا يفتقدون الادراك الواضح بما فيه الكفاية للشروط السياسية ، وبرغم انهم بالغوا في تأليه «الارض الموعودة» للحرية البرجوازية . وانحاز القوميون البرجوازيون الى جانب نضال الفلاحين بصورة اكثر او اقل

محدودية ، بحكم كونهم مفعمين الى حد كبير بالآراء الضيقة والافكار المسبقة التي تتولد عن انعزال القوميات الصغيرة . ورفع الاشتراكيون ـ الديمقراطيون لواء قضية الثورة الفلاحية ، وأوضحوا الطابع الطبقي لسلطة الدولة الحالية ، لكنهم لم يقدروا على قيادة الثورة الفلاحية بثبات نظرا للطابع الخاطىء للبرنامج الزراعي للحزب .

استنتاجات

المسألة الزراعية هي اساس الثورة البرجوازية في روسيا ، وهي التي تحدد الطابع القومي الخصوصي لهذه الثورة .

وجوهر هذه المسألة هو نضال الفلاحين من اجل الغاء الملكيات العقارية الكبيرة وبقايا القنانة من النظام الزراعي في روسيا ، وبالتالي ، من مجمل مؤسساتها الاجتماعية والسياسية ايضا .

تملك عشرة ملايين ونصف المليون من الاسر الفلاحية في روسيا الاوروبية ۷٥،۰۰۰،۰۰۰ ديسياتين من الارض . ويملك ثلاثون الفا من الملاكين العقاريين ، الذين يتكونون من النبلاء اساسا ومن عدد من حديثي الثراء جزئيا ، اكثر من ٥۰۰ ديسياتين لكل منهم – اي ما مجموعه ۷۰،۰۰۰،۰۰۰ ديسياتين . تلك هي الخلفية الاساسية للصورة . وتلك هي الاسباب الرئيسية لغلبة الملاكين العقاريين الاقطاعيين في النظام الزراعي لروسيا ، وبالتالي في الدولة الروسية عموما ، وفي مجمل الحياة الروسية . ان مالكي اللاتيفونديات هم ملاكون عقاريون اقطاعيون بالمعنى الاقتصادي للكلمة : فالاساس الذي تقوم عليه ملكيتهم للارض خلقه تاريخ القنانة ، تاريخ اغتصاب النبلاء للارض عبر القرون . واساس الاساليب الحالية لزراعتهم هو نظام خدمة العمل اي البقايا المباشرة للسخرة Corvée وفلاحة

الارض بواسطـــة ادوات الفلاحين وعبر الاستعباد الفعلـــي للحرثة الصغار بطرق متنوعـــة لا حصر لها : ايجار الشتاء ، الايجارات السنوية ، المحاصصة على اساس نصـــف المحصول ، الايجارات المرتكزة الى ايجار العمل ، الرق مقابل الدين ، والرق من اجل الاراضي المقتطعة ، ومن اجل استخدام الغابات والمراعي والمياه وما الى ذلك ad infinitum . لقد حقق التطور الرأسمالي في روسيا ، شوطا كبيرا خلال نصف القرن الماضي الى حد ان المحافظة على القنانة في الزراعة اصبحت مستحيلة **اطلاقا** : والى حد ان اتخذ الغاؤها اشكال ازمة عنيفة ، اي ثورة على نطـــاق قومي . لكن الغاء القنانة في بلد برجوازي ممكن بطريقتين .

يمكن الغاء القنانة عبر التطور البطيء للاقتصاديات الملاكيـة العقارية ــ الاقطاعية الى اقتصاديات برجوازية يونكرية ، وعبر تحويل جمهور الفلاحين الى مزارعين و Knechts معدمين، وبالابقاء القسري للجماهير في مستوى معوز من المعيشة ، ومع بـــروز جماعات صغيرة من الـ Grossbauern ، من الفلاحين البرجوازيين الاغنياء، الذين ينبثقون حتما من بين الفلاحين في ظل الرأسمالية. تلك هي الطريق التي اختارها الملاكون العقاريون المئة الســـود ووزيرهم ستوليبين . لقد ادرك هؤلاء انه **لا يمكن** تطهير الطريق امام تطور روسيا الا اذا حطمت الاشكال القروسطية الصدئة لملكية الارض ، بالقوة . وقد عزموا على تحطيمها **وفقا لمصالح الملاكين العقاريين.** على ذلك فانهم تخلوا عن التعاطف مع الكوميونةالقروية شبه الاقطاعية الذي كان ، حتـــى وقت قريب ، منتشرا بين البيروقراطية والملاكين العقاريين ؛ وقد تهربوا من كل القوانين «الدستورية» من اجل تحطيم الكوميونة القروية بالقوة . واعطوا الكولاك Carte blanche لنهب الجماهير الفلاحية ، ولتحطيـــم النظام القديم لملكية الارض ، ولالحاق الخـــراب بآلاف المزارع الفلاحية ، وخلفوا القرى القروسطية فريسة «لتنهب وتسلب» من قبل مالكي النقود . وهم لا **يستطيعون** ان يسلكوا طريقا مختلفة

اذا ما ارادوا المحافظة على حكمهم الطبقي ، لانهم ادركوا ضرورة تكييف انفسهم مع التطور الرأسمالي وليس محاربته . ومن اجل المحافظة على حكمهم فانهم لن يجدوا حلفاء **ضد** جمهور الفلاحين سوى الحديثي الثراء ، سوى اناس من طراز رازوفاييف وكولوبايف . وليس لديهم اي خيار سوى ان يصيحوا بهؤلاء الـ «كولوباييف» ان: Enrichissez - Vous ! ـ اجمعوا الثروات لانفسكم ! سوف نجعلكم تكسبون مئة روبل مقابل كل روبل ، اذا ما ساعدتمونا لانقاذ اسس حكمنا في ظل الظروف الجديدة . هذا الطريق للتطور يتطلب ، من اجل نجاحه ، **عنفاً** شاملا ومنظما ومنفلتا من عقاله ضد الفلاحين وضد البروليتاريا . وتتسارع الردة المضادة للثورة، الملاكية، لتنظيم ذلك العنف على طول الخط.

اما الطريق الآخر للتطور فقد سميناه الطريق الاميركي للتطور الرأسمالي ، على عكس سابقه ، الطريق البروسي . وبدوره ، فانه يتطلب التحطيم القسري للنظام القديم لملكية الارض ؛ فليس عدا الجهلة البليدين من الليبيرالية الروسية من يستطيع ان يحلم بامكانية حصيلة سلمية وخالية من الالم للازمة الحادة الى حد فائق في روسيا .

لكن ، من الممكن تحقيق هذا الانقطاع الضروري والحتمي وفقا لمصالح الجماهير الفلاحية ، وليس وفقا لمصالح عصابة الملاكين العقاريين . وباستطاعة كتلة من المزارعين الاحرار ان تشكل اساسا لتطور الرأسمالية ، دون وجود اي اقتصاد ملاكي ، لانه ، **وبصورة اجمالية** ، فان الشكل الاخير من الاقتصاد رجعي اقتصاديا، في حين ان عناصر الزراعة الحرة **خلقها** ضمن الفلاحين التاريخ الاقتصادي السابق للبلاد . **وينبغي** للتطور الرأسمالي وفقا لهذا الطريق ان يتقدم بصورة اكثر اتساعا ، وحرية ، وسرعة نظرا للنمو الهائل للسوق الداخلية ، ولارتفاع مستوى معيشة ، وطاقة ، ومبادرة ، وثقافة السكان **بأسرهم** . وسوف توفر اراضي روسيا الشاسعة الصالحة للاستيطان ، والتي يعاق استخدامها

الى حد كبير بسبب الاضطهاد الاقطاعي لجمهور الفلاحين في روسيا نفسها ــ الاساس الاقتصادي لتوسع هائل في الزراعة ولانتاج متزايد ، سواء من حيث العمق او الاتساع .

ويقتضي هذا الطريق للتطور اكثر من مجرد الغاء الملاكية ذلك ان حكم الملاكين العقاريين الاقطاعيين عبر القرون قد ترك بصماته على **كل** اشكال ملكية الارض في البلاد ، وعلى الحصص الفلاحية كما على حيازات المستوطنين في اراضي الحدود الحرة نسبيا : مجمل سياسة الارستقراطية بالنسبة للاستيطان مفعمة بالتدخل الآسيوي لبيروقراطية ضيقة التفكير اعاقت المستوطنين عن ترسيخ انفسهم بحرية وادخلت بلبلة فظيعة الى العلاقات الزراعية الجديدة ، ولوثت اقاليم الحدود بسم البيروقراطية الاقطاعية السائدة في روسيا الوسطى . لا تقتصر القروسطية في روسيا على الملاكية وحدها . فنظام الحصة الفلاحية قروسطي كذلك . وهذا الاخير معقد الى حد لا يصدق . فهو يقسم الفلاحين الى آلاف الوحدات الصغيرة، والجماعات القروسطية ، والفئات الاجتماعية . وهو يعكس التاريخ القديم العهد من التدخل المتعجرف في علاقات الفلاحين الزراعية، سواء من جانب الحكومة المركزية او السلطات المحلية . وهو يدفع الفلاحين ، كما لو كان ذلك الى الغيتو Ghetto ، الى جمعيات قروسطية صغيرة ، ذات طبيعة مالية ومرتبطة بجباية الضرائب ، الى جمعيات لملكية اراضي الحصص ، اي الى الكوميونات القروية . **وفي الواقع الفعلي**، فان التطور الاقتصادي لروسيا ينزع الفلاحين خارج هذه البيئة القروسطية ــ من جهة بالتسبب في تأجير الحصص او التخلي عنها ، ومن جهة اخرى ، بخلق نظام من الزراعة يكون اساسه المزارعون الاحرار مستقبلا (او grossbauern المستقبليين لروسيا اليونكرية) **انطلاقا من الاجزاء المتفرقة** لاكثر اشكال ملكية الارض تنوعا : الحصص المملوكة ملكية خاصة ، الحصص المستأجرة ، الملكية المشتراة ، الاراضي المستأجرة من

الملاكين العقاريين ، الاراضي المستأجرة من الدولة ، وما الى ذلك.

بغية ترسيخ الزراعة الحرة **حقا** في روسيا ، من الضروري «نزع السياجات» من حول **كل** الاراضي ، سواء اراضي الملاكين العقاريين او اراضي الحصص . وينبغي تحطيم **مجمل** نظام ملكية الارض القروسطي وجعل كل الاراضي متساوية لفلاحين احرار على ارض حرة . وينبغي خلق اعظم التسهيلات الممكنة لتبادل الحيازات ، وللاختيار الحر للاستيطان ، ولاقتطاع الحيازات ، ولخلق جمعيات حرة جديدة بدلا من الكومونات القروية جابية الضرائب الصدئة . ينبغي «تطهير» كل الارض من كل المتاع القروسطي .

والتعبير عن هذه الضرورة الاقتصادية هو تأميم الارض ، والغاء الملكية الخاصة للارض ، ونقل **كل** الارض للدولة ، الامر الذي سيسجل قطيعة كاملة مع العلاقات الاقطاعية في الريف . وهذه الضرورة الاقتصادية هي التي حولت **جمهور** الفلاحين الروس الى انصار لتأميم الارض . لقد نادى جمهور المزارعين ذوي الملكيات الصغيرة بالتأميم في مؤتمرات اتحاد الفلاحين في ١٩٠٥، وفي الدوما الاولى في ١٩٠٦ ، وفي الدوما الثانية في ١٩٠٧ ، اي خلال كل الحقبة الاولى للثورة. وهم لم يفعلوا ذلك لان «الكوميونة القروية» بثت فيهم «مبادىء» خاصة معينة ، او نوعا من «مبادىء العمل» الخاصة غير البرجوازية . بالعكس ، لقد فعلوا ذلك لان الحياة تطلبت منهم التحرر من الكوميونة القروية القروسطية ومن نظام الحصة القروسطي . لم يفعلوا ذلك لانهم ارادوا او كانوا قادرين على بناء زراعة اشتراكية ، بل فعلوه لانهم كانوا يريدون ، وكانوا يستطيعون ، بناء زراعة صغيرة برجوازية حقا ، اي زراعة محررة الى اقصى حد ممكن من **كل** تقاليد القنانة.

وهكذا ، فلم تكن الصدفة ولا تأثير هذه او تلك من العقائد (كما يعتقد بعض الناس القصيري النظر) هو الذي حدد هذا الموقف الخاص من الملكية الخاصة للارض من جانب الطبقات التي تقاتل

في الثورة الروسية . ان تفسير هذا الموقف الخاص ينبغي ان يرتكز الى شروط تطور الرأسمالية في روسيا والى متطلبات الرأسمالية في هذه المرحلة من تطورها . ان الملاكين العقاريين المئة السود وكل البرجوازية المضادة للثورة (بما فيها الاوكتوبريين والكاديت) يقفون الى جانب الملكية الخاصة للارض . وبالمقابل يناهض كل الفلاحين والبروليتاريا الملكية الخاصة للارض . ويفترض الطريق الاصلاحي ، الهادف لخلق روسيا برجوازية ــ يونكرية ، المحافظة على اسس النظام القديم لملكية الارض وتكيفها البطيء مع الرأسمالية ، الامر الذي سيكون مؤلما بالنسبة لجمهور السكان . اما الطريق الثوري الذي يستهدف القلب الفعلي للنظام القديم فيتطلب حتما ، وكأساسه الاقتصادي ، تدمير كل الاشكال القديمة لملكية الارض ، الى جانب كل المؤسسات السياسية القديمة في روسيا . لقد أثبتت تجربة الحقبة الاولى من الثورة الروسية ، بشكل قاطع ، انها لن تنتصر الا بوصفها ثورة زراعية فلاحية ، وان هذه الاخيرة لن تستطيع ان تنجز رسالتها انجازا تاما الا اذا أممت الارض .

لا تستطيع الاشتراكية الديمقراطية بالطبع ، بوصفها حزب البروليتاريا الاممية ، الحزب الذي وضع لنفسه اهداف الثورة الاشتراكية العالمية ، ان تطابق نفسها مع اية حقبة من حقبات اية ثورة برجوازية ، كما لا تستطيع ان تربط نفسها بهذه او تلك الحصيلة لهذه الثورة البرجوازية او تلك . فمهما كانت الحصيلة ينبغي أن نبقى حزبا بروليتاريا صرفا ومستقلا ، يقود الجماهير العاملة بثبات نحو هدفها الاشتراكي العظيم . لذلك فاننا لا نستطيع ان نلتزم بالتعهد بان ايا من مكاسب الثورة البرجوازية سيكون دائما ، ذلك لان عدم الثبات والتناقضات الضمنية سمات ملازمة لكل مكاسب الثورة البرجوازية بوصفها كذلك . ان «اختراع» «ضمانات ضد الردة» لا يمكن ان يكون سوى ثمرة تفكير ضحل . ان علينا مهمة واحدة : ان نحشد البروليتاريا من اجل الثورة

الاشتراكية ، وان ندعم كل قتال ضد النظام القديم بالطريقة الاكثر تصميما ، وان نقاتل من اجل افضل شروط ممكنة للبروليتاريا في المجتمع البرجوازي المتطور . من ذلك يتبع ان برنامجنا الاشتراكي ـ الديمقراطي في الثورة البرجوازية الروسية لن يكون **سوى** تأميم الارض . وككل **قسم** آخر من برنامجنا ، ينبغي ان نربط هذا القسم باشكال محددة وبمرحلة محددة من الاصلاح السياسي ، لان افق الثورة السياسية وافق الثورة الزراعية لا يستطيعان الا ان يتطابقا . وكأي قسم آخر من برنامجنا ينبغي ان نبقيه بعيدا عن اية اوهام برجوازية صغيرة ، وعن الثرثرة البيروقراطية ـ المثقفة عن «المعايير» ، وعن الكلام الرجعي حول تقوية الكوميونات القروية ، او حول ايجار الارض المتساوي. ان مصالح البروليتاريا لا تتطلب اختراع شعار خاص ، او «خطة» خاصة ، او الشروط الموضوعية لهذه الثورة **بصورة منسجمة ومترابطة** ، وان تجرد هذه الشروط الموضوعية ، التي لا سبيل الى تجنبها اقتصاديا ، من الاوهام والطوباويات . ان تأميم الارض ليس فقط الوسيلة الوحيدة لتصفية القروسطية تصفية تامة في الزراعة ، بل هو ايضا افضل شكل ممكن للعلاقات الزراعية في ظل الرأسمالية .

ادت ثلاث عوامل الى صرف الاشتراكيين ـ الديمقراطيين موقتا عن هذا البرنامج الزراعي الصحيح. اولا، قام ب.ماسلوف، رائد «اشاعة الملكية البلدية في روسيا» «بمراجعة» نظرية ماركس، وانكر نظرية الريع العقاري وبعث النظريات البرجوازية شبه العفنة بصدد قانون العوائد المتناقصة ، وارتباطه بنظرية الريع العقاري ، الخ. ان انكار الريع العقاري يعني نفي اي مغزى اقتصادي لملكية الارض الخاصة في ظل الرأسمالية ، وبالتالي ، يقود حتما الى تشويه وجهات النظر الماركسية بصدد التأميم . وثانيا ، نظرا لانهم لم يجدوا امامهم اي دليل مرئي على ان الثورة الفلاحية قد ابتدأت ، فلم يكن باستطاعة الاشتراكيين ـ

الديمقراطيين الروس سوى ان يعتبروا امكانيتها بحذر ، نظرا لان الانتصار الممكن للثورة يتطلب عددا من الشروط الملائمة بشكل خاص ، وتطورا ملائما ، بصورة خاصة ، للوعي الثوري والعزيمة والمبادرة من جانب الجماهير . ونظرا لانه لم يكن لديهم من **تجربة** ينطلقون منها ، ولاعتبارهم انه من المستحيل **اختراع** حركات برجوازية ، فلم يستطع الماركسيون الروس ، **قبل الثورة** ، ان يقدموا برنامجا زراعيا صحيحا . لكنهم حتى **بعد** ان ابتدأت الثورة ارتكبوا الخطأ التالي : بدلا من **تطبيق** نظرية ماركس على الشروط الخاصة السائدة في روسيا (نادى ماركس وانجلز دائما ان نظريتهما ليست دوغما ، بل **دليل عمل**) ، فانهم كرروا استنتاجات مستقاة من تطبيق نظرية ماركس على شروط مختلفة ، وفي حقبة **مختلفة** . لقد كان جد طبيعي ، مثلا ، ان يتخلى الاشتراكيون ـ الديمقراطيون الالمان عن برامج ماركس القديمة التي تتضمن مطلب تأميم الارض ، لان المانيا غدت نهائيا بلدا برجوازيا ـ يونكريا ، ولان كل الحركات المستندة الى النظام البرجوازي زالت كليا ، ولانه ليس هنالك ، ولا يمكن ان تقوم ، حركة شعبية مطالبة بالتأميم . ان غلبة العناصر البرجوازية ـ اليونكرية قد **حولت بالفعل** خطط التأميم الى لعبةاو حتى الى اداة في ايدياليونكر لنهب الجماهير. والالمان على حق حين يرفضون حتى التحدث عن التأميم . لكن تطبيق هذا الاستنتاج في روسيا (كما يفعل ، فعليا ، البعض من مناشفتنا الذين لا يرون الصلة بين اشاعة الملكية البلدية ومراجعة ماسلوف لنظرية ماركس) يكشف عدم قدرة على التفكير في المهام التي ينبغي لكل حزب اشتراكي ـ ديمقراطي ان ينجزها في المراحل الخاصة من تطوره التاريخي .

ثالثا ، يعكس برنامج اشاعة الملكية البلدية بوضوح الخط التكتيكي الخاطىء للمنشفية في الثورة البرجوازية الروسية :

عجزها عن فهم ان «التحالف بين البروليتاريا والفلاحين» (*) هو وحده الذي يستطيع ضمان انتصار هذه الثورة ، وفشلها في فهم الدور القيادي الذي تلعبه البروليتاريا في الثورة البرجوازية ، وجهدها لازاحة البروليتاريا جانبا ، ولتكييفها مع حصيلة وسطية للثورة ولتحويلها من قائد الى مساعد (بل ، وفعليا ، الى فاعل مسخر وخادم) للبرجوازية الليبيرالية . «الى الامام ثم ببطء ، ايها العمال المتواضعون ، دون حماس ، ومع التكيف تبعا للظروف» ـ تعبر كلمات نرسيس توبوريلوف (٢٤) هذه ضد «الاقتصاديين» (= اوائل الانتهازيين في حزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي) ، تعبيرا كاملا ، عن **روح** برنامجنا الزراعي الحالي .

ان النضال ضد «حماس» الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ينبغي ان يؤدي لا الى تقليص بل الى توسيع مدى الثورة واهدافها كما تحددها البروليتاريا . وينبغي لنا ان لا نشجع «الاقليمية» ، مهما كانت قوية بين القطاعات المتأخرة من البرجوازية الصغيرة او الفلاحين ذوي الامتيازات (القوزاق) ، ولا تفرد القوميات المختلفة ـ كلا ، ينبغي لنا ان نجعل الفلاحين يرون اهمية الوحدة من اجل تحقيق النصر ، وينبغي لنا ان نقدم شعارات توسع الحركة ، بدلا من ان تضيقها ، وتضع مسؤولية الثورة البرجوازية **غير النامة** على تأخر البرجوازية لا على عدم قدرة البروليتاريا على الفهم . وينبغي الا «نكيف» برنامجنا وفقا للديمقراطية «المحلية» ؛ وان لا نخترع «اشتراكية بلدية» ريفية ، عبثية ومستحيلة في ظل حكومة مركزية لا ديمقراطية ؛ وينبغي ان لا نكيف الاصلاحية الاشتراكية البرجوازية الصغيرة وفقا للثورة البرجوازية ، بل ان نركز انتباه الجماهير الى الشروط الفعلية لانتصار الثورة بوصفها

(*) هكذا قال كاوتسكي في الطبعة الثانية من كراسه «الثورة الاجتماعية» .

ثورة برجوازية ، والى الحاجة الى تحقيق الديمقراطية ، لا المحلية فحسب بل والديمقراطية «المركزية» ايضا ، اي ديمقراطية الحكومة المركزية للدولة ، وليس مجرد الديمقراطية عموما ، بل والاشكال الاكمل والارفع اطلاقا من الديمقراطية ، والا فان الثورة الزراعية الفلاحية في روسيا سوف تصبح **طوباوية** بالمعنى العلمي للكلمة .

ولا يتصورن احد انه في اللحظة التاريخية الراهنة ، التي يزعق فيها متعصبو المئة السود ويزبدون في الدوما الثالثة ، والتي وصلت فيها الثورةالمضادة الهائجةالىذروتها mec Plus ultva (*) والتي ترتكب فيها الرجعية افعالا وحشية تتصف بطابع الانتقام السياسي من الثوريين عموما والنواب الاشتراكيين-الديمقراطيين في الدوما الثانية بصورة خاصة - لا يتصورن احد ان هذهاللحظة «غير ملائمة» للبرامج الزراعية «العريضة» . فمثل هذا التصور سيكون اقرب الى مظاهر الارتداد والانحطاط والانهيار وخمود الهمة التي انتشرت بين قطاعات واسعة من المثقفين البرجوازيين الصغار المنتمين الى الحزب الاشتراكي - الديمقراطي ، او المتعاطفين مع هذا الحزب في روسيا . ولن تستطيع البروليتاريا الانتصار الا بتكنيس هذه النفايات كليا من صفوف حزب العمال. اجل ، فبقدر ما تزداد وحشية الغضبة الرجعية ، بقدر ما تؤخر فعليا التطور الاقتصادي المجتم وبقدر ما تهيىء بصورة افضل لنهوض اوسع للحركة الديمقراطية . وينبغي لنا ان نستغل فترات الهدوء الموقت في النشاط الجماهيري من اجل دراسة تجربة الثورة العظيمة بصورة نقدية ، وللتحقق من هذه التجربة ، ولتطهيرها من النفايات ، ومن اجل تعميمها على الجماهير كمرشد للنضال الوشيك الحدوث .

(*) الذروة ، ولا ابعد .

ملحق

وضع هذا الكتاب في اواخـــر عام ١٩٠٧ . وطبع فـــي بطرسبورغ في ١٩٠٨ ، لكن الرقيب القيصري صادره واتلفه . وقد امكن استخلاص نسخة واحدة الا ان نهايتها كانت ناقصـــة (ما يلي الصفحة ٢٦٩ من تلك الطبعة) . وقد اضيفت الصفحات الناقصة الآن .

في الوقت الراهن تطرح الثورة المسألة الزراعية في روسيا في شكل اكثر اتساعا وعمقا وحدّة ، الى درجة يصعب قياسها، منها في فترة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ . وسوف تساهم معرفة تاريـــخ برنامج الحزب في الثورة الاولى ، كما آمل ، في ايجاد فهم اكثر صحة لاهداف الثورة الحالية .

ومن الضروري بشكل خاص التأكد على الامر التالي . لقد تسببت الحرب في كوارث غير محدودة للدول المتحاربة وسرّعت في الوقت نفسه تطور الرأسمالية الى درجة هائلة ، بتحويلهـــا الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية الى حد انه لم يعد **باستطاعة لا** البروليتاريا **ولا** الديمقراطيون البرجوازيون الصغار الثوريون ان يبقوا ضمن حدود الرأسمالية .

لقد تخطت الحياة بالفعل هذه الحدود ووضعت على جدول اعمال اليوم تنظيم الانتاج والتوزيع على اساس قومي ، وخدمـــة

العمل العالمية ، والتوحيد القسري في نقابات ، الخ .

وفي ظل هذه الظروف يصبح محتما ان تقدم مسألة تأميم الارض بطريقة جديدة في البرنامج الزراعي : ان تأميم الارض ليس فقط «الكلمة الاخيرة» للثورة البرجوازية ، بل وايضا **خطوة نحو الاشتراكية** . وليس من سبيل لمجابهة الكوارث التي سببتها الحرب الا اذا اتخذت خطوات كهذه .

ان البروليتاريا التي تقود القسم الاكثر فقرا بين الفلاحين مضطرة ، من جهة ، الى نقل مركز الثقل من سوفياتات نواب الفلاحين الى سوفياتات نواب العمال الزراعيين ، ومن جهة اخرى الى المطالبة بتأميم ادوات المزارع في عقارات الملاكين العقاريين وايضا بتحويل هذه العقارات الى مزارع نموذجية تخضع لسيطرة هذه السوفياتات الاخيرة .

لا استطيع ، بالطبع ، ان اتناول هذه المسائل البالغة الاهمية بالكثير من التفصيل هنا ؛ وينبغي ان احيل القراء المهتمين بهذه المسائل الى الادب البولشفي الحالي والى كراسي : **رسائل حول التكتيك ومهمات البروليتاريا في ثورتنا (مسودة خطة للحزب البروليتاري)** .

٢٨ ايلول ١٩١٧ **المؤلف**

ملاحظات توضيحية

الفصل الاول

١ ـ **اراضي الحصص** ـ قطع الارض التي جرى توزيعها للفلاحين بعد الغاء القنانة في روسيا في ١٨٦١ ؛ كانت ملكية الحصص تعود للكوميونات القروية ، وكان يجري اعادة توزيعها بصورة دورية بين الفلاحين من اجل استعمالهم الخاص .

٢ ـ **اراضي التاج** ـ وهي اراض كانت تخص الدولة ثم اعتبرت في ١٧٩٧ ، بما فيها من فلاحين ، ملكا خاصا لاعضاء الاسرة القيصرية ، وفقا لمرسوم اصدره بولس الاول . وكان المدخول الناتج عن استغلال فلاحي اراضي التاج يستخدم لاعالة الاسرة الامبراطورية (بما في ذلك الدوقات وزوجاتهم وبناتهم ، الخ) . ولم تكن هذه المبالغ تدخل في موازنة الدولة او تخضع لرقابتها .

٣ ـ **ايجار الشتاء** ـ النظام الذي كان يمارسه الملاكون العقاريون والكولاك باستئجارهم الفلاحين للعمل الصيفي اثناء فصل الشتاء ، حين يكون الفلاحون في حاجة ماسة الى المال بحيث يضطرون الى قبول شروط اشبه بالاستعباد .

٤ ـ **اعادة التوزيع العامة** : شعار يعبر عن نزوع الفلاحين الى

اعادة توزيع عامة للارض والى الغاء الملاكية .

٥ ـ **اساليب غوركو ـ ليدفال في الادارة** ـ يشير ذلك الى الاختلاسات وجني الارباح الفاحشة والابتزاز التي سادت بين الموظفين القيصريين الكبار والمتعاقدين مع الحكومة .

الفصل الثاني

٦ ـ **جون** ـ المنشفي ب.ب. ماسلوف .

٧ ـ **Vendée** ـ دائرة في غرب فرنسا حيث حدثت، خلال الثورة البرجوازية الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر ، انتفاضة مضادة للثورة موجهة ضد الجمهورية قام بها فلاحون جهلة ورجعيون . دبَّر الانتفاضة رجال الدين الكاثوليك ، والنبلاء والمهاجرون الملكيون ودعمتها انكلترا .

منذ ذلك الحين اصبحت كلمة Vendée مرادفا للانتفاضات الرجعية ولمراتع الردة المضادة للثورة .

٨ ـ **كوستروف** ـ نوح جوردانيا، زعيم المنشفيك القوقازيين.

٩ ـ **اتحاد الفلاحين لكل الروسيا** ـ منظمة ثورية-ديمقراطية تأسست في ١٩٠٥ . جرى تبني برنامج وتكتيكات الاتحاد في مؤتمريه الاول والثاني المنعقدين في موسكو في آب وتشرين الثاني ١٩٠٥ . وقد طالب الاتحاد بالحرية السياسية وبالانعقاد الفوري لجمعية تأسيسية ، والتزم بتكتيكات مقاطعة الدوما الاولى . ودعا البرنامج الزراعي للاتحاد الى الغاء الملكية الخاصة للارض ، والى تحويل اراضي الاديرة ، وأراضي التاج والدولة الى الفلاحين دون اي تعويض . لكن الاتحاد اتبع سياسة مترددة ومتذبذبة . ففي حين طالب بالغاء الملاكية فانه وافق على التعويض الجزئي للملاكين العقاريين . وقد تعرض الاتحاد منذ بدء نشاطاته الى اضطهاد الشرطة . وزال من الوجود في ١٩٠٧ .

١٠ ـ **«روسيا»** ـ جريدة للمئة السود وترعاها الشرطة ، كانت تطبع في بطرسبرج من ١٩٠٥ حتى ١٩١٤ . منذ ١٩٠٦ اصبحت الجريدة الرسمية لوزارة الداخلية .

١١ ـ قام ماركس بتحليل آراء رودبرتس ، وكذلك نظرية ريكاردو في كتاب :

١٢ ـ **قانون هومستيد** ـ قانون أقر في الولايات المتحدة في ١٨٦٢ يمنح المستوطنين قطعة من الارض لا تزيد عن ١٦٠ آكر مجانا او بسعر اسمي . وتصبح هذه الارض ملكية خاصة لحائزها بعد خمس سنوات .

١٣ ـ Otrub **(المزرعة ومبانيها)** ـ اراض وزعت علىالفلاحين الذين سمح لهم ، وفق قانون اصدره الوزير القيصري ستوليبين، بالانسحاب من الكوميونات القروية . وكان غرض هذا القانون خلق دعامة اساسية للاوتوقراطية في الريف ممثلة بطبقة الكولاك.

١٤ ـ كان الفلاحون في روسيا بوصفهم احدى طبقات المجتمع الاقطاعي ، ينقسمون الى ثلاث فئات رئيسية : (١) فلاحين مملوكين ملكية خاصة (من جانب الملاكين العقاريين) ، (٢) فلاحي الدولة ، (٣) فلاحي اراضي التاج (تمتلكهم اسرة القيصر) . وبدورها كانت كل من هذه الفئات تنقسم الى درجات وجماعات خاصة ، تختلف فيما بينها من حيث الاصول ، واشكال ملكية الارض ، ومن حيث الوضع القانوني والزراعي ، الخ. وقد حافظ الاصلاح الفلاحي لعام ١٨٦١ ، الذي نفذته الحكومة القيصرية بصورة فوقية ووفق مصالح الملاكين العقاريين الاقطاعيين ، على هذا التنوع البالغ في الدرجات وذلك حتى عام ١٩١٧ .

فلاحو الاراضي الممنوحة ـ اقنان سابقون ، عاشوا بصورة رئيسية في مقاطعات الارض السوداء الجنوبية والجنوبيةالشرقية، وحصلوا ، زمن الغاء القنانة ، على حصص من الارض في شكل منح ، من ملاكيهم العقاريين ، دون ان يدفعوا اي تعويض بالمقابل.

ووفقا «لانظمة» الاصلاح الفلاحي لعام ١٨٦١ كان للملاك العقاري الحق ، «بالاتفاق الطوعي مع الفلاح» ، في ان يقدم له منحة تعادل ربع الحصة «القصوى» او «القانونية» العائدة للفلاح (بما في ذلك قطعة الارض المقام عليها كوخ الفلاح) وذلك على اساس ان يصبح كل ما تبقى من ارض الفلاح ملكا للملاك العقاري . وكانت حصص المنح، التي بينت بشكل صارخ الطبيعة اللصوصيةلاصلاح ١٨٦١ ، تعرف بين صفوف الشعب بتعابير حصة «الربع» و«اليتيم» و«القطة» او حصة «غاغارين» (نسبة الى الامير ب.ب. غاغارين الذي وضع مسودة للفقرات الموازية للانظمة المحلية التي تحكم اعطاء هبات الارض للفلاحين فيمقاطعات روسيا الكبرى واوكرانيا) .

وكان هنالك الكثير من فلاحي الاراضي الممنوحة في مقاطعات ارض سوداء ، تفتقد للمساحة الكافية مثل فوروفيز وخاركوف وبولتافا وتامبوف ، حيث كان سعر الارض التي يملكها الملاكون العقاريون مرتفعا جدا . وتلقى الكثير من الفلاحين حصصا ممنوحة مقاطعات الارض السوداء الجنوبية والجنوبية الشرقية ، في اورنبرغ واوفا وساراتوف واكاتيرينوسلاف وسامارا حيث كان ايجار الارض ادنى كثيرا من «ايجار التحرير» الذي يتوجب للملاك العقاري وفق «انظمة شباط ١٩» . وفي مطلع القرن العشرين ، ونتيجة لنمو السكان واعادة توزيع الحصص الناتجة عنها ، فقد مالكو اراضي المنح ، عمليا ، كل حصصهم وشكلوا اكثرية الفلاحين الذين لا يملكون ارضا .

الفلاحون الخاضعون لقيود موقتة ـ فلاحون لدى الملاكين العقاريين سابقا اجبروا ، بعد الغاء القنانة في ١٨٦١ ، على أداء مختلف الخدمات للملاكين العقاريين (خدمة السخرة Corvée او ايجار التحرير) مقابل استعمال الحصص . وقد استمر «وضع القيود الموقتة» هذا الى ان اشترى الفلاحون ، بالاتفاق مع الملاكين العقاريين ، كل حصصهم بواسطة دفعات الاعتاق . وكان

الملاكون العقاريون مجبرين على القبول بدفعات الاعتاق بعد مرسوم ١٨٨١ ، الذي نص على ان تبطل «العلاقة الاجبارية» بين الفلاحين والملاكين العقاريين ابتداء من ١ كانون الثاني ١٨٨٣ .

ملاكون ـ فلاحون لدى الملاكين العقاريين ، سابقا ، افتدوا حصصهم وفق «انظمة ١٩ شباط ١٨٦١» وبذلك تحرروا من القيود الموقتة .

ملاكون كاملون ـ فلاحون لدى الملاكين العقاريين ، سابقا ، افتدوا حصصهم قبل الموعد المحدد واصبح لهم الحق في امتلاك الارض كملكية خاصة . كان الملاكون الكاملون قلة نسبيا وكانوا يشكلون العنصر الميسور في الريف .

فلاحو الدولة ـ فئة من الفلاحين كانت تحرث اراضي الدولة وكانت تدفع اضافة الى ضريبة الاعتاق ضريبة تحرير اقطاعية للدولة او لمتعهد ايجارات املاك الدولة . وكانوا بالاضافة يؤدون مختلف انواع الخدمات (اصلاح الطرقات ، ايواء الجنود ، واقامة مراكز لخيول عربات النقل الخ) ... وكانت اشكال ايجار الارض وملكية متنوعة الى حد بالغ بين فلاحي الدولة ، واستمر هذا الوضع حتى بعد الاصلاح الفلاحي .

فلاحو دولة وذوو حيازات مشاعية ـ لم يكن لهم حق امتلاك الارض كملكية خاصة، وكانوا يستخدمون الاراضي المزروعة، وسواها ، التابعة للكوميونات القروية .

فلاحو دولة وذوو حصص ربع ـ المتحدرون من الموظفين السابقين فيالمراتب الدنيا (اولاد البويار، والقوزاقوال Streltsi والفرسان ، والجنود ، الخ) . الذين كانوا يحرسون اراضي الحدود الجنوبية الشرقية لدولة موسكوفي . كافأهم قيصر موسكوفي على خدماتهم بمنحهم حصة **ربع** (نصف ديسياتين) واستوطنوا في منازل منفردة . وقد نمت الملكية المشاعية للارض فيما بينهم اضافة الى حيازات الربع .

وكان هؤلاء ، لكونهم احرارا ، يحتلون لوقت طويل مركزا

وسيطا بين النبلاء والفلاحين ، كما كان لهم حق حيازة الاقنان . وفي عهد بطرس الاول تحول هؤلاء الى فلاحي دولة واصبحت اراضيهم ملكا للدولة . لكنهم ، في الواقع ، كانوا يتصرفون بالارض وكأنها ملكيتهم الخاصة ؛ وذلك ما كان يميزهم عن فلاحي الدولة ذوي الحيازات المشاعية الذين لم يكن لهم الحق في شراء او بيع اراضيهم او في توريثها .

فلاحو دولة كانوا يتبعون سابقا للملاكين العقاريين . فئة من فلاحي الدولة ، حصلت عليهم الدولة من اصحاب الملكيات الخاصة او قدّموا للدولة ، الخ. وبرغم انهم كانوا يعتبرون فلاحي دولة فان حقوقهم كانت أقل . وقد اعطوا حقوقا متساوية في ١٨٥٩ ، عشية اصلاح ١٨٦١ ، لكن بقيت بعض الفروقات .

فلاحو اراضي التاج ـ فئة من الفلاحين كانت تحرث اراضي التاج . واضافة الى ضريبة الاعتاق فانهم كانوا يدفعون ايجار تحرير اقطاعي، ويؤدون مختلف الخدمات، وكانوا معرضين لابتزازات عينية ، كانت كلها تذهب لاعالة اعضاء الاسرة القيصرية. حين انشئت اراضي التاج في ١٧٩٧ جرى تحديد وضع فلاحيها على انه يتوسط فلاحي الدولة وفلاحي الملاكين العقاريين . وقد جرى تطبيق الغاء القنانة للمرة الاولى على فلاحي اراضي التاج في ١٨٥٨ ، لكنه لم ينفذ فعليا حتى ١٨٦٣ . وقد حصل هؤلاء الفلاحون على حصص بصفة ملكية خاصة خاضعة لدفعات اعتاق تستمر فترة ٤٩ عاما . وكانت الارض التي حصلوا عليها افضل قليلا من تلك التي حصل عليها فلاحو الملاكين العقاريين ، الا انها اسوأ من اراضي فلاحي الدولة .

حرثة احرار ـ فئة من الفلاحين تحررت من القنانة في ظل قانون ٢٠ شباط ١٨٠٣ . وكان ذلك القانون يسمح للملاكين العقاريين بان يقرروا بانفسهم شروط اعطاء الفلاحين الحرية مع الارض .

فلاحون مسجلون ـ فئة من فلاحي الدولة ملحقة بمعامل

الدولة والمعامل الخاصة لاجل اداء وظائف مساعدة(قطع الاخشاب، نقل الفحم ، تكسير الخامات ، والنقل بالعربات ، الخ) . وقد اتخذت ممارسة الالحاق هذه اتساعا كبيرا في الاورال ، ومقاطعة اولوفتس ، وسواها من الاماكن في مطلع القرن الثامن عشر . ومع بداية القرن التاسع عشر بدأ الفلاحون المسجلون يتحررون تدريجيا من وظائف المصنع . ثم اكتسبوا حريتهم الكاملة نتيجة الاصلاح الفلاحي لعام ١٨٦١ .

الفصل الثالث

١٥ ـ يشير لينين الى النقاشات بصدد المسألة الزراعية التي جرت في الكونغرس الاول لحزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي الذي انعقد في تامرفورس بين ١٢ و١٧ (٢٥ـ٣٠) كانون الاول ١٩٠٥ . وقد اعد لينين التقرير حول المسألة . ومن اجل تعزيز قرار المؤتمر الثالث للحزب ، وجد الكونغرس ضروريا ادخال فقرة في البرنامج تدعو الى دعم الاجراءات الثورية للفلاحين، بما في ذلك مصادرة كل اراضي الدولة ، والكنيسة ، والاديرة، والتاج ، وأراضي الملكيات الخاصة . وابدى الكونغرس اهتماما خاصا بالحاجة الى منظمةمستقلة للبروليتاريا الزراعية، وبالحاجة الى افهام هذه الاخيرة ان مصالحها لا يمكن ان تتوافق مع مصالح البرجوازية الريفية .

١٦ ـ نشر هذا القسم في جريدة Proletary ، العدد ٣٣ ، ٢٣ تموز (٥ آب) ١٩٠٨ .

١٧ ـ (الحياة) Zhizn ـ مجلة شهرية كانت تصدر في بطرسبرج من ١٨٩٧ حتى ١٩٠١ ، ومنذ عام ١٩٠٢ اصبحت تنشر في الخارج . وتحولت المجلة ابتداء من ١٨٩٩ الى ناطق باسم «الماركسيين الشرعيين» .

١٨ ـ Boyevism مشتقة من الكلمة الروسية boyevik ،

احد اعضاء الفصائل الثورية المقاتلة التي كانت ، خلال النضال الثوري ، تستخدم تكتيكات الكفاح المسلح ، وتساعد السجناء السياسيين على الهرب ، وتسطو على اموال الدولة لسد حاجات الثورة وتفتال الجواسيس .. خلال ثورة ١٩٠٥ ــ ١٩٠٧ انشأ البلاشفة فصائل مقاتلة خاصة بهم .

الفصل الخامس

١٩ ــ **ستيفان رازين واميليان بوغاتشوف** ــ قادة الانتفاضات الفلاحية العظيمة في روسيا في القرنين السابع عشر والثامن‌عشر .

٢٠ ــ **Saryn naKichku** (تعني حرفيا : «الى المقدمة ، ايها المغفلون ») صيحة يقال ان قراصنة الفولغا كانوا يستخدمونها ليأمروا ركاب المركب بالانبطاح في مقدمة المركب والبقاء هنالك الى ان ينتهي النهب .

٢١ ــ **الصكوك** ــ عبارة عن صكوك تحدد علاقات ملكية الارض بين الفلاحين الخاضعين لقيود موقتة والملاكين العقاريين لدى الغاء القنانة في ١٨٦١ . وكانت هذه الصكوك تشير الى مقدار الارض التي كان الفلاح يستخدمها قبل الاصلاح ، وتعين حجم الحصة المتبقية له بعد الاصلاح . وكانت تتضمن ايضا لائحة بالواجبات التي كان على الفلاح ان يؤديها للملاك العقاري . وقد شكلت الصكوك اساسا لتحديد مقدار دفعات الاعتاق المتوجبة على الفلاحين .

٢٢ ــ التلميح الى الامير سيفاتوبولك ــ ميرسكي .

٢٣ ــ **الانتاج التملكي** ــ مشاريع صناعية تقوم على استغلال الفلاحين المملوكين استحدثت هذه الفئة من الفلاحين من قبل بطرس الاكبر (١٧٢١) الذي سمح بجلب الفلاحين الاقنان للعمل في المعامل . وكان هؤلاء الاقنان مرتبطين بالمشروع بحيث لا يمكن بيعهم الا مع المعمل نفسه .

تم الغاء هذا النوع من الملكية في ١٨٦٣ بعـــد الغاء القنانة في ١٨٦١ .

٢٤ ـ **اراضي الاوقاف** ـ اراض موجودة في المناطـــق ذات السكان المسلمين لم يكن ممكنا بيعها او نقل ملكيتها . وكان الدخل الناتج عن مثل هذه الاراضي يوضع بصورة رئيسية تحت تصرف رجال الدين المسلمين . في ظل الحكومة السوفييتية اصبحت اراضي الاوقاف ملكا للدولة .

٢٥ ـ ي. أ. مارتوف .

الفهرست

هذا الكتاب

يتضمن هـذا الكتاب نصوصاً جديدة مختارة للينين حول المسألة الزراعية . وقد صدرت النصوص التالية التي لم تنشر بالعربية من قبل :

- نصوص جديدة حول المسألة اليهودية .
- نصوص جديدة حول المسألة القومية .
- نصوص جديدة حول الموقف من الدين .
- نصوص جديدة حول المسائل العسكرية .
- نصوص جديدة حول الوطن والوطنية .

إن هذه السلسلة تغني معرفتنا بالماركسية ، وتغني معرفتنا بلينين ، وهي تقدم للقارىء ما لم يعرفه عن اللينينية .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٥٠٠ ق. ل.
٦٧٥ ق. س.